



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
أطروحة
للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم
في العلوم الاقتصادية

اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق
على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018)

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة: عشار إيمان

أهم لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
حاكمي بوحفص	أستاذ	جامعة وهران 2	رئيسا
زايري بلقاسم	أستاذ	جامعة وهران 2	مقررا
غرداين عبد الواحد	أستاذ محاضر - أ -	جامعة وهران 2	مناقشا
بن سعيد محمد	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
بلقاسم أمحمد	أستاذ محاضر - أ -	جامعة مستغانم	مناقشا
عمار طهرات	أستاذ محاضر - أ -	جامعة شلف	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وبعد:
الحمد لله فائق الأنوار، وجاعل الليل والنهار، الحمد لله والذي وفقنا لهذا أو لم نكن
لنصل إليه لولا فضل الله علينا، إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانا وصدقها قلبا، ثم
الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار أما بعد:

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا .

أهدي ثمرة جهدي إلى التي غمرتني ببحر حنانها وكانت الشمعة التي أضأت لي
درب الحياة والنجاح إلى منبع الحب إلى المثل الأعلى للأمم أمي الحبيبة الغالية .
إلى من علمني أن الحياة مبادئ وأخلاق سامية، إلى الذي أحسن توجيهي وإرشادي
أبي العزيز.

إلى من وقف بجانبني وشجعني على مواصلة مسيرتي الدراسية، إلى رفيق دربي في
الحياة زوجي العزيز

إلى ملاكي في الحياة، إلى قرة عيني، ومن أدخل الفرح إلى حياتي

ابني صغيري أنس

إلى أخواتي الكريمات: صارة، هاجر، صابرين وإلى الأخ الحبيب وليد
إلى الكتكوت الصغيرة ملاك، سرين، رتاج والكتكوت سليمان وإياد.

إلى كل أسرة جامعة وهران من مدراء، أساتذة، طلبة، عمال،
إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين أناروا قلبي بالعلم والمعرفة، إلى كل من نسيه قلبي
وذكره قلبي.

اللهم إن هذا بعض ما علمتني فهو منك بي واليك وختام القول: وبعد بسم الله
الرحمن الرحيم" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

عشار إيمان

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى معاني التقدير والشكر إلى من ساعدني في اتمام هذا البحث
ومنحني من وقته ولم يبخل علي بتوجيهاته القيمة وأفكاره النيرة،
أخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ زكري بلقاسم.

كما أشكر الأستاذ جليل زين العابدين على جهده وحرصه على توجيهي.
أخص بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملي
وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربي،
هنا سوف أضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغير مجراها
وعمق في توسيع مداركي العلمية، إلى كل الأساتذة
الأفاضل شوام بوشامة، حاكمي بوحفص، طافر زوهير،
مازري عبد الحفيظ، بن شيخ الهواري، حساني بن عودة.
وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما أوجه خالص شكري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة
الموقرة على تخصيص جزءا من وقتهم الثمين لقراءة
ومناقشة هذه الرسالة.

لكم مني أسمى معاني الشكر والتقدير.

فهرس المحتويات

➤ فهرس المحتويات:

الموضوعات	الصفحة
الإهداء.....	-
شكر وتقدير.....	-
الفهرس.....	-
قائمة الجداول والأشكال.....	-
المقدمة.....	أ - ص
الفصل الأول: الاطار العام والمفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي والنفقات العامة	
تمهيد.....	ص 01
المبحث الأول: النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات.....	ص 03
المطلب الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، ومؤشرات القياس.....	ص 03
1- مفهوم النمو الاقتصادي.....	ص 03
2- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.....	ص 08
3- التمييز بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.....	ص 13
المطلب الثاني: عوامل النمو (الإنتاج).....	ص 16
1- عنصر العمل.....	ص 16
2- عنصر رأس المال.....	ص 18
3- عنصر التكنولوجيا (التقدم التقني).....	ص 21

ص 24	المطلب الثالث: الخلفية النظرية، نماذج ومقاربات متعلقة بالنمو الاقتصادي.....
ص 24	1- نظريات النمو الكلاسيكية.....
ص 36	2- المقاربة الكينزية للنمو الاقتصادي.....
ص 51	3- نموذج كالدور Kaldor.....
ص 54	4- اسهام النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.....
ص 70	5- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.....
ص 73	6- بعض النظريات والنماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو (نظريات النمو الداخلي).....
ص 97	المبحث الثاني: الإنفاق العام في محتوى النظرية الاقتصادية.....
ص 97	المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام، أشكاله، مصادره وأهدافه.....
ص 97	1- مفهوم النفقات العامة.....
ص 100	2- أنواع النفقات العامة وتقسيماتها.....
ص 108	المطلب الثاني: التفسير النظري لظاهرة تزايد النفقات العامة، أسبابها، ضوابطها ومحدداتها.....
ص 109	1- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.....
ص 113	2- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة.....
ص 115	3- قواعد وأسس النفقات العامة.....
ص 123	المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام من خلال تطور السياسة المالية في الاقتصاد.....
ص 124	1- السياسة المالية عند الكلاسيك (الدولة الحارسة).....
ص 130	2- السياسة المالية عند كينز (الدولة المتدخلة) المالية الوظيفية.....

ص 136	3- السياسة المالية عند الفكر النقدي.....
ص 138	4- السياسة المالية عند الفكر الكلاسيكي الحديث.....
ص 139	5- السياسة المالية لدى الاقتصاد الكينزي الجديد.....
ص 139	6- السياسة المالية في ظل الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي.....
ص 142	7- الإنفاق العام من خلال إسهامات نظرية النمو الداخلي.....
ص 148	خلاصة.....
	الفصل الثاني: تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي و النفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي
ص 151	تمهيد.....
ص 152	المبحث الأول: آليات انتقال تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.....
ص 152	المطلب الأول: آلية مضاعف الإنفاق العام.....
ص 152	1- الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي.....
ص 156	2- أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج بالأجل القصير.....
ص 158	3- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي IS-LM.....
ص 162	4- مضاعف الإنفاق العام.....
ص 168	المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل سعر صرف مرن و الثابت.....
ص 168	1- أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل سعر صرف مرن.....
ص 170	2- أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل نظام سعر صرف ثابت.....
ص 171	المبحث الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.....
ص 171	المطلب الأول: استعراض أدبيات تأثير نظريات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.....

171 ص	1- تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو في الفكر الاقتصادي.....
176 ص	2- القانون المرجعي الأساسي (La Loi de Wagner).....
183 ص	3- توسيع قانون فاجنر.....
186 ص	4- الانتقادات الموجهة لقانون فاجنر.....
187 ص	5- الفرضية البديلة لقانون فاجنر (فرضية كينز).....
188 ص	المطلب الثاني: الدراسات التجريبية لقانون فاجنر.....
189 ص	1- الدراسات التجريبية التي تتوافق مع قانون فاجنر.....
191 ص	2- الدراسات التجريبية التي تتعارض مع قانون فاجنر.....
191 ص	3- الدراسات التجريبية التي تدعم الفرضية البديلة (كينز).....
192 ص	4- الدراسات التجريبية التي تدل على وجود علاقة ثنائية تدعم كل من قانون فاجنر وفرضية كينز.....
195 ص	خلاصة.....
	الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر
198 ص	تمهيد.....
200 ص	المبحث الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق العام بالجزائر..
200 ص	المطلب الأول: تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.....
202 ص	1- سياسة الإنفاق العام واتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1970-2018).....
246 ص	2- تحليل وتقييم تأثير برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.....
254 ص	المطلب الثاني: خصائص و هيكل الإنفاق العام في الجزائر.....
254 ص	1- دورية السياسة المالية والعلة الهولندية.....

257 ص	2- التبذير والاسراف في الإنفاق.....
257 ص	3- تطابق سياسة الإنفاق العام في الجزائر مع نظرية الفيل البيضاء، وانخفاض العائد.....
259 ص	4- ظاهرة تزايد النفقات العامة.....
259 ص	5- عدم فعالية وكفاءة الإنفاق العام.....
259 ص	6- عدم تطابق فكرة النمو الشامل والمستدام على النفقات العامة في الجزائر.....
261 ص	7- الميل نحو الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري.....
263 ص	المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.....
263 ص	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ودراسة الاستقرار.....
264 ص	1- متغيرات الدراسة.....
265 ص	2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.....
267 ص	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (AEDL).....
267 ص	1- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك.....
268 ص	2- اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test).....
269 ص	3- اختبار جودة النماذج المقدره.....
272 ص	4- اختبار استقرار النموذج.....
273 ص	المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الاجل للنموذج الأول والثاني.....
273 ص	1- تقدير العلاقة في المدى الطويل.....
274 ص	2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL.....

ص 277	خلاصة.....
ص 281	الخاتمة.....
ص 292	قائمة المصادر والمراجع.....

The image features a decorative border made of a repeating black and green geometric pattern. In the center, there is a large, stylized green flower-like shape with many petals. Overlaid on this central shape is the title text in Arabic.

قائمة الجداول

والأشكال

➤ قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدلات النمو تبعا لتطور كل من الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة الإجمالية، الجباية البترولية، الواردات، واسعار النفط خلال الفترة (1970-2018)	ص 200
02	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970-1973)	ص 204
03	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة (1974-1977)	ص 206
04	هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية (1978-1979)	ص 208
05	توزيع حجم الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	ص 210
06	هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (1985-1989)	ص 212
07	أبرز البرامج التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2001-2019)	ص 221
08	التوزيع الإجمالي والسنوي لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	ص 223
09	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	ص 224
10	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	ص 225
11	تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال الفترة (2001-2004)	ص 228
12	معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2004)	ص 229
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة (2005-2009)	ص 231
14	نسب نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2005-2009)	ص 232
15	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)	ص 234
16	معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة (2010-2014)	ص 235
17	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2018)	ص 240
18	معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة الممتدة (2015-2018)	ص 241
19	تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي الناتج المحلي (2001-2018)	ص 247
20	المتغيرات الاقتصادية للنموذج الثاني	ص 265
21	نتائج اختبار ADF و PP للمتغيرات الاقتصادية	ص 266
22	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test)	ص 269
23	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و 2	ص 270
24	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 1 و 2.	ص 270

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
25	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و 2.	ص 271
26	مقدرات معلمات الأجل الطويل.	ص 273
27	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	ص 275

➤ قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي	ص 27
02	نموذج دافيد ريكاردو للنمو	ص 30
03	العلاقة بين مختلف عناصر النمو الاقتصادي حسب نظرة مالتوس	ص 34
04	دالة الإنتاج لهارود-دومار	ص 43
05	دالة الإنتاج الفردية	ص 58
06	نموذج "Solow-Swan"	ص 60
07	الحالة المستقرة للاقتصاد	ص 62
08	أثر ارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي	ص 63
09	أثر ارتفاع معدل النمو السكاني على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي	ص 64
10	معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال	ص 66
11	المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن	ص 70
12	الإنتاجية الحدية للرأسمال الفردي في كل من نموذج سولو ونموذج AK	ص 75
13	نموذج AK	ص 76
14	تقسيمات النفقات العامة	ص 101
15	العوامل المتحركة في المقدرة المالية للدولة	ص 116
16	منحنى لافر للحصيلة الضريبية المثلى	ص 117
17	منحنى موضح للغز الادخار	ص 119
18	أثر الزيادة والتخفيض في الإنفاق على نمو الناتج المحلي الإجمالي	ص 157
19	منحنى IS الدخل بدلالة سعر الفائدة	ص 159
20	منحنى LM (الدخل بدلالة سعر الفائدة)	ص 160
21	التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد	ص 162
22	أثر الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن	ص 169
23	أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت	ص 170
24	العلاقة بين النفقات العامة والجباية البترولية	ص 226
25	تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2018)	ص 243

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
26	العلاقة بين النفقات العامة وتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	ص 251
27	العلاقة بين حجم الإنفاق العام والواردات	ص 252
28	نسبة كل من نفقات التسيير والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	ص 262
29	نتائج المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 1	ص 272
30	نتائج المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 2	ص 272

المقدمة

تمهيد:

إن سياسة الإنفاق الحكومي لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929، فقد أدت هذه الأزمة والتي صاحبها اختلالات اقتصادية وهيكلية كبيرة إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، حيث تبين أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية. ويعتبر الإنفاق العام مؤشرا على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. علما وأن هذا التدخل قد عرف أهمية بالغة في الفكر الكينزي، الذي أكد على ضرورة التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل المضاعف.

إذ تعكس النفقات العامة فعالية دور الدولة لاعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية تأثيرا في النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية، كما وتهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الآثار الذي تولده في حياة الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيّر عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

وفي هذا الإطار يرى (N.Kaldor, 1971) أن لسياسة الإنفاق العام مهمة في تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صاغها ، ضمن ما يعرف بالربع السحري والتي تتمثل في: تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل، الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومنه محاربة التضخم، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.

من جهة أخرى يعتبر النمو الاقتصادي من الناحية النظرية أحد أهم المواضيع المرتبطة بسياسات الإنفاق الحكومي، فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيمها الأداء التنموي، وعبرة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعكس حجم السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. ويبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة

اقتصادية. لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج بلد ما من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، فهو يبرز حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية للبلد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع، فلقد أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس تقدم الدول والمجتمعات، فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة والظروف التي تباشر فيها محفزة وشفافة، كلما زاد حظوظها في تولي المراتب الأعلى في سلم الترتيب العالمي. وعلى هذا الأساس استحوذ النمو الاقتصادي اهتمام المجتمع الدولي وصناع القرار عامة والباحثين والمنظرين الاقتصاديين خاصة للبحث عن المحددات والعوامل المفسرة للنمو الاقتصادي، ومدى فعالية العناصر المكونة له، ومدى اسهام الإنفاق الحكومي في الرفع من القدرة الإنتاجية المحلية من خلال تنمية وتطوير عوامل الإنتاج كما وكيفاً، من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار والذي يمثل هدفا مركزيا وأساسيا لدى مختلف الاقتصاديات. لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام.

ويعد الإنفاق العام حسب كينز أداة من أدوات السياسة المالية الفعالة للتدخل في النشاط الاقتصادي، باعتباره مساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع الناتج المحلي لأنه جاء من مبدأ الطلب يخلق العرض، لذا فإن الدولة ترى أن الإنفاق العام هو الأداة الرئيسية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق السياسات المالية التوسعية.

كما ويعتبر النمو الاقتصادي كأحد أهم السبل التي تنتهجها دول الدول السائرة في طريق النمو لبناء اقتصاد قوي يلبي احتياجاتها من جهة ويمكنها من مواكبة تحديات العصر من جهة أخرى، بهدف اللحاق بركب الاقتصاديات المتقدمة. ويعتبر الإنفاق العام مساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع الناتج المحلي باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية التي تستعملها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي.

وتتفق معظم النظريات الاقتصادية على أهمية الإنفاق العام في عملية النمو الاقتصادي، على اعتبار أنه محدد رئيسي من محددات الطلب الكلي. حيث تعتبر العلاقة بين السياسة الإنفاقية والنمو الاقتصادي من المواضيع التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية.

ولقد شهدت أدبيات النمو الاقتصادي اهتماما بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد دراسة الألماني **Wagner** تستند على علاقة موجبة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي، أما أبحاث كينز فتوصلت إلى دور وأهمية الإنفاق في النمو الاقتصادي من خلال أثر المضاعف، أما دراسة (**Barro, 1990**) فتوصلت إلى أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحجم الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق تساوي الواحد. بينما ركزت النظرية الحديثة للنمو الداخلي على أهمية الإنفاق العام بأشكاله المختلفة كالإنفاق على البنية التحتية، التقدم التقني، والإنفاق على الرأسمال البشري (**Romer-1986, Lucas- 1988, Barro-1990**).

لقد حظي الإنفاق العام بأهمية بالغة خاصة في الفكر الاقتصادي، إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين، سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة على السواء. وقد عزز هذا الجدل النتائج المتباينة التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع فبعضها يؤكد أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وبعضها الآخر ينفي وجود هذا الأثر.

والجزائر بصفتها دولة تحوز على موارد طبيعية كبيرة شهد الإنفاق الحكومي فيها توسعا كبيرا بعد الاستقلال. فالجزائر كبقية الدول النامية تولي أهمية كبيرة للسياسة المالية من أجل تحقيق التنمية والنمو فهي تركز على سياسة الإنفاق العام لتحقيق النمو الاقتصادي. فهي تعتمد عليها بشكل كبير في إنعاش اقتصاداتها، حيث اتبعت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية وبرامج تنموية بهدف إعادة التوازنات الكلية ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ولقد شرعت في تنفيذ سياسة مالية توسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية بحكم الفوائض المالية التي حققتها مع بداية 2001 نتيجة تحسن المداخيل الخارجية بسبب التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول. وبالنظر

إلى خصوصية وطبيعة الاقتصاد الجزائري وما شاهده من تحولات في ظل اعتماد البرامج الضخمة لانعاش ودعم النمو الاقتصادي على التوسعات الكبيرة في حجم الإنفاق العام، فإنه من المهم قياس أثر تلك التوسعات في مستويات الإنفاق العام في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي هذا الإطار تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة التي نبلورها في التساؤل التالي: ما مدى إمكانية تطبيق قانون **Wagner** على الاقتصاد الجزائري؟

وعليه تكمن إشكالية البحث في تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام وهيكله ومكوناته وبين النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة قنوات التأثير المحتملة للإنفاق العام وهيكله على النمو الاقتصادي، وذلك بغية إثراء المفاهيم الموجودة وتقديم بعض الأدلة التجريبية حول الترابط بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها توجيه سياسات الإنفاق العام في الشكل الصحيح في سبيل تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

وبهدف معالجة هذه الإشكالية وللإلمام أكثر بالموضوع قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر آلية النفقات العمومية في الجزائر على مستويات النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير؟
- هل قانون فاجنر نموذج عام ينطبق على جميع الدول أم هو نموذج خاص، وهل يحتاج إلى تكييف حتى يستجيب إلى خصائص الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تتميز بخاصية دورية السياسة المالية والآثار السلبية لليلة الهولندية؟

- إلى أي مدى ساهمت برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي؟ وما مدى تأثيره على مستوى رفاهية الأفراد؟

فرضيات الدراسة:

- انطلاقا من الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية:
- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (تحقق قانون **Wagner** والفرضية البديلة كينز) في المدى القصير والطويل بالجزائر.
- الإنفاق الحكومي يساهم فعليا في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تؤثر زيادة الإنفاق العام تأثيرا إيجابيا في النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- ضخامة المبالغ المالية التي خصصتها الجزائر للبرامج التنموية، باعتبارها من الدول النامية ذات المصدر الأحادي الدخل، (الدول المصدرة للنفط) حيث يعتبر قطاع المحروقات المصدر الأساسي لتمويل السياسة الإنفاقية وتمويل المشاريع الاستثمارية الحكومية، ومن منطلق التحديات والرهانات التي تفرضها تقلبات وانخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة.
- القدرة على تنويع مصادر الدخل والإنتاج خارج قطاع المحروقات، إذا ما تم النظر إلى القطاع الخاص بالأهمية التي يستحقها من خلال تنشيطه بالإنفاق العام.
- إن تحديد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تسمح بوضع تصور للسياسة الإنفاقية، التي ينبغي على صانعي القرار اتباعها.

أهداف الدراسة:

- سعت هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى دراسة وتحليل مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر ممثلا بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة، وذلك من خلال:

- محاولة إيجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين في الأجلين الطويل والقصير .
- تسليط الضوء على الإنفاق العام. ودراسة تطور الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي.
- تقييم البرامج التنموية إلى أي مدى أعادت وتيرة التنمية والنمو إلى معدلات مقبولة، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني إلى مستوى عالمي.
- معرفة مدى التأثير الإيجابي لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي من ناحية، ومدى تأثيره على مستويات رفاهية الأفراد من جهة أخرى.
- إبراز مدى إنتاجية وفعالية النفقات العامة من خلال اختبار تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف البحث، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والامام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل توظيف المعارف وجميع المعلومات والنظريات التي تتعلق بالنمو الاقتصادي، ووصف مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي من حيث المستوى النظري وكيفية التسيير الفعال له في إطار تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وتبيان المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة، حيث يتم تحليل سياسة الإنفاق الحكومي المطبقة ووضعية النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال احصائيات ومنحنيات، فضلاً عن استخدام نموذج اقتصادي قياسي يستوعب الربط بين التحليل النظري والواقع الفعلي قيد الدراسة. من خلال دراسة العلاقة التوازنية وذلك استعانة بالأساليب الاحصائية والرياضية وباستعمال تقنيات التقدير، فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للتكامل المشترك ، بغية إعطاء صورة قياسية لهذه العلاقة.

حدود الدراسة:

فيما يتعلق بالإطار المكاني فقد حددنا مجال الدراسة حول الجزائر التي أعطت لسياسة الإنفاق العام أهمية عن طريق تطبيق سياسة التوسع في الإنفاق بتطبيق برامج تنموية للرفع بمعدل النمو الاقتصادي مع تحليل ظاهرة نمو الإنفاق الحكومي من خلال تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري.

أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018 والتي تضم فترة الإصلاحات الاقتصادية فقد عرفت الجزائر وضعاً اقتصادياً واجتماعياً جد صعب، ثم فترة الانعاش بداية من سنة 2000 بسبب السياسة الإنفاقية التوسعية ذات التوجه الكينزي التي تهدف أساساً إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية في ظل ارتفاع أسعار البترول، وبداية تطبيق الدولة سياسة التقشف مع مطلع سنة 2014 نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط وانعكاسه على الاقتصاد الوطني إلى يومنا هذا، كما أن السلسلة الزمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية لاحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عرفت الجزائر فهي تشمل كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. من جهة أخرى يعتبر هذا المجال كافياً ومناسباً لاستخدام الطبقة الإحصائية والقياسية.

أسباب اختيار الموضوع:

✓ الأسباب الذاتية: وتتمثل في الرغبة الشخصية للخوض في مواضيع الاقتصاد الكلي الذي يعرف تحولات وتطورات خاصة بالمواضيع المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

✓ الأسباب الموضوعية: وتكمن في أهمية الموضوع وطبيعة الاقتصاد الجزائري، خاصة في الوقت الراهن الذي يمر به الاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار البترول وضرورة تنويع الاقتصاد، باعتبار الإنفاق محفز للنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

لقد تم اختبار قانون **Wagner** على العديد من الدول، واختلفت النتائج من بلد إلى آخر فبعضها كانت متوافقة والبعض الآخر متناقضة وسبب هذه النتائج المتناقضة ترجع عموماً إلى اختلاف المنهجيات الاقتصادية المستخدمة.

على مستوى الدراسات الأجنبية تم تقديم الدراسات التالية:

- دراسة **John Loizides and George Vamvoukas, « Government expenditure and economic growth, Evidence from trivariate causality testing », Athens University, of Economics and Business Greece, 2004** فقد اهتمتا الباحثان في تحديد اتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عن طريق السببية لـ **Granger** في المدى القصير والطويل، بالنسبة لليونان للفترة الممتدة (1960-1995)، حيث تم استخدام التكامل المشترك ونموذج **VAR**. واستخلصا أن الاقتصاد اليوناني له سمة خاصة بحيث أن الناتج المحلي القومي يسبب في الإنفاق الحكومي وليس العكس وأثبت هذا عن طريق سببية **Granger**. كما يساهم النمو الاقتصادي بآثار إيجابية على مستوى النفقات العامة بالمدى الطويل وهذا ما يدعم قانون فاجنر.

- دراسة **(Kabeya C. Mulamba, Long-Run Relationship between Government expenditure and Economic Growth: EVIDENCE, From SADC Countries, UNV. Of JOHANNESBURG, 2009)**، للتحقق من صحة قانون فاجنر والفرضية الكينيزية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل للدول الإفريقية (SADC) للفترة (1988-2004) حيث أظهرت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي يقود الإنفاق الحكومي في الأمد القصير والطويل، وهو ما يتسق مع قانون فاجنر أكثر من فرضية كينز.

- دراسة (Mohamed Afzal and Qaisar Abbas (2010), **Wagner's Law in Pakistan: Anther look, Academic Journals, Vol 2(1), Islamabad, Pakistan, P : (12-19).** في ثلاث دول مثل غامبيا وغانا ونيجيريا، حيث تناولت الدراسة طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لاختبار فاجنر، فقد أشارت الدراسة إلى أنه لا وجود للسببية بين المتغيرين في كلا الاتجاهين.

أما على مستوى الدراسات العربية: بالعودة إلى الجزائر وبعض الدول العربية نجد:

- دراسة (Fasano & Wang, **Testing the relationship between Government Spending and Revenue Evidence from GCC Countries, IMF working paper, November 2002**) حيث قاما باختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي، لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980-2000)، دلت النتائج على عدم وجود أي علاقة سببية قوية بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي.

- دراسة (Al-Fairs.A.F, **Pupil expenditure and economic Growth in the Gulf Cooperative Council Countries, Applied Economics, 2002, 34, P : (1187-1193)**، والتي تهدف إلى البحث في طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة بين عام 1970 و 1997 استنادا إلى منهجية التكامل المشترك متعدد المتغيرات، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدخل القومي عامل مهم في توسيع دور الحكومة على النمو والذي افترضه **Wagner**، مع وجود علاقة على المدى الطويل بين الدخل المحلي والإنفاق الحكومي بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة (Ali Othman Al-Hakami, 2002, **Time –Series Analysis of the relationship between Government expend detour and GDP in the Kingdom**

(of Saudi Arabia J.King Saud Univ. Vol: 14, Admin.Sa (2), P: 105-144) والذي قام

بتحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1965-1996)، حيث اعتمدت الدراسة على التطورات الأخيرة في تحليل السلاسل الزمنية لاختبار الخصائص الإحصائية للمتغيرات على حد سواء، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، وهذا ما يدعم امكانية تطبيق قانون فاجنر، مما يعني أن الإنفاق الحكومي يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة (Ahmed Zakan, 2003) تحت عنوان "النفقات العمومية الانتاجية، النمو على المدى البعيد والسياسة الاقتصادية، دراسة قياسية بالتطبيق على الجزائر"، حيث تناول الباحث مدى تأثير النفقات العامة الإنتاجية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر على المدى الطويل. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن لإجمالي النفقات العامة تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، لكن إزالة النفقات الانتاجية حسن من النموذج المقدر وأظهر الأثر الفعلي الايجابي لها، مما يدل على أن لنفقات التجهيز تأثير سلبي على النمو، فالنفقات الانتاجية بحاجة إلى وقت أطول لكي يظهر الأثر الفعلي الايجابي على النمو الاقتصادي، بعكس الحال لدى نفقات التسيير والتي كان لها في بعض الأحيان أثر فعلي ايجابي على النمو.

- دراسة (ايمان بوعكاز) قدمت الدراسة كأطروحة دكتوراه بعنوان "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصادي الجزائري خلال فترة (2001-2011)"، حيث تم استخدام أسلوب تحليلي الذي يعتمد على المنهج الاستدلالي حيث أظهرت النتائج أن سياسة الإنفاق لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن أهم الأسباب المفسرة تجاوز حجم نفقات التسيير نفقات التجهيز، وتثبت نتائج التحليل التجريبي لقياس أثر الإنفاق العمومي أنها لم تنجح في التأثير على مستويات النمو خلال الفترة بالرغم من ارتفاع

حجم الإنفاق العام في الجزائر إلى مستويات غير مسبقة، والسبب في ذلك أن النموذج الكينيزي لسياسة الانعاش لا يتطابق إلا في الاقتصاديات التي يكون فيها الجهاز الإنتاجي مرن.

- دراسة (Hosain Al-Zeuod, The Causal Relationship between Government Expenditure and Economic Growth : Evidence from Jordan, Al-al Bayt University, Al-Manara Volume 19, N° 4, 2013) حيث تمحورت دراسته إلى اختبار فيما إذا كان هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2011)، أو العكس باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار (جراجر) للسببية، بين التحليل أن الإنفاق الحكومي يسبب الناتج المحلي الإجمالي في الفترة القصيرة والطويلة، وهذا يثبت الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتفق مع المدرسة الكينزية.

- دراسة (El-Gualibi Karim Salem, « Government expenditure and test the law of Wagner in Iraq for the period 1975-2010, University of el Kadisiyah, Faculty of Administration and Economics, 2012, P : 29-52) حول تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق خلال الفترة (1975-2010) في الأجلين القصير والطويل، من أجل اختبار صحة قانون فاجنر وفرضية كينز للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجماليين باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، وسببية جراجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة، وهو ما يتفق مع قانون Wagner.

- دراسة (دحماني محمد دريوش وناصر عبد القادر، 2012)، بعنوان "النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL"

فقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1970-2009)، فقد تم التوصل إلى أن قانون فاجنر صالح لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر. من جهة أخرى فإن السياسات ذات الآثار الكينزية في الجزائر من حيث التوسع الحكومي كأداة لرفع من معدلات النمو في الاقتصاد لم تظهر أي فعالية.

- دراسة (Helmi Hamdi, Rashid Sbia, (2013), **Dynamic relationship between oil revenues, Government Spending and Economic Growth in an oil-dependent economy, Economic Modelling, 35, (2013), P : 118-125**)، قاما الباحثان باختبار العلاقة الديناميكية بين الإنفاق الحكومي والنمو في الدول النفطية خلال الفترة الممتدة 1960-2010، من خلال نموذج تصحيح الخطأ. وأكدت النتائج على أن المداخيل النفطية هي المصدر الأساسي للإنفاق العام والواردات من السلع والخدمات وأن كل ارتفاع في أسعار النفط ينجم عنه مزيد من الإنفاق ومن ثم مزيد من النمو في البنى التحتية وليس العكس. كما دلت دوال استجابة النبضة إلى وجود استجابة إيجابية للنمو الاقتصادي للتغير في أسعار النفط والإنفاق الحكومي.

- دراسة سلامي أحمد، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)، مقالة منشورة في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، حيث تمحورت الإشكالية في: هل توجد علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التوجهات التوسعية للسياسة المالية، وإن وجدت فما هو اتجاه العلاقة السببية؟ للإجابة عن هذه الإشكالية تم إتباع المنهج الوصفي للإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، والمنهج التحليلي لتحليل متغيرات الدراسة إحصائيا واقتصاديا، والمنهج القياسي لاختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك للفترة الممتدة من (1970-2013)، إذ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود علاقة توازنية في المدى

الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، وأن تدخل الدولة عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي كأداة لتشجيع وتحفيز النمو أثرت على معدلات النمو بشكل محدود، كما أن أسعار المحروقات تؤثر بشكل مباشر على الإيرادات العامة للدولة من خلال الجباية البترولية أي أن تحسن أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع النفقات يتعلق بصدمات خارجية تتمثل في انخفاض أسعار البترول، وأن الإنفاق الحكومي هو نتيجة لتحسن معدل النمو المرتبط بتحسين أسعار النفط أي النمو هو الذي يحدد حجم الإنفاق الحكومي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين مما يدعم كل من قانون فاجنر وفرضية كينز.

- دراسة كل من (علي مكيد، عماد معوشي، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، 2014، جامعة مستغانم بالجزائر، ص: 114-149) ودراسة (مكي عمارية، عتو الشارف، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد 08، العدد 01، 2018، ص: 136-160) باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ إلى أن الإنفاق مضر بالناتج الوطني وبالتالي بالنمو الاقتصادي.

- دراسة (رزاري نور الدين، جابة أحمد، مقال بعنوان أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 10، جامعة باجي مختار، عنابة، 2017، ص: 742) والتي تسعى بشكل أساسي إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) وذلك عن طريق صياغة نموذج انحدار متعدد لقياس أثر هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى تزايد حجم الإنفاق العام بجميع مكوناته خلال هذه الفترة، مع وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمتغيرات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عبر الناتج الإحصائي.

يتضح من الدراسات السابقة حول العلاقة الجدلية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي أن هناك تباين واختلاف فيما يخص اختبار هذه العلاقة، ويمكن ارجاع النتائج المتباينة في الدراسات السابقة إلى اختلاف النماذج القياسية المستخدمة، كما ويرجع إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والهيكلة الاقتصادي للدول.

إن موضوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي كحقل للدراسة ليس بجديد، إذ تعد دراساتنا تكملة للدراسات السابقة ومساهمة تستند إليها الدراسات اللاحقة، والدراسات التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين متغيرين اقتصاديين خلال الفترة (1970-2018)، حيث نقوم بدراسة تحليلية وقياسية في آن واحد وفي كلا الاتجاهين، وتعد دراساتنا هذه حلقة تكمّل سلسلة البحوث السابقة، ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة. حيث أن الغرض من هذا البحث، هو الإسهام في متابعة الأدبيات النظرية لاختبار مدى ملائمة قانون **Wagner** للاقتصاد الجزائري بنوع من التفصيل وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في الاقتصاد القياسي. من خلال تحليل وتقييم دور الإنفاق العام باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية التوسعية في تحقيق النمو الاقتصادي. كما اختلفت دراساتنا مع الدراسات السابقة من ناحية الزمن ومكان إجراء الدراسة.

تقديم خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، ارتأينا أن نتناول هذا البحث في ثلاث فصول: حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار العام والمفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي والنفقات العامة. وفيما يتعلق بالفصل الثاني فقد قمنا بتحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي، مع الإشارة إلى مختلف الأدبيات والدراسات التجريبية التي تتضمن هذه العلاقة. أما في الفصل الثالث فنعرض فيه دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الإشارة إلى خصائص النفقات العامة بالدول النامية كون الجزائر إحدى هذه الدول، مع تقديم دراسة قياسية باستخدام منهجية **ARDL** والنتائج التجريبية لها.

الفصل الأول: الإطار العام والمفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي والنفقات العامة

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي كأحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح الحالة أو الوضعية الاقتصادية للدولة لذا يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً تسعى اليه الحكومات عن طريق السياسة الاقتصادية المنتهجة، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً كلما دل على نجاعة السياسة الاقتصادية المتبعة.

فلقد أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسمياً في قياس رقي وتقدم الدول، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام. من ناحية أخرى ونظراً للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بغية الوصول إلى صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى ومن بينها الإنفاق العام.

إذ تعتبر النفقات العامة من أبرز أدوات السياسة المالية، حيث تحتل مكانة بارزة في الدراسات المالية، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، فالسياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغييرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدول في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج الوطني.

ويعود الإسهام الكبير للاقتصادي كينز في مؤلفه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، في تأسيس قاعدة معرفية حول أهمية السياسة المالية مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم وما ترتب عليه من الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

وتعتبر سياسة الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية لتحقيق أهداف المجتمع واشباع الحاجات العمومية والتي تعكس فعالية دور الدولة في النشاط الاقتصادي، باعتباره مساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع الناتج المحلي لأنه جاء من مبدأ الطلب يخلق العرض، لذا فإن الدولة ترى أن الإنفاق العام هو الأداة الرئيسية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق السياسات المالية التوسعية.

وتعد النفقات العامة عامل مفسر لمعدل النمو الاقتصادي وأداة لتحقيق النمو الأمثل، ما استوجب خضوعها لمجموعة من الضوابط بغية تحقيق أكبر منفعة بأقل قدر من الإنفاق، إضافة إلى أهم صور وأشكال النفقة، وأهم أسباب تزايدها.

كما وبرز في السنوات الأخيرة مفهوم كفاءة الإنفاق الحكومي على مستوى المؤسسات الاقتصادية الدولية. وأصبحت الدول ترتب حسب كفاءتها في الإنفاق الحكومي. فتطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد اشباع الحاجيات، قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد والأسس التي تحكمها وتضبط مختلف تقسيماتها.

وعليه فقد أصبح الإنفاق العام المتغير التحكيمي بيد الدولة والذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي، من هنا يتضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين وهما الإنفاق والنمو الاقتصادي.

ولذلك سنتطرق من خلال الفصل الأول إلى المفاهيم النظرية للنمو الاقتصادي والنفقات العامة، بتناول أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وتطورها، بالإضافة إلى دراسة أهم نماذج النمو الكلاسيكية والحديثة، وتحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، من خلال المبحث الأول، أما فيما يخص التأطير النظري لسياسة الإنفاق العام فنتناول تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فتطرقنا إلى النفقات العامة ومختلف تقسيماتها، لنصل الى حدود النفقات العامة وأسباب تزايدها من خلال المبحث الثاني.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات

المطلب الأول: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي، ومؤشرات القياس

1- تحديد مفهوم النمو الاقتصادي:

يحظى مفهوم النمو بأهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي ومن قبل جميع الدول سواء المتقدمة منها أم النامية، فهو يعتبر المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره. كونه يمثل انعكاسا للسياسات التي تتخذها مختلف الدول للتأثير على حركة ومسار الاقتصاد الوطني، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع، ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي. ومن الضروري تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، فسنحاول أن نقدم تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي وطرق قياسه، والعوامل المحددة للنمو الاقتصادي. مع الإشارة إلى الاختلاف بينه وبين التنمية الاقتصادية. ولقد تعددت مفاهيم النمو باختلاف المدارس وتنوع آراء ووجهات النظر المفكرين والمحللين وباختلاف الفترات الزمنية، وفي هذا الصدد يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف كما يلي:

"النمو هو زيادة متواصلة للكميات المعبرة ولفترة طويلة، حيث يتطلب هذا التواصل تحول في الهياكل الاقتصادية".¹ ولهذا فإن "النمو يعكس الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها الفرد في بيئة اقتصادية معينة".²

ومن منظور آخر يعتبر النمو الاقتصادي "عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني زيادة مطردة ومستمرة".³

¹ J.Phartin, Histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économie monde, Paris, Edition Ellipse, 1992, P 35.

² Jean Arrous, Les théories de la croissance, Paris, Editions du seuil, 1999, P 09.

³ Edward Schapiro, « Macroeconomie Analysis, Harcourt Brance Jovanovich Inc, New York, 1982, P : 429.

كما يمكن النظر اليه على أنه "عبارة عن ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني".⁴

ويعتبر أيضا بأنه "التغير الكمي والتوسع الذي يطرأ على اقتصاد بلد ما، والذي يكمن في الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي".⁵

كما يمثل النمو الاقتصادي "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، حيث أن هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي مع إدخال التعديلات المؤسسية والإيديولوجية اللازمة لذلك".⁶

وحسب مفهوم الاقتصادي الأمريكي "Simon Kuznets" الحائز على جائزة نوبل في ديسمبر 1971 يعد النمو الاقتصادي لدولة ما على أنه "زيادة القدرة على عرض مجموعة موسعة من السلع الاقتصادية على السكان دون انقطاع وخلال فترة طويلة، هذه القدرة المتزايدة تستند على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية".⁷

ويعرف كذلك بأنه "تغير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات لدولة ما خلال فترة معينة من الزمن، هذا التغير يحدث زيادة في مستوى دخل الدولة، على أن تستمر هذه الزيادة لفترة زمنية طويلة، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي والذي يتم لفترة قصيرة نسبيا، باعتباره مجرد زيادة دورية في الإنتاج".⁸

⁴ Maré Nouchi, Croissance-Histoire Economique, Edition Hazan, Paris, 1990, P 44.

⁵ Tatyana.P.Soubbotina with Katherine A. Sheram, Beyond Economic Growth, Meeting the challenges of global development, 2000, P : 96.

⁶ Benichi.R, Marc Nouchi M, La croissance au XIXème et XXème siècle, Edition marketing, Paris, France, P 44.

⁷ Simon Kuznets, Modern economic growth, Finding and reflections, the American economic review, Vol 63, June 1973, American Association, P 247. Available in: Library Genesis <http://gen.lib.rus.ec/>

⁸ Jean Longatte, Pascal Vanhove, Economie l'essentiel en Fiches, Editions Francis lefevre, Dunod, Paris, 2015, P : 65.

وحسب الاقتصاديين: سامويلسون ونورد هاوس النمو هو "التوسع الإجمالي للناتج المحلي المتوقع في ظل التشغيل الكامل للموارد، أو الناتج الوطني لدولة ما. ويعتبران أن النمو الاقتصادي هو العامل الأهم في تحديد نجاحات الدول على المدى الطويل".⁹

ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للتنمية للقضاء على الفقر والبطالة.¹⁰

كما ويعرف (Kindleberger) النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في حجم الإنتاج من خلال التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات بشكل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية".¹¹

كذلك يقيس النمو الاقتصادي "الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة".¹²

ويرى Dominick Salvatore النمو الاقتصادي على أنه "العملية التي يتم بموجبها حدوث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الحقيقي للبلد ولفترة زمنية طويلة من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية".¹³

أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه:¹⁴ "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن على أن المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".

ويرى العديد من الخبراء أن النمو هو المخرج الوحيد من الفقر والبؤس، فالنمو يمكن الإنسان من الحصول على الرفاهية، والمزيد من السلع والخدمات، لأنه في بعض الدول الفقيرة نجد أن 60 % إلى 70 % من السكان يعملون

⁹ Samuelson, P.A et Nordhans, W.D, Economics International, 17th Edition, New York, McGraw Hill, 2001, P: 568.

¹⁰ Gérard Azoulay, Les théories du développement, Didact Economie presses universitaires de Rennes, 2002, P : 132.

¹¹ Charles.P. Kindleberger, Economic growth in France and Britain 1851-1950, Harvard University press Cambridge : Massachusetts, 1964. Available in: Library Genesis <http://gen.lib.rus.ec/>

¹² Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoiné, Economie Générale, Nathan, Paris, 1992, Tome 2, P 18.

¹³ Dominick Salvatore, Development Economics, Schaum's Outline Series, McGraw-Hill, USA, 1992, P 04.

¹⁴ Shapiro, Edward, Macroéconomie Analysis, Thomson Leearning, 1995.

بقطاع الفلاحة لتغطية حاجات البلد، لكن في الدول الغنية يكفي 12 % إلى 15 % من السكان للقيام بضعف ذلك.¹⁵

كما نشير إلى أن النمو الاقتصادي، يركز على الكم من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، ولا يهتم بنوعيتها من جهة، ومن جهة أخرى لا يهتم بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، كما قد يعني النمو الاقتصادي المزيد من الإنتاج أو زيادة في الدخل الوطني كمتغير رئيسي، ولكنه قد يعني ليس فقط المزيد من الإنتاج، ولكن أيضا المزيد من الكفاءة.¹⁶

ويعكس النمو الاقتصادي "الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض، العمل ورأس المال والتنظيم، إذ يتم تحديد النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري".¹⁷

كما وينبغي الأخذ في الاعتبار النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج، التي تعتمد على متغيرات عديدة مثل: سرعة دخول أحدث ما وصل إليه العلم في العملية الإنتاجية ومستوى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة وغيره.... الخ، وبالتالي يتضح أن النمو إما يتحقق من خلال عوامل الإنتاج أو التحسن في إنتاجيتهما أو الاثنين معا.¹⁸

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي الذي يحدث، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام والذي

يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

¹⁵ W.A Lewis, La théorie de la croissance économique, PAYOT, Paris, 1963, P 435-437.

¹⁶ SAMPAT MUKHERJEE, Modern Economic Theory, 4th Edition, New age International Publishers, New Delhi, 2003, P 928.

¹⁷ Mark.D.Partridge, Is Inequality Harmful for growth ? comment, The American Economic Review, Vol 87, N°5, Dec 1997, American Economic Association, P : 1019.

¹⁸ Samuelson & Wiliam D. Nordhaus, Economics, Sixteenth Edition, Irwin Mc Graw-Hill, 1998, P 519.

كما ويهدف النمو إلى تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومنه نجد

أن هذا التعريف قائم على ثلاث عناصر أساسية وتتمثل في:

- أن يؤدي إلى إحداث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني: ويتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان، لذلك يفضل بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الفردي كمؤشر للنمو، إذ لا تعتمد رفاهية الأفراد على النمو الإجمالي وإنما على نصيب الفرد من النمو. وتتنبأ نماذج النمو المعيارية بأن تباطؤ النمو السكاني يؤدي أيضا إلى زيادة الناتج والأجور لكل فرد.
- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية، والتي تعني الزيادة في القدرة الشرائية، إذ يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار.
- أن تكون الزيادة أيضا على المدى الطويل: وتعني تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذه الزيادة تتطلب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، وليس ناتجة عن ظروف طارئة بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول فمثلا في حالة حدوث ارتفاع في أسعار النفط، والتي سوف تؤدي إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، إلا أن هذه الزيادة سوف تتلاشى مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول، ويحدث نتيجة لعوامل عرضية.
- من أهم مميزات النمو الاقتصادي أنه ذو طبيعة تراكمية.

2- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي "PIB" أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي،¹⁹ والذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة. فهو المؤشر الذي يستخدم عادة من أجل قياس النمو، ذلك أن هذا المجموع يمثل مجموع القيم المضافة، وتعني الإنتاج مطروح منه الاستهلاكات الوسيطة ويتم إنتاجها من قبل أعوان اقتصاديين مقيمين، ويتم تفضيل استخدام PIB على الناتج الداخلي الصافي بسبب صعوبة تقييم الاهتلاكات والذي يستند في العموم على اتفاقيات ذات طابع مالي.

كما اعتمد بعض الاقتصاديين ومن بينهم (Kuznets) على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتمييز بين الاقتصاديات المتقدمة عن الاقتصاديات المتخلفة،²⁰ ويعتبر النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس واقع الأداء الاقتصادي، فمن خلاله تبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، وعلى هذا الأساس تظهر أهمية قياس النمو الاقتصادي،²¹ ويعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج الوطني من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، وينقسم الناتج الوطني إلى مفهومين:

- الناتج الوطني الخام: وهي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من قبل عناصر الإنتاج الوطنية سواء أكانت متواجدة في الداخل أو في الخارج، ويمثل القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، والتي تنتج من قبل عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي أو الموجودة في الخارج.

¹⁹ Jean Longatte, Pascal Vanhove, Economie l'essentiel en Fiches, Editions Francis lefevre, Dunod, Paris, 2015, P : 65.

²⁰ S. Kuznets, (Underdeveloped) Countries and the pre-Industrial phase in Advanced Countries in; A.N. Agrawala and S.P. Singh, Economics of Underdevelopment, OUP, London, 1964. <http://gen.lib.rus.ec/>

²¹ Stanley Fischer et autres, Macroéconomie, 2^{ème} Edition, Duand, Paris, 2002, P 68.

- الناتج الداخلي الخام: وهو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، والتي تنتج من قبل عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

فالنمو الاقتصادي يعبر عنه بالتغير النسبي في قيمة الناتج الداخلي الخام ويمثل درجة تطور حجم الناتج في الاقتصاد المحلي، إلا أنه يعتبر مقياساً غير كاف لحجم الناتج في الاقتصاد المحلي وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:²²

- إن الناتج الداخلي الخام لا يحتفظ سوى بالقيم المضافة المنتجة من طرف الأعوان المقيمين، ويستثني انتقال الموارد بين الدول فبالنسبة لبعض الدول، تمثل التحويلات المالية جزءاً حساساً من الثروة الوطنية، وبالتالي يكون من الأحسن استخدام مؤشرات أخرى، مثل إجمالي الدخل الوطني المتاح.

- إن الناتج الداخلي الخام يقيس فقط قيمة السلع والخدمات والتي تباع وتشتري فقط، وبالتالي هناك إهمال لقيمة السلع والخدمات والتي تتداخل على المستوى العائلي أو مستوى الأصدقاء فيما بينهم.

- أن الناتج الداخلي الخام (PIB) يهمل التطور الديموغرافي.

- أن الناتج الداخلي الخام يقيس فقط السلع والخدمات المتداولة بصفة قانونية ومشروعية، فهو لا يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في إطار الاقتصاد الخفي، فاقتصاد السوق الموازية أصبحت في نمو مستمر وتشكل نسبة كبيرة في اقتصاديات العديد من الدول، وبالتالي هناك قيمة كبيرة من السلع والخدمات لا تؤخذ بعين الاعتبار وهذا ما يضعف من قيمة الناتج الداخلي الخام كمقياس لحجم الناتج الوطني.

- الناتج الداخلي الخام لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الغير النقدية كالبيئة، الانفتاح السياسي، التغير الثقافي، دور المساهمات المحلية والدولية.

²² Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007, A report by : The Global Social Change Research, May, 2007, P: 07.

- إهمال حجم السلع والخدمات المنتجة في المزارع والمستهلكة من طرف الفلاحين أنفسهم وهي ذات قيمة حقيقية، بالإضافة إلى ربات البيوت في المنازل المجانية.

- لا يأخذ الناتج الداخلي الخام بعين الاعتبار الواردات والتي تعتبر مصدر للنمو.

إذ يمكن تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الاسمية أي بالأسعار الجارية أو بالقيمة الحقيقية أي بالأسعار الثابتة.

- لا يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة التلوث آثارها ونتائجها السلبية على المجتمع وكفاءة الموارد البشرية وربحية المؤسسات والتكاليف الخارجية بشكل عام، وعليه ينبغي اللجوء إلى صيغ جديدة لتحديد (PIB).

إذا يتم قياس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار. ويسمى الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة.²³

فالناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة وبالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس.

إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي.²⁴

إن النمو الاقتصادي يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما لدولة ما، كما ويعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع أو يمثل قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات.²⁵

يعرف الناتج الوطني الإجمالي على أنه القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في المجتمع من خلال استخدام الموارد العامة وذلك خلال فترة زمنية معينة.²⁶

²³ Gregory N, Mankiw, Macroéconomie, 3ème Edition, Boeck, Belgique, 2003, P 27.

²⁴ Dwight H, Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, Economie du développement, 3ème Edition, Edition de Boeck, Belgique, 2008, P 53.

²⁵ BURDA.M ; WYPLOSZ.C, traduction de la 3ème Edition anglaise par HOUARD.J, Edition de Boeck, Université Bruxelles, Belgique, 2003, P 25.

كما ويعتبر نتاج مجموعة من القطاعات الاقتصادية في المجتمع، وتشمل قطاع العائلات، قطاع الأعمال، القطاع الحكومي والقطاع الخارجي، ويمكن تقديم ثلاث تعريفات للدخل الوطني كل منها ينظر له من وجهة مختلفة:²⁷

الأول: ينظر للدخل الوطني من زاوية الإنتاج السلعي والخدمي، ويسمى الناتج الوطني، فهو مجموع السلع والخدمات الاستهلاكية والرأسمالية والتي أنتجت خلال فترة زمنية معينة، مخصوما منها اهتلاك الأصول الثابتة التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

الثاني: ينظر له من زاوية عوائد عناصر الإنتاج، وهو عبارة عن الدخل المكتسبة بواسطة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة تقدر بسنة.

الثالث: حيث ينظر إلى الدخل من زاوية الإنفاق، فالدخل الوطني هو الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية خلال فترة زمنية معينة.

ويجدر التفريق بين ما يسمى بالدخل الوطني النقدي والدخل الوطني الحقيقي، وهذا راجع لتغير مستويات الأسعار، فالدخل الوطني الحقيقي هو الدخل النقدي مع الأخذ بعين الاعتبار للتغيرات التي تطرأ في أسعار السلع.

ويتم حساب النمو الاقتصادي رياضياً كما يلي:²⁸

$$Tc = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

حيث:

TC: معدل النمو الاقتصادي.

PIB: الناتج المحلي الخام.

t: الزمن (السنة المعينة).

²⁶ Shapiro E, Macroeconomic analysis, Galgoti, New Delhi, 1999, P: 18-49.

²⁷ Olivier Blanchard, Daniel Cohen, Macroéconomie, 5 Edition, Pearson, P 19-21, 26-27.

²⁸ Parkin M, Bade. R, Carmichael B, Introduction à la macroéconomie moderne, ERPI, 3^{ème} Edition, Québec, P 130.

t-1 : السنة السابقة مباشرة للسنة المعينة.

وتكمن مقومات أو ما يسمى بمحددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

- الموارد البشرية وتضم عرض العمل، التعليم والتكوين، التنظيم والحوافز.
- الموارد الطبيعية وتشمل الأرض، الثروة المعدنية، الوقود والجودة البيئية.
- تكوين رؤوس الأموال.
- التكنولوجيا والمتمثلة في العلوم، الهندسة، الإدارة وقطاع الأعمال.

$$Q = A \cdot f(K, L, R)$$

حيث:

Q: وتمثل الإنتاج.

K: الخدمات الإنتاجية لرأس المال.

L: العمل.

R: الموارد الطبيعية.

A: وتمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد. و **F**: دالة الإنتاج.

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى: 29

- النمو الاقتصادي الموسع (**Croissance extensive**): يكون هذا النمو عندما يتماشى نمو الدخل

بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

- النمو الاقتصادي المكثف (**Croissance intensive**): نسمي النمو الاقتصادي بالمكثف عندما

يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

²⁹ Jacque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin Edition, 1993, P 13.

وعليه يمكن أن ينمو الاقتصاد على نطاق واسع باستخدام المزيد من الموارد مثل رأس المال المادي والبشري والطبيعي، أو بشكل مكثف باستخدام نفس القدر من الموارد ولكن بكفاءة وفعالية (إنتاجية أكبر)، فعندما يتحقق النمو الاقتصادي باستخدام المزيد من اليد العاملة، لن يؤدي ذلك إلى نمو نصيب الفرد من الدخل، ولكن عندما يتحقق النمو الاقتصادي من خلال الاستخدام الأكثر إنتاجية لجميع الموارد، بما في ذلك العمل، فإنه يؤدي إلى ارتفاع دخل الفرد وتحسن المستوى المعيشي للفرد.³⁰

3- التمييز بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

حين الحديث عن النمو الاقتصادي وجب الحديث عن التنمية حيث هناك نوع من الخلط بين المفهومين لوجود تقارب بينهما والذي يصل إلى حد الاعتقاد بأنهما شيء واحد إلا أن للنمو الاقتصادي مميزات وأهداف تجعله يختلف عن التنمية الاقتصادية. ويتم التمييز بين النمو والتنمية على مستوى الأدبيات الاقتصادية، من خلال إبراز نقاط الاختلاف بينهما كما يلي:

تعرف التنمية بأنها عبارة عن مزيج من التغيرات النفسية والاجتماعية للسكان مما يجعلهم قادرين على إنماء وزيادة الناتج الحقيقي الإجمالي بصفة تراكمية ومستدامة.³¹

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك السلوكيات النفسية والاجتماعية والناجمة عن تغير سلوكيات الأفراد والتي تحدث تحولات وتطورات بالواقع الاقتصادي.³²

ويمكن أن نعرفها على أنها تلك العملية التي تدل على الزيادة المستمرة للاقتصاد لفترة طويلة، وهو مؤشر يعكس إنتاج الثروة في بلد ما، هذا المؤشر في غالب الأحيان يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.³³

³⁰ Tatyana.P.Soubotina with Katherine A. Sheram, Beyond Economic Growth, Meeting the challenges of global development, 2000, Op. cit, P : 96.

³¹ Alain Beitone, Christine Dollo, Jean-Pierre Guidoni, Alain le Gardez, Economie Générale, 5ème Edition, Edition Dalloz, Paris, 1996, P 243.

³² Tamas szentesn economie politique de sous-développement, l'harmattan, 1986, P 74.

³³ Phillipe deubel, marc montoussé, serge d'Agostino, dictionnaire de sciences économiques et sociales, Edition bréal, 2008, P 120.

ومنه فالتنمية شيء شامل والنمو جزء منها، حيث أن هذا الأخير يدلنا على الزيادة في النشاط الاقتصادي، ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، فوجود النمو فإن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية،³⁴ كذلك يكمن جوهر التنمية في الجانب الاقتصادي، فالفائض الاقتصادي ينتج من التغير الذي يطرأ على مستوى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ومنه تحسين المستوى المعيشي للسكان وتحقيق الرفاهية. ومنه فالنمو الاقتصادي يمثل جوهر وأساس التنمية، ولكن بشرط أن يكون متوصلاً.

التنمية هي عملية تحسين نوعية حياة جميع الأفراد وقدراتهم من خلال رفع مستويات المعيشة واحترامهم لذاتهم وحريتهم، فاقتصاديات التنمية تدرس كيفية تحول الاقتصادات من الركود إلى النمو ومن وضع الدخل المنخفض إلى وضع الدخل المرتفع، والتغلب على مشاكل الفقر المدقع.³⁵

أيضاً تعرف التنمية على أنها قدرة الدولة على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية.³⁶ كما أن النظرية الاقتصادية تميز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فالنمو مرتبط بالزيادة المستمرة للناتج المحلي للفرد أو بإجمالي الدخل بالقيمة الحقيقية في حين أن التنمية تعني بذلك التغير الهيكلي في جميع المكونات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وعلى الرغم من أن لكلا المصطلحين علاقة ولكن المعنى يختلف فيقول "Hicks" أن النمو الاقتصادي ليس له أي علاقة مع مشاكل التنمية.³⁷

إن النمو يقتصر على التغير الذي يطرأ على الناتج الوطني فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، دون إحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال الدورة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة، ضمن وضع ساكن "ستاتيكي" وأفق زمني قصير، أما بالنسبة للتنمية فهي أشمل

³⁴ Bernard Bret, Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Collection Histege, Paris, France, 2002, P : 07.

³⁵ Michael P. Todaro, Stephen c.Smith, Economic Development, 11 th Edition, 2010, P : 05-08.

³⁶ Pierre Dallence, Luc Lecru, croissance et mutation de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de Seuil, 1999, P 152.

³⁷ J.R.Hicks, Capital and Growth, London, oxford University press, 1965, P : 03-04.available in <http://gen.lib.rus.ec/>

وتعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي، فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالمجتمع المحلي والعلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، ويترتب عن ذلك زيادات تراكمية ومستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي مما يعكس آثار إيجابية غير اقتصادية، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة، هذا ما يقودنا إلى مفهوم آخر للتنمية وهي التنمية المستدامة.

• يرى بعض الاقتصاديين من بينهم (Hicks, 1959)³⁸ أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون بالدول المتقدمة، في حين مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدما. ففي نفس السياق يعتبر (Hahn .Mtheurs)³⁹ أن النمو الاقتصادي يخص فقط القطاعات المتقدمة في حين أن القطاعات المتخلفة هي من مسؤولية نظرية التنمية وليس نظرية النمو.

• التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يكون فيه الفرد كمقرر ومنتج، أما النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

• يرى (Schumpeter, 1934) أن التنمية تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة، بينما أن النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة توفر الموارد.⁴⁰

• التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، يتطلب تغيرات اقتصادية، ثقافية، سياسية، واجتماعية، في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.

• لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، مما يدل على وجود علاقة متبادلة بين النمو والتنمية.

³⁸ Hicks J.R, Economic Backwardness and Economic Growth, The Economic Journal, Vol 69, N° 274, June 1959, P: 344-347. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

³⁹ F.Hahn, R.Mathews, the theory of economic growth, A survey, Economic journal, 1964, P: 779-802. <http://gen.lib.rus.ec/>

⁴⁰ Schumpeter J.A (1934), The theory of Economic Development, Cambridge MA, Harvard University Press.

- التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع، فهو يعبر عن التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد مشمولاً على الموارد والنمو الديموغرافي وإنتاجية العمل، فالتنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات الإقليمية والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو،⁴¹ بينما النمو الاقتصادي هو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط فهو يعبر عن الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد.⁴²
 - يمكن أن لا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوباً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية المرتبطة به.
- وفي هذا المجال يمكن الإشارة أيضاً إلى مصطلح التنمية المستدامة والتي عرفت لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 حيث عرفت على أنها: "تلك التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة".⁴³

المطلب الثاني: عوامل النمو (الإنتاج)

عوامل الإنتاج أو ما يعرف بمحركات النمو والتي تسهم في العملية الإنتاجية، ويتمثل العاملان الرئيسيان للإنتاج في العمل ورأس المال، بالإضافة إلى التقدم التقني.⁴⁴ ويمكن حصرها في:

1- عنصر العمل: حيث يؤثر عنصر العمل وبشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين:

أولاً: من خلال أثر النمو السكاني والذي يزيد من حجم العمالة النشطة مما يزيد من موارد الاقتصاد.

⁴¹ Salles et Wolf, Croissance et développement, Tome 1, Dunod, Paris, 1970, p : 43. 16

⁴² Longatte et Vanhove, Economie Générale, Dunod, Paris, 2001, P 53.

⁴³ DELCHET K, Développement Durable, L'énergie pour réussir, Afnoir, France, 2007, P 05.

⁴⁴ Jean Longatte, Pascal Vanhove, Economie l'essentiel en Fiches, Editions Francis lefevre, Dunod, Paris, 2015, P : 65.

ثانياً: من خلال الحجم الساعي للعمل، فكلما زاد حجم العمالة النشطة عن طريق زيادة الحجم الساعي للعمل كلما أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصة عملية الإنتاج، أي بزيادة الانتاجية الحدية لعنصر العمل.⁴⁵

إلا أن ارتفاع عدد السكان النشطين غير كاف ليسبب ارتفاعاً في حجم العمالة المتاحة في الاقتصاد، لأنه يعتمد كذلك على مدة العمل المنجز الذي يقوم به كل عامل، ومنه:

$$\text{الكمية السنوية للعمل} = \text{مستوى التشغيل} \times \text{المدة السنوية للعمل}$$

من خلال ما سبق نجد أن العمل كعامل مؤثر على حجم الإنتاج يعتمد على نقطتين:

- ✓ حجم العمل وهو ما يعرف بمخزون العمل المتاح للإنتاج في اقتصاد ما وخلال فترة زمنية معينة.
- ✓ جودة العمل وهو ما يسمى بإنتاجية العمل والتي تعتمد الخبرة وكثافة وإتقان العمل وروح الابداع.

ويؤثر نمو السكان على النمو الاقتصادي من خلال ما يلي: أنه:

- يرفع من الإنتاج والاستهلاك.
- يؤدي إلى فتح قطاعات اقتصادية ومؤسسات جديدة.
- يحقق تنظيم أكثر رشادة للإنتاج.
- يعمل على التقليل من التفاوتات الإقليمية نتيجة لتطور الإنتاج.⁴⁶

فإذا كان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد والذي يؤثر على حجم الإنتاج، فإن دالة الإنتاج يعبر عنها بالعلاقة

التالية:

$$Y = F(L)$$

⁴⁵ Stanley Fisher et autre, Macroéconomie, 2^{ème} Edition, Edition Dunod, Paris, 2002, Op-cit, P 293.

⁴⁶ Bernard Bernier, Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 9^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2007, P 504-506.

Y : الإنتاج.

L : العمل.

وإذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الناتج الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة

واحدة، وبالتالي: فإن ارتفاع عنصر العمل ب ΔL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار: $PML \cdot \Delta L$ حيث:

PML : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل.

فمثلاً إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي $PML = 02$ ، والتغير في عنصر العمل هو $\Delta L =$

10 فإن:

$$\Delta Y = PML \cdot \Delta L \rightarrow 10 \cdot 2 = 20 \dots \dots \dots (1)$$

أي أن زيادة عنصر العمل ب 10 وحدات يؤدي إلى زيادة الناتج ب 20 وحدة.

2- عنصر رأس المال:

إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية. هذه الأخيرة تستخدم في

إنتاج السلع والخدمات، إذ تعتبر كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني وعلى توسيع

الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.⁴⁷ ويعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي، ويتكون من الآلات،

التجهيزات، المباني، والأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في العملية الإنتاجية، حيث كلما زاد حجم

مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص، كلما أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج،

ولكن في حال تعرض رأس المال إلى الاهتلاك مع مرور الزمن، يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما

أهتلك من رأس المال، كما أن الرفع من حجم العمالة هو الآخر يستدعي الرفع من مستوى الاستثمار بهدف الحفاظ

على مستوى نصيب الفرد من رأس المال، الذي يعتبر العامل المؤثر في عملية الإنتاج كونه يربط بين أهم عاملين من

⁴⁷ Begg David, Fischer Stanley et al, Exercices et problèmes corrigés macro Economie, 2^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2002, P 58.

عوامل الإنتاج، فالاستثمار هو عملية تكوين رأس المال، فهو يعتبر ضروريا لعملية النمو، فهو يسمح بزيادة حجم رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى أنه يعمل على تحديث رأس المال المتاح.⁴⁸

وتتحقق الزيادة في رصيد المجتمع من رأس المال من خلال تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره في إنتاج السلع الرأسمالية "Capital goods"، وهي سلع يتم إنتاجها ليس بقصد الاستهلاك الحاضر المباشر، وإنما باستخدامها في إنتاج السلع وخدمات أخرى، وفي المعتاد، نجد أن التقدم التقني يكون مدججا في إنتاج السلع الرأسمالية الجديدة (مثل المعدات الأكثر كفاءة في استخدام الطاقة، والمحاسبات الآلية فائقة السرعة والقوة.... الخ)، الأمر الذي يرفع من جودة رأس المال.⁴⁹

وإذا افترضنا أن العامل الوحيد الذي يؤثر على الإنتاج هو رأس المال فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج على النحو التالي:

$$Y = F(K)$$

Y : حجم الإنتاج. K : رأس المال.

وتبرز أهمية عنصر رأس المال في عملية الإنتاج كما يلي:⁵⁰

ΔK : ويمثل التغير في مخزون رأس المال.

PMK : الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال.

فزيادة المخزون من رأس المال بالمقدار ΔK سوف يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار $PMK \cdot \Delta K$.

فمثلا إذا كانت $PMK = 0,2$ و $\Delta K = 10$ فإن:

$$\Delta Y = PMK \cdot \Delta K \rightarrow 0,2 \cdot 10 = 2 \dots \dots \dots (2)$$

⁴⁸ Alain Beitone, Christine Dollo, Jean-Pierre Guidoni, Alain le Gardez, Economie Générale, 5ème Edition, Edition Dalloz, Paris, 1996, Op-Cit, P 387.

⁴⁹ Peter Hess and Cark Ross, Economic Development « Theories, Evidence, and policies, The Dryden Press, 1997, P : 06-07.

⁵⁰ Gregory Mankiw, op-Cit, P 273.

أي أن زيادة عنصر رأس المال بمقدار 10 وحدات أدى إلى زيادة حجم الناتج ب 2 وحدات.

أما إذا واکب عملية تغير في كلا عمليتي الإنتاج: العمل، ورأس المال نجد:

$$\Delta Y = (PML \cdot \Delta L) + (PMK \cdot \Delta K) \dots \dots \dots (3)$$

أما دالة الإنتاج فتكتب على الشكل التالي:

$$Y = F(K, L)$$

بقسمة المعادلة (3) على (Y) نجد:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{Y} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{Y} \dots \dots \dots (4)$$

$$\rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot \Delta L)}{Y} \cdot \frac{L}{L} + \frac{(PMK \cdot \Delta K)}{Y} \cdot \frac{K}{K} \dots \dots \dots (5)$$

$$\rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{(PML \cdot L)}{Y} \cdot \frac{\Delta L}{L} + \frac{(PMK \cdot K)}{Y} \cdot \frac{\Delta K}{K} \dots \dots \dots (6)$$

من خلال المعادلة رقم (6) تبين أن معدل النمو الاقتصادي ($\frac{\Delta Y}{Y}$) مرتبط بالتغير في الإنتاجية لكل من عنصر

العمل، وعنصر رأس المال.

حيث:

$\frac{\Delta L}{L}$: ويمثل معدل التغير في عنصر العمل.

$\frac{(PML \cdot L)}{Y}$: وتمثل نسبة إنتاجية عنصر العمل ($PML \cdot L$) إلى حجم الناتج (Y).

$\frac{\Delta K}{K}$: ويمثل معدل التغير في عنصر رأس المال.

$\frac{(PMK \cdot K)}{Y}$: وتمثل نسبة إنتاجية عنصر رأس المال ($PMK \cdot K$) إلى حجم الناتج (Y).

مع العلم أن غلة حجم ثابت بحيث: $\alpha + \beta = 1$

حيث:

α : نسبة إنتاجية عنصر رأس المال إلى الإنتاج.

$(1 - \alpha) = \beta$: وتمثل نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الإنتاج.

لنتحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \cdot \frac{\Delta L}{L} \dots \dots \dots (7)$$

أو:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + \beta \cdot \frac{\Delta L}{L} \dots \dots \dots (7)$$

3- عنصر التكنولوجيا (التقدم التقني):

إن التقدم التقني (العامل التكنولوجي) يسمح بزيادة من حجم الإنتاج الكلي، دون تغيير الكمية المستخدمة من

العمل ورأس المال، أي أن العامل التقني يرفع من الناتج الكلي عبر الزمن بقيمة رأس المال K والعمل L المعطيان،

وبالتالي فإن التقدم التقني سوف يحدث تغير مستمر لدالة الإنتاج.⁵¹

فعندما ينجم النمو الاقتصادي فقط عن الزيادة في كميات العمالة ورأس المال، فإننا نتحدث عن نمو واسع

النطاق (**croissance extensive**). ومن جهة فإن الزيادة في الإنتاج التي ترجع إلى تحسين (رأس المال البشري)

والتقدم التقني الذي يزيد من إنتاجية العوامل (النسبة بين حجم الإنتاج وكمية العامل المستخدم) في الأجيال الجديدة

من الاستثمار. في هذه الحالة نتحدث عن النمو المكثف (**croissance intensive**).⁵²

⁵¹ J.Lecaillon, Analyse macro-économique, Edition Cujas, Paris, 1986, P 67.

⁵² Jean Longatte, Pascal Vanhove, Economie l'essentiel en Fiches, Editions Francis lefevre, Dunod, Paris, 2015, P : 66.

كما يساهم تطور العامل التكنولوجي في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـ "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج"، وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي والذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي "Robert Solow".

كذلك من خلال الدراسة التي قام بها (Denison, 1962)⁵³ وجد أن عناصر الإنتاج قد ساهمت فقط في نصف النمو المتحقق بالولايات المتحدة الأمريكية، أما النصف المتبقي فيرجع إلى تحسن تكنولوجيا العملية الإنتاجية والإدارة والتنظيم.

وتجدر الإشارة إلى أن جل الزيادة المحققة في حصة الفرد الحقيقية من الدخل الإجمالي في الدول الصناعية تعود إلى التقدم التكنولوجي والتي تساهم في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.⁵⁴

وبالتالي يعتبر التطور التقني مصدرا للنمو الاقتصادي المستمر، أي أن إجمالي الناتج الكلي قد ينمو بشكل مستمر وبالتالي فإن اعتماد النمو الاقتصادي على العمل ورأس المال فقط لم يحقق للاقتصاد النمو المستمر بسبب قانون تناقص الإنتاجية الحدية، لذا يجب الاستثمار في التقدم التقني من أجل المحافظة على نسبة العائد المتحقق على رأس المال والعمل أو زياداته.⁵⁵

بإضافة العامل التكنولوجي لعملية الإنتاج، نتحصل على دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = AF(K, L)$$

حيث:

A : يمثل مستوى التقدم التقني خلال زمن معين.

وعلى هذا الأساس يتواجد العامل التكنولوجي، فيكون معدل النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

⁵³ E.F.Denison, The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives Before Us, the economic journal, Vol 72, N° 288, 1962, P: 297. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁵⁴ Jean Olivier Hairault, Analyse Macro-économique 1, La découverte, Paris, 2000, P: 386.

⁵⁵ Solow.R.M, Technical change and aggregate production function ; Rev, Eco, Statist, N° 39-1957, P : 312-320. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \cdot \frac{\Delta K}{K} + (1 - \alpha) \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta A}{A}$$

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

تلعب المعادلة أعلاه دورا كبيرا في تفسير عملية النمو الاقتصادي، فهي تظهر تواجد ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي، وتمثل في مساهمة كل من عامل رأس المال، مساهمة العمل ومساهمة عامل التكنولوجيا، وهو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج،⁵⁶ كما وتتأثر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بعدة عوامل، حيث يعمل التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج على تحسينها، بالإضافة إلى ذلك للتعليم والبحث العلمي أهمية كبيرة في الرفع من المستوى المعرفي والتأهيلي لليد العاملة، وبصفة عامة فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تتأثر بجميع العوامل المؤثرة في العلاقة بين عوامل الإنتاج (العمل، ورأس المال) وحجم الناتج.

من خلال ما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل مشتركة ومتكاملة، فقد ركزت النظريات الاقتصادية على دور العمل، رأس المال المادي والبشري، وعامل التقدم التقني في عملية النمو الاقتصادي، في المقابل توجد عوامل أخرى ذات تأثير على النمو وتمثل في: الإنتاجية، التطورات المالية وعرض النقود وسوق الأسهم، التضخم وحجم السوق وهيكل الأسعار، ومدى توفر الموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي والمؤسسات السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الحكومي، الإنفاق العسكري والعوامل المؤسسية والاجتماعية فجميع هذه العوامل تلعب دورا متكاملا ومتداخلا في تحقيق النمو وتسريعه، ويسبب غياب بعضها تعطيلًا أو تباطؤًا لآلية النمو،⁵⁷ فلو نأخذ مثال تأثير الفساد على النمو نجد أن هناك العديد من الدراسات التي أوضحت أثر الرشوة على

⁵⁶ Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui, Ellipses Edition, 2002, P 118.

⁵⁷ Vinod Thomas et Autres, Qualité de croissance, 1^{ère} Edition de BOECH université, Bruxelles, 2002, P 159.

النمو أمثال مورو 58 سنة 1997 والذي بين أن الرشوة تبطئ معدل النمو الاقتصادي للدول، ومن الأمثلة التي توضح أثر الرشوة على معدل النمو الاقتصادي نجد سوء استعمال الكفاءات، انخفاض الاستثمار الأجنبي والمحلي، نمو مؤسسات مشوهة وظهور الاقتصاد الموازي، انخفاض الإيرادات العمومية وغيرها...

المطلب الثالث: الخلفية النظرية، نماذج ومقاربات متعلقة بالنمو الاقتصادي

1- نظريات النمو الكلاسيكية:

تم تأسيس الاقتصاد السياسي من قبل الكلاسيك ومن أهمهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وروبرت مالتوس وكارل ماركس حيث اعتبروا النمو الاقتصادي على أنه نتيجة لعملية التراكم لرأس المال. 59 فحسب الكلاسيك تعد الرأسمالية الحرة أهم أساس بنيت عليه التنمية. فلقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى سيادة حالة الاستخدام والتشغيل الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي، وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيك كل على حدة.

1-1 نظرية آدم سميث Adam smith:

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي فالتوازن يتحقق بشكل تلقائي وحتمي، هذا ما يفسر مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة بأي شكل بالنشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل النمو، وحسب آدم سميث القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه بمفهوم "اليد الخفية"، كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، حيث عرف آدم سميث النمو في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم (1776)" أنه تنامي قيمة الإنتاج المتبادل الحقيقي لكل مواطن، فهو يرى أن الزيادة في

⁵⁸ Mauro, Paolo (1997), the Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross Country Analysis in Corruption and the Global Economy, Edited by Kimberly Ann Elliott, Washington: Institute for International Economics. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁵⁹ Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, édition le découverte, France, 2001, P 25.

الثروة أو النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، فتقسيم العمل يعتبر هو الأساس لرفع الإنتاجية،⁶⁰ لأن تخصص العمال في أنشطة معينة دون أنشطة أخرى سوف يجعلهم ينتجون كمية أكبر وبنفس الجهود المبذول من جانبهم وهو يؤدي في نفس الوقت إلى تحسين العملية الإنتاجية والرفع من مهارة العامل، كما وينتج عن تقسيم العمل العديد من المزايا، إذ يعتبر مصدر للفعالية ويعمل على زيادة مهارة العمال نتيجة التخصص وممارسته لعمل معين.

كما ويعتبر تراكم رأس المال النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية "Adam Smith" للنمو الاقتصادي، فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الإنتاجية، والتي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج أو الدخل الوطني، وهو ما يعني النمو الاقتصادي.⁶¹

من جهة أخرى يؤكد آدم سميت على حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، إلا أن التراكم الرأسمالي يعتمد على رغبة الأفراد في الادخار، وعليه فإنه يؤكد على أهمية الادخارات وتراكم رأس المال، فتراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفايض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة.⁶² ومنه يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، فالكلاسيك يهدفون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى معتبر من الادخار والذي يساهم في زيادة حجم الاستثمار.

كما أن تقسيم العمل يتحدد أيضا بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل سيكون أقل، وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية وسوف يكون الطلب غير كافٍ لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، ومنه نستنتج أن السوق الكبير سوف يؤدي إلى خلق إمكانات جديدة لتقسيم العمل مما قد يدخل

⁶⁰ Smith A, (1937), An Inquiry into the Nature and causes of the Wealth of Nations, (1776), Random House, New York, P: 13, 17, 321. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁶¹ Tony Aspromourgos, Adam Smith on Labour on Capital : in Christopher.J, Berry.Maria Pia Paganelli, Craig Smith (eds), The Oxford Hanbook of Adam Smith, Oxford University Press, United Kingdom, 2013, P 272.

⁶² A.N Agrawal, Economics of Development and planning, Kundan Lal, Second Edition, 1993, P 09.

الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل وتوسع السوق وظهور الوفورات، حيث تعمل هذه الأخيرة على رفع

الإنتاجية، مما يوصل الاقتصاد إلى حالة أسماها **Smith** بالدعم الذاتي "Self-Reinforcing".⁶³

ويرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا. حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يؤديان إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل المحلي.⁶⁴ ويترتب على الزيادة في الدخل التوسع في حجم السوق بالإضافة إلى تزايد الادخار والاستثمار. ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

غير أن آدم سميث يرى أن للعملية التراكمية للنمو بها نتائج محدودة، من خلال تواجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو. ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام والتشغيل الكامل للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى. وبالتالي فحسب **Smith** العامل الذي يوقف عملية

النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية.⁶⁵

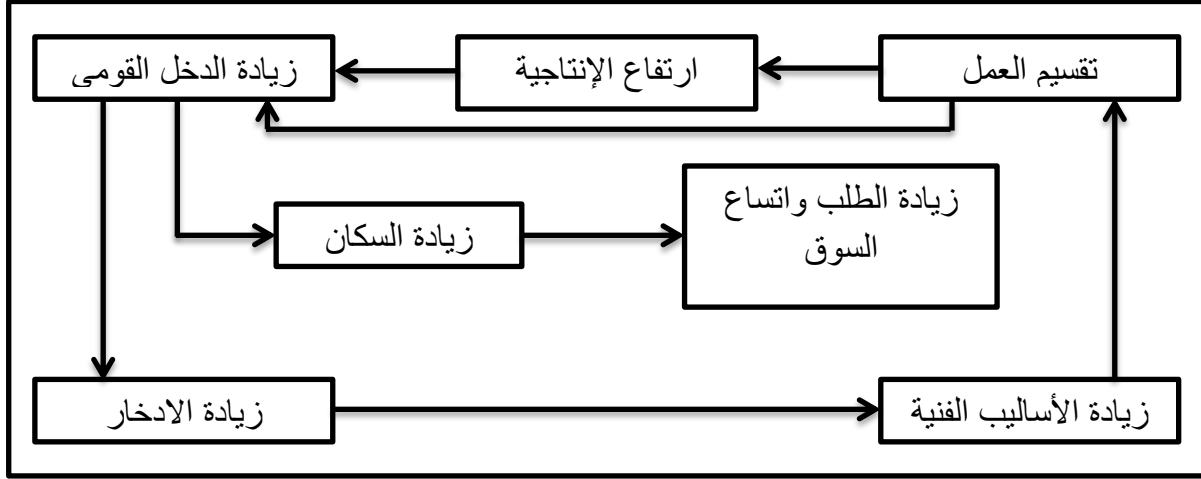
⁶³ S.LBrue, The Evolution of Economic Thought, Dryden press, Dryden, 2000, P: 03-09. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁶⁴ Combemal.P & J.P.Piriou, Science Economiques et Sociales : Nouveau manuel, Edition la Découverte, 2003, P : 629.

⁶⁵ Joseph A. Schumpeter, History of Economic Analysis, Georg Allen & Unwin Ltd, London, Sixth printing, 1967, P: 562-564.

ونلخص تصورات وأفكار آدم سميت في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): ويوضح تصورات آدم سميت حول النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Smith.A, (1776), An Inquiry into the nature and causes of the Wealth nations, reprinted 1937 (New York: Random house).

1-2 نظرية دافيد ريكاردو David Ricardo:

ركز ريكاردو على القطاع الفلاحي، لأنه يمثل الدعامة والذي يوفر موارد العيش للسكان، فأعتبر أن الأرض

هي أساس أي نمو اقتصادي.⁶⁶

كما وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة فئات وهي:⁶⁷

• **الرأسماليون:** فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني

وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، فهم يقومون بإنشاء المصانع وتجهيزها بأدوات الإنتاج، وتشغيل العمال، كما

وتكمن أهمية الرأسماليون في عمليتين:

➤ البحث المستمر عن أسواق واسعة وعن أحسن الطرق الإنتاجية والتي تحقق أقصى ربح ممكن.

⁶⁶ Eric Bosserelle, Les Nouvelles approches de la croissance et du cycle, Editions Dunod 1999, P 19.

⁶⁷ Rathindra P.Sen, Development Theories and Growth Models, 1995, S Chard & Co.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

➤ إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، وهذا ما سيؤدي إلى توسيع رأس المال، وهذا يضمن تحقيق النمو.

● **العمال:** فبالنسبة لريكاردو، العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد الذي يخلق القيمة، فقيمة السلعة تحدد بكمية العمل الذي شارك في إنتاجها، إلا أن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، كون هذا الأخير هو الذي يوفر لهم التجهيزات والآلات.... وكل ما تتطلبه العملية الإنتاجية.

● **ملاك الأراضي والعقارات:** وهو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي، لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للنشاط الإنتاجي.

كما وقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاث أقسام وتتمثل في:

- **أرباح الرأسماليين:** وهو ما تبقى من الدخل بعد دفع أجور العمال وريع الملاك.
- **أجور العمال.**
- **ريع ملاك الأراضي:** إيجار الأرض حيث يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على الرأسماليين كون أن هذه الأرباح سوف يتم إعادة استخدامها في العملية الإنتاجية، وبالتالي يستمر التوسع الإنتاجي ويزيد التراكم الرأسمالي.

ويرى ريكاردو، أن تراكم رأس المال شرط ضروري لزيادة إنتاجية العمل، وذلك أساسًا من خلال تأثيره على "تقسيم العمل".⁶⁸ ويشجع دافيد ريكاردو إلى جانب آدم سميث على أهمية التجارة الخارجية في تسريع وتيرة النمو

الاقتصادي، على أساس فرضية ميزة التكلفة النسبية.⁶⁹

⁶⁸ Volker Grossmann, Inequality, Economic growth and Technological change, Physica-Verlag heidelberg, 2001, P : 09.

⁶⁹ James M. Cypher, The process of Economic Development, 4th Ed, Routledge, London and New York, 2014, P : 135.

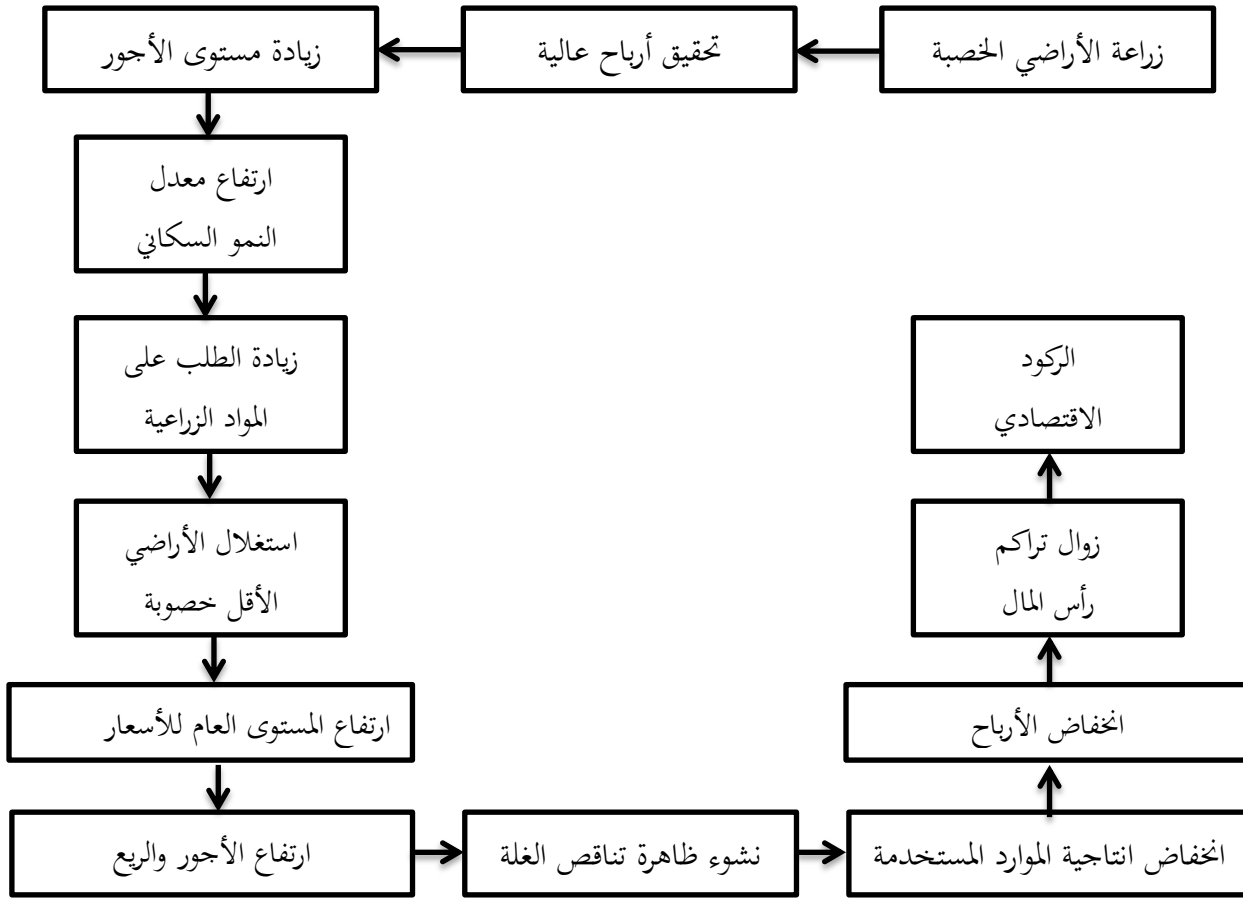
كما ويسلط ريكاردو الضوء على تأثير انخفاض العوائد على إنتاج تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي،⁷⁰ حيث يرى ريكاردو أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وعندما تصبح الأراضي الخصبة غير قادرة على إنتاج ما يكفي بإشباع الاستهلاك الناتج عن نمو السكان المتزايد، فإن ملاك الأراضي سوف يقومون باستغلال الأراضي الأقل خصوبة، وبتزايد السكان، يزداد استغلال الأراضي الأقل خصوبة، فبالرغم من تضاعف المساحات المستغلة، إلا أن الإنتاج سوف يزداد بأقل من الضعف، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، فترتفع أسعار المنتجات الزراعية أي ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، مما يدفع بالعمال إلى المطالبة برفع أجورهم، فتتخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي فيقل الحافز على الاستثمار،⁷¹ وبذلك يكون لارتفاع الأجور والريع أثر سلبي على الربح والذي يتحصل عليه الرأسماليون، لأنه عندما يخوض الرأسماليون في العملية الإنتاجية، فإنهم يأملون في الحصول على ربح من نشاطهم، إذ يشكل الربح دافعهم، وهو السبب في تراكم رأس المال، كما أن تراكم رأس المال يعتبر ضروريا من أجل تمويل النمو إذ يسمح لهم بالادخار ومنه تمويل الاستثمار للحصول على آلات ومعدات جديدة، لكن إذا انخفض الربح نتيجة نمو عدد السكان، فإن الرأسمالين لن يتشجعوا على الاستثمار وبالتالي لن يقدموا على الادخار، وبذلك يكون تمويل النمو غير مؤكد، ويتوقف الاقتصاد عن النمو.⁷² ويمكن تلخيص نموذج ريكاردو للنمو في الشكل التالي:

⁷⁰ Denise Flouzat, Claude Pondaven, Economie contemporaine, Les Fonctions économiques, Tome 1, THEMIS ECONOMIE, 19e Edition, Paris, 2004, P : 421.

⁷¹ Thirwall A.P, Growth and Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan, Press Ltd, P: 87-88.

⁷² Daniel Labaronne, Macroéconomie 3 : Croissance, cycles et fluctuation, Edition le Seuil, Paris, 1999, P 4-6.

الشكل رقم (02): ويوضح نموذج دافيد ريكاردو للنمو.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ricardo. D, « The principles of political economy and taxation, 3rd Edition, reprinted 1965, (London: Everyman's Library).

1-3 نظرية كارل ماركس Karl Marx:

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ والتي تلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته. فقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها وتعكس مراحل التطور الاقتصادي. فقد أكد ماركس على ضرورة

دراسة طبيعة النظام الاقتصادي، والتنظيم الاقتصادي للإنتاج يحدد الهيكل الطبقي للمجتمع. والذي يتأسس عليه بدوره هيكل الأفكار والمؤسسات التي تهيمن على ثقافة المجتمع.⁷³

واصل ماركس أعمال ريكاردو وطورها حيث أدخل مفهوما جديدا يتمثل في فائض القيمة،⁷⁴ كما وقسم ماركس المجتمع إلى قسمين، قسم العمال وتمثل قوة العمل وقسم الرأسماليين، ومنه توجد طبقتان وهي الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال، حيث يمتلك الرأسماليون كل وسائل الإنتاج القائمة في الاقتصاد، أما العمال فيمتلكون قوة عملهم التي يساهمون بها، فالرأسماليون يستهدفون من نشاطهم تحقيق أقصى ربح ممكن، ومن بين أهم الطرق التي يستعملها الرأسمالي هي إدخال عامل التكنولوجيا للتخفيض من تكاليف الإنتاج، فإذا كان المشكل الذي عانى منه النموذج الكلاسيكي هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي الكافي، فإن النموذج الماركسي يعاني من عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، لأن إحلال عامل التكنولوجيا محل العمال سيؤدي حتما إلى ظهور بطالة جديدة سماها ماركس بالبطالة التكنولوجية، وبذلك تنخفض الأجور للطبقة العاملة وترتفع نسبة البطالة وهذا ما يحدث أزمات اقتصادية.

من جهة أخرى استمرارية تراكم رأس المال سيؤدي إلى عدم التوازن في الاقتصاد بسبب وجود فارق بين القدرة الإنتاجية والطلب، لأنه في حالة انخفاض الأجور وانتشار البطالة فإن القدرة الشرائية للعمال لا تستطيع امتصاص مجموع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، فيعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، عندها سوف يعجز الرأسماليون عن تصريفها فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية فتتهار الرأسمالية، هذه التطورات تؤدي بالاقتصاد الرأسمالي إلى الكساد وانخفاض الأرباح وبالتالي الانهيار، ليحل محله النظام الاشتراكي،⁷⁵ وفي ظل هذا النظام الجديد اللاتبقي

⁷³ Joan Robinson, An Essay on Marxian Economics, Macmillan & Co Ltd, London, 1957.

⁷⁴ Louis Langnace, La croissance Economique, 1^{er} Edition, Presses Universitaire de France, France, 1980, P : 14

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁷⁵ A.P. Thirwall, Growth & Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan press Ltd, P: 88-89.

سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.

وعلى هذا الأساس انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867م النظام الرأسمالي وآلياته، وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، مما يؤدي إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقي.

1-4 نظرية مالتوس (Robert Malthus):

ركزت أفكار وأطروحات "مالتوس" على جانبين رئيسيين وهما: نظريته في السكان، وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية،⁷⁶ وبذلك يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي لأن الكلاسيك ركزوا على جانب العرض قانون ساي للمنافذ. فمالتوس اعترض على قانون Say للأسواق فهو لم يؤمن بقانون المنافذ القائل أن العرض يخلق طلبه الخاص أو المرافق له، ونظر للطلب الفعال كمحدد للعرض.⁷⁷ كما وطرح مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث قال أنه مهما كان النظام الاقتصادي المتبع في الدول، فإن ارتفاع معدل النمو السكاني عن معدل النمو الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، ويرجع هذا إلى الفارق الموجود بين معدل النمو الديموغرافي والاقتصادي، فالأول يزيد بمتتالية هندسية والثاني يزيد بمتتالية حسابية وهذا الفارق ناتج عن أسباب طبيعية.⁷⁸

⁷⁶ Guillaume la ravoire : les clés de l'économie, 2^{ème} Edition, Le génie des glaciers éditeur, France, 2007, P : 145.

⁷⁷ Nicholas.V. Gianaris, Modern Capitalism: Privatization, Employee Ownership and Industrial Democracy, Greenwood Publishing Group, USA, 1996, P 24.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁷⁸ Peter Neal Hess, Economic Growth and Sustainable Development, Routledge, London and New York, 2013, P 66.

ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط من النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة سيؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال،⁷⁹ وذلك أن الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة النمو الديموغرافي، والتي تؤدي إلى انخفاض دخل الفرد.

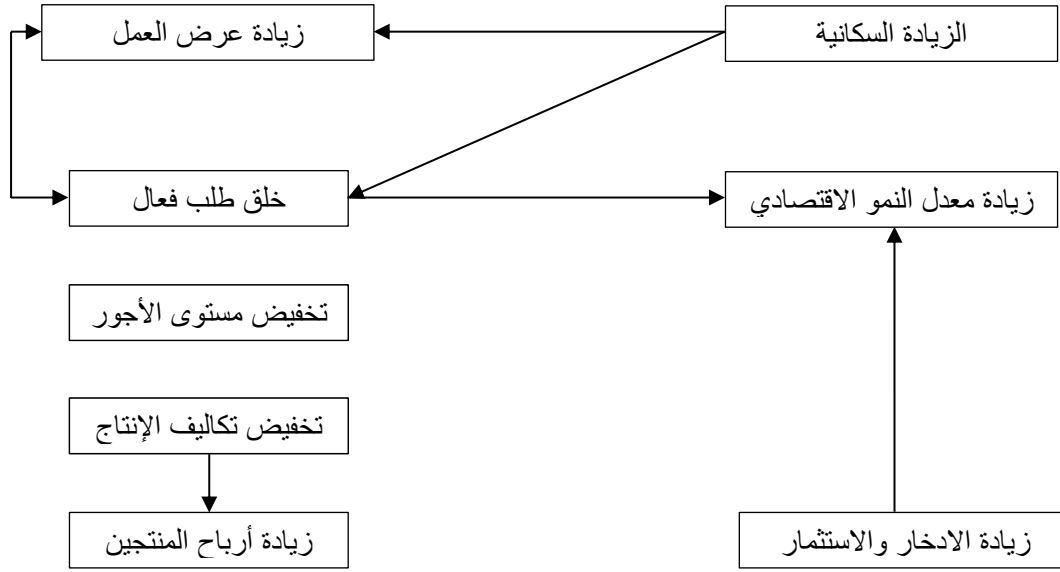
كما رفض مالتوس فكرة التوازن التلقائي عرض الادخارات والطلب عليها لأغراض الاستثمار، والمستند لقانون ساي الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب عليه، فمالتوس يرى بأن طبقة العمالة لا تدخر لأنها تنفق كل دخلها على الاستهلاك، في حين تقوم الطبقة الرأسمالية بالادخار، فهي توزع دخلها بين الاستهلاك والادخار، ومنه فإن حالة التوازن بين الادخار والاستثمار تتحقق فقط في الحالة التي يقوم فيها الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم أي عندما يكون الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي.

أما فيما يخص تحليل مالتوس للقطاع الزراعي فهو يقوم على افتراض وجود حالة التشغيل التام في هذا القطاع، وأن استخدام رأس المال قد وصل إلى أعلى حد في ظل الفن الإنتاجي السائد، أي أن القطاع الزراعي لا يوفر فرص واسعة وبالتالي فإن أساس عملية النمو والتقدم الاقتصادي يتمثل بالاستثمار في القطاع الصناعي، حيث توجد الفرص المربحة، حيث يسمح باستخدام قدر متسع من رأس المال إضافة إلى استيعابه الزيادة في السكان، خاصة وأن الصناعة تتمكن من ذلك من خلال ارتباط التقدم الفني بها.

⁷⁹ Mr Dimer, Cours d'économie générale, la croissance Economique, Partie 2, Chapitre 4, IUFM AUVERGNE, P 96.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

الشكل رقم (03): يوضح العلاقة بين مختلف عناصر النمو الاقتصادي حسب نظرة مالتوس:



Source : Malthus. T, Essai sur le principe de la production, Edition Seghers, 1999, P :

67.

إلا أنه تم انتقاد فكرة مالتوس لعدة أسباب منها: 80 أنه لم يأخذ بعين الاعتبار تأثير التقدم التكنولوجي، وأن

العلاقة الكلية بين النمو السكاني والدخل الفردي كانت تجريبياً مرفوضة.

كما أن تحليلاته لم تتحقق على المستوى العالمي رغم اقتراحها من الأوضاع السائدة في الدول المتخلفة بسبب

ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان، كذا ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق تلك

التي عرفها نمو السكان نتيجة التقدم التكنولوجي.

كخلاصة عن تحليل النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي، فقد اعتبرت أن تراكم رأس المال هو المحدد

الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسع الأسواق تساهم في توسيع الاقتصاد،

ويعتبر مدى توفر المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة لذلك شرطان ضروريان لعملية التنمية الاقتصادية، ومن

أجل تحقيق النمو الاقتصادي أشاروا إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

⁸⁰ Todaro.M.P & Smith.S.C, Economic development, Harlow, Pearson Education, 2006, P : 280-282.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

1-5 الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية للنمو:

- واجهت النظرية الكلاسيكية العديد من الانتقادات بمجال تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن حصر أهمها في:
 - الأرباح مصدر للدخار: فقد اعتبر الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر الادخار، وأن الرأسماليين هم فقط الذين يساهمون في ادخار الاقتصاد الحر، في حين تعتبر الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بالادخار،⁸¹ إلا أن هناك مصادر أخرى للدخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى بالإضافة إلى ادخار الحكومة والقطاع العام.
 - اعتماد قوانين غير واقعية: فلقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بأن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية مالتوس في السكان، فقد قللوا من أهمية إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.⁸²
 - عدم ادراك أهمية التقدم التكنولوجي: قلل الاقتصاديين الكلاسيك من أهمية التقدم التكنولوجي في الزراعة والذي يمكن أن يعادل تناقص العوائد، ويرفع من إنتاجية العامل، فقد فشلت النظرية الكلاسيكية في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على النمو الاقتصادي السريع للدول المتقدمة حالياً.⁸³
 - اهمال النظرية للقطاع العام: فقد فشلت هذه النظرية في إدراك الدور الذي يلعبه القطاع العام من خلال السياسة المالية المنتهجة من قبل الدولة في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة بالدول النامية أين تقل المؤسسات الخاصة، مما يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
 - يرى (Alfred Marshall, 1952) أنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي إلى الاعتقاد بوجود حالة الركود، اعتماداً على عاملين:⁸⁴ حيث يتعلق العامل الأول بالتقدم التكنولوجي والذي يعمل على إزالة أية ضغوط

⁸¹ T.R. Jain, Anil Malhotra, Development Economics, V. K Publications, New Delhi, 2009, P 103.

⁸² Jhingan M.L, The Economics of Development and Planning, Vrinda Publications (P) Ltd, 32, Revised and Enlarged Edition, 1999,P: 93-94.

⁸³ A.P. Thirwall, Growth & Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan press Ltd, P: 88-89.

⁸⁴ Alfred Marshall, Principles of Economics, Macmillan and Co, Ltd, Eighth Edition, reprinted, 1952, P: 85.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

ركودية تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، أما فيما يخص العامل الثاني فيمكن في مرونة الطلب على الأرصد الاستثمارية فأي انخفاض ضئيل في معدل الفائدة سوف يؤدي إلى خلق عدد كبير من الفرص الاستثمارية المربحة.

- عدم صحة قانون Say للأسواق والذي مفاده أن العرض الكلي يخلق الطلب المرافق له أي أن لكل عرض طلبه الخاص: فإن جميع الاقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن قانون ساي للأسواق جيد بالنسبة للاقتصاديات الحرة، حيث يكون العرض مساويا للطلب، إلا أن كينز أثبت أن قانون ساي قد لا يكون صحيحا، إذ يمكن أن يحدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب في السوق.

2- المقاربة الكينزية للنمو الاقتصادي:

1-2 فرضيات وأسس النظرية الكينزية:

دعت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة (1930-1939)، إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي، وكانت البداية مع الاقتصادي كينز، والذي قدم مجموعة من الأفكار والآراء كمحاولة لإيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت التي عجزت فيه المدرسة الكلاسيكية في تقديم تفسيرات لهذه الأزمة، فقد جاء كينز المعروف بكتابه النظرية العامة لسعر الفائدة والتشغيل والنقود سنة 1936 كانقلاب على الكلاسيك.

وتزامن التحليل الكينزي مع الحرب العالمية الأولى ومع أزمة الكساد الكبير سنة 1929 والتي من مظاهرها حدوث كساد في السلع والخدمات حيث أن العرض يفوق الطلب، مما أدى إلى توقف العملية الإنتاجية ومنع تراجع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تسريح عدد معتبر من العمال مما أدى إلى حدوث أزمة بطالة عالمية خانقة وانخفاض مستويات الأسعار، وفي عام 1936 قدم جون مينارد كينز نظرية جديدة عن العمالة كانت بمثابة ثورة في الاقتصاديات الكلية.

وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل الوطني ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل الوطني بمقدار

مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري.⁸⁵

ومن بين انتقادات كينز للنظرية الكلاسيكية والفرضيات التي قامت عليها، نجد:

- عدم صحة فرضية التوازن التلقائي.

- عدم واقعية فرضية حيادية الدولة.

- انتقاد قانون ساي للأسواق "عدم صحة فكرة العرض يخلق طلبه الخاص وعدم صحة فكرة التشغيل

الكامل".⁸⁶

ينحصر نموذج كينز في مجموعة من الفرضيات وتتمثل في:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

- الطريقة التي اعتمد عليها كينز في التحليل الاقتصادي طريقة كلية محضة تعتمد على المجمعات الاقتصادية

الكبرى للتحليل الاقتصادي، إذ يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما

كان عليه التحليل الكلاسيكي والذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث ذلك فسيكون على المدى البعيد وتكلفة اجتماعية باهظة.

- كما أشار كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال آلية مضاعف الميزانية بحدوث

زيادة في الإنفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي وإعادة التوازن الاقتصادي،⁸⁷ والذي اعتبره ضرورة حتمية، نظراً لعجز

آلية السوق عن الإدارة التلقائية للاقتصاد.

⁸⁵ Bosserelle.E, Croissance et Fluctuation, Edition Dalloz, Paris, France, 1994, P 93.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁸⁶ Janine Brémont, Keynes et les Keynésiens aujourd'hui, des solutions pour sortir de la crise ?, HATIER, 3^{ème} Edition, Paris, 1987, P : 28.

⁸⁷ Denise Flouzat, Claude Pondaven, Economie contemporaine, Les Fonctions économiques, Tome 1, THEMIS ECONOMIE, 19^e Edition, Paris, 2004, P : 452.

- الطلب هو الذي يحدد العرض المناسب له وليس العكس، حيث أكد كينز على أن الطلب الفعال هو أساس عملية النمو الاقتصادي،⁸⁸ إذ أنه يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين: أفراد، مؤسسات أو حكومات.

وقد اعتبر كينز أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض، فقد أهمل الكلاسيك جانب الطلب والمتمثل في قطاع العائلات فهذا الأخير هو المحرك، فحسب كينز يكمن الحل في تحريك الطلب وذلك لتحريك العرض وبالتالي استعادة عملية النمو لسيورتها، وعليه فإن الأمر يتطلب حسب كينز تحديد محددات الطلب الكلي، وذلك لمعرفة السياسات المناسبة انتهازها.

(الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري) مستوى الطلب الفعال ← مستوى الإنتاج ← مستوى التشغيل ← مستوى الدخل

انطلاقاً من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري اللذان يمثلان ما نسميه بالطلب الفعال،⁸⁹ فيتحدد مستوى الإنتاج والذي بدوره يحدد مستوى التشغيل وهذا الأخير يحدد بدوره مستوى الدخل.

كما أن تحريك الطلب الكلي يكون إما:

- بتحريك الطلب الاستهلاكي الخاص وذلك برفع الدخل.
 - أو بتحريك الطلب الاستثماري الخاص وذلك من خلال تخفيض سعر الفائدة.
 - أو بتحريكهما.
- لكن المشكل يكمن في:
- استحالة تحريك الطلب الاستهلاكي عن طريق زيادة الدخل بسبب ظروف الكساد.

⁸⁸ John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, A Harvest/HBJ Book New York, 1964.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

⁸⁹ Gérard Marie Henry, Keynes, Armand Colin, Paris, 1997, P : 85-86.

- استحالة تحريك الطلب الاستثماري عن طريق تخفيض معدل الفائدة وذلك لانعدام الكفاية الحدية لرأس المال. ومنه في ظل أزمة الكساد 1929 يستحيل تحريك الطلب عن طريق القطاع الخاص.
- من جهة أخرى اقترح كينز حل ويتمثل في: تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فالدولة يمكن أن تزيد الطلب من خلال التخفيضات الضريبية وزيادة الإنفاق العام من أجل تحريك الطلب الكلي،⁹⁰ فالإنفاق الحكومي من شأنه:
- ✓ زيادة دخل المستهلكين مما يساهم في تحريك الطلب الاستهلاكي.
- ✓ كما أنه يحرك الطلب الاستثماري الخاص بقطاع الأعمال وذلك بسبب زيادة الطلب الاستهلاكي الخاص، وزيادة الطلب الاستثماري العام.
- إلا أن الزيادة من حجم الإنفاق الحكومي يتطلب تحقق شروط وهي:
- أن يخصص هذا الإنفاق إما على الاستهلاك العام مثلاً: كزيادة في أجور الموظفين العمومي، أو نفقات تخص تحسين الإدارة العمومية، أو تقديم إعانات لذوي الدخل المحدود... الخ.
- أو أن يخصص على الاستثمارات العمومية غير المنتجة والتي تشمل بناء الطرقات، البنى التحتية والهياكل القاعدية، والموانئ، المدارس والمستشفيات... الخ، والهدف من ذلك تفادي تأزم ظاهرة الكساد.
- عند حدوث بطالة على الدولة القيام بمشاريع استثمارية توظف فيها جزء من البطالين.
- وبالتالي تنشيط عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تحفيز عملية النمو والتنمية للسير من جديد، لهذا السبب يعتبر مبدأ الطلب الفعال الركيزة الأساسية للنظرية الكينزية حيث يسمح تطبيق هذا المبدأ في أي اقتصاد وطني بحل الكثير من المشاكل. ونعني بالطلب الفعال الطلب الحقيقي والذي له تأثير عميق على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

⁹⁰ André Grjebine, Théorie de la crise et politiques économiques, Editions du Seuil, 1986, P : 20.
Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

كما يرى كينز أن الدخل والتشغيل يعتمدان أساساً على مستوى الاستثمار، هذا الأخير يتوقف بدوره على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي ويمكن صياغة هذه العلاقة كما يلي:

$$(\Delta I) \times (M) = (\Delta Y)$$

حيث:

(ΔI) : الزيادة في الاستثمار.

(M) : المضاعف.

(ΔY) : التغير في الدخل.

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب

على العرض.⁹¹

ويعتبر الاقتصادي **Cahn** أو من ابتكر واستخدم مفهوم المضاعف في دراسة قام سنة 1931 حول أثر

الاستثمار على خلق مناصب شغل فأصل المضاعف هو الاستثمار، والدراسة كانت تعتمد على مدى توفر مناصب

شغل عمل أساسية أي دائمة، هذه الأخيرة من خلال نشاطها سوف توفر مداخيل وأرباح للمؤسسة، مما يساهم في

توسع العملية الإنتاجية أو نشاط المؤسسة فتلجأ المؤسسة إلى خلق مناصب عمل ثانوية. وعلى هذا الأساس عموماً

كينز هذه العلاقة على مختلف الميادين فوضع مبدأ مضاعف الاستثمار.

والمضاعف بصفة عامة يعبر عن العلاقة بين ظاهرتين اقتصاديتين من ظواهر النمو بحيث تكون نسبة نمو

الظاهرة الثانية أضعاف نسبة نمو الظاهرة الأولى والمتمثلة في الاستثمار ثم طبق هذا المبدأ على بقية مكونات الطلب

الكلي.

ويعرف المضاعف أيضاً بأنه نسبة التغير للمتغير الداخلي إلى التغير في المتغير الخارجي.

⁹¹ D. Salvatore and E.A. Diulio, principles of Economics, Mc Graw-Hill, New York, 1996, P: 109.

غير أن المشكلة الأساسية عند كينز تكمن في أنه قد لا يكون مستوى الدخل الوطني مرتفعاً بدرجة تسمح بتوفير عمالة كاملة لقوة العمل المتاحة، وحسب كينز يمكن تصحيح هذا الوضع عن طريق قيام الدولة بالتوسع في عرض النقود بدرجة كافية مما يسمح للمقرضين بالاستعداد للاقتراض بمعدلات فائدة أقل، مما يترتب عنه التوسع في حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة مستوى الدخل بما فيه مستوى التشغيل للاقتصاد الوطني.

لم توضع نظريات كينز في إطار ديناميكي إلا في أواخر 1940 من أجل دراسة النمو وذلك بفضل الاقتصاديين الكينزيين هارود (1900-1978) ودومار (1914-1997).⁹²

2-2 نموذج هارود - دومار (Harrod-Domar) للنمو الاقتصادي:

عرض هذا النموذج من طرف اقتصاديين كينزيين وهما (Harrod. R.F)⁹³ و (Domar D.E)⁹⁴، ويعد نموذج هارود - دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج شيوعاً، ويرتكز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد، كما يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

حيث أكد أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، ويلعبان دوران رئيسيان وهما:⁹⁵

- حيث يعتبر الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي والمتمثل في طلب الموارد الاقتصادية.

- يعكس الاستثمار الزيادة في الطاقة الإنتاجية والمتمثلة في مخزون رأس المال.

يفترض هذا النموذج وجود علاقة بين الحجم الكلي لرصيد رأس المال (K) وإجمالي الناتج الوطني (Y)،

وتعرف هذه العلاقة والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز (k).

⁹² Alain BEITONE et autres, Economie, 5^{ème} Edition, Edition DALLOZ, PARIS, 2012, P : 493.

⁹³ Harrod R.F (1939), An Essay in Dynamic Theory, Economic Journal, Vol XLIX, N°3, P: 14-33.

Harrod R.F (1948), Towards a Dynamic Economics: Some Recent Developments of Economic Theory and their Applications to Policy, Macmillan, Londres.

⁹⁴ Domar E.D (1946), Capital Expansion, Rate of Growth and Employment, Econometrica, Vol 14, N° 4, P: 137-147.

Domar E.D (1947), Essays in the theory of Economic Growth, Oxford University Press, New York.

⁹⁵ Subrata Ghatak, Introduction to development economics, 4th Edition, Routledge edition, 2003, P 54.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

ومنه:

$$k = \frac{K}{Y}$$

حيث:

k : معامل رأس المال.

K : رأس المال.

Y : الناتج الوطني الإجمالي.

وبالتالي كلما ارتفع k فإنه يستدعي ضرورة زيادة رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح، فهو يدل على كثافة رأس المال في عملية الإنتاج، إذ أنه يرتفع في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة رأسمالية وينخفض في الدول المنتجة لسلع ذات كثافة العمل، ومنه فإن k يدل على مدى فعالية رأس المال، فارتفاعه يدل على انخفاض فعالية رأس المال، أما انخفاضه فيدل على ارتفاع فعالية رأس المال، لأن ذلك يعني أن وحدات أقل من رأس المال سوف تنتج حجم معين من الناتج.⁹⁶

حاول الاقتصاديان هارود ودومار تحويل النموذج الكينزي من الفترة القصيرة إلى الفترة الطويلة، بهدف تطوير نظرية النمو الاقتصادي والتي شكلت حجر الزاوية للنظرية الحديثة للنمو.

وعليه يقوم نموذج هارود-دومار على الفرضيات التالية:

$$\bullet \text{معامل رأس المال ثابت: } k = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta}{\Delta Y}$$

يقوم هذا النموذج على دالة إنتاج ليونتييف أو ما يسمى بدالة معاملات الإنتاج الثابتة كما يلي:⁹⁷

$$Y = F(K, L) = \min(AK, BL)$$

⁹⁶ Dwight Perkins, Economie du Développement, 3^{ème} Edition, Edition de Boeck, Belgique, 2008, P 141.

⁹⁷ Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, La croissance Economique, McGrawHill/ Ediscience International, Paris, 1996, P 52.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

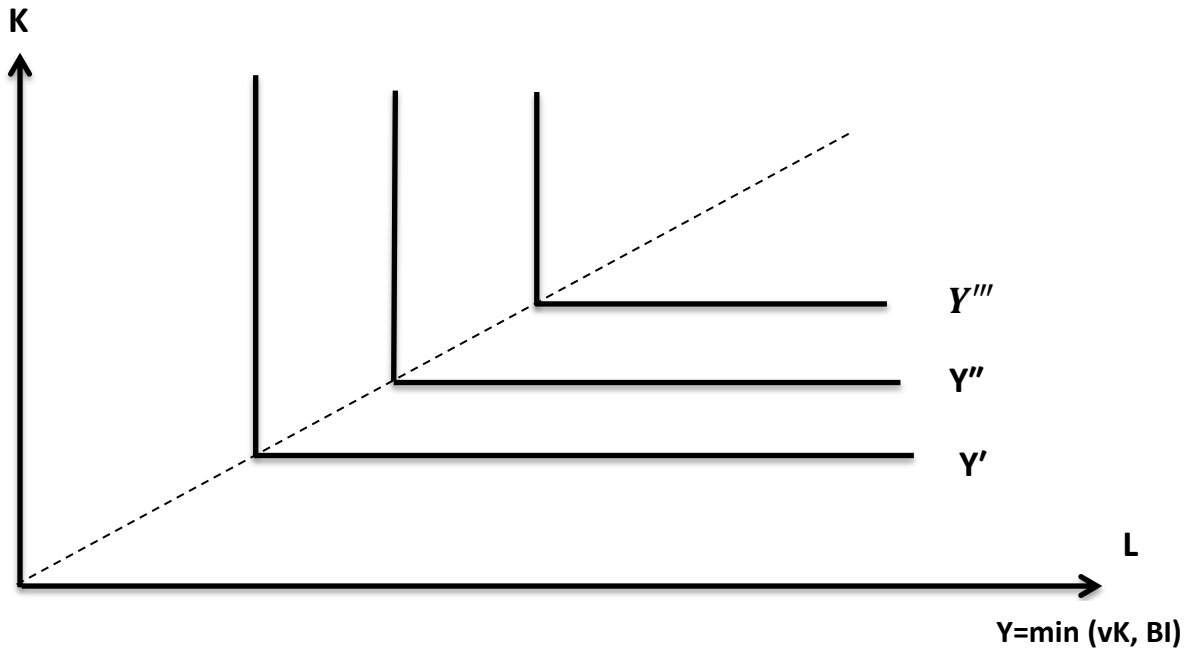
حيث:

$$A > 0 \text{ و } B > 0 : \text{ وهما ثابتان.}$$

وهي دالة إنتاج لا يتم من خلالها الإحلال بين عنصري العمل ورأس المال، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاعات حادة

في البطالة والآلات غير المستعملة، وتأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

الشكل رقم (04): دالة الإنتاج لهارود-دومار



Source : Heertje.A et autres, Principes d'économie politique, Edition de Boeck université, 4ème Edition, Bruxelles, Belgique, 2003, P 259.

يبين المنحنى عدم إمكانية الإحلال ما بين رأس المال والعمل.

• يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه:

$$S = s \times Y \dots \dots \dots (1)$$

• الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه:

$$I = \Delta K \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta K = k \times \Delta Y \dots \dots (3) \text{ و } K = k \times Y \text{ فإنه يمكن كتابة } k = \frac{K}{Y} \text{ وبما أن}$$

• الادخار لابد وأن يتعادل مع الاستثمار ومنه: (4) $I = S \dots \dots \dots$

من المعادلات (1)، (2)، (3)، (4) نجد: 98

$$k \times \Delta Y = s \times Y \dots \dots \dots (5)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على $k \times Y$ نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{k \times \Delta Y}{k \times Y} = \frac{s \times Y}{k \times Y} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

في الأخير نتحصل على العلاقة التالية:

$$TC = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

حيث:

TC: يمثل معدل نمو الناتج الوطني، أي معدل النمو الاقتصادي.

s: معدل الادخار. **k**: معامل رأس المال

من خلال المعادلة المتحصل عليها، نستنتج أن معدل النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة طردية وبصورة مباشرة

بمعدل الادخار (**s**) وعكسيا بمعامل رأس المال (**k**)، وعليه وحسب نموذج هارود-دومار فإن النمو الاقتصادي

يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، والعلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود-دومار

للمنمو الاقتصادي، والقائم على مبدأ أن رأس المال والذي ينتج عن طريق عملية الاستثمار في المصانع هو المحدد

الرئيسي للنمو الاقتصادي، وهو بدوره يعتمد على الادخار الذي يقوم به الأفراد والشركات والتي من خلالها يمكن

تجسيد الاستثمارات الممكنة. 99

⁹⁸ Agnès Bénassy, Pierre Jacquet et autres : « Politique Economique », Edition de Boeck University, Belgique, 1^{ère} Edition, 2004, P : 378.

⁹⁹ Richard Grabowski, Michal Shields, a Dynamic Keynesian model of development, Journal of economic development, Vol 25, N° 01, 2000, P : 01-02.

يعالج هارود النمو الاقتصادي من خلال ثلاثة أنواع لمعدلات النمو وهي: 100

- معدل النمو الفعلي. - معدل النمو المرغوب فيه. - معدل النمو الطبيعي.

وعن طريق إجراء المقارنة بين هذه المعدلات يمكن تحديد الشروط التي يمكن من خلالها تحقيق معدل نمو ثابت

ومستدام.

• **معدل النمو المرغوب فيه:** ويعتبر أهم معدل للنمو أنشأه هارود في تحليله، حيث يعرف بأنه المعدل

الشامل للتقدم، والذي إذا ما حدث يجعل رجال الأعمال مستعدين للقيام بتقدم مشابه لهذا النمو. كما أن هذا

المعدل يستلزم بقاء الطلب الاجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، مما يشعر المنتجون بالرضا لكونهم

أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر ولا أقل مما يدفع بهم إلى اتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو، ومن

أجل تحديد هذا المعدل فإنه يعتمد على مبدأ المعجل وبهذا يصبح الاستثمار متغيرا تابعا يرتبط بمعدل نمو الدخل

الوطني، ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الدالة التالية: 101

$$I = B(\Delta Y) \quad \text{حيث: } B \text{ يعبر عن المعجل.}$$

وحتى يتحقق رضا المنتجين يجب أن يتساوى الاستثمار الذي يرغبون فيه مع حجم الادخار الكلي المحقق أي:

$$I = S$$

فنجد:

$$I = S \Rightarrow B\Delta Y = sY \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{B} = G_w$$

حيث s: يمثل السلوك الاستهلاكي، و B يمثل سلوك المنتجين في البحث عن أعظم ربح ممكن.

• **معدل النمو الفعلي:** فالمعدل الفعلي للنمو هو معدل النمو الأساسي الثاني في تحليل هارود، فهو عبارة عن

التغير النسبي المحقق فعلا في قيمة الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال سنة معينة، فهو نتيجة الطلب المحقق فعلا في

¹⁰⁰ Eric Bosserelles, Les nouvelles approches de la croissance et du cycle, Edition DUNOD, Paris, 1999, P 21.

¹⁰¹ Eric Bosserelles, Les nouvelles approches de la croissance et du cycle, IDEM, P 21.

الاقتصاد من طرف الأعوان الاقتصاديين، فهو يعبر عن الأداء الفعلي للاقتصاد، ويمثل المعدل الفعلي للنمو للزيادة

الحاصلة في إجمالي الإنتاج معبرا عنها كنسبة من إجمالي الإنتاج، ويمثل كما يلي: 102

$$G = \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن: Y : يمثل الدخل الوطني. ΔY : التغير في الدخل.

ومع افتراض أن:

➤ الادخار الاجمالي هو دالة في الدخل، فإن: $S = s \times Y$

➤ ثبات المعامل المتوسط لرأس المال (k): $k = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$

➤ افتراض تساوي النسبة الفعلية للادخار مع الاستثمار المخطط ($I = S$).

وباعتبار أن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال نجد: $I = \Delta K$ وبالأخذ بعين

الاعتبار العلاقة: ($I = S$) و $I = \Delta K$ و $\Delta K = k\Delta Y$ نحصل على:

$$I = S \Rightarrow \Delta K = k\Delta Y = sY$$

ومنه:

$$sY = k\Delta Y \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \Rightarrow G = \frac{s}{k}$$

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها نموذج هارود، حيث أن معدل النمو الفعلي يساوي معدل الادخار

مقسوم على معامل رأس المال، ومنه نستنتج أن زيادة معدل النمو الفعلي يمكن أن تكون إما من خلال الرفع من

نسبة الادخار في الدخل الوطني أو عن طريق تخفيض معامل رأس المال أي بزيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال.

ويمكن أن نجري مقارنة بين معدل النمو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي، حيث إذا كان معدل النمو الفعلي

G أكبر من معدل النمو المرغوب فيه G_W فهذا يعني أن المجتمع يعاني من حالة التضخم، لأن الدخل الحقيقي

¹⁰² Jean Arrous, Les théories de croissance, la pensée économique contemporaine, op.Cit, P : 48-49.

يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، عندها تصبح كمية السلع المعروضة أقل من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ومن ثم يعجز الإنتاج عن تلبية الطلب الاجمالي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم، وإذا كان معدل النمو الفعلي G أقل من معدل النمو المرغوب فيه G_W فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة من الكساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية، وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من كمية السلع المطلوبة، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية، ومنه حدوث فائض بحجم الإنتاج عن حجم الطلب الاجمالي مما يؤدي إلى الكساد.¹⁰³

• **معدل النمو الطبيعي (الممكن):** بغية رسم صورة كاملة لعملية النمو كما ارتآها هارود، فإنه من الضروري أن ندخل إلى التحليل معدلاً آخر للنمو، والمتمثل في معدل النمو الطبيعي والذي يصفه هارود بأنه معدل النمو الذي يسمح بزيادة السكان والتحسينات التقنية. ويمكن أن نعبر عنه بأنه أقصى معدل ممكن للنمو. كما ويعرف بأنه أقصى مستوى ممكن من حجم الناتج يمكن تحقيقه مع تحقق شرط ثبات معدلات التضخم،¹⁰⁴ فهو يستدعي توفر شرطين: أقصى حجم للناتج مع ثبات معدل التضخم، ويعتبر النمو الاقتصادي الطبيعي هدفاً أي سياسة اقتصادية كانت، فهو يتحقق في حالة الاستخدام التام للموارد الاقتصادية المتوفرة.

كما عرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ ويتوقف معدل النمو هذا على:

- متوسط المعدل السنوي للزيادة في القوة العاملة.
- متوسط المعدل السنوي للزيادة في إنتاجية العمل.

¹⁰³ Gilbert Abraham.Frois, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993, P : 182-185.

¹⁰⁴ Raymonde Torres et John P.Martin : « Mesure de la croissance potentielle dans les sept grand de l'OCDE », la revue économique de l'OCDE, N° 14, 1990, P : 143.

حيث أن: (n) يمثل نمو السكان، (m): تمثل معدل نمو إنتاجية العمل، ومن أجل التبسيط نفترض أنه لا يوجد تقدم تقني أي أن $m=0$.

وحتى يكون النمو المضمون نموًا يضمن التشغيل الكامل يجب أن يكون: 105

$$G_W = \frac{s}{B} = n$$

هذا يعني أن معدل النمو الطبيعي يساوي معدل النمو المرغوب فيه، إلا أنه لا يوجد أي سبب فعلي لتحقيق هذه المساواة، وهنا يطرح مشكل استحالة الحصول على النمو المتوازن للتشغيل الكامل بصفة مستمرة لأن s, B, n ثلاث معلمات مستقلة، 106 ولا يوجد أي داعي للتصور أن $n = \frac{s}{B}$ وبالتالي لا توجد مساواة ما بين G_W و G_n مما يعني ظهور انكماش متتالي حيث سيكون معدل النمو المرغوب فيه أكبر أيضًا من معدل النمو الفعلي، وعليه فإن الاقتصاد سيكون في أحد الحالتين:

- عندما يكون $G_n < G_W$ فإن $k > B$ يكون هناك فائض في السلع الرأسمالية، مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة، ويدخل في حالة الكساد، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

- عندما يكون $G_W < G_n$ فإن $k < B$ وعندها ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة تضخم، وتحت هذه الظروف فإن نقطة البدء تكون في البحث عن كيفية زيادة المدخرات لمواجهة الاستثمار.

أما فيما يخص نموذج **Domar** فقد انشغل دومار بكيفية الوصول إلى الرفع من معدل نمو الدخل الوطني وفي

نفس الوقت كيف يحافظ على مستوى العمالة الكاملة، وقدم هذا النموذج في كتابه " **Essays in the Theory**

¹⁰⁵ Eric Bosserelle, Croissance et Fluctuation, Paris, Edition Dalloz, 1994, P 93.

¹⁰⁶ Gilbert Abraham, Frois, Eléments de Dynamique Economique (Fluctuation et Croissance), Edition Dalloz, Paris, 1986, P : 92.

of Economic Growth " سنة 1946، وكانت الإشكالية الأساسية له تتمثل في: إذا كان الاستثمار يولد

الدخل من جهة ويزيد من الطاقة الإنتاجية من جهة أخرى، فما هي الاستثمارات المطلوبة والتي يمكن أن تجعل الزيادة

في الدخل تتساوى مع معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية، ومنه يتم تحقيق التشغيل والاستخدام الكامل؟

كما وطرح "دومار" نموذجاً من خلال التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض، والتي تمثلت في زيادة

الطاقة الإنتاجية والزيادة المحققة في جانب الطلب، والتي تمثلت في زيادة الدخل "زيادة القدرة الشرائية" ويمكن عرض

كل جانب على حدى كما يلي: 107

• **جانب الطلب بالمدى القصير (أثر الدخل):** إذ يتحدد التغير في الاستثمار عن طريق مبدأ المضاعف

الكينزي، فالطلب هو دالة للاستثمار، والتغير هو في حد ذاته دالة للتغير في الاستثمار مضروباً في المضاعف، فأي

زيادة في مستوى الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الدخل المحلي والعكس صحيح، في حين الطلب الفعال يرتبط عكسياً

مع الميل الحدي للاستهلاك، ومنه أي زيادة في الميل الحدي للاستهلاك ستؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الفعال

والعكس صحيح وعليه نتحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta I = \Delta Y \cdot \left(\frac{1}{1 - c} \right) = \Delta Y \cdot \frac{1}{s}$$

حيث:

c: الميل الحدي للاستهلاك.

s = 1 - c: الميل الحدي للاستهلاك.

• **جانب العرض بالمدى الطويل (أثر السعة):** حيث يعمل الاستثمار على الرفع من الطاقة الإنتاجية،

فالاستثمار يولد تحفيزاً في الطاقة الإنتاجية بواسطة آلية المعجل، فالاستثمار يرفع من الطاقات الإنتاجية بميل يساوي

$\left(\frac{1}{k} \right)$ ، حيث k هو معامل رأس المال، ويساوي مقلوب الإنتاجية المتوسطة لرأس المال، ومنه:

¹⁰⁷ Gilbert Abraham-Frois, « Dynamique Economique », 7^{ème} Edition, Edition Dalloz, Paris, France, 1991, P : 180.

$$k = \frac{K}{Y}$$

أثر القدرة أو السعة يساوي: $I \cdot \left(\frac{1}{k}\right)$

عند التوازن:

ومن أجل أن يكون هناك توازن بين جانبي العرض والطلب، يجب أن تسمح الدخول الإضافية المتولدة بواسطة أثر المضاعف بامتصاص الإنتاج الإضافي المحصل، بمعنى أن أثر الدخل (جانب الطلب) يجب أن يعادل أثر السعة (جانب العرض)، ومن أجل أن يتحقق هذا، يجب أن ينمو الاستثمار بمعدل ثابت يساوي إلى النسبة بين الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال.

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{s}{k}$$

2-3 انتقادات نموذج Harrod-Domar :

تعرض هذا النموذج إلى جملة من الانتقادات وهي:

- عدم واقعية فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\left(MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ معدل رأس المال الناتج $\left(\frac{K}{Y}\right)$ ، وذلك

لإمكانية تغييره خاصة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.¹⁰⁸

- لم يهتم هذا النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

- افتراض هذا لعدم الإحلال بين عناصر الإنتاج وهذه الخاصية بعيدة كل البعد عن الواقع.

- فرضية ثبات نسبة استخدام العمل ورأس المال غير واقعية بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما بالإضافة إلى

تأثير التقدم التكنولوجي.

¹⁰⁸ Debraj Ray, Economie Development, New Jersey, Princeton University Press, 1998, P: 58.

- عدم واقعية فرضية المساواة بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج، خاصة إذا ما دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
- يفترض نموذج **Harrod-Domar** عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو لا يعطي أي أهمية للسياسة المالية، في حين أن الدولة تلعب دورا حاسما في تحقيق النمو بمعظم الدول وخاصة بالدول النامية.
- عدم صحة أن الاقتصاد مغلق سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة.

3- نموذج كالدور Kaldor:

من خلال هذا النموذج يرى **Kaldor** أن الناتج الصناعي هو محرك النمو وأن انتقال العمالة من القطاعات غير الصناعية الأقل الإنتاجية نحو القطاع الصناعي الأكثر الإنتاجية هو الذي يحدد معدل النمو، حيث أن نمو القطاع الصناعي كليا أو جزئيا هو الذي يحدد نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد القطاع الزراعي وقطاع الخدمات ومن ثم النمو الكلي.

كما أكد **N.Kaldor** على ثلاثة قوانين: 109

- ارتباط نمو الناتج الوطني بنمو الناتج الصناعي.
- ارتباط نمو إنتاجية العمل بنمو الناتج الصناعي.
- ارتباط نمو إنتاجية العمل في الاقتصاد ككل بنمو التشغيل في القطاعات غير الصناعية.

كما ولخص "**Nicolas Kaldor**" الملاحظات التجريبية الرئيسية حول النمو الاقتصادي فيما يلي: 110

- الناتج للفرد ينمو باستمرار.
- نسبة العمالة الرأسمالية تنمو أيضا بشكل مستمر.
- معدل العائد رأس المال ثابت.

¹⁰⁹ N.Kaldor, A Model of economic growth, Economic Journal, Vol 67, P: 591-624.

¹¹⁰ Snowdon.B & Vane.H.R, Modern macroeconomics, Its origins, development and current state, 1st ED, Cheltenham, Edward Elgar, 2006, P : 595.

- نسبة إنتاجية رأس المال مستقرة.
- حصة ثابتة من العمل.
- تباين كبير في معدل نمو الإنتاجية بين مختلف الدول.

فقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول أن معدل النمو يعتمد على معدل تراكم رأس المال وهذا الأخير يتوقف على الادخار والذي يتحدد بدوره بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار، ففرضية كالدور الأساسية تكمن في الارتباط الوثيق بين كل من معدل النمو والتراكم من جهة وتوزيع الدخل الوطني من جهة أخرى، حيث اعتمد على أن النمو الاقتصادي مستقر في حدود أن ميل الادخار S يتغير بالنسبة لتوزيع المداخيل.¹¹¹ فبالنسبة للطبقة الرأسمالية ذات الدخل المرتفع تتميز بارتفاع ميل ادخارها، في حين أن الطبقة العاملة لها ميل منخفض الادخار، وعلى هذا الأساس وحسب كالدور فإن شكل توزيع الدخل هو الذي يحدد في النهاية معدل النمو، كما أن معدل النمو يتحدد في النهاية بمعدل التراكم والذي يعتمد على نصيب الأرباح من الدخل الوطني.

أما فيما يخص الأجل الطويل: فإن الزيادة بمعدل النمو تتطلب وتعتمد على زيادة معدل التراكم، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الرأسماليين ذوي الأرباح المرتفعة، وذلك مع افتراض ثبات كل من معدل الادخار الاجمالي ومعامل رأس المال.

ولقد اعتبر كالدور أن الدخل الوطني يتكون من الأجور (w) والأرباح (P) بحيث: 112

$$y = W + P$$

كما افترض كالدور أن المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الأجور) والمستثمرين (الأرباح)

بحيث أن الميل الحدي لدى المستثمرين يكون أقل من الميل الحدي للعمال: 113

¹¹¹ F.H.HAHN et R.C.O. MATTHEWS, Théorie de la croissance Economique, ECONOMICA, Paris, 1972, P : 24.

¹¹² John E. King: Kaldor and the Kaldorians, Handbook of Alternative theories of Economic Growth, Edited by Mark Setterfield, Edward Elgar Publishing Limited, Northampton Massachusetts, USA, 2010, P: 157.

¹¹³ John E. King: Kaldor and the Kaldorians, Handbook of Alternative theories of Economic Growth, Idem, P: 158.
Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

$$0 < b < a < 1$$

حيث أن:

b: الميل الحدي لادخار العمال، وأن: $0 < b < 1$.

a: الميل الحدي لادخار الرأسماليين، وأن: $0 < a < 1$.

فتكون دوال الادخار على الشكل التالي:

$$S_w = bW \quad S_p = aP$$

ومنه نتحصل على دالة الادخار الكلية:

$$S = sY = aP + bW$$

ولدينا:

$$\frac{P}{K} = p : \text{معدل عائد رأس المال أو معدل الربحية لرأسماليين.}$$

$$\frac{K}{Y} = v : \text{معامل رأس المال}$$

وقد استعمل كالدور دالة إنتاج هارود ودومار للوصول إلى النمو الاقتصادي في ظل حالة الاستخدام والتشغيل

$$g = \left(\frac{s}{v} \right) - d = n : \text{التام}$$

حيث: **d**: تمثل معدل اهتلاك رأس المال. وهنا نفترض أن: $d = 0$

$$g = n = \left(\frac{s}{v} \right) : \text{إذا:}$$

لنتحصل في الأخير على المعادلة التالية، وهي معادلة النمو الاقتصادي والتي تحقق التشغيل الكامل:

$$g = n = \left(\frac{b}{v} \right) + (a - b)p$$

فبما أن: **a**، **b**، **v** هي عناصر ثابتة، فإن النمو الاقتصادي يعتمد ويتأثر بمعدل عائد رأس المال (**p**).

غير أن نموذج كالدور قد تعرض إلى العديد من الانتقادات، يمكن حصرها في:

- اعتبر كالدور أن معدل الادخار الوطني ثابت في الأجل الطويل، في حين أن الوقائع أثبتت عكس ذلك، فهو غير ثابت عبر الزمن.
- اعتماده على تراكم رأس المال كعنصر رئيسي وحيد لتحقيق النمو الاقتصادي، في حين توجد عناصر أخرى أساسية تعمل على تحقيق النمو.
- إهماله لدور المدخلات من عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال في الرفع من مستوى الإنتاجية، والتي تساهم في تحسين معدلات النمو.
- لم يوضح كالدور الحركات الدورية التي يمكن أن تطرأ على النظام.

4- اسهام النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

لقد نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، وتميزت هذه الفترة من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن لفترات متفاوتة، ويعتبر نموذج "Solow-Swan" أهم نموذج للنمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية، وعليه سنتطرق إليه بنوع من التفصيل.

4-1 مفهوم نموذج Robert Solow للنمو الاقتصادي:

يعد نموذج Robert Solow من أهم النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي، فقد حاول تفسير أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة، فقد قدم نموذجاً للنمو الاقتصادي الطويل الأجل في مقاله: "A Contribution to the theory of Economic Growth" سنة 1956، والذي يعتبر بديلاً لنموذج النمو الذي جاء به كل من Roy Harrod وEvsey Domar، وكان هدفه الأساسي البحث عن أسباب الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين الدول.

¹¹⁴ Ulrich Kohli, Analyse macroéconomie, Boeck Université, Belgique, 1999, P 418.

ويعتبر نموذج سولو الإطار الأساسي لدراسة التقارب بين الدول، وتصدر الإشارة إلى أنه في نفس الفترة، نشر الأستاذ **Trevor W.Swan** سنة 1956 أفكاره حول النمو الاقتصادي، جاءت في كتابه "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" سنة 1956 والتي تعتبر مطابقة لأفكار **Solow**، وعلى هذا الأساس يتم الإشارة إلى هذا النموذج النيوكلاسيكي للنمو باسم نموذج **Solow-Swan**.¹¹⁵

كذلك بين نموذج **Solow** أن تراكم رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو، فقد أظهر التقدم التقني على أنه هو المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتمل مكانة الزيادة في عملية دفع النمو الاقتصادي.¹¹⁶

2-4 افتراضات نموذج Solow-Swan:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فمن خلال المعاملات الفنية للإنتاج، أي النسبة $\left(\frac{K}{L}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، كما ويعتمد نموذج **Solow-Swan** على دالة "**Cobb-Douglas**" ذات غلة الحجم الثابتة، وتكون من الشكل التالي:¹¹⁷

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Y : ويمثل حجم الإنتاج مقاسا بالقيمة المضافة.

K : ويمثل رأس المال ويقاس بإجمالي الأصول الثابتة.

L : وتمثل حجم اليد العاملة وتقاس بعدد العاملين أو بمجموع ساعات العمل.

ومن أهم شروط دالة الإنتاج هذه:

¹¹⁵ Lars Weber, Demographic Change and Economic Growth: Simulations on Growth Models, Springer-Verlag Berlin heidelberg, London and New York, 2010, P 92.

¹¹⁶ Murat Yildizoglu, Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002), October 2003, P 03

¹¹⁷ Solow, R.M, A contribution to the theory of economic growth, Quarterly Journal of Economics, Vol 70, 1956. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

➤ انعدام الإنتاج في حالة غياب أحد عناصر الإنتاج العمل (L) أو رأس المال (K)، وبالتالي:

$$f(0, K) = f(L, 0) = Y = 0$$

➤ كل من الإنتاجية الحدية للعمل MP_L والإنتاجية الحدية لرأس المال MP_K موجبتان أي أن:

$$MP_L = \frac{\delta Y}{\delta L} \geq 0 \text{ et } MP_K = \frac{\delta Y}{\delta K} \geq 0$$

فعند زيادة عامل إضافي في العملية الإنتاجية مع ثبات رأس المال فإن ذلك سيحدث زيادة بحجم الإنتاج الكلي، ونفس الشيء بالنسبة إلى زيادة رأس المال مع بقاء حجم اليد العاملة ثابت سيؤدي كذلك إلى الرفع من حجم الإنتاج الإجمالي، إلا أن الزيادة في حجم الإنتاج لا تساوي نسبة الزيادة في رأس المال، وإنما تكون أقل منها، ويعود ذلك إلى انخفاض درجة الاستفادة من رأس المال الإضافي كلما زاد عددها المطلق بسبب محدودية عدد العاملين.

• دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي ثبات عوائد عناصر الإنتاج، وكذلك سيادة المنافسة

الكاملة بالأسواق.118

• نمو القوى العاملة هو متغير خارجي، ويكون سوق العمل في حالة توازن وعلى المدى الطويل.119

• الاقتصاد متكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد، فالدول لا تنتج ولا تستهلك إلا سلعة

واحدة، بمعنى أنه لا توجد تجارة دولية، فالاقتصاد مغلق، كما أن العرض يكون مساويا للطلب والاستثمار مساوي

للادخار.120

• التوازن في سوق السلع هو مؤكد، فالاقتصاد مغلق مع غياب الإنفاق العام، وبالتالي يتم تخصيص كافة

الإنتاج للاستهلاك والاستثمار الإجمالي، فالاقتصاد متكون من قطاعين قطاع العائلات وقطاع المؤسسات، ومنه:

¹¹⁸ Solow.R.M, « Théorie de croissance économique », Edition Librairie Arnaud, France, 1972, p : 20.

¹¹⁹ Katheline Schubert, La croissance, Jean-Olivier Hairault (ed), Analyse Macroéconomique 1, Editions la Découverte, Paris, 2000, P 388.

¹²⁰ Snowdon.Brain & Van.Howard.R, Modern Macroeconomics : It's Origins, Development and Current State Cheltenham, UK : Edward Elgar, 2005, P : 602-611.

$Y = C + I$ ¹²¹، ويعرف الاستثمار الاجمالي على أنه مجموع الزيادة الصافية في مخزون رأس المال، والإهلاك الذي يخضع له هذا الأخير.

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز:

$$C = cY \Rightarrow S = (1 - C)Y = sY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، فعندما ينمو السكان بمعدل n ، فإن عرض العمل هو الآخر ينمو

بنفس المعدل.¹²²

- في الأجل الطويل يتحدد معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل.

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.¹²³

- إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع

معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان.

- التكنولوجيا متغير خارجي، ف "Solow" يعتبر أن التقدم التقني كعامل خارجي ومستقل عن المعطيات

الاقتصادية.¹²⁴

3-4 نموذج سولو – صوان بدون التقدم التقني:

ويمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات المعادلة الأولى حيث تتمثل في دالة الإنتاج والثانية في

تراكم رأس المال وتأخذ دالة الإنتاج الكلية الشكل التالي:¹²⁵

$$Y = F(K, L) \dots \dots \dots (1)$$

¹²¹ Robert J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2nd Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts-London, England, 2004, P 25.

¹²² Philippe Darreau, Croissance et politique économique, 1^{ère} Edition, 2003, P : 32.

¹²³ Michinori Uwasu, The Solow growth model, ApEc 3006, Spring, 2006, P : 01-02.

¹²⁴ C.Jones, Théorie de la croissance endogène, traduction de la première Edition américaine par Fabrice, Mazerolle, prémisses Belgique, 2000, P : 42.

¹²⁵ Murat Yildizoglu, « Source de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol 3, 2011, P : 17.

حيث تتميز دالة الإنتاج هذه بخاصية العوائد الثابتة الحجم، وهذا يعني أنه عند زيادة مدخلات الإنتاج من رأس المال والعمل الفعلي بنسبة معينة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة،¹²⁶ كما أن دالة الإنتاج تستوفي شروط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل الإنتاج، وقانون تناقص الغلة، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج.

وفي ظل ما افترض سابقا، يمكن كتابة الإنتاج الفردي أي إنتاج الفرد الواحد على الشكل التالي:

$$Y = F(K, L)$$

$$\frac{Y}{L} = F\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) = F\left(\frac{K}{L}, 1\right)$$

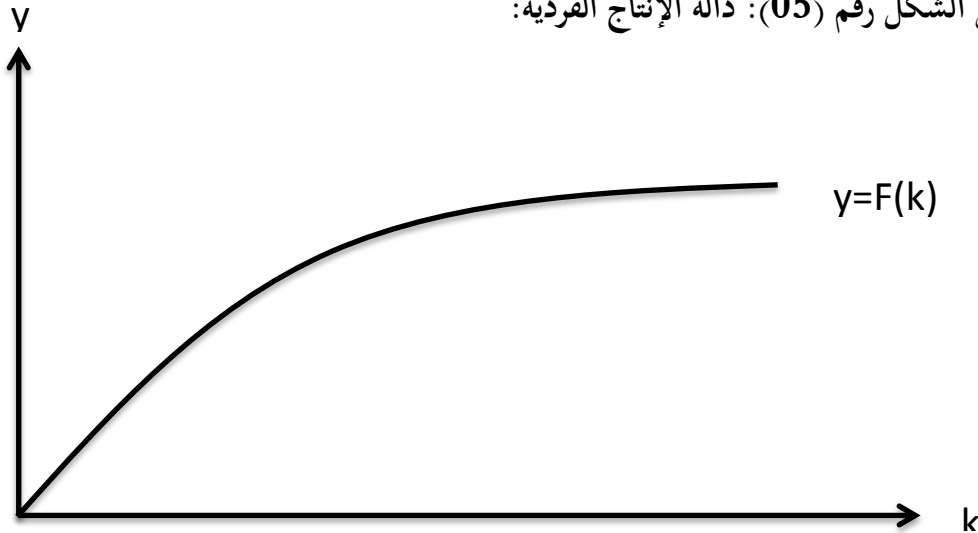
ولدينا:

$$y = \frac{Y}{L} \text{ و } k = \frac{K}{L}$$

ومنه نتحصل على:

$$y = f(k) \dots \dots \dots (2)$$

ويمثل الشكل رقم (05): دالة الإنتاج الفردية:



Source : B.Abel et autre, Macroéconomique, person Edition, Sixth Edition, USA, P 225.

¹²⁶ David Romer, Macroéconomie Approfondie, traduit par fabrice Mazerolle, Ediscience international, Paris, France, 1997, P : 10.

وتعتبر المعادلة الثالثة للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات والذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (I) والذي يساوي التغير في رأس المال زائد مخصصات اهتلاك رأس المال مع الادخار (S) والذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الناتج، وعليه نجد:

$$I = \Delta K + dK$$

حيث:

ΔK : التغير في رصيد رأس المال، وهو يساوي صافي الاستثمار.

d : ويمثل معدل اهتلاك رأس المال.

$$\Delta K = I - dK$$
 ومنه نجد:

$$I = S = sY$$

$$I = S = sY = sf(k) \quad \text{و} \quad y = f(k)$$

$$\Delta K = sf(k) - dK$$
 وبالتالي:

وبما أن رأس المال يهتك بالمقدار (d)، وأن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت (n)، فإن رأس المال المهتك

الفعلي يقدر ب $(d + n)K$ ، وأن التغير في مخزون رأس المال يعبر عنه كما يلي:

$$\Delta K = I - (d + n)K$$

ومنه نجد: 127

$$\Delta K = sf(k) - (d + n)K \dots \dots \dots (3)$$

فالمعادلة (3) هي المعادلة الأساسية في النموذج النيوكلاسيكي "Solow-Swan" وتشير إلى أن حصة

العامل من رأس المال (الجانب الأيسر من المعادلة) تتحدد على أساس (الجانب الأيمن من المعادلة) وهما: حصة العامل

¹²⁷ Schubert K, Macroéconomie « comportement et Croissance », Vuibert, 2^{ème} Edition, France, 2000, P : 214-215.

من الاستثمار $sf(k)$ ، والاهتلاك الفعلي لرأس المال $(d + n)K$ ،¹²⁸ ومنه التغير في مخزون رأس المال يتحدد بثلاثة عوامل:

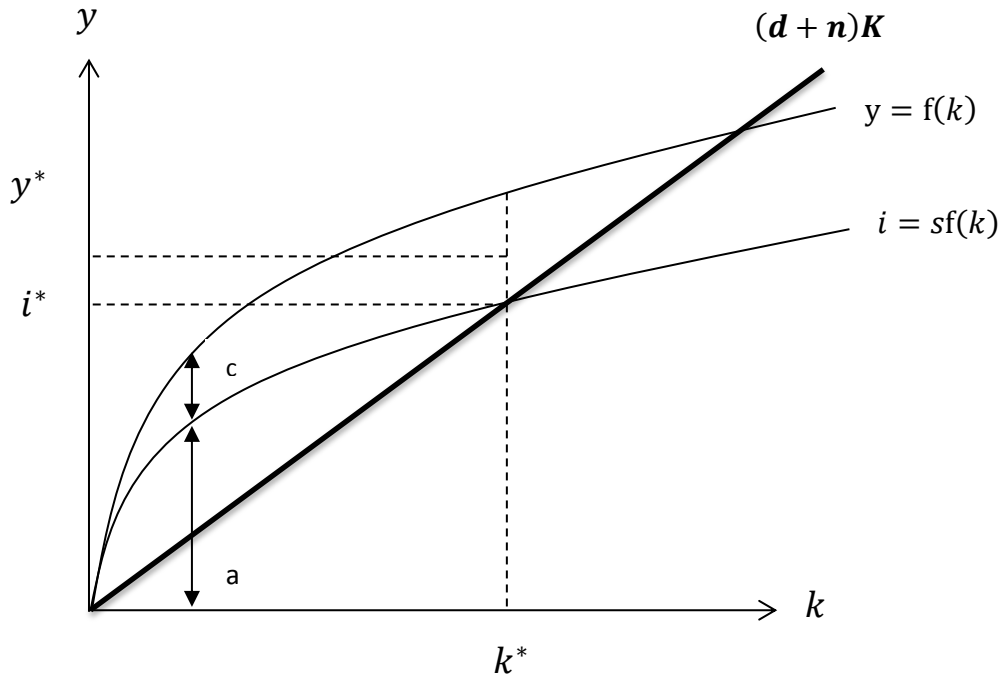
s : الميل الحدي للادخار والتي تؤدي زيادته إلى ارتفاع نسبة رأس مال الفرد.

dK : معدل اهتلاك رأس المال، والتي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل.

n : معدل النمو السكاني، والذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال الفرد.

وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (06): ويوضح نموذج "Solow-Swan"



Source : - Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L, Lindarauer « traduction de la 6ème Edition Américaine par Bruno Baron-Renault », Economie du Développement, 3ème Edition, Nouveaux Horizons Groupe de Boeck, Bruxelles, 2008, P 155.

-Robert J. Barro, Xavier Sala-i-Martin, La croissance Economique, McGrawHill/Ediscience International, Paris, 1996, P 21.

¹²⁸ Philippe Dareau, Croissance et politique économique », Edition de Boeck Université, Belgique, 1^{ère} Edition, 2003, P : 35.

من خلال الشكل رقم (06) يتضح وجود مستوى واحد من مخزون رأس المال وهو k^* والذي يتساوى عنده الاستثمار والاهتلاك الفعلي لرأس المال، حيث يكون $\Delta k = 0$ مما يدل على ثبات مخزون رأس المال، وهذا المستوى

التوازني من k يحدد ما يسمى الحالة المستقرة للاقتصاد "L'équilibre Stationnaire".¹²⁹

وتمثل الحالة المستقرة للاقتصاد والتي يعبر عنها بـ k^* حالة التوازن على المدى الطويل للاقتصاد، فكل اقتصاد له مستوى معين من مخزون رأس المال يمثل "الحالة المستقرة"، والذي يعتبر أحد عوامل اختلاف النمو ودرجة التقدم بين الدول، فكلما كان رأس المال الموافق للحالة المستقرة مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى الزيادة من حجم الناتج.¹³⁰

فإذا كان حجم رأس المال أقل من مستوى رأس المال للحالة المستقرة، فهذا يعني وجود حالة تشديد على التراكم الرأسمالي في الاقتصاد، ومنه يكون حجم الاستثمار أكبر من الاهتلاك الفعلي لرأس المال، وهذا ما يزيد من مخزون رأس المال ومع مرور الوقت سيحدث زيادة في حجم الناتج، فيستمر بذلك مخزون رأس المال في الزيادة حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد k^* والتي عندها يكون:¹³¹

$$sf(k^*) = (d + n)k^*$$

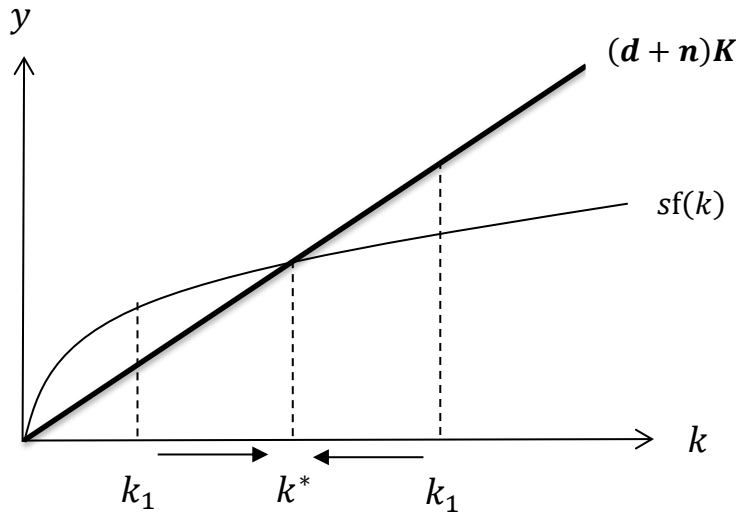
أما إذا كان حجم رأس المال أكبر من مستوى رأس المال الموافق لحالة التوقف فهذا يعني وجود حالة توسع للتراكم الرأسمالي، وعليه سيكون الاستثمار أقل من الاهتلاك الفعلي لرأس المال مما سيؤدي إلى انخفاض مخزون رأس المال حتى يصل إلى المستوى الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

¹²⁹ Gregory Mankiw, Op-Cit, P 219.

¹³⁰ Mankiw.N.G et al A contribution to the Empirics of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol 107, P 446. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹³¹ Jean Arrous, Les théories de la croissance La pensée économique contemporaine (3), Editions du Seuil, 1999, P 65.

الشكل رقم (07): والذي يوضح الحالة المستقرة للاقتصاد.



Source: Gregory Mankiw, Macroéconomie, de Boeck Université, Paris, 2003, 3ème Edition, P 219.

- أثر الادخار على التراكم الرأسمالي: إن تغيرات معدل الادخار لها تأثير مباشر على عملية التراكم

الرأسمالي بحكم تأثيرها على حجم الاستثمار، وبالتالي فإن معدل الادخار يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وذلك

أن حجم الناتج هو دالة في رأس المال، فارتفاع معدل الادخار من s_1 إلى s_2 يعني ذلك ارتفاع حجم الاستثمار من

$s_1 f(k)$ إلى $s_2 f(k)$ حيث يكون: $s_2 f(k) > s_1 f(k)$ مما يؤدي إلى ارتفاع مخزون رأس المال إلى أن

يصل إلى المستوى التوازني k والذي يدل على الحالة المستقرة الجديدة للاقتصاد حيث يكون $s_2 f(k) =$

$(d + n)k^*$ ، إذ أنه توجد علاقة طردية بين مخزون رأس المال والاهتلاك الفعلي لرأس المال، فعند زيادة الاستثمار

عن الاهتلاك الفعلي لرأس المال يرتفع بذلك تراكم رأس المال والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاهتلاك الفعلي لرأس المال

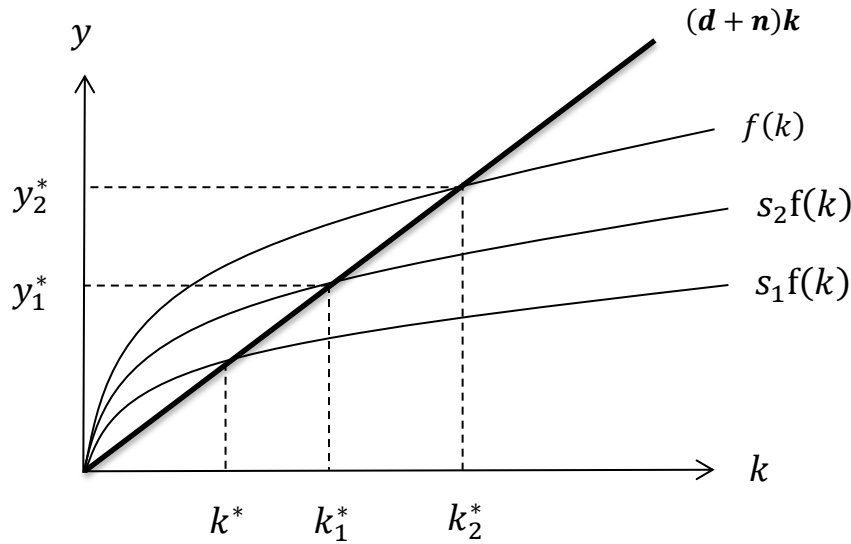
إلى غاية الوصول إلى مستوى جديد من k حيث يكون: $sf(k) = (d + n)k$ وهو k_2^* كما هو موضح

في الشكل رقم، فالانتقال من حالة مستقرة للاقتصاد إلى حالة مستقرة أعلى يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج، وهذا ما

يفسر ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة والتي ترتفع فيها معدلات الادخار بشكل كبير مما يزيد من عملية

التراكم الرأسمالي. 132

الشكل رقم (08): يوضح أثر ارتفاع معدل الادخار على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي:



Source : Olivier Blanchard, Daniel Cohen, Macroéconomie, Pearson Education France, 3ème édition, 2004, P 60.

إذا من خلال الشكل رقم (08) يتضح أنه بزيادة معدل الادخار على معدل النمو سوف يخلف صدمة

إيجابية، فكلما كانت هناك معدلات ادخارية كبيرة ومنه معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع من

معدلات الزيادة في الإنتاج، والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة.

- أثر النمو السكاني على التراكم الرأسمالي: من خلال اجراء المقارنة بين الدول يعتبر ارتفاع

معدلات النمو السكاني من بين العوامل المفسرة لفقر بعض الدول مقارنة نظيرتها الأخرى، فمن خلال الشكل رقم

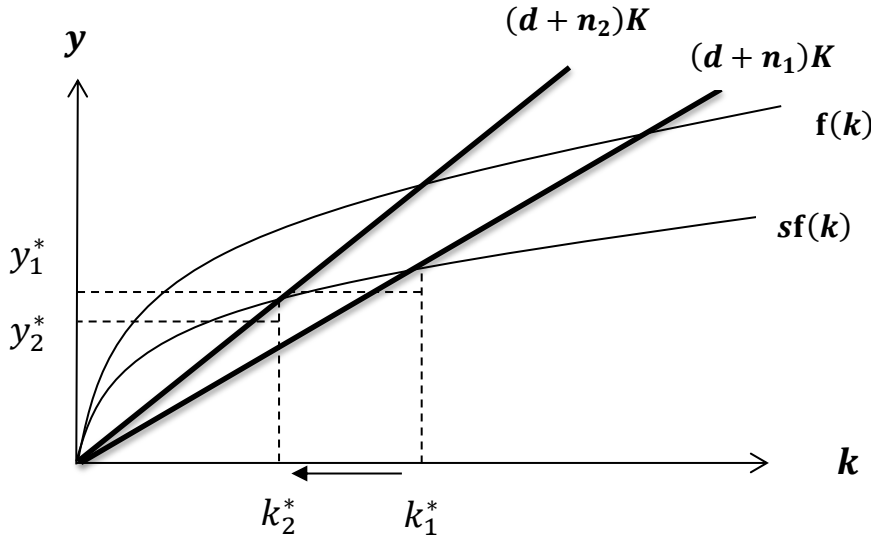
يتضح أن ارتفاع معدل نمو السكان من n_1 إلى n_2 أدى إلى ارتفاع الاهتلاك الفعلي لرأس المال مما ينتج عنه

انخفاض لمخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد من k_1^* إلى k_2^* ، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم

¹³² Mankiw.N Gregory, Macroeconomics 5th Edition, Journal of political economy, 2002, Vol 95, N° 02, April 1987, reviewed on 2002, P : 190-192.

الناتج من y_1^* إلى y_2^* ، وهو ما يؤكد أن ارتفاع معدلات النمو السكاني من سنة لأخرى يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (09): يوضح أثر ارتفاع معدل النمو السكاني على التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي:



Source: Solow. Robert, A Contribution to the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, 1956, Vol 70 (1), P: 66.

يعتبر النموذج النيوكلاسيكي "Solow-Swan" أنه في ظل ثبات معدل الادخار s ومعدل نمو السكان

n ، فإن الاقتصاد إذا كان يملك مستوى مخزون رأس المال أقل أو أكبر من مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة

المستقرة للاقتصاد فإنه تحدث عملية تقارب تلقائية ينجم عنها حالتين وهما: 133

الحالة الأولى: إذا كان $k(0) < k^*$ ، فإن عملية التقارب هذه ستؤدي إلى ازدياد تراكم مخزون رأس المال.

الحالة الثانية: إذا كان $k(0) > k^*$ ، فإن عملية التقارب ستعمل على تخفيض تراكم مخزون رأس المال

وصولاً إلى مستوى من مخزون رأس المال الموافق لحالة المستقرة للاقتصاد.

¹³³ Dominique G, Pierre ralle, Les nouvelles théories de la croissance, Edition la découverte, Paris, 1995, P 36.

وعند الحالة المستقرة للاقتصاد يعتبر الادخار متغيراً خارجياً يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على مستوى مخزون رأس المال الموافق للحالة المستقرة للاقتصاد، فكلما ارتفع معدل الادخار كلما زاد من معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح، أما في ما يخص النمو السكاني فله علاقة عكسية مع التراكم الرأسمالي وبالتالي مع النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع النمو السكاني كلما أدى ذلك إلى انخفاض مستوى رأس المال الموافق للحالة المستقرة ومنه انخفاض حجم الناتج والعكس صحيح.

– القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال (La règle d'or du stock du capital):

إن اختلاف معدلات الادخار يؤدي إلى تعدد مستويات مخزون رأس المال المشيرة إلى الحالة المستقرة للاقتصاد، وهو ما يطرح أمام واضعي السياسات الاقتصادية مشكلة اختيار الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد، والتي تعبر عن أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة للمجتمع،¹³⁴ وعلى هذا الأساس فإن الحالة المستقرة المثلى للاقتصاد هي تلك الحالة التي تعبر عن أقصى مستوى ممكن للاستهلاك،¹³⁵ حيث يطلق على رأس المال الموافق للحالة المستقرة المعبرة عن أقصى استهلاك ممكن بـ "القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال" ويرمز له بـ (k_{or}^*) وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي

¹³⁶ "Edmund Phelps"

حيث أن الوصول إلى (k_{or}^*) يكون من خلال معدل وحيد للادخار ويسمى بـ "معدل ادخار القاعدة

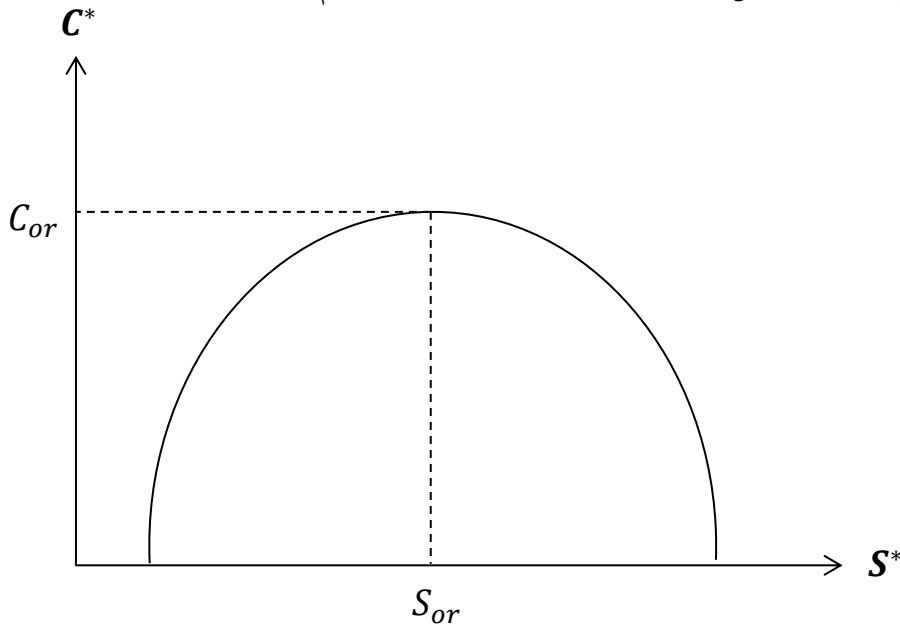
الذهبية" ويرمز له بـ S_{or} ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹³⁴ Gregory Mankiw, Op-Cit, P 226.

¹³⁵ Jean-Olivier Hairault, La croissance Théories et Régularités empiriques, Economica, Paris, 2004, P 92.

¹³⁶ Edmund Phelps, The Golden Rule of Accumulation: A Fable for Growth men, (1961), American Economic Review, Vol 51, P: 638-643.

الشكل رقم (10): ويمثل معدل ادخار القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال.



Source: Daron Acemoglu, Introduction to modern economic growth, department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007, P 04.

وحسابيا يمكن إيجاد قيمة C_{or} كما يلي:

$$C = y - i \rightarrow C = f(k) - sf(k)$$

ولدينا من خلال المعادلة الأساسية لنمو "Solow-Swan": $sf(K^*) = (d + n)k^*$

ومنه نجد:

$$C^* = f(k^*) - (d + n)k^*$$

ومن إيجاد القيمة العظمى لـ C يجب أن يكون مشتق هذه المعادلة يساوي إلى الصفر أي:

$$f'(k^*) - (d + n) = 0 \rightarrow f'(k_{or}^*) = (d + n)$$

ومنه نستنتج أنه من أجل إيجاد قيمة القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال k_{or} يجب أن تكون الإنتاجية الحدية

لرأس المال $f'(k)$ مساوية للاهتلاك الفعلي لرأس المال $(d + n)$.¹³⁷

¹³⁷ Gregory Mankiw, Op-Cit, P 228.

4-4 نموذج سولو مع إدراج التقدم التقني (أثر العامل التكنولوجي):

لوحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو الدخل الفردي، فبالمدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ويظل ثابتاً عند هذه الحالة، ومن أجل تحقيق نمو في متوسط الدخل الفردي على المدى الطويل تم ادخال عامل التقدم التقني في النموذج، ولإبراز أثر العامل التكنولوجي في عملية الإنتاج نطلق من دالة الإنتاج والمبينة في المعادلة التالية:138

$$y = F(K, E, L) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

E: وتمثل ما يسمى بـ "كفاءة عنصر العمل" والتي تعكس المستوى المعرفي والتأهيلي والذي يتمتع به عنصر العمل في إطار عملية الإنتاج.

(E, L) : ويعبر عن حجم العمالة الكفاءة.

فمن خلال دالة الإنتاج الموضحة أعلاه، تبين أن حجم الناتج (y) هو دالة في عنصر رأس المال، وفي عدد العمال الذين يتميزون بالكفاءة، فآثر العامل التكنولوجي والذي يظهر من خلال كفاءة عنصر العمل (E) وهو نفسه أثر ارتفاع وحدات عنصر العمل (L)، وبافتراض أن كفاءة عنصر العمل نمو بالمقدار (g)، ومعدل نمو السكان يقدر بـ (n)، عندها نجد أن عدد العمال الأكفاء ينمو بالمقدار (n + g)، ومن أجل إيجاد الحالة المستقرة للاقتصاد بوجود العامل التكنولوجي كعامل خارجي نجد:

نقسم المعادلة (1) على المقدار (L, E) فنجد:

$$\hat{y} = f(\hat{k}, 1) = f(\hat{k})$$

¹³⁸ Robert Solow, « Growth Theory : An Exposition », Oxford University press, New York, 2nd Edition, 2000, P : 31-34.

حيث:

$$\frac{y}{L.E} = \hat{y} : \text{نصيب العامل الكفاء من الناتج.}$$

$$\frac{k}{L.E} = \hat{K} : \text{نصيب العامل الكفاء من رأس المال.}$$

ومن خلال المعادلة الأساسية للنموذج النيوكلاسيكي "Solow-Swan"

$$\Delta K = sf(k) - (d + n)K$$

نجد:

$$\hat{K} = sf(\hat{k}) - (d + n + g)\hat{k} = 0$$

$$\Rightarrow sf(\hat{k}) = (d + n + g)\hat{k}^*$$

حيث تعتبر هذه المعادلة "المعادلة الأساسية لنموذج Solow-Swan" بوجود العامل التكنولوجي كعامل

خارجي، والتي تتحدد من خلالها الحالة المستقرة للاقتصاد.

وكخلاصة عامة حول ما جاء به النموذج النيوكلاسيكي "صولو-صوان"، فإن الاقتصاد يملك مستوى واحد

من مخزون رأس المال والذي يوافق الحالة المستقرة، وهي الحالة التي تكون فيها المتغيرات الاقتصادية: الناتج، رأس المال

والاستهلاك تنمو بمستويات مستقرة، وأنه عند مستوى الحالة المستقرة للاقتصاد، يعتبر العامل التكنولوجي وهو عامل

خارجي والمؤثر الوحيد في هذا المستوى من مخزون رأس المال، فهو يؤثر بشكل ايجابي أو سلبي على النمو الاقتصادي

بحكم أنه دالة في التراكم الرأسمالي. أما فيما يخص مستوى الدخل عند الحالة الثابتة فهو يعتمد على كل من معدل

الادخار وعلى نمو السكان، فهو يرتبط بشكل ايجابي مع زيادة معدل الادخار وبشكل سلبي مع زيادة معدل النمو

السكاني.

وما يمكن قوله أن نموذج "Solow-Swan" هو نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويتأتى من ذلك من خلال أهم ما جاء به هذا النموذج وهو عملية التقارب نحو الحالة المستقرة للاقتصاد والتي تعبر عن التوازن الاقتصادي بالمدى الطويل.

كما توصلنا من خلال تحليل نموذج "Solow-Swan" أن بعض الدول متطورة وغنية، ذلك أنها تتمتع بمعدل ادخار مرتفع ومنه معدل استثمار لرأس المال أيضا مرتفع، أو/ومعدل نمو سكاني منخفض أو/و تقدم تقني قوي، ويحدث العكس بالنسبة للدول الفقيرة، فأسباب الفقر بهذه الدول تكمن في انخفاض معدل الاستثمار أو زيادة مفرطة في معدل النمو السكاني، أو ضعف التقدم التكنولوجي.¹³⁹

ومن الانتقادات التي وجهت لنموذج سولو غياب الدولة، فهو لم يولي أي أهمية لدور الدولة في عملية النمو الاقتصادي،¹⁴⁰ فهو يرى أن أهداف هذه الأخيرة تتحدد بفعل عوامل خارجية، وقد افترض هذا النموذج بأنه يمكن خلق سوق حرة بشكل مطلق، إلا أنه افترض غير واقعي لأن أغلب الأسواق الداخلية أو أسواق التجارة الخارجية هي أسواق منافسة احتكارية في جميع الدول. كما وأهمل نموذج سولو مدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.¹⁴¹

ولقد لقي هذا النموذج بعض الشكوك فيما يخص تناقص معدل النمو بالمدى الطويل بسبب تناقص الإنتاجية الحدية الفردية إضافة لذلك اعتبار العامل التكنولوجي في نموذجه كمتغير خارجي، فمن أين يأتي هذا التقدم التكنولوجي التقني؟ فهو لم يقدم تفسيراً لكيفية وطريقة تطور هذا العامل رغم اعتباره من أهم عوامل النمو

¹³⁹ R.M.Solow, Technical change and the aggregate production function: Review of Economics and statistics, 1957, Vol 39, P: 312-318. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁴⁰ Pierre Robert, Croissance et Crise Analyse Economique et Historique, PEARSON Edition, France, 2010, P 115.

¹⁴¹ Joseph Cortright, New Growth theory, technology and learning: A Practitioner's guide, Reviews of Economic Development Literature and practice, N° 04, 2001, P: 03-04.

الاقتصادي، ولا على الظروف التي تؤثر فيه، فبعض الاقتصاديين رأوا ضرورة وجود عوامل أخرى داخلية تساهم في استمرارية النمو الاقتصادي على المدى الطويل.¹⁴²

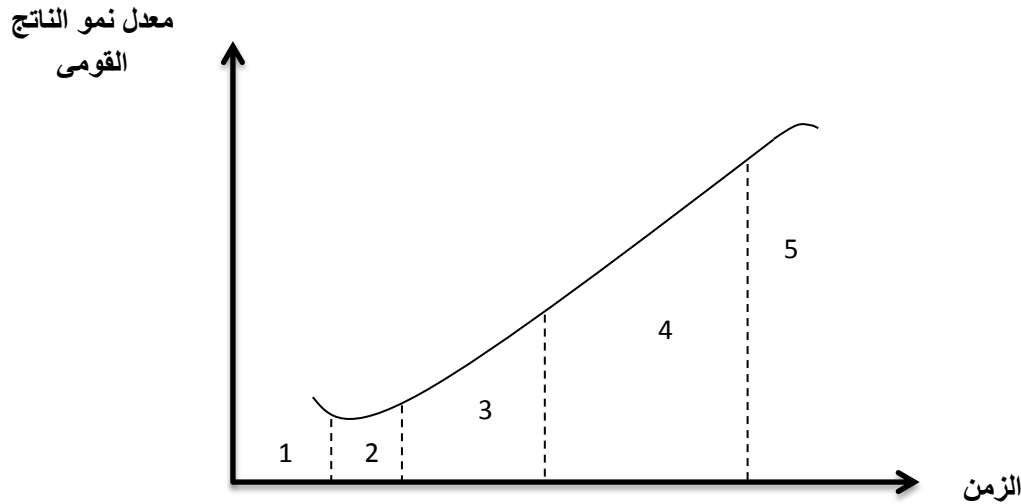
5- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر:

جاء الفكر المعاصر بنظريات جديدة، فقد حافظت هذه الأخيرة على أسس الفكر التقليدي للنمو الاقتصادي فقد شكلت إضافة هامة للنظريات السابقة كونها كانت تبحث في تفسير الاختلاف بين معدلات النمو بين الدول إلى جانب العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي.

5-1 نظرية مراحل النمو لروستو:

أهم ما جاء به "روستو" حول النمو الاقتصادي وذلك من خلال كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"¹⁴³ سنة 1960، هو تقسيم عملية النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل أساسية أو سلسلة من الخطوات التي يجب على جميع الدول المضي بها، وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): ويمثل المراحل الخمسة للنمو الاقتصادي عبر الزمن.



Source : Maré Nouchi, Croissance, histoire économique, Edition Dalloz, France, 1996,

P 66.

¹⁴² Améziane Ferguene, Croissance Economique et Développement Nouvelles approches, Editions Campus Ouvert, Paris, 2011, P 22.

¹⁴³ W.Rosto, « The Stages of Economic Growth » : A Non-Communist Manifesto, 3rd Edition, 1960, Cambridge University Press, P: 4. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

وقد جاءت أبحاث روستو حول النمو الاقتصادي لتقدم على حد سواء إلى الدول المتقدمة والدول النامية، ولتفسير إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الدول فيما يخص النمو الاقتصادي والتي ترجع بالأساس إلى وضعية كل دولة بالنسبة لهذه المراحل الخمسة، وتمثل هذه المراحل فيما يلي: 144

❖ **مرحلة المجتمع التقليدي:** وتتسم هذه المرحلة ب: محدودية الإنتاج وسيادة القطاع الزراعي كقطاع أساسي في المجتمع، والذي يوجه جزء كبير منه إلى الاستهلاك النهائي نحو القطاع العائلي، ويعتقد روستو 145 أن هذه المرحلة تتميز بانخفاض الانتاجية بشكل عام، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني، كما أن هذه المرحلة طويلة نسبياً.

❖ **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي مرحلة انتقالية وتتميز بظهور تغييرات هامة في المجالات الاقتصادية كقطاع الصناعة والتجارة وقطاع النقل، كما وتظهر بوادر تطبيق فنون الإنتاج الحديثة في القطاع الزراعي والصناعي.

❖ **مرحلة الانطلاق:** وتعتبر هذه المرحلة ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنها تعتبر تحولاً نحو حالة التقدم الاقتصادي، من خلال أحداث تغييرات جذرية في وسائل الإنتاج عن طريق التكنولوجيا وهي مرحلة قصيرة نسبياً مقارنة بالمراحل الأخرى، وقد عرف روستو هذه المرحلة بالخصائص التالية: 146

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل الوطني، وارتفاع الناتج الحقيقي للفرد.
- انتشار التقدم الفني وزيادة استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة في أغلب النشاطات الاقتصادية في المجتمع وظهور الصناعات الضخمة ذات الإنتاج الكبير، ومنه ازدهار القطاع الصناعي ليصبح بذلك ركيزة الاقتصاد المحلي.

❖ **مرحلة السير نحو النضوج:** وتتميز بما يلي:

- تزداد فيها درجة التصنيع واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع.

¹⁴⁴ Michel Todaro, « Economic Development in the Third World », Overseas Development Council, New York, USA, 1985, P : 63-64.

¹⁴⁵ W.Rosto, « The Stages of Economic Growth » : A Non-Communist Manifesto, 3rd Edition, 1960, Cambridge University Press, P: 4.

¹⁴⁶ W.W.Rostow, The Process of Economic Growth, Second Edition, Oxford, London, 1960, 284.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

- ارتفاع حجم الناتج بشكل يفوق به نمو السكان.
- زيادة الإنتاجية بكمية كبيرة وتراكم رأس المال، بالإضافة إلى ظهور صناعات ذات القيمة العالية.
- ارتفاع معدلات الاستثمار بالنسبة لكل من رأس المال البشري أو المادي.
- اهتمام المجتمع بالقطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة، والتي تتصف بكونها سلع كمالية، ومنه زيادة رفاهية الأفراد وتحسن نمط المعيشة.
- وحسب "روستو"¹⁴⁷ يعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة وخاصة الصناعية منها.

❖ مرحلة الاستهلاك الواسع: وتتميز ب:

- اتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن.
- الاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، حيث يرى روستو أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا الغربية قد دخلت هذه المرحلة.
- يكمن جوهر نظرية المراحل في ضرورة سير النمو الاقتصادي عبر مراحل وخطوات محددة بوضوح مع تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين المرحلة والمرحلة الموالية لدرجة كافية.

إلا أن هذه النظرية قد تعرضت إلى النقد من طرف عدة اقتصاديين، فالاقتصادي "Kuznets" يرى وجود صعوبة في اختبار هذه النظرية، كما يتساءل الاقتصادي "Cairncross" فيما إذا تداخلت المراحل فيما بينها، أما الشروط المسبقة للانطلاق قد لا تسبق الانطلاق، وأن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة، فالمجتمع

¹⁴⁷ W.Rosto, Op.Cit, P: 4.

التقليدي ليس ضروريا للتنمية، فكلدا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ولدت حرة فهي لم تمر بمرحلة انتقالية وعليه فالمرور بهذه المرحلة ليس حتميا.

ولكن رغم الانتقادات الكثيرة والتي وجهت لها من قبل العديد من الاقتصاديين، إلا أنها مازالت مفسرة لعملية التنمية ببعض الدول النامية.

6- بعض النظريات والنماذج الأخرى الحديثة المفسرة للنمو (نظريات النمو الداخلي):

تعد أحد أسباب الاهتمام بنماذج النمو الداخلية هو أنها قد تفسر سبب نمو الدول باستمرار بمعدلات مختلفة، وقد تم الإشارة إلى أن التفاوت الاقتصادي المتزايد يؤدي إلى تقليل من النمو الاقتصادي بالمستقبل، وهذا ما أشار إليه كل من (Torsten.Persson, Guido Tabellini, 1994).¹⁴⁸ كما حاولت نظريات النمو الداخلي تفسير التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وهذا ما عجز نموذج سولو عن تفسيره، ففي تصور نماذج النمو الداخلي، فإن العامل التكنولوجي هو أساس الاستثمار الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديون، غير أنه بالنسبة لـ"سولو" اعتبره محدد خارج النطاق الاقتصادي، فبالرغم من أهمية التقدم التقني في النمو، فإن سولو لم يحاول تفسيره، فقد كان يحلل كباق (Solow residual)، فمجموع من العوامل تفسر بمتبقى سولو "Solow Residual"، فنسبة من النمو الاقتصادي طويل الأجل والتي لا يفسرها نمو العمالة أو رأس المال وبالتالي يتم تخصيصها في المقام الأول للتغيير التكنولوجي الخارجي ومنه فإن جزءا مهما من النمو سيبقى بدون تفسير،¹⁴⁹ ولهذا سميت نظرية سولو في النمو بنظرية النمو ذي المنشأ الخارجي "Théorie de la croissance exogène" إلا أن هذا لم يكن مقنعا ومتوافقا مع الواقع الاقتصادي، فهذه النظرية لم تفلح في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين مختلف الدول.

¹⁴⁸ Persson. Torsten & Tabellini.Guido, « Is inequality harmful for Growth? », American Economic Review, June, 1994, 84(3), P: 21-600. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁴⁹ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Economic Development, 11th Edition, 2010, P: 150.

وعليه فليس هناك غرابة بفشل هذه النظرية في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر بمختلف اقتصاديات العالم، خاصة فيما يتعلق بكون العامل التكنولوجي عامل خارجي، وانطلقت هذه النظريات من فكرة أن محددات النمو على المدى الطويل كالسياسة الاقتصادية تعتبر عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي، مما أدى إلى بروز نظريات النمو الحديثة "نظريات النمو الذاتي"، والتي حاوت إعطاء تفسيرات أكثر اقناعاً للنمو الاقتصادي طويل الأجل "النمو المستدام"، واعتبرت أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يتحدد بعوامل داخلية وعلى الأساس سميت بنظريات ونماذج النمو الداخلي. (Grabowski & Shiels, 2000, P :13) ¹⁵⁰ وسميت بنظريات النمو ذي المنشأ

الداخلي "Théorie de la croissance endogène". ¹⁵¹

ومن أهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي نجد نموذج رومر، نموذج روبرت لوكاس، نموذج بارو، بالإضافة إلى بعض النماذج الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي الداخلي كنموذج AK Rebelo سنة 1991، وتعتبر نقطة انطلاقها مجموعة من الانتقادات الموجهة لنموذج "سولو".

وتشير هذه النظريات إلى وجود أربع عوامل وهي بمثابة عناصر النمو الداخلي تؤثر على نمو اقتصاد ما: وتتمثل في: تراكم الرأسمال الفيزيائي، البحث والتطوير والذي يسمح بزيادة مخزون المعارف التكنولوجية التي يملكها الاقتصاد، تراكم الرأسمال البشري، والاستثمار في الهياكل القاعدية. ¹⁵²

6-1 نموذج AK:

ويعتبر أبسط وأهم نموذج مفسر لعملية النمو الداخلي، فهو يعتمد على دور السياسات الاقتصادية ومدى انعكاساتها على النمو الاقتصادي بالمدى الطويل، ويقوم هذا النموذج على خاصية أساسية وهي الغاء واستبعاد فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، ¹⁵³ واعتمد على دالة الإنتاج بشكل خطي كما يلي: ¹⁵⁴

¹⁵⁰ Grabowski.Richard & Shields.Micheal, A Dinamic Keynesian Model of Development, Journal of Economic Development, 2000, N° 25, P 13. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁵¹ Robert Barro, Xavier Sala-I-Martin : op-cit, P 13.

¹⁵² Pierre Robert, Op-cit, P 115-116.

$$Y = A \cdot K \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

Y : ويمثل حجم الناتج.

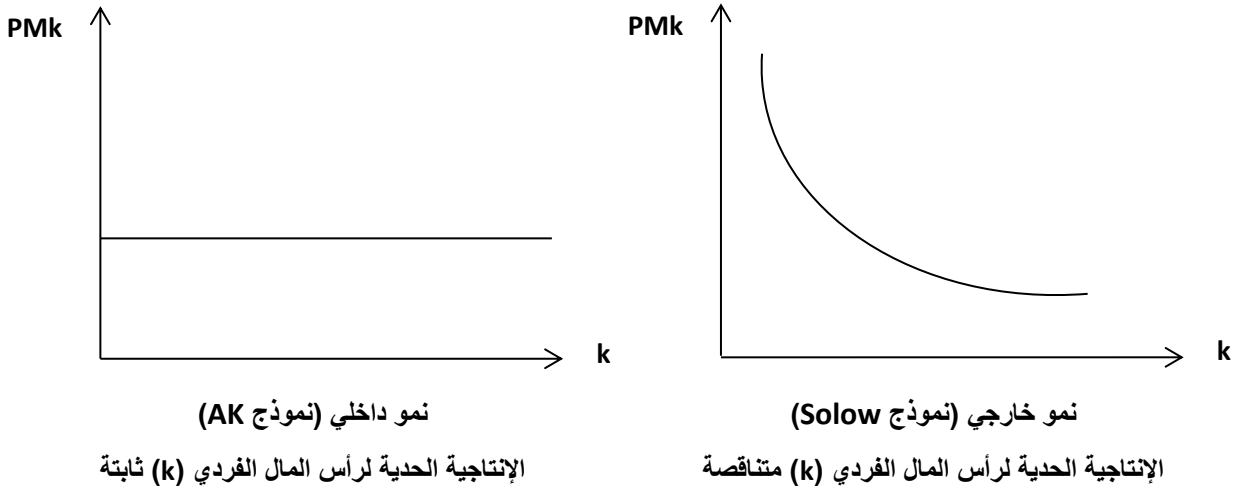
K : مخزون رأس المال وهو يمثل رأس المال الموسع والذي يضم كل من رأس المال العيني ورأس المال البشري.

A : وهي متغير ثابت وموجب وتمثل أثر العامل التكنولوجي، وهي الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من

رأس المال.

حيث تم استخدام نموذج AK بالاعتماد على دالة الإنتاج ذات غلة ثابتة أو متزايدة.¹⁵⁵

الشكل رقم (12): ويوضح الإنتاجية الحدية للرأسمال الفردي في كل من نموذج سولو ونموذج AK .



Source : Dominique Guellec, Pierre Ralle, les nouvelles théories de la croissance, 5^{ème} Edition, la découverte, Paris, 2003, P: 42.

أما تراكم رأس المال فيكتب كما في نموذج سولو، أي:

$$\Delta K = sy - dk \dots \dots \dots (2)$$

¹⁵³ Robert J. Barro, les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays, Economica, Paris, 2002, P 09-10.

¹⁵⁴ Philippe Aghion, Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène, Dunod, 2000, Paris, France, P 163.

¹⁵⁵ Jean Arrous, Les théories de croissance, la pensée économique contemporaine, Edition de seuil, 1999, P 191.

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الاستثمار sy واهتلاك رأس المال (dk) ، وباعتبار أن حجم الناتج (Y) هو دالة في رأس المال (k) ، ومن خلال المعادلتين (1)، و(2) نجد:

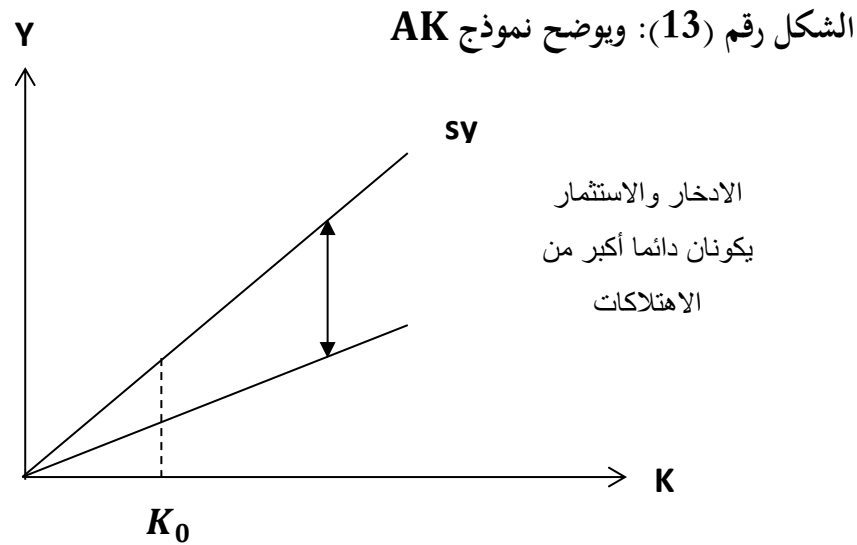
$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = \frac{sy}{k} - \frac{dk}{k}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta k}{k} = sA - d \dots \dots \dots (3)$$

حيث توضح المعادلة رقم (3) كيف يتحدد معدل النمو الاقتصادي، فعندما يكون: $sA > d$ فإن

الاقتصاد سوف يحقق معدل نمو ايجابي بغض النظر عن ما إذا كان العامل التكنولوجي داخلي أو خارجي. 156.

وعليه وبالعودة إلى نموذج سولو، ومع مراعاة فرضيات نموذج AK نتحصل على الشكل التالي:



Source :

- AGHION.P, HOWIT.P, Théorie de la croissance endogène, Dunod, paris, France, 2000, P 355.

- Michael Burd, Charles Wyplosz, « Macroéconomie une perspective européenne », 3ème Edition, tradictiak de la 3ème par Jean Haroud deboeck, P 58.

¹⁵⁶ Michael Wickens, Analyse macroéconomique approfondie, 1^{ère} Edition, Edition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2010, P : 67.

وكما رأينا بالنموذج النيوكلاسيكي "Solow-Swan" أن الادخار يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مؤقت بحكم أنه يستمر إلى غاية وصول الاقتصاد إلى حالته المستقرة الجديدة وفقط، وأن العامل التكنولوجي الخارجي هو الوحيد المؤثر على الحالة المستقرة للاقتصاد ومن ثم على النمو الاقتصادي، لكن بالنسبة لنموذج **AK** ومن خلال المعادلة رقم (3) يتضح لنا أن لعامل الادخار أهمية كبيرة فارتفاعه يؤدي إلى مستويات عالية ودائمة من النمو الاقتصادي، ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي هو دالة متزايدة لمعدل الاستثمار (الادخار)، ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على النمو، وعليه فالنمو محمي ذاتيا وابقافه مرتبط بسلوك العائلات فيما يخص معدل الادخار **S** والإنتاجية الحدية لرأس المال.¹⁵⁷

فبالرغم من أن نموذج **AK** سجل موقفا واضحا إزاء نموذج **Solow**، وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل، إلا أنه يمثل بعض المحدودية أهمها اعتماده على عامل واحد وهو رأس المال إلا أنه توجد عوامل أخرى لا تدخل في استثمار رأس المال، كما أن العامل الأساسي للإنتاج هو العمل فلم تكن له مساحة أكبر ضمن هذا النموذج.

6-2 نموذج Romer:

قام رومر سنة 1990 بتقديم نموذجا داخليا للنمو يعتبر فيه التقدم التكنولوجي داخلي، فقد اعتبر أن الابتكارات تتراكم وتساهم في توسيع رأس المال،¹⁵⁸ وأن درجة تنوع المنتجات هي المعلمة الاجمالية للإنتاجية في الاقتصاد ومصدر ثروته، حيث يزيد تنوع المنتجات من إمكانية الإنتاج بالاقتصاد كونه يتيح فرصة توزيع رأس مال معين على عدد أكبر من الاستخدامات، وبالتالي زيادة تنوع المنتجات تدعم عملية النمو. فقد تمكن رومر من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن وثمة

¹⁵⁷ Johes. C.I, « Théorie de la croissance endogène », Edition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2000, P : 32.

¹⁵⁸ Jean-olivier Hairault, la croissance Théories et Régularités empiriques, Economica, Paris, 2004, P 73.

تركيزه على دور وأهمية المعرفة بوصفها جزء من رأس المال، فتنوع الأصناف والابتكارات الجديدة هي نتيجة لاستثمارات البحث والتطوير من قبل الباحثين.¹⁵⁹

كما أخذ **Romer** هذه الفكرة المقدمة من طرف **Kenneth Arrow** في سنوات الستينات والتي تقول بأن التقدم التكنولوجي ينتج عن التمرن أو ما يسمى بالتعلم بالممارسة "**Learning by doing**"، وحسب هذا المفهوم فإن عملية الإنتاج نفسها تؤدي إلى تحسين وتطوير خبرة العمال وبالتالي إنتاجيتهم، وهذا بدوره يسمح لهم بالإنتاج أكثر، وهذه الفوائد تعود على الاقتصاد بأكمله، مما ينتج عنها وفورات خارجية تكنولوجية.¹⁶⁰

وفي نموذج رومر، يكمن سر التقدم التقني في التعلم عن طريق الخبرة وتراكم المعرفة والمهارات فمن خلال القيام ب(التمرن) نتقدم ونصبح قادرين على التحسين والابتكار.¹⁶¹ كما أن هناك صيغة بديلة لاقتراح التعلم بالعمل وهي التعلم بالمراقبة أو المشاهدة «**Learning by watching**».

كما يلجأ "**Romer**" في نموذجه هذا إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم رأس المال¹⁶² التكنولوجي الذاتي، حيث يتم المبدأ في إدخال أنواع جديدة من السلع الجديدة، إذ تؤدي هذه الأخيرة إلى مزيد من تقسيم العمل الجماعي والذي يعد المصدر الحقيقي للنمو.

وينطلق رومر من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار غير قابلة للتنافس، ويمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف الأعوان الاقتصادية دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، فهي تنتقل بتكلفة شبه معدومة، كما أن التكلفة الحدية للمعلومة معدومة.¹⁶³

¹⁵⁹ Philippe Aghion, Peter Howtt, The Economics of growth, The MIT Press, Cambridge Massachusetts, London, England, 2009, P : 15.

¹⁶⁰ Katheline Schubert, Jean-Olivier Hairault (ed), La croissance, Analyse Macroéconomique, Editions la Découverte, Paris, 2000, P 400.

¹⁶¹ Romer.P.M, « Increasing returns and long-run growth, Journal of political Economy, 1986, Vol 94, N° 5, P: 1004.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁶² Jean Luc, Croissant et fluctuations économiques, 2^{ème} Edition, domat montchretien, Paris, 1997, P : 145.

¹⁶³ Arnaud Diemer, Théorie de la croissance endogène et principe de convergence, MCF IUFGM d'auvergne, P 08.

ونجد من أهم فرضيات هذا النموذج ما يلي:164

- متوسط معدل النمو غير مرتبط بمستوى دخل الفرد.
- ترتبط التجارة الدولية بشكل ايجابي بمعدلات النمو.
- النمو السكاني يرتبط بشكل سلبي مع النمو الاقتصادي.
- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- عملية البحث هي حتمية وضرورية.
- هدف هذا النموذج هو تفسير كيف ولماذا الدول الأكثر تقدماً تعرف نمو مضاعفاً.
- التقدم التكنولوجي والمرتبطة بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير.
- من أجل إلغاء الميل نحو المردوديات المتناقصة، استعمل "Romer" الإطار التحليلي المعروف من قبل Arrow (1962)، ويتميز هذا الإطار بمسئمتين مصدرها الملاحظات التجريبية والتي توضح الآثار الإيجابية للخبرة على مستوى الإنتاجية:165
- ✓ **التعلم بالممارسة:** فحسب هذه المسلمة فإن المعارف والمكاسب الإنتاجية تنشأ عن الاستثمار والإنتاج، فمن خلال الإنتاج تتعلم المؤسسة كيف تنتج بفعالية من نفس الفرصة، فمن خلال الممارسة تتحصل على الخبرة.
- ✓ المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية، فالمعلومة تساعد في تدني التكلفة.
- إن إنتاج المعرفة يختلف عن باقي أشكال رأس المال الأخرى، فهو لا يخضع إلى قانون تناقص الغلة. وإنما يملك عائداً متزايداً.

¹⁶⁴ Lars Weber, Demographic change and Economic growth, Simulations on Growth Models, Physica-Verlag Heidelberg, 2010, P : 90.

¹⁶⁵ Arrow K.J, The Economic Implications of learning by Doing, Review of Economic Studies, 1962, Vol 29, N° 3, P: 155-173. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

دالة الإنتاج وهي على الشكل التالي: 166

$$Y = K^{\alpha} (AL_Y)^{1-\alpha}$$

$$(0 < \alpha < 1)$$

حيث أن: 167

A : وهي تمثل رصيد الأفكار أو المعرفة لكل المؤسسات.

K : كمية رأس المال المستعملة من طرف كل مؤسسة.

تعتبر مردودية Y ذات غلة حجم ثابتة في كل من L_Y و K ولكن عند ادخال A كعامل إنتاج تصبح دالة

الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K وذلك بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى ومنه الادخار

بمعدل ثابت s ويهتلك رأس المال بمعدل خارجي المنشأ d وعليه نجد:

$$\Delta K = sY - dk$$

فمع افتراض أن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\frac{\Delta L}{L} = n$$

ففي نموذج سولو يعتبر العامل التكنولوجي A خارجي المنشأ ويزداد بمعدل ثابت، بعكس الحال لدى نموذج

رومر فيعتبر A عامل داخلي حيث:

A_t : ويمثل رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t) .

ΔA : وهو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة، والتي تساوي: $\Delta A = \bar{b} \cdot L_A$

ومنه: $L = L_A + L_Y$

¹⁶⁶ Dominique Guellec, Pierre Ralle : Les Nouvelles théories de la croissance, 5^{ème} Edition, Edition la découverte, Paris, France, 2003, P : 48.

¹⁶⁷ Dominique Guellec, Pierre Ralle : Idem, P : 48.

حيث:

$\bar{b}$: المعدل الذي يجد فيه الأشخاص هذه الأفكار

L_A : إنتاج الأفكار أو التكوين.

L_Y : ويمثل الإنتاج المباشر.

ومع افتراض أن: $\bar{b} = b \cdot A^p$ ، وهذا الافتراض أستمد من الملاحظة الواقعية.

حيث:

b, p : ثوابت، فعندما يكون:

$p > 0$: فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة.

$p < 0$: فإن الأفكار الجديدة يصعب اكتشافها أكثر فأكثر.

وإذا افترضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين فسوف نجد:

$$L_A = L_A^\lambda \quad \text{حيث: } (1 < \lambda < 0)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي 1:

$\lambda = 1$ ، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي: 168

$$\Delta A = b \cdot A^p \cdot L_A^\lambda$$

عند أخذ كل باحث على حدا فإن $\bar{b}$ يعتبر ثابت فهو ذو مردودية ثابتة، أما على المستوى الكلي فإن $\bar{b}$

يتغير متأثرا بنشاط المجموعة.

اعتبر رومر أن التغير التكنولوجي داخلي من أجل توليد نمو داخلي، ويتمثل التقدم التكنولوجي في هذا

النموذج في إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، أي لا يتمثل في جعل بعض السلع الرأسمالية أكثر إنتاجا وإنما في

¹⁶⁸ Romer.P.M, « Increasing returns and long-run growth, Journal of political Economy, 1986, Vol 94, N° 5, P: 1003.

إنتاج أنواع اضافية من السلع الرأسمالية مما يجعل الأثر الإنتاجي لامتلاك تنوع كبير جدا من السلع الرأسمالية قويا جدا. 169

قد توصل رومر من خلال دراسته على أن الفجوة الموجودة بين الدول الغنية والفقيرة راجع لوجود فجوة مادية تكمن في حجم المصانع، الآلات الحديثة، وفجوة فكرية تتمثل في حجم المعرفة، التحكم بالإنتاج، التوزيع والتخزين. وحسب هذا النموذج، فإن حصيلة المعارف المنتجة خلال عملية الإنتاج عن طريق آليات التعلم، تكون كافية من أجل توليد نمو مدعم ذاتيا، ويعتبر هذا النموذج داخلي كونه مفسر بسلوك جد محدد، وداخلي في إطار اقتصادي، والمتمثل في التعلم عن طريق الممارسة خلال عمليات الإنتاج، ومن ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري سوف يحدث زيادة في رأس المال المادي، مما يساهم في تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي. 170

وقد تعرض هذا النموذج إلى الانتقاد كونه يصف فقط الدول المتقدمة والتي تمتلك كما هائلا من التراكم المعرفي وبالتالي مخزون كبير من الابتكارات والتي تساعد على النمو، في حين أن الدول التي تتميز بمستوى ضعيف من رأس المال البشري وضعف في تحقيق الابتكارات، يجعلها أمام حلين إما أن تلجأ إلى عملية نقل التكنولوجيا والتي تتميز بارتفاع تكاليفها، وإما بالتكيف مع الوضع مما يجعلها تتميز بمعدل نمو بطيء.

3-6 نموذج Uzawa-Lucas (1988) نموذج ثنائي القطاعات مع رأس المال

البشري:

حيث قدم نموذجا ثنائي القطاعات مع رأس المال البشري وذلك بالاستناد على نموذج (Hirofumi Uzawa) ولهذا يطلق عليه نموذجا (Uzawa-Lucas). 171 والذي يكمن في الاستثمار في رأس المال البشري، فقد أبرز "Lucas" من خلال أبحاثه سنة 1988 إلى أن رأس المال البشري عبارة عن التراكم المعرفي والتأهيل الذي

¹⁶⁹ Paul M.Romer, « Endogenous Technological change, Journal of Political Economy, Vol 98, 1990, p: 71.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁷⁰ Paul M Romer, The origins of endogenous growth, journal of economic perspectives, Volume 8, Number 1, Published by American economic association, 1994, P : 04.

¹⁷¹ Lars Weber, Demographic Change and Economic Growth, Simulations on Growth Models, Springer-verlag Berlin Heidelberg, London and New York, 2010, P 127.

يتمتع به الأفراد، فهو شيء إرادي يخضع ورغبة الأفراد في التعلم والرقى، وبالتالي يعتبر "Lucas" رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي.¹⁷² وعليه أصبح مفهوم رأس المال البشري ينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديا، والمندجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، والتي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، ولكن أيضا إلى حالة الصحة، والغذاء.¹⁷³ وما يميز هذا النموذج هو جعل متغير رأس المال البشري عاملا للنمو الداخلي من خلال عملية التراكم مع تحليله في إطار التوازن العام، فقد أدرج مؤشر "نوعية اليد العاملة" والذي يحسن من فعالية النمو الاقتصادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية الأفراد من خلال زيادة عدد الأفراد ذوي الكفاءة في الاقتصاد، وعليه كل فرد مهما كان رأس ماله الخاص ستزيد فاعليته إذا أحيط بأفراد يتميزون بفعالية وكفاءة.

وقد عرف **Lucas** الاستثمار في رأس المال البشري على أنه مجموعة من القدرات والمهارات والتي لها تأثير ذو كفاءة إنتاجية على الأفراد، وذلك من خلال الوسائل المتوفرة لنشاط التعليم والتكوين والتطوير،¹⁷⁴ فالاستثمار في الرأسمال البشري يسمح للأفراد باستغلال التكنولوجيات المتاحة، فالأفراد سيقومون بالتحكيم بين حجم المنافع بالوقت الحاضر ومنافعهم المستقبلية.. مع العلم أنه كلما زاد تكوينهم كلما ساهم ذلك في زيادة الإنتاجية ودخلهم بالمستقبل.

ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات أهمها ما يلي:¹⁷⁵

- يضم هذا النموذج قطاعين، حيث يخصص القطاع الأول لإنتاج السلع، بينما القطاع الثاني فيخصص لتكوين رأس المال البشري.

¹⁷² Daniel Delalande, Croissance Economique : Concepts et mécanismes, Cahier Français, N° 279, Janvier-Février 1997, P 46.

¹⁷³ Daniel Delaland, Croissance économique : concepts et mécanismes, Cahier Français, N° 279, 1997, P : 46.

¹⁷⁴ Lucas.R.E (1988), On the mechanics of economic development, Journal of Monetary Economics, 22, P : 42.

Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁷⁵ Katheline Schubert, Macroéconomie, Comportement et Croissance, 2^{ème} Edition, vuibert France, 2000, P :305-306.

- الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو أن يقسم الأفراد وقتهم بين العمل والتدريب.
 - كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي n .
 - رأس المال البشري منتج انطلاقاً من نفسه بمعنى أن الفرد يتعلم بنفسه، ويحتوي رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن انطلاقاً من قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص، كما أن هذه القرارات تعتمد على ميزات ديناميكية للاقتصاد، الأمر الذي يجعل من تراكم رأس المال البشري هو المحرك للنمو.
 - كما قام **Lucas** بصياغة نموذج بالاعتماد على دالة **Cobb-Douglas** وهذا فيما يخص القطاع الأول والذي يقوم بإنتاج السلع والخدمات وتكتب كما يلي: 176
- $$y = Ak^{\alpha}(Uh)^{1-\alpha}h_a^y$$
- حيث:
- y : ويمثل الإنتاج.
 - k : رأس المال المادي.
 - U : ويمثل الوقت المخصص للإنتاج.
 - h : مخزون رأس المال البشري.
 - h_a : متوسط مخزون رأس المال البشري لبقية أفراد الاقتصاد.
 - α : نسبة مساهمة رأس المال في الإنتاج.
 - y : وتمثل مقدار تأثير المعرفة الخارجية على دالة الإنتاج المتحصل عليه نتيجة تأثير مستوى رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي.

¹⁷⁶ AGHION Philippe, HOWITT Petre, Théorie de la croissance endogène, Dunod, Paris, France, 2000, P : 354-356.

فمن خلال هذا النموذج يمكن تنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم مما يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري والذي يسمح بزيادة الإنتاجية بالمستقبل ومنه زيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ويمكن توضيح الصيغة والتي تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري من خلال المعادلة التالية والتي تمثل القطاع الثاني الذي يهتم بتكوين رأس المال

البشري: 177

$$\Delta h = \varphi h(1 - u)$$

$$\varphi > 0$$

حيث:

Δh : مقدار التغير في رأس المال البشري.

φ : وتمثل مقدار فعالية نشاط تراكم رأس المال البشري.

$(1 - u)$: الوقت المخصص للتكوين والتدريب.

وتتميز هذه الدالة بثبات غلة الحجم بالنسبة لمقدار التغير في رأس المال البشري وهي خاصية مميزة لضمان

تحقيق النمو الداخلي، وأن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت.

وبالتالي فإن معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت المخصص للتعليم، وعليه فإن السياسة

التي لها القدرة على زيادة مدة التكوين "تراكم المعارف" فإنه سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

$$\text{أما: } \varphi(1 - u) = \frac{\Delta h}{h} \text{ وتعبّر عن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري.}$$

وما يمكن استنتاجه من خلال هذا النموذج هو أن تزايد مستوى تأهيل السكان النشطين هو محدد أساسي

للمنمو، حيث أن تراكم رأس المال البشري يسمح بضمان ودعم النمو في الأجل الطويل، وذلك من خلال التأثير

¹⁷⁷ H.Uzawa, Neutral Inventions and the Stability of Growth Equilibrium, Review of Economic Studies, 1961, Vol 28, P: 40-43.

المباشر على إنتاجية اليد العاملة، أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم مخزون رأس المال البشري، مع قدرة الأفراد على تجميع وتراكم المعارف.¹⁷⁸

وفي دراسة حول النمو ل (F.Haribson & A.Myers, 1982) أكد الباحثان على وجود ارتباط وعلاقة ما بين النمو الاقتصادي وتطوير الموارد البشرية.¹⁷⁹

بالإضافة إلى ذلك كلما خصص الأفراد وقت أكبر للتكوين كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، فالفعالية من التدريب ستكون بزيادة الإنتاجية الحدية للعمل، وبالتالي ارتفاع معدل الأجور في المستقبل مما يجعل حوافز التدريب أكبر، وهذا ما يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي، ويحدث العكس في حالة إهمال التكوين والتعليم.¹⁸⁰

6-4 نموذج بارو (Robert Barro):

بين من خلال هذا النموذج أن التدفقات النفقات العامة والمرتبطة بالبنى التحتية المقدمة من طرف الدولة هي مصدر للنمو الداخلي، كما اهتم Barro بدور النفقات العامة (دور الدولة) كعامل للنمو الداخلي من خلال استثماراتها في البنى التحتية، وانطلق Barro من فكرة مفادها أن النفقات الموجهة للبنى التحتية كالطرق السريعة والسكك الحديدية وشبكات الاتصال تؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيله لنشاطه.¹⁸¹ ولقد اعتمد Barro في تحليله على دراسة كل من أشوي "Aschauer" في أواخر الثمانينات وكذلك منيل "Munnell" في أوائل التسعينات والتي تضمنت تأثير رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي، فقد وجد انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام، وانطلق بارو

¹⁷⁸ Catherine Guio-Anne, Marcus Jardin, Article croissance Endogène spécialisé et développement régional, OCDE, 2004, P : 86.

¹⁷⁹ F.Haribson and C.A.Myers, Education, Manpower and Economic Growth, McGraw-Hill, New York, 1982, P: 42-47. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁸⁰ Jean-olivier hairault, Analyse macroéconomique, Editions la découverte, Paris, France, 2000, P : 399.

¹⁸¹ Barro.R.J. (1991), Across-Country Study of Growth, Saving and Government University of Chicago press, ISBN : 0-226-04404-1, P : 271-304.

من فكرة بسيطة مفادها أن النفقات العامة والمخصصة للهياكل القاعدية كبناء طريق سريع، أو خلق طريق للسكة الحديدية أو شبكة للاتصالات تجعل النشاط الإنتاجي أكثر فعالية.

كما أوضح "Robert Barro"¹⁸² من خلال تحليله على أن الهياكل القاعدية من شأنها أن تسهل نشاط القطاع الخاص فهي بذلك عامل مهم في عملية النمو الاقتصادي.

واعتبر أن هذه النفقات عبارة عن استثمارات على شكل سلع عامة "استثمارات صافية" تقوم بدعم وتعزيز الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، فلم تعد الأعوان الاقتصادية الجزئية هي المسؤولة عن الوفورات الخارجية وإنما الدولة، فهي تعمل على تثبيت نوعية البنى التحتية، كما وأصبح الاستثمار العام بالمنشآت القاعدية كعامل لتحسين الأداءات الإنتاجية واستثمار القطاع الخاص، وعلى هذا النحو فهو يساهم في النمو من خلال تعزيز جانب العرض بالاقتصاد.

ويمكن حصر فرضيات هذا النموذج في:¹⁸³

- الدولة تتحكم في عدد من المؤسسات مع افتراض ثبات L .
- الاقتصاد ثنائي القطاعات حيث: $I_t = S_t$.
- يأخذ "Barro" بعين الاعتبار النفقات العامة للهياكل القاعدية، وليس مخزون الهياكل القاعدية، حيث يرمز لهذه النفقات بـ " G ".
- البنية البديهية للنموذج تستند على دالة إنتاج "Cobb-Douglas" ذات مردودية ثابتة بالنسبة للعوامل من أجل المؤسسة الممثلة i .

¹⁸² Barro.R.J & Sala-i-Martin.X, Economic Growth, London: The MIT press, 2004, P: 19.

¹⁸³ Jean-Paul Tsasa V.Kimbambu, Derivation du modèle basique du Barro, Laboratoire d'analyse, Recherche en Economie quantitative, Vol 1, N° 5, Iaréq, Mars, 2012, P : 25.

- المؤسسات الخاصة تستعمل نوعان من رأس المال: رأس المال الخاص ورأس المال العام، حيث يتميز رأس المال الخاص بتنافس الإنتاجية الحدية، أما رأس المال العام فهو ممول من قبل الدولة، حيث تمول هذه النفقات بالكامل من الضرائب.

عرض النموذج:

وتكتب دالة الإنتاج للمؤسسة الممثلة "i" كما يلي: 184

$$Y_i = AK_i^\alpha L_i^{(1-\alpha)} G^{(1-\alpha)}$$

حيث: $0 < \alpha < 1$

Y_i : ويمثل الإنتاج.

K_i : مخزون رأس المال الخاص.

L_i : اليد العاملة للمؤسسة i.

G : الإنفاق الكلي الكلية للبنية التحتية.

A : مستوى التقدم التكنولوجي وهو ثابت مع الزمن.

وإذا كانت جميع المؤسسات متماثلة، فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية على الشكل التالي:

$$Y = AK^\alpha L^{(1-\alpha)} G^{(1-\alpha)} \dots \dots \dots (1)$$

بناءً على ما سبق فإن "Barro" توصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي: 185

- تأثير وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.

¹⁸⁴ Frédérique Bec, Analyse Macroéconomie, Edition la découverte, France, 2000, P : 402.

¹⁸⁵ Artus Patrick and Kaabi Moncef, Dépenses publiques, Progrès technique et croissance, vol 44, N° 1, 3 Janvier-Mai 1993, P 289.

• مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.

• إن لمعدل الضريبة دور ايجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة رأس المال العام بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي التطور والنمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

يكمن دور الدولة من خلال السياسة الاقتصادية الموجهة نحو التأثيرات الخارجية بهدف تحقيق النمو الأمثل والذي عجز عن تحقيقها القطاع الخاص، فالنفقات العامة تأخذ جانبا مهما في نموذج **Barro**، فتدخل الدولة عن طريق زيادة نفقاتها تشجع عملية الاستثمار، فقد بين **Barro** الدور الذي تلعبه النفقات العمومية في تطوير الهياكل القاعدية، وبالتالي فهي ديناميكية النمو كونها تحفز وترفع من معدل النمو الحقيقي، وهذا الوضع يتلاءم أكثر مع الدول النامية والتي تحتاج إلى المزيد من التمويل، إلا أن اعتبار الضريبة كمورد أساسي للتمويل هذه النفقات يحيطه بعض التحفظ خاصة في حالة ارتفاع معدلاتها، مما يؤثر على الدخل الفردي وبالتالي على الاستهلاك وهذا ما يجعل الأثر عكسيا. 186

5-6 نموذج Helpman-Grossman للنمو الاقتصادي (زيادة التنوع في السلع

(الاستهلاكية)

فبالنسبة **Helpman-Grossman** فإن النمو يتحقق عن طريق المزج بين الآليتين، وهي إنتاج مجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية و القيام بذلك عن طريق تراكم المعرفة.

¹⁸⁶ Alain Beitone, Economie, Edition Dalloz, Paris, France, 2001, P : 395.

ويفترض هذا النموذج ما يلي: 187

- الاقتصاد يتكون من قطاعين قطاع الأبحاث وقطاع إنتاج السلع.
- تتكون دالة الإنتاج من عاملي إنتاج.
- ثبات اليد العاملة $L=N$.
- تساوي سعر البيع وتكلفة الشراء لجميع السلع المنتجة، بحيث كل منتج يعود لمؤسسة وحيدة.
- التكلفة الحدية للإنتاج تساوي معدل الأجر W .
- أسعار المنتجات تحدد بشكل تناسبي مع تكلفة اليد العاملة.
- حرية دخول وخروج السلع للسوق.

كما اهتم **"Helpman و Grossman"** في نموذجهما بالبحث عن أثر التحديات التكنولوجية على سلع الاستهلاك، من خلال مقاله بعنوان **"Quality ladders in the theory of growth"** ويعتمد هذا النموذج على إمكانية استمرار ابتكار الأنواع الجديدة من السلع الاستهلاكية، مع القدرة على تراكم المعرفة والتكنولوجيا، وبذلك فحسب هذا النموذج فإن استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية، سيؤدي إلى استمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، حيث تقوم الشركات الهادفة إلى تعظيم أرباحها بالاشتراك في عملية البحوث والتطوير، والهدف من ذلك هو ابتكار أنواع أحدث من السلع الاستهلاكية في ظل وجود حرية الدخول والخروج من الأسواق. 188 ولكي تصبح المؤسسة محكرة يجب أن تخصص أولاً نفقات البحث والتطوير $R\&D$ حتى تحقق اكتشاف وتحديد، فالمشروع الذي يخترع سلعة جديدة سوف يكتسب احتكاراً لها للأبد، ومن ثم يستحق أي أرباح.

¹⁸⁷ M.Grossman and E.Helpman, trade innovation and growth, The American economic review, Vol 80, N° 02, 1990, P 90 Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁸⁸ Grossman.G.M and Helpman.E, Quality ladder in the theory of growth, review of economic, studies, 58, 1991, P: 34-36.

ويوضح هذا النموذج الآلية التي من خلالها يمكن لتدفقات المعرفة والمعلومات أن تتم خلال التجارة الخارجية وبالتالي تحدث اضافة مع تراكم لرصيد المعرفة، فالدولة التي تتميز بالتفوق التكنولوجي ستقوم بتصدير المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، فالتخصص يعتمد على ما تمتلكه الدولة من وفرة نسبية، إذا فالوفرة النسبية لكل من رأس المال البشري والعمل هو الذي يحدد نمط التجارة في الأجل الطويل.

6-6 نموذج "Aghion et Howitt":

حيث قدم كل من **Aghion** و **Howitt** نموذج يعتبر فيه التقدم التقني مفسر داخليا، حيث تكمن فكرته الأساسية في مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي إلى جانب ادخال بعد التدمير الخلاق " **Créative Destruction**" للاستثمار في البحث والتطوير **R&D** فقد توصلوا من خلال دراستهم إلى أن المنتجات الجديدة والمرغوبة أكثر قد أزاحت الطلب على المنتجات القديمة وأجبرت المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيات قديمة على الانسحاب من السوق، وهذا ما يؤكد على تواجد رابط قوي بين مستوى التقدم التكنولوجي وحركية خلق وتدمير الشركة من جهة وسلوك البطالة من جهة أخرى، فالاقتصاد الذي يتميز بالتقدم التكنولوجي السريع ترتفع فيه مستويات البطالة نتيجة الاعتماد على الآلات والتكنولوجيا الجديدة والتي تحل محل الأفراد. وبالتالي لهذا النموذج آثار مهمة على المتغيرات بخلاف النمو ، لا سيما بالنسبة للتدفقات الإجمالية في سوق العمل ، والبطالة ، وخلق فرص العمل وتدميرها ، ومعدلات دخول الشركات والخروج منها ، ومعدل إدخال منتج جديد ، ومعدل تقادم رأس المال ، ومستوى نشاط البحث والتطوير ، ومعدل براءات الاختراع.¹⁸⁹

وتتمثل أهم فرضيات وأفكار هذا النموذج فيما يلي:¹⁹⁰

- لا يوجد تراكم لرأس المال والعمالة ثابتة.

¹⁸⁹ Philippe Aghion, peter Howitt, The Observational Implications of Schumpeterian Growth Theory, Empirical Economics, 1996, 21, P 14.

¹⁹⁰ Philippe Aghion, Peter Howitt, A Model of Growth through Creative Destruction, Econometrica : Vol 60, N ° 02, 1992, P 324.

- يتكون الاقتصاد من ثلاث عناصر أساسية وهي: الأعوان الاقتصاديون، السلع الاستهلاكية، والسلع الوسيطة، فالأعوان الاقتصاديون يمثلون في نفس الوقت المستهلكين.
- المنفعة الحدية للاستهلاك يفترض أنها ثابتة.
- الزمن الذي يفصل بين الابتكارين غير ثابت، لأن الابتكار يأتي صدفة.
- الدخل المحتكر من الاحتكار يرتبط بمدة حياة المنتج المبتكر.
- هناك ثلاث أنواع من العمال: وهي العمال غير المؤهلين والتي يمكن استخدامها فقط في إنتاج السلع الاستهلاكية، العمال المؤهلين للعمل، والتي يمكن استخدامها سواء في قطاع البحث أو في قطاع إنتاج السلع الوسيطة، والعمال المتخصصين والتي تستخدم فقط في قطاع البحث.
- مما سبق يتضح أن للابتكارات آثار خارجية موجبة وسالبة، وتتمثل الآثار الإيجابية في زيادة احتمالات ظهور ابتكارات جديدة في المستقبل، بينما تتمثل الآثار السلبية في إنهاء الأرباح الاحتكارية للشركات صاحبة الابتكارات السابقة أي المتقدمة، مما يدل على أن الأرباح مؤقتة فهي تظل قائمة إلى حين صدور تكنولوجيا جديدة، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر باسم فترة حياة ربحية الابتكارات.¹⁹¹
- كما ويمكن أن نلخص خصائص للنمو الاقتصادي الحديث فيما يلي:¹⁹²
- الأول والأكثر وضوحاً هو ارتفاع معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج في البلدان المتقدمة.
- معدل الزيادة في الإنتاجية، أي الناتج لكل وحدة من جميع المدخلات ، يجب أن يكون مرتفعاً.
- ارتفاع معدل التحول الهيكلي للاقتصاد، حيث تشمل الجوانب الرئيسية للتغيير الهيكلي التحول من الزراعة إلى أنشطة غير زراعية ، وفي الآونة الأخيرة، قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات ، مع التغيير

¹⁹¹ Aghion P. and P. Howitt, Endogenous Growth Theory, The MIT Press, Cambridge, 1998, Mass.

¹⁹² Simon Kuznets, Modern Economic Growth, Findings and Reflections, The American Economic Review, Vol 63, N° 3, June 1973, American Economic Association, P : 248-249.

في حجم الوحدات الإنتاجية، والتحول ذي الصلة من المؤسسة الشخصية إلى التنظيم غير الشخصي للشركات الاقتصادية ، مع تغيير من الوضع المهني للعمل.

- قد تغيرت الهياكل ذات الصلة الوثيقة والمهمة للغاية للمجتمع وأيديولوجيتها بسرعة. فالتحضر والعملة يتبادران إلى الذهن بسهولة بوصفهما مكونين لما يطلق عليه علماء الاجتماع بعملية التحديث (modernization).

- تتمتع الدول المتقدمة اقتصاديًا، عن طريق زيادة قوة التكنولوجيا التي تتميز بها خاصة في مجال النقل والاتصالات، بالميل للوصول إلى بقية العالم - مما يجعل العالم واحدًا.
- إن انتشار النمو الاقتصادي الحديث ، على الرغم من آثاره الجزئية التي يخلفها في جميع أنحاء العالم ، إلا أنه محدود من حيث أن الأداء الاقتصادي في الدول التي تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم والتي لا تزال بعيدة من المستويات الدنيا الممكنة لامتلاك التكنولوجيا الحديثة.

يدعم هذا الملخص الموجز لخاصيتين كميتين للنمو الاقتصادي الحديث والمتصلين بمعدلات إجمالية، وهما التحول الهيكلي و الانتشار الدولي.

6-7 تقييم نماذج النمو الداخلي:

حيث اعتمدت هذه النماذج على مبدأ أساسي يعود في الأصل إلى "Adam Smith" والذي يرى أن عملية التنمية تعتمد على الرفع من الإنتاجية، كما وأرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج، كرأس المال البشري عند "Lucas"، وحجم الأفكار والمعارف لدى "Romer"، والنفقات العامة عند "Barro" والتجديد التكنولوجي عند كل من "Aghion" و "Howitt"، أما "Grossman" و "Helpman" فركزا على تراكم المعارف مع إنتاج مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية لتحقيق النمو.

ولتحسين الإنتاجية أكدت هذه النماذج على ضرورة تبني المزيد من الابتكارات الحديثة والاستثمار بشكل أكبر في رأس المال البشري وفي تطوير ونشر المعلومات العلمية والتكنولوجية، ولتفعيل دور هاذين العاملين بكفاءة عالية فمن الضروري إنشاء وتعزيز مؤسسات حكومية وخاصة حيث تعمل على تحفيز الباحثين والمخترعين وتعظم نشاطاتهم في مراكز البحث والتطوير (R&D) والاتصالات، كما وتعظم من الوفورات الخارجية الايجابية لهذه المراكز في مجالات الإنتاج والتبادل وذلك بما يكفل الميزة التنافسية للمنتجات المحلية بالأسواق الخارجية، وأهم ما توصلت إليه نماذج النمو الداخلي ما يلي:

- أن التقدم التكنولوجي لا يتحدد خارج نموذج النمو وإنما داخله، كما أن مستوى التقدم التقني يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع، الابتكار والتطوير وعلى الكوادر المتخصصة في مراكز البحث والتطوير، كما وتؤكد هذه النظرية على أهمية التقدم التقني للدولة بما يشكل ثروة بشرية يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادي، وهذا عكس النماذج النيوكلاسيكية التي عجزت عن تفسير أسباب التفاوت في النمو الاقتصادي بين الدول.

- أعطت هذه النظريات محتوى ومفهوم نظري لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والرفع من معدل النمو على المدى الطويل، وعليه فإذا كانت السياسات الحكومية ملائمة وفعالة فإن معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يزداد وباستمرار، خاصة إذا كان الهدف من هذه السياسات هو الرفع من مستوى الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة والزيادة من حجم الابتكار والاختراع.

- بالنسبة لمنظري النمو الداخلي، فإن معدل التقدم التقني في بلد ما يكون أعلى مع تطور الاقتصاد والصناعة في ذلك البلد (التعلم بالتجربة وتراكم المعرفة والمهارات كونها دالة لدرجة تعقيد جهاز الانتاج في هذا البلد) لذلك تميل وتيرة التقدم التقني إلى أن تكون أسرع وأكثر استدامة في الدول المتقدمة تكنولوجيا مقارنة بالدول النامية،

في ظل هذه الظروف، وخلافا للمنظور الذي رسمه صولو، فإن الفجوات بين الدول تميل إلى الاتساع وليس إلى التقارب. وبالتالي لا يوجد تقارب.¹⁹³

- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري في (التعليم، التدريب والتكوين) ستصاحبه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد، فقد انتقلت هذه النظرية من الاهتمام بعوامل الإنتاج التقليدية مثل رأس المال المادي والعمل إلى عناصر إنتاج غير تقليدية مثل تراكم المعارف ورأس البشري. حيث أكدت هذه النظرية على أهمية رأس المال البشري وتراكمه ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت إلى الانتقادات ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

- ✓ تجاهلت نظرية النمو الداخلي تأثير وأهمية التجارة الخارجية على النمو، فلم تشر بعض هذه النظريات إلى التجارة وكان الاقتصاديات مغلقة وعليه يصعب تصور نظرية تفسر التفاوت معدلات النمو فيما بين الدول دون الإشارة إلى التجارة وبشكل خاص ميزان المدفوعات.
- ✓ أهملت نظريات النمو الداخلي الأثر على النمو في المدى القصير والمتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.¹⁹⁴
- ✓ فشل هذه النظرية في توضيح انخفاض معدلات القدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول المنخفضة الدخل وذلك عندما يكون رأس المال نادر وهذا راجع إلى عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف وفقر الهياكل القاعدية والهياكل المؤسسية ونقص أسواق رأس المال وأسواق السلع وهذا ما يعيق النمو الاقتصادي بالدول النامية.

¹⁹³ Lucas R. E (1990), Why Doesn't Capital flow from Rich to poor Countries? American Economic Review, 80, P: 92-96. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

¹⁹⁴ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Economic Development, 11th Edition, 2010, P: 150.

كما يرى الاقتصادي (Malinvaud, 1997) أن لنظريات النمو الداخلية حدود من بينها: 195

✓ أن نظريات النمو الداخلي على الرغم من مساهمتها إلا أنها لم تفسر بشكل كافٍ درجة التباين و

الاختلافات التي لوحظت بين الدول في معدل نموها.

✓ لم تأخذ نظريات النمو الداخلية بعين الاعتبار محددات النمو غير اقتصادية، في حين نجد أنه في

العديد من الدول النامية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية أو آسيا تلعب العوامل السياسية أو الثقافية أو

الايولوجية دورا إيجابيا أو سلبيا كبير في الخيارات الاقتصادية وبالتالي في النمو الاقتصادي.

¹⁹⁵ Malinvaud E (1997), Un regard critique sur les nouvelles théories de la croissance, Problèmes Economiques, N° 2510-2511, Mars, P 21-24.

المبحث الثاني: الإنفاق العام في محتوى النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام، أشكاله، مصادره وأهدافه:

1- مفهوم النفقات العامة:

برزت أهمية السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن خلالها برزت النفقات العامة في ظل تزايد الاتجاه نحو تطبيق هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية وذلك في كونها أداة لتنظيم، توجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي، إذ أن نطاقها يشمل حركة السلع والخدمات وكذا إنشاء البنى التحتية من جهة، وقيام المعاملات وعمليات الإنتاج من جهة أخرى.¹⁹⁶

وتعتبر السياسة الإنفاقية من أهم أدوات السياسة المالية والتي تعتمد عليها الدولة لتوجيه الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي وحسن إدارة برنامج الإنفاق. ولهذا تعددت تعاريف النفقة العامة ومن أهم هذه التعاريف نجد:

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة.¹⁹⁷

وتعرف على أنها كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة.¹⁹⁸

وهي ما يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العامة سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وأوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.¹⁹⁹

¹⁹⁶ Richard Bonney, Systèmes économiques et finances publiques, press universitaire de France, France, 1996, P 399.

¹⁹⁷ Duverger maurice, Finances publiques, P.U.F, Coll. Themis Paris, 1968 ; P : 27-40.

¹⁹⁸ حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 412.

¹⁹⁹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2006، ص: 179.

النفقة العامة تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة، ونفقات المشروعات العامة. ولا يمنع من ذلك أن هذه المشروعات تخضع في إدارتها لتنظيم تجاري بقصد تحقيق الربح، لأن ذلك لا يزيل عنها صفتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط متميز بقصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية. هذا التوسع في تعريف النفقة العامة جاء نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية... وتبعاً لذلك تعتبر النفقة العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية، بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي.²⁰⁰

ويمكن تعريفها على أنها استخدام للأموال لتحقيق المصلحة العامة وهذا وفقاً للميزانية المعتمدة. ومن خلال هذا التعريف نستنتج ثلاث عناصر أساسية للنفقات العامة:²⁰¹

الإنفاق العام يتطلب استخدام مبلغ من المال ومنه فالنفقة مبلغ نقدي: حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق الحكومي باستخدام مبلغ نقدي ثمناً لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العمومية وثماناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. كما أن استخدام الدولة للنقود أمر طبيعي يتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم عليه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدول للإنفاق. وتقدم النفقات على شكل نقدي بدلاً من الشكل العيني وذلك لما فيه من صعوبات عندما تقدم على شكل عيني ولتسهيل عملية الرقابة ضماناً لحسن استخدامها وفقاً للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة.

➤ يقوم بإنفاقه شخص عام.

➤ يهدف هذا الإنفاق إلى تحقيق منفعة عامة بالمعنى الواسع: فالهدف من النفقة العامة هو تحقيق

النفع العام للمجتمع ويحقق مصالحه.

²⁰⁰ Else.P.K, and Marshall.G.P, The management of public Expenditures, London, 1979.

²⁰¹ Eric Devaux, finance publiques, Edition Bréal, 2002, P 70.

ومنه يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه جهة عامة، وذلك بهدف تحقيق مصلحة عامة.

وحسب (Musgrave R.A,1959) فإن النفقة العامة تبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي:²⁰²

■ **تدعيم تخصيص الموارد:** ويقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية على مختلف الحاجات المتعددة وهنا يكمن أصل المشكلة الاقتصادية والتي تتحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة، كما أن تحديد المقدار الأمثل لهذه الموارد واستخدامها الأمثل هو في هذا السياق الهدف الرئيسي للسلطات العامة.

■ **إعادة توزيع الدخل:** فالدولة تعمل على تصحيح أوجه عدم المساواة في التوزيع، فهي من خلال نفقاتها العامة تقدم منح ومساهمات اجتماعية تساهم في الحد والتقليل من التفاوت في الدخل بين مختلف فئات المجتمع، ومنه الحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما وتعمل الدولة على تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من إيجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

■ **تدعيم الاستقرار الاقتصادي:** ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الاستخدام الأكبر والأمثل للموارد الاقتصادية مع ثبات المستوى العام للأسعار، فالدولة تعمل من خلال نفقاتها العامة على تجنب الآثار السلبية للعديد من الاختلالات التي قد تحدث في النشاط الاقتصادي على كل من معدلات البطالة والتضخم للمحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعية.

مما سبق يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يعتمد على وجود الدولة وهي تقوم من أجل مقابلة الطلب العام. وتقوم الدولة بالإنفاق للحصول على السلع والخدمات لتسيير المرافق العامة. وكذلك من أجل تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى الإنفاق على المشروعات الاستثمارية والتنمية.

²⁰² Musgrave R.A (1959), The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy, Mc Graw- Hill, New York, 1959, P: 03-27. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

فالإنفاق العام اليوم أصبح متنوع للغاية حيث يشمل:²⁰³

- ✓ مكافآت وتعويضات الموظفين العموميين (الأجور الإجمالية والرواتب والمساهمات الاجتماعية).
- ✓ نفقات التشغيل الحكومية الحالية (المصاريف العامة، الوقود، تكاليف الهاتف، لوازم مكتب، الإيجارات).
- ✓ نفقات الاستثمار.
- ✓ رسوم الفائدة على الدين.
- ✓ تحويلات العائلات.

وتحقق هذه الوظائف مرتبط بشكل كبير بالاختيار الأمثل ل:

- نوعية النفقة العامة.

- طريقة تمويل النفقة العامة سواء عن طريق الضرائب، القروض أو الإصدار النقدي.

ولسياسة الإنفاق العام أهمية خاصة نظرا للدور الذي يقوم به والأنشطة التي يمولها والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلاله، هذا وساهم تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات العامة، بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي مهما اختلفت فلسفته السياسية.

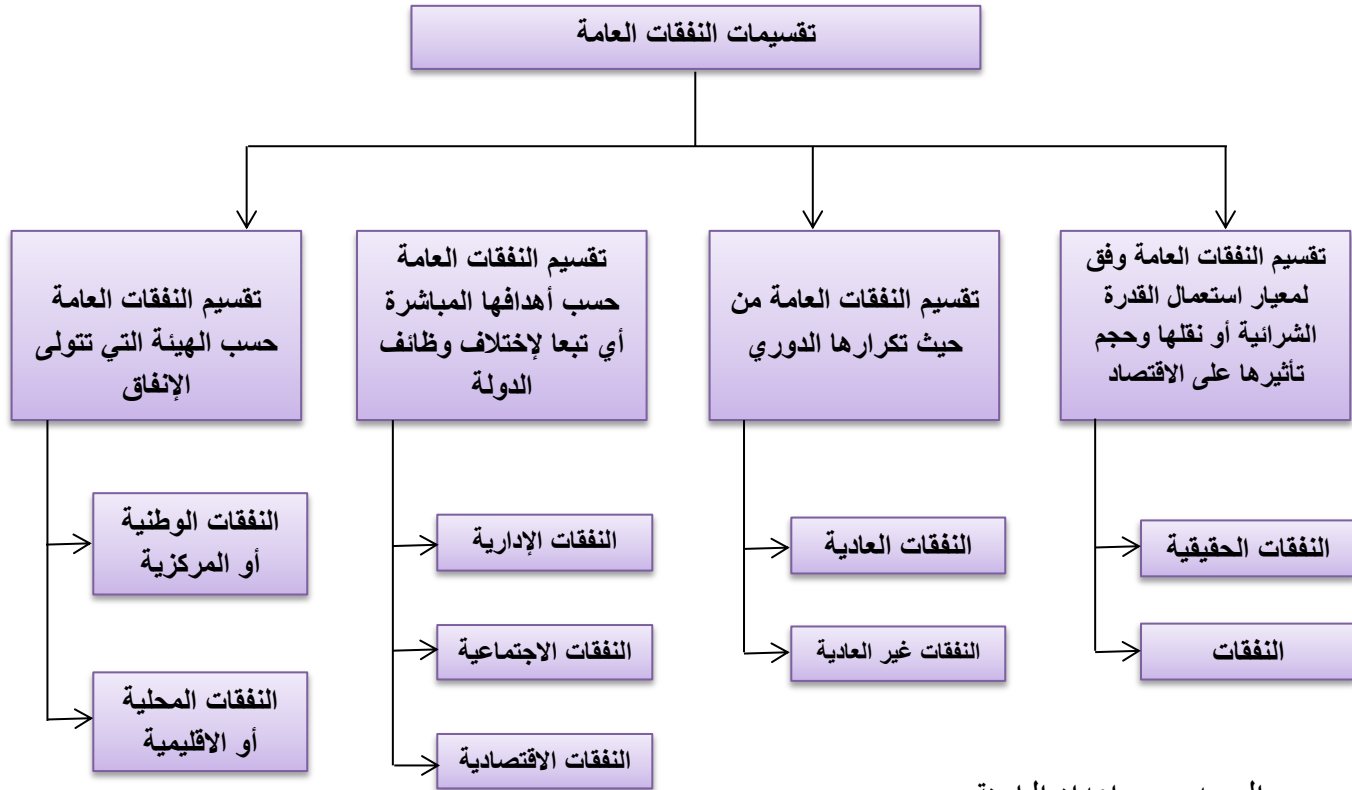
2- أنواع النفقات العامة وتقسيماتها:

إن تعاضد دور الدولة في الوقت الحاضر أدى إلى دراسة النفقات العامة حيث أخذت هذه الأخيرة حيزا معتبرا في التحليل الاقتصادي الكلي، فتقسيم النفقات يعني دراستها من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها، ومن المنطقي أن تتنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة. كما أن لتقسيم النفقات العامة أهمية كبيرة في

²⁰³ Christophe Sinnassamy, Finances publiques, Edition Bréal, Paris, 2012, P: 20.

تحديد طبيعة الإنفاق وآثاره وأغراضه، وتسمح للسلطات التشريعية (البرلمان) وأجهزة المراقبة الأخرى من إجراء رقابة فعالة ودقيقة على الجانب المالي لنشاط الدولة، وهذا ما أدى إلى ضرورة التمييز بين مختلف أنواع النفقات وتقسيمها إلى أصناف متجانسة سواء من حيث الطبيعة أو حيث الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

شكل رقم (14): يمثل تقسيمات النفقات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة.

2-1- التقسيمات العلمية (المعيار الاقتصادي):

ويستند على تحليل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة ومعرفة نتائجها المالية، ويعتمد على هذا المعيار في إعداد

الميزانية العامة للدولة وهذا لما له من أهمية كبيرة.

2-1-1- تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادي (حسب الطبيعة):

التقسيم الاقتصادي: تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا الاتجاه لعدة أصناف تبعا للمعايير المأخوذ بها:

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقاً لمعيار استعمال القدرة الشرائية أو نقلها وحجم تأثيرها على الدخل المحلي إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، والمعيار الأساسي للفرقة بينها هو وجود أو عدم وجود مقابل للنفقة، أو وجود أثر على الدخل الوطني من عدمه، فالطريقة المثلى لتقسيم النفقات هي التي تنطلق من الآثار التي تخلفها،²⁰⁴ ففي حالة وجود مقابل تعتبر النفقة حقيقية وفي خلاف ذلك تعد تحويلية. وأول من نادى بهذا التقسيم هو الاقتصادي الإنجليزي²⁰⁵ Pigou والتي قسمها إلى:

● النفقات الحقيقية أو الفعلية:

وهي إنفاق الأموال العامة على الأجور ورواتب الموظفين بالدولة، وكذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة، فالنفقات الحقيقية تصرف بهدف الحصول على سلع وخدمات منتجة.

● النفقات التحويلية:

فالنفقات التحويلية فهي النفقات التي يتم من خلالها نقل جزء من الدخل الوطني من قطاع لآخر أو من فئة لأخرى. ويمكن الإشارة إلى أن هذا النوع من النفقات لا يزيد من الناتج الوطني، لأن الهدف منه هو إعادة توزيع الدخل والثروة،²⁰⁶ فهي تمثل تحويل لجزء من الدخل الوطني عن طريق الدولة من الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى الفئات الأخرى المحدودة الدخل، كالإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تمنحها الدولة أو تقدمها للأفراد كالضمان الاجتماعي، والتأمين ضد العجز والشيخوخة، البطالة والإعانات الخيرية والثقافية... الخ²⁰⁷، حيث تخص الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات ونفقات المساعدة والتضامن والمساهمة في تمويل بعض أنظمة الحماية الاجتماعية، لها كهدف ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخل على الفئات الاجتماعية،

²⁰⁴ Anwer Shah, Public expenditure anlysis-public sector governance and accountability series, the international bank for reconstruction and development, library of congress cataloging-in publication data, 2005, P 17.

²⁰⁵ Arthur Victoria Cecil Pigou: الاقتصادي البريطاني كانت اهتماماته حول الرعاية الاجتماعية أو ما يسمى باقتصاد الرفاهية حيث عرض مفهوم التأثيرات الخارجية.

²⁰⁶ Froncois Adam, Olivier Ferrand, Remy Roux, Finances Publiques, Dalloz, 2003, Page 42.

²⁰⁷ Pigou.A, (1951), Study in public finance, Macmillan, London, 3rd Ed, P: 20-22.

فالاقتطاعات الضريبية المفروضة على فئات اجتماعية تتوفر على مداخيل مرتفعة تسمح بزيادة المداخيل المتوفرة لدى الفئات المحرومة اجتماعيا من أشخاص مسنين أو عاطلين عن العمل، طلبة، ... الخ، وبما أن هذه الفئات تنتهز فرصة زيادة مداخيلها لإشباع حاجاتها الاستهلاكية الضرورية، نستنتج أن النفقات التحويلية تعمل على زيادة الطلب الكلي.²⁰⁸

ويمكن تقسيم النفقات التحويلية إلى ثلاث أقسام:

➤ **النفقات التحويلية الاجتماعية:** و الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق نقل القدرة الشرائية من الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، مثل المنح والإعانات الاجتماعية.

➤ **النفقات التحويلية الاقتصادية:** والهدف منها تحقيق توازن اقتصادي ومن أمثلتها إعانات الاستغلال وإعانات التجهيز.

- **إعانات الاستغلال:** وتتمثل في تقديم مساعدات للمؤسسات الإنتاجية بمناسبة تخفيض أسعار المواد الأساسية وهذا التدعيم يكون إما بطريقة مباشرة وذلك من "خلال قيام الدولة بشراء السلع النهائية بأسعار مرتفعة لإعادة بيعها في السوق بأسعار منخفضة"، أو يكون التدعيم غير مباشر "من خلال قيام الدولة بشراء المواد الأولية الداخلة في إنتاج هذه المواد بأسعار مرتفعة وتعيد بيعها في السوق بأسعار منخفضة".²⁰⁹

- **إعانات رأسمالية:** ولها علاقة برأس مال المؤسسة فقد تعاني بعض المؤسسات المنتجة لمواد أساسية من انخفاض رأس مال بعض دوراتها، أو المؤسسات التي تعاني من عجز أو لمؤسسات القطاع الخاص والتي تعاني من

²⁰⁸ Pierre LALUMIERE, « les finances publiques », Armand colin collection, 7^{ème} Edition, Paris, 1983, P 18.

²⁰⁹ P.A.Samuelson, Economics, 11th edition, McGraw-Hill Co Tokyo, 1979, P: 205-211.

صعوبات، أو تلك المسجلة في البرامج الوطنية لتشجيع الاستثمار،²¹⁰ في هذه الحالة تتدخل الدولة بمنحها إعانات رأسمالية.

➤ **النفقات التحويلية المالية:** وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

وتبرز أهمية هذا التقسيم في تمكين السلطة العامة من وضع خططها الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح لها من توجيه الإنفاق العام في القنوات الإنتاجية من جهة وفي المجالات الاجتماعية من جهة أخرى. مما سبق يمكن التمييز بين النفقات الحقيقية والتحويلية من خلال العناصر التالية:

✓ **المقابل المباشر:** أي ما تحصل عليه الدولة لقاء إنفاقها، فالنفقات الحقيقية تتم مقابل تقديم خدمة، وتكون تحويلية إذا كانت بدون مقابل.

✓ **الزيادة المباشرة في الناتج الوطني:** فالنفقات الحقيقية تساهم في توليد ناتج جديد ودخول إضافية للمجتمع بصورة مباشرة، في حين أن النفقات التحويلية لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات البطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني.

✓ **من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** حيث تتولى الدولة كشخص عام استهلاك النفقات الحقيقية بصفة مباشرة وتقدم مقابل لها في شكل أجور وفوائد، في حين أن النفقات التحويلية تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

2-1-2 تقسيم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري ومدى انتظامها في الميزانية:

اتجهت النظرية المالية الحديثة إلى التمييز بين نوعين من النفقات:²¹¹

²¹⁰ Xavier Greffe, Comprendre la politique économique, Ed Economica, Paris, 1993, P : 36.

²¹¹ Luc Said, Finances Publiques, Dalloz K 3^{ème} Edition, Paris, 2000, P 226.

● النفقات العادية:

وهي التي تتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة خلال كل سنة مالية، ويقصد بالدورية تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها "الكمية" من وقت لآخر، ومن أمثلة ذلك الرواتب والأجور، نفقات الصيانة،²¹² ويلتزم لتغطيتها الإيرادات العامة من أملاك الدولة كذلك الضرائب والرسوم وهي إيرادات الدولة العادية. وتعد هذه النفقات ضرورية لتسيير المصالح العامة ولإشباع الحاجات، وهذه النفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة.

● النفقات غير العادية:

وهي تلك النفقات التي لا تتكرر في كل سنة فهي تحدث على فترات متباعدة، وبصورة غير منتظمة، وقد تتكرر في نفس الوقت لأسباب استثنائية، من أمثلة ذلك نفقات لمكافحة أمراض معدية أو نفقات الكوارث الطبيعية، وتمول من إيرادات غير عادية "القروض".

2-1-3 تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة أي تبعا لاختلاف وظائف

الدولة: وهي:

- النفقات الإدارية: وتشمل كافة النفقات الحكومية الضرورية لإدارة وتشغيل المرافق الحكومية من دفاع، أمن، عدالة وتمثيل دبلوماسي وكل المرافق الاقتصادية والإدارية وكل نفقة تساهم في سير المرافق العامة للدولة.
- النفقات الاقتصادية: ويقصد بها تلك النفقات التي تمول النشاطات الاقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وتطوير قاعدة رأس المال الثابت بزيادة الطاقة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية، وتشتمل هذه النفقات على كل ما ينفق على مشروعات القطاع العام الصناعية، الكهرباء، الطاقة والمشروعات الأخرى التي تعمل على أساس الربحية إضافة إلى كافة الإعانات

²¹² Sanford.C.T, Economics of Public Finance, Pergamon Press, Oxford, 1970, P: 28-29.

التي تقدمها الدولة للمشروعات.²¹³ وهي أيضا النفقات التي تقوم بإنفاقها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص أو بعض المنتجات من خلال الإعانات التي تقدم لبعض المؤسسات للرفع من مستوى حجم الإنتاج،²¹⁴ أو تحقيق الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وذلك بتشجيع وتحفيز الاستثمار.

● **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تتعلق بتمويل النشاطات الاجتماعية للدولة، وتستهدف التنمية الاجتماعية للأفراد، والغرض من هذه النفقات هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذلك تحقيق التضامن الاجتماعي، وتضم نفقات التعليم، الصحة العامة، النقل والمواصلات، والسكن وغيرها، هذا وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على سواء، ولذلك تخصص الدول عادة الجزء الأكبر من الإنفاق على هذا القطاع.²¹⁵

2-1-4 تقسيم النفقات من حيث شموليتها:

ويرتكز هذا التقسيم على معيار مجال شمولية النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها ونجد نوعين:

● النفقات الوطنية أو المركزية:

وهي التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها والهدف منها تحقيق المصلحة العليا للدولة كالدفاع، الأمن والقضاء.

● النفقات المحلية أو الإقليمية:

وهي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: توزيع الماء، الكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

²¹³ Robert.J, Barro (1998), Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, p : 04-05.

²¹⁴ Jean Philippe Gaudemet, Robert Hertzog, Jacques Spindler, et autre, Dictionnaire Encyclopédique de Finances publiques, Ed Economica, Paris, 1991, P : 597.

²¹⁵ K-E Young.Chu & Richared, Hemming (1991), A Guide to public Expenditure Policy Issues in Developing Countries, International Monetary Funds, Washington, D.C, P 107.

التقسيم العملي (وضعي) ويمثل مختلف الممارسات والتطبيقات العملية التي تلجأ إليها الدول من أجل تنظيم نفقاتها العامة ومنه نجد تقسيم الجزائر للنفقات العامة.

2-2 تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تحدد الجزائر في إطار الميزانية العامة، وتماشيا مع التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها، من خلال ضبطها بقانون مالية والذي يصنف النفقات العامة للدولة والضرورية لتسيير المصالح والمرافق العمومية والتي تضمن السيولة الاجتماعية، حيث تشكل هذه النفقات العبء الذي يطغى على الإيرادات، ولهذا تسعى كل دولة إلى إنقاص منها وتبني طرقا عديدة لتقليص نفقات بعض القطاعات لتحقيق الفائض بالنسبة للإيرادات حتى تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنفقات في الجزائر كغيرها من الدول تكتسي طابعا خاصا لتعدد مجالات إنفاقها، ويقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى:²¹⁶

1-2-2 نفقات التسيير:

وتسمى أيضا اعتمادات أو ميزانية التسيير وهي النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنيات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ.

وتسمى هذه النفقات أيضا بالنفقات الاستهلاكية فهي غير منتجة وهو معيار التمييز بينها وبين نفقات الاستثمار،²¹⁷ لكونها لا تقدم أي قيمة مضافة للإنتاج الوطني فهي لم تقم بإنتاج أي سلعة حقيقية بل هي موجهة أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال لتمكن من تسيير مصالح المجتمع وتشمل نفقات التسيير أربعة أبواب:

²¹⁶ يلس شاوش بشير، المالية العامة - المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 62-64.

²¹⁷ Jean Philippe Gaudemet, Robert Hertzog, Jacques Spindler, et autre, Dictionnaire Encyclopédique de Finances publiques, Ed Economica, Paris, 1991, Op. Cit, P: 598.

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

2-2-2 نفقات الاستثمار (التجهيز):

وتتميز هذه النفقات بإنتاجيتها الكبيرة،²¹⁸ بما أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، ويعود تبني هذا النوع من النفقات إلى تحاليل اقتصادي كينز والذي برهن أنه وخلال فترة الركود الاقتصادي تعمل نفقات الاستثمار على إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه مضاعف الاستثمار.

المطلب الثاني: التفسير النظري لظاهرة تزايد النفقات العامة، أسبابها، ضوابطها

ومحدداتها

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي مع زيادة الدخل المحلي ظاهرة اقتصادية لفتت انتباه العديد من الاقتصاديين والماليين. فأحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإنفاق العام هو الدخل. فكلما ارتفع دخل الدولة، زاد الإنفاق العام.²¹⁹

ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في الإنفاق العام وهما:

الزيادة المطلقة: وهي زيادة حجم الإنفاق الحكومي من عام لآخر.

الزيادة النسبية: وهي نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات المهمة في الاقتصاد كالناتج المحلي الإجمالي.

²¹⁸ Jean Philippe Gaudemet, Robert Hertzog, Jacques Spindler, et autre, IDEM, P: 598.

²¹⁹ Inge Kaule, Pedro Conceicao, The New Public Finance, responding to Global Challenges, Published for the United Nations Development Programme, New York, Oxford, 2006, P : 113.

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تأتي على وجهين هما: الزيادة الحقيقية والزيادة الظاهرية، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

1- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

وهي الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في كمية وحجم السلع والخدمات التي تحصل عليها لتحقيق أهدافها وغالبا ما تؤدي هذه الأسباب إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، ويعبر عن هذا النوع من الزيادة عن كفاءة الإنفاق الحكومي ومدى تدخل الدولة في الاقتصاد. وهناك عدة أسباب تؤدي إلى الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام حيث تختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب الظروف التي تحيط بها ودرجة التقدم في كل دولة وهذه الأسباب قد تكون: مذهبية، اقتصادية، اجتماعية، سياسة ومالية.

1-1 الأسباب الاقتصادية:

راجع إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال معالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد. وخلال هذه الفترة تقوم الدولة بزيادة من حجم النفقات العامة للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الذي يسمح بالتوظيف الكامل لليد العاملة بالتناسب مع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. كما أن المنافسة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير.²²⁰ ومنه تكمن هذه العوامل الاقتصادية في:

• زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع المستوى المعيشي:

يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد، وزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، فالسلع والخدمات العامة التي يزداد طلب الأفراد عليها حين يرتفع مستوى دخلهم تعتبر مرونة دخلية للطلب على السلع والخدمات العامة مرنة وعالية، لأن ازدياد بسيط في دخل الأفراد

²²⁰ للمزيد: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص: 181-188.

يصاحبه زيادة طلبهم على السلع والخدمات العامة، وهذه الأخيرة سوف تقوم الدولة بإشباعها مما ينجم عنها زيادة النفقات العامة.

- بناء هياكل صناعية تكنولوجية حديثة ومتطورة بالإضافة إلى إقامة هياكل قاعدية والبنى التحتية كالمواصلات، الاتصالات، الكهرباء والغاز والتي تحتاج إلى مصادر مالية من رؤوس أموال و تعتبر كأعباء إضافية على الدولة.

- تحسين وتطوير الهياكل الإنتاجية الزراعية والتجارية، والرفع من مستويات الإنتاج.
- **زيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي:** وذلك من خلال توسع الدولة بإنجاز المشروعات العامة نتيجة زيادة نشاطها بشكل عام، فالدولة تقوم بإنشاء بعض المشروعات التي لا يقبل الأفراد على القيام بها لضخامتها أو قلة أرباحها.²²¹

• التنافس الاقتصادي الدولي:

فمن أجل المنافسة الدولية تمنح الدولة إعانات اقتصادية للمؤسسات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المنتجات الأجنبية.

1-2 الأسباب المالية:

وتتمثل في عنصرين هامين وهما:

✓ **سهولة الاقتراض في العصر الحديث:** مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة لسداد العجز في إيراداتها، مما ترتب عليه زيادة في حجم النفقات العامة، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد، إلا أن مثل هاته المصادر من شأنه أن يصبح عائقا رئيسيا في وجه التنمية بسبب الزيادة الكبيرة في العبء الناجم عن خدمة الدين، والمؤسف في الأمر استخدام هذه القروض لأغراض استهلاكية مما يجعل الإنفاق عليها عبء على خزينة

²²¹ فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 97-98.

الدولة بعكس الحال لدى القروض الإنتاجية والتي تسدد أقساطها وفوائدها من أرباح المشاريع المنفق عليها قيمة القرض.

✓ وجود فائض في الإيرادات العامة والغير المخصصة لغرض معين: مما يدفع الدولة إلى التبذير في الأموال العامة بخلق أبواب جديدة في الإنفاق قد يتعذر ضغطها عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وهذا لما هو معروف من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.

1-3 الأسباب الاجتماعية:

أدى تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة إلى زيادة النفقات العامة، و هذا راجع لتعدد مهام وواجبات الدولة حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تحسين توزيع الدخل، وإقامة عدالة اجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع الفئات الاجتماعية في مختلف الميادين من صحة وتعليم وثقافة وإعانات اجتماعية... الخ. أضف إلى ذلك زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف أخرى كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر وغيرها وقد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة ملحوظة.

1-4 الأسباب السياسية:

تعود الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجيات السياسية سواء داخلية نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ونمو مسؤولية الدولة أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي، ومنه يمكن حصر هذه الأسباب في:²²²

²²² للمزيد أنظر: محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2008، ص: 97.

● انتشار الديمقراطية بالمجتمعات المعاصرة الذي أدى إلى اتساع مسؤولية الدولة اتجاه الأفراد، عن طريق أنظمة برلمانية يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين وتلبية حاجياتهم بالإضافة إلى تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها وتنافسها على السلطة في بعض المجتمعات، فغالبا ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين مع الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره كل هذا سوف يساهم في زيادة النفقات العامة.

● اتجاه الدولة نحو الانفتاح على العالم الخارجي يساهم هو الآخر في زيادة النفقات العامة، كونه يتطلب العديد من الإجراءات للمشاركة والتمثيل الخارجي في العديد من المنظمات والهيئات الدولية، كما وتقيم الدولة علاقات دبلوماسية مع دول العالم، وتنظم إلى مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل التعاون في مختلف المجالات ولتدعيم السلم والأمن العالميين، هذه المهام تفرض على الدولة تحمل نفقات كبيرة.

1-5 الأسباب الإدارية:

مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والاسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل بالإضافة إلى الاسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث ومعدات وسيارات... الخ، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام. كما وتنجم هذه الزيادة بسبب نمو وظائف الدولة وتنوعها، وتضخم حجم الإدارة الحكومية نتيجة خلق العديد من الوزارات والإدارات، للقيام بتقديم الخدمات العامة، وكذلك الإشراف على المشروعات العامة المختلفة يؤدي بالضرورة إلى توسع الجهاز الإداري وبالتالي، إلى زيادة حجم النفقات العامة، وكلما كانت الإدارة الحكومية رشيدة، كان هذا الازدياد مقبولا، أما إذا كان التنظيم الإداري سيئا وقاصرا عن ملاحقة متطلبات العمل بكفاءة، فإن هذا الازدياد في النفقات العامة يمثل عبئا وثقلا على موارد الدول، ونشير هنا إلى قانون (Parkinsons)²²³ الذي اعتبر أن الإدارة العامة تميل عادة إلى استخدام القوى

²²³ Parkinson. Northcote, (1957), « Parkinson's law and other studies in administraton », Library of congress Catalog, Card Number, 57-9981, P 02-14. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

البشرية بأكثر من حاجة العمل الفعلية، أي بتضخيم نفقات الأداء دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في العمل والإنتاج. مما يتسبب في سوء إدارة واستخدام العنصر البشري وانخفاض مستوى إنتاجية الإنفاق العام، ولا يصاحبها زيادة في النفع العام.

2- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

ويقصد بالأسباب الظاهرية للنفقات العامة زيادة رقمية دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستوياتها، وعليه فإن هذه النفقات لا تخلق قيمة مضافة في نصيب الفرد من الخدمات العامة من خلال مشاريعها وأعمالها وإنما تؤدي إلى تضخيم في الرقم الحسابي للنفقات العامة، بمعنى أنها زيادة حسابية تضخمية لأرقام الإنفاق العام وتتمثل هذه الأسباب في:

1-2 تدهور قيمة العملة: وتعني انخفاض قدرتها الشرائية، من خلال انخفاض مقدار السلع والخدمات

التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن ما كان يمكن الحصول عليه من قبل. فظاهرة التضخم والمتمثلة في الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار، بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع الاستهلاكية زيادة لا يستجيب لها العرض مما ينتج عنه تدني للقوة الشرائية،²²⁴ وأهم من آخذو بهذا المفهوم الاقتصادي كينز: "زيادة الطلب والتي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي في جو الاستخدام التام."²²⁵ ويسمى بتضخم من جانب الطلب: ويقصد به "فائض الطلب على العرض الذي يتسبب في ارتفاع الأسعار"²²⁶، فبالرغم من ارتفاع حجم النفقات العامة إلا أنها لا تؤدي إلى زيادة فعلية في السلع والخدمات التي تقدم للأفراد، لأنه بسبب تدهور النقود تدفع الدولة عددا أكبر من الوحدات النقدية مما كانت تدفعه من قبل

²²⁴ Jean-François Goux, Macroéconomie monétaire & Financière- Théories, institutions, politiques, 7ème Ed, Economica, Paris, 2013, p 219.

²²⁵ John Maynard Keynes, théories générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, livres IV à VI, traduit de l'anglais par Jean- de L'Argentine, paris, Edition payot, 1942, p 120. Pdf disponible au niveau du site suivant : http://classiques.uqac.ca/classiques/keynes_john_maynard

²²⁶ J. Longatte, P.Vanhove, C.Viprey, Economie Générale, Edition DUNOD, 3ème édition, Paris, 2002, p 66.

للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات فالزيادة في هذه النفقات تعد ظاهرة لا تحدث أي زيادة في المنفعة الحقيقية، ويعد تدهور قيمة العملة السبب الرئيسي للزيادة الظاهرية للنفقات العمومية في العصر الحديث.

2-2 زيادة مساحة الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة سببها زيادة

مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها ويترتب على الزيادة زيادة حجم النفقات العامة إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث أي زيادة في النفع العام. فالأسباب السكانية تعد حافزا قويا لزيادة النفقات العامة وذلك بزيادة الخدمات المقدمة لهم.

2-3 اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة: أو ما يسمى باختلاف الفن المالي وتعني اختلاف طرق

قيد الحسابات المالية حيث جرت العادة أن تخصص بعض الإيرادات والتي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها، لكن مع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تكن تظهر في الميزانية. ومنه فالزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية سببها تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الجديدة.

2-4 اختلاف طرق المحاسبة العامة: قد يحدث عند تأميم بعض الشركات الخاصة أن يترتب على

ذلك زيادة ضخمة في النفقات العامة نتيجة لتحويل نفقات الشركات الخاصة إلى نفقات عامة، وليست هذه الزيادة إلا زيادة ظاهرية في جانب هام منها لأن النفقات الجديدة كانت موجودة من قبل وكانت تظهر في الميزانيات الخاصة لهذه الشركات قبل أن تؤمم، وأيضا قد ترجع زيادة النفقات العامة في جانب منها إلى زيادة المدة موضوع المقارنة عن

المدة المقررة، ومثال ذلك عندما يحدث تغيير في بداية السنة المالية، كما قد يحدث أن ترجع الزيادة في جانب منها إلى اختلاف أسلوب الإحصاء.²²⁷

3- قواعد وأسس النفقات العامة:

3-1 العوامل المحددة لزيادة الإنفاق العام:

إن لزيادة النفقات العامة محددات تحكمها، إذ توجد اعتبارات تحد من حجم الإنفاق العام، مما يتطلب ضرورة مراعاة علاقته بالدخل الوطني وأهم هذه الاعتبارات هي:

3-1-1 الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي القائم:

تجسد النفقات العامة حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي القائم، فهي تعكس في حجمها وأنواعها وأغراضها الفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة، فدور الدولة يعتبر محددًا كبيرًا لحجم النفقات، فمع تطور شكل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت بعض الزيادات في حجم القطاع العام أمراً متوقعا بل وضروريا عندما يؤخذ في الاعتبار ارتفاع عدد السكان وأيضاً تلبية متطلباتهم.²²⁸

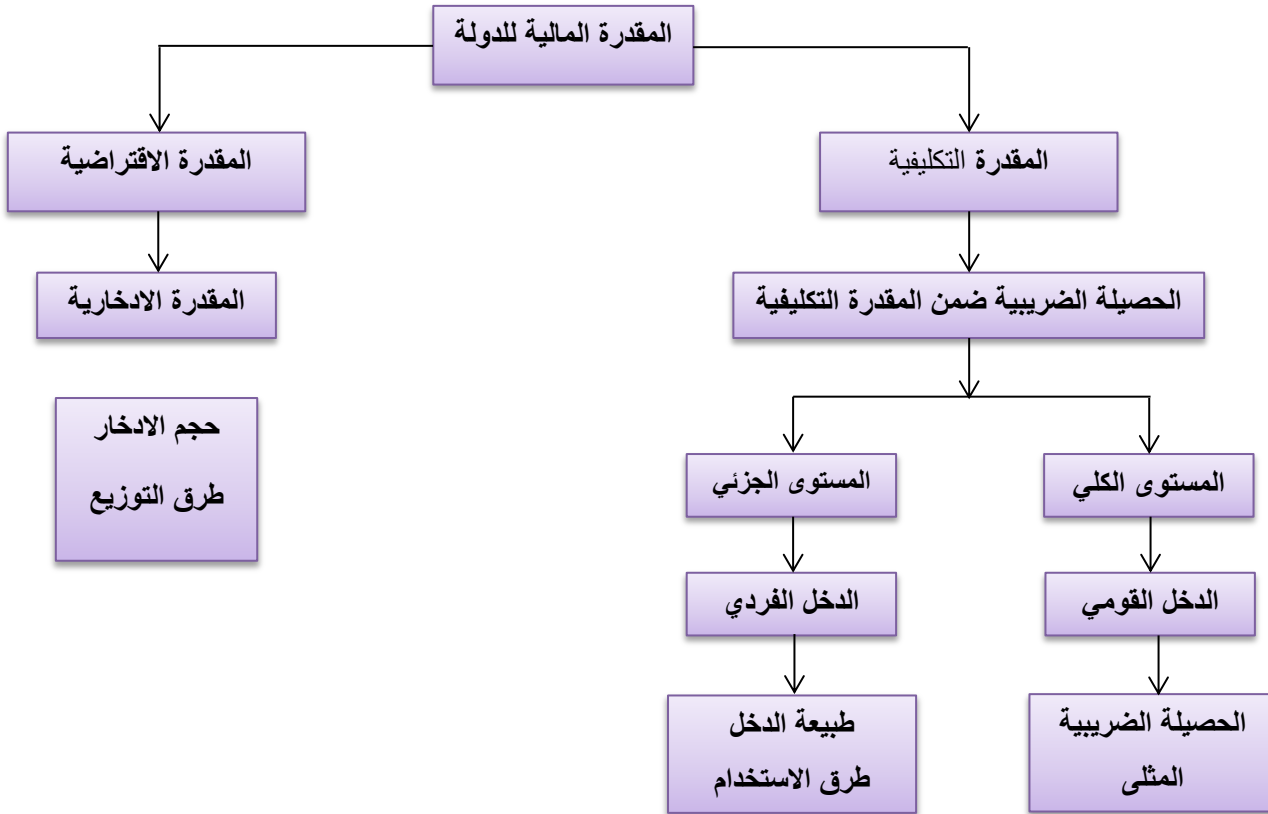
3-1-2 قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات:

تحدد النفقات العامة بقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة، وبالرغم من اعتبار أن الدولة ومالها من سلطة السيادة في فرض الضرائب والرسوم، لأنه لا ينبغي لها أن تتجاوز الحدود المعينة لأن المبالغ في فرض الضرائب تؤدي إلى قتل إيرادات الضرائب. وتعتبر المقدرة المالية عاملاً حاسماً في رسم حدود الإنفاق العام، فهي بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة والتي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد المخصص كنفقات عامة، وتتجسد العوامل المتحركة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي:

²²⁷ Amos C Peters, an application of Wagner's Law of expanding state activity to totally diverse countries, Eastern Caribbean Central Bank, P : 11-12.

²²⁸ Afonso. Antonio & David. Furceri, (2008), « Government size composition, volatility and economic growth », European Central Bank, working paper, N° 89, P 11.

شكل رقم (15): يوضح العوامل المتحركة في المقدرة المالية للدولة



المصدر: نوزاد عبد الرحمان، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، عمان، دار المناهج،

2006، ص 47.

3-1-2-1 المقدرة التكلفة:

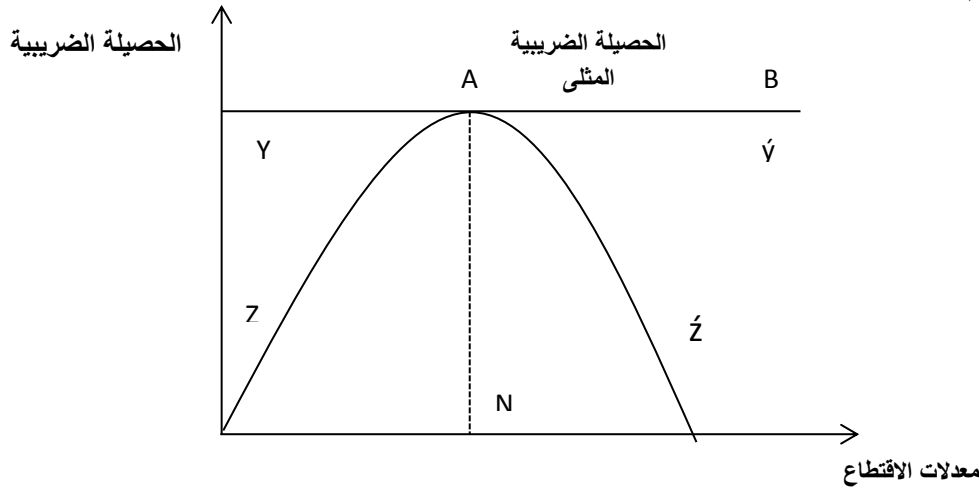
وهي ما يسمى بالطاقة الضريبية للدولة، حيث تعتبر الضرائب من أهم مصادر إيرادات الدولة على الإطلاق، فهي تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب، أي مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة والواجبة الدفع، وتعني القدرة التكلفة للاقتصاد الوطني (المستوى الكلي) قدرة هذا الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الاضرار بمستوى المعيشي للأفراد أو المقدرة الإنتاجية الوطنية، في حين أن القدرة التكلفة للفرد فتعني

قدرته على تحمل العبء الضريبي (المستوى الجزئي)، ويتوقف ذلك على مستوى الدخل وطرق استخدامه، وبالتالي لدراسة المقدرة التكاليفية نميز نوعين من التحليل:

- المستوى الكلي:

في ظل هذا المستوى يتم دراسة المقدرة التحملية للدخل الوطني قصد الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى والتي تتحقق تناسباً مع أعلى قدرة تحملية للدخل الوطني، والشكل البياني التالي يوضح الحصيلة الضريبية المثلى بناءً على أقصى قدرة تحملية للدخل الوطني، ويسمى بمنحنى لافر²²⁹ للحصيلة الضريبية المثلى.

الشكل رقم (16): ويمثل منحنى لافر للحصيلة الضريبية المثلى



Source: Angres Benassy-Querie-Benoit-Coure-Jacquyet-Jean-Pesani-Ferry, Politique Economique, 1^{er} Edition, 2004, De Boeck, P : 607-608.

ويوضح الشكل البياني أعلاه كيفية الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى مقابل أقصى قدرة تحملية للدخل الوطني، حيث يمثل المسار (Y Y) الحصيلة الضريبية بمستوى واحد في حين لأن المنحنى (Z Z) يبين تطور القدرة التحملية للدخل الوطني، فكلما زادت القدرة التحملية للدخل زادت معها الحصيلة الضريبية إلى غاية النقطة A والتي تنشأ بتماس مسار الحصيلة الضريبية لذروة منحنى القدرة التحملية للدخل الوطني وهي التي تظهر من خلالها الحصيلة الضريبية المثلى المقابلة لأقصى قدرة تحملية للدخل لتمويل الضرائب عند النقطة (N)، ومنه فإن أي رغبة للدولة في

²²⁹ Jean-François, Hoarau-Ibrahim Ahmada, Economie politique, Edition Publibook, 2004, P 55.

زيادة الحصيلة الضريبية إلى النقطة (B) مثلاً فإن ذلك يضر بمصلحة الأفراد سواء من ناحية دخولهم الخاصة أو مدخراتهم لأنها تتجاوز الحد الأقصى للقدرة التحملية للدخل.

- المستوى الجزئي:

وبالانتقال إلى المستوى الجزئي فإن المشرع الضريبي يدرس العوامل المؤثرة في المقدرة التكلفة للدخل الفردي وهي:

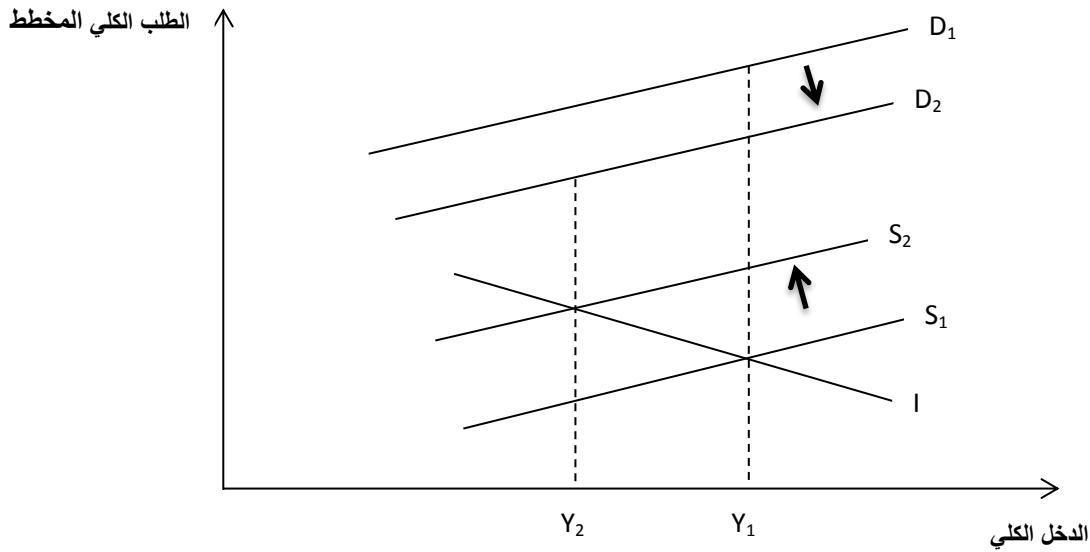
- **طبيعة الدخل:** حيث أنه كلما تمتعت الدخول الفردية بالاستقرار والانتظام كلما زاد ذلك من فرص ارتفاع المقدرة التكلفة للدخل الفردي، أما تذبذب مستويات الدخول الفردية وعدم انتظامها فإن ذلك يصعب من مهمة تحديد النسب الضريبية وتوقع الحصيلة الجبائية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وتذبذب المقدرة المالية للدولة.
- **طرق استخدام الدخل:** عادة ما توجه دخول الأفراد بالترتيب ما بين السلع الأساسية والسلع الكمالية، فالمشرع يحاول أن لا يمس بإستهلاك الأفراد للسلع الأساسية وبفرض الضرائب على الجزء المخصص للسلع الكمالية، هذا يعني أن المقدرة المالية للدولة في شكل إيرادات ضريبية تكون أفضل في حالة ارتفاع مستوى اشباع الأفراد وتوجه استهلاكهم نحو السلع الكمالية.

3-1-2-2 المقدرة الافتراضية:

وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وعموماً فإن قدرة الدولة على الاقتراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى الدوافع للاستثمار.

يفترض النموذج الكينزي أن شدة الارتفاع في الادخار الكلي قد تؤدي إلى تشكيل موارد معطلة ومن ثم انخفاض الدخل الوطني، وهذا ما يسمى بـ "لغز الادخار" والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (17): يمثل منحنى موضح للغز الادخار



Source : Edouard Challe, *Fluctuations et politiques macroéconomiques*, Economica, Paris, 2016, P 236.

من خلال الشكل السابق، نلاحظ أن انتقال منحنى الادخار من S_1 إلى S_2 سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي من D_1 إلى D_2 باعتبار أن الادخار هو استهلاك مؤجل، وبالتالي فإن زيادة الادخار الإجمالي أدى إلى خفض كل من الطلب الكلي والدخل التوازني من Y_1 إلى Y_2 .

يجدر الإشارة إلى أن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة مرتبط أيضا بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية، وللوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة تستند الدولة على ما يلي:

✓ **حجم الادخار الفردي:** حيث أن الزيادة في الاقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الدخل الفردي ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة والتي من شأنها تزيد من القدرة الاقتراضية للدولة ومن ثم توفير الإيرادات المالية لتمويل نفقاتها العامة.

✓ **مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات:** فمع تطور الأسواق المالية وتعاظم نشاط القطاع الخاص فيها، فإن رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سندات الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على

أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية، لذلك وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر ممكن من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية.

فإلى جانب تحصيل الدولة لإيراداتها من الضرائب والقروض، فإن المساعدات الدولية تلعب دورا كبيرا كإيرادات مالية خارجية في تمويل النفقات العامة وبشكل خاص للعديد من الدول النامية، وهذا لانخفاض الحصيلة الضريبية لديها بسبب ضعف نشاطاتها الاقتصادية وانخفاض دخول الأفراد وأرباح المؤسسات، وعدم قدرتها على الاقتراض لغياب الضمانات الكافية والتي تمكنها من الحصول على القروض.

3-1-3 النمو والنمط السكاني: إن مستوى الإنفاق العام يتأثر بالنمو السكاني، فمزيد من السكان

يتطلب مزيدا من الخدمات ومن ثم مزيدا من الإنفاق العام لتغطية المتطلبات الإضافية على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى والتي تكون الدولة مسؤولة عنها بصورة أساسية وخاصة في الدول النامية والتي تضطلع فيها الدولة بأعباء إضافية لتوفير مثل هذه الخدمات في ظل انخفاض مستويات دخول الأفراد، كما أن بعض النفقات الحكومية وخاصة الرعاية الصحية وبرامج الضمان الاجتماعي تميل إلى أن تكون ذات صلة بالتركيبة الديموغرافية (السكانية) لأي اقتصاد مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في نسب الإعالة بين السكان (Romer, 2004) فالدرجة العالية من التحضر تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات مثل التعليم، والطرق، والنقل وزيادة التحضر سوف تعزز أكثر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والمرافق العامة.²³⁰

3-1-4 مستوى أو حجم النشاط الاقتصادي.

حيث توجد علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام، فكلما زاد مستوى النشاط الاقتصادي كلما زادت حجم النفقات العامة.²³¹

²³⁰ Jetro. Wakaba, Mihama.Ku & Chiba.Shi (2010), « Determinates of government consumption », Expenditure in Developing Countries: A panel Data Analysis, Institute of Developing Economics », (IDE), P 13.

²³¹ Barrière Alain, Economie et institutions financières, Tome I, Dalloz, Paris, 1965, P : 235-249.

3-1-5 ضرورة المحافظة على قيمة النقود:

إن زيادة الإنفاق عند حجم معين قد يترتب عنه زيادة الطلب الفعلي، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم، وهذا ينعكس سلباً على القوة الشرائية للنقود، هذه الأخيرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما ينجر عنها حتماً كطالبة العمال برفع الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهكذا.²³²

3-2 ضوابط النفقة العامة:

حتى يتم تحقيق الآثار والأهداف المرجوة من النفقات العامة في تلبية الحاجات العامة، فإنه لا بد من تحقيق أكبر حجم ممكن من المنفعة باستخدام أداة الاقتصاد في النفقات مع أهمية وضرة وجود طرق ومناهج للرقابة التي تضمن توجيه النفقات العامة نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد المجتمع دون تبذيرها وإذا تم احترام هذه القواعد بشكل دقيق فإن ذلك سيؤدي إلى ترشيد الإنفاق، حيث لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للإنفاق العام بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميته وتأثيره على النشاط الاقتصادي، حيث يعرف على أنه: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة" يتضح من التعريف أن عملية تنفيذ وتسيير وإقرار الإنفاق العام تحكمه العديد من الضوابط والقواعد التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليه بشكل يدعم مشروعيته اقتصادياً واجتماعياً، وتتمثل هذه الضوابط في:²³³

• **ضابط المنفعة: فحسب (Dalton, 1930)²³⁴ المبدأ الأساسي للمالية العامة هو ما**

يسميه "مبدأ أقصى منفعة اجتماعية" أو ما تسمى بقاعدة المنفعة القصوى من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة وبأقل تكلفة ممكنة، ويتوقف على عاملين أساسيين هما:²³⁵

✓ **زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني.**

²³² L.Johaneen, Public Economic, Amsterdam, 1971, P: 01-07.

²³³ François Escalle, Maitriser les finances publiques : Pourquoi, Comment ?, Edition Economica, 2005, P 205.

²³⁴ Dalton Hugh, Principles of public finance, London, 1930, Chp III, P: 09-10.

²³⁵ Antonio De Viti De MARCO, First principles of public Finance (1936), ED Thonathan Cape, London 1950. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

✓ **تقليل التباين بين مداخيل الأفراد:** أي العدالة في توزيع الدخل، فكلما زاد مقدار الدخل النسبي وقل التباين بين دخول الأفراد كلما أدى ذلك إلى تحقيق الرفاهية للأفراد، فلا بد أن تتجه سياسة الإنفاق نحو العمل على زيادة الدخل الوطني وتقليل الفوارق بين دخول الأفراد.

● **ضابط الاقتصاد أو ما يسمى بضابط العقلانية والرشادة الاقتصادية:** يشير هذا الضابط إلى ضرورة حسن تسيير وتنفيذ الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إهدار لها. فتحقيق أقصى ما يمكن من المنفعة يجب أن يكون بأسلوب الإنفاق العقلاني وهو ما يعبر عنه علماء المالية بضابط الاقتصاد في النفقة أو ترشيد الإنفاق العام، حيث تهدف هذه القاعدة إلى استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الحاجة أو الخدمة. ومنه يتم تقييد النفقات العامة في جميع القطاعات بناءً على مبادئ معينة بشكل يجعل الدولة لا تتحمل إلا النفقات العامة الضرورية بحجم أمثل لتحقيق المصلحة العمومية لجميع الأفراد ويتحملون في نفس الوقت أقل عبء مالي ممكن.²³⁶

● **ضابط المرونة:** يشير هذا الضابط إلى استجابة الإنفاق العام لجميع التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي سواء من ناحية حجمه أو من ناحية أنواعه بما يمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه اقتصاديا واجتماعيا.

● **الضمانات:** يستلزم الوصول إلى ضابط المنفعة والاقتصاد في النفقات ضابط آخر وهو الرقابة على النفقات العامة سواء قبل اعتماد قانون المالية أو بعده، ويجب التذكير بأهمية الرقابة في خلق رقابة فعالة على عمليات صرف النفقات العمومية التي تقوم بها الحكومة بشكل يجعل النفقات العامة تحقق الأهداف التي رصدتها لها السياسة المالية.

²³⁶ للمزيد أنظر: محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2008، ص: 84.

فقبل اعتماد قانون المالية يمارس البرلمان رقابته على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده، أما بعد اعتماد قانون المالية، فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع أو دائرة وزارية يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي عليها القانون، فكل نفقة تؤديها هيئات الدولة تستلزم أن يرخص بها الأمر بالصرف قبل أن يدفعها المحاسب على أن تعهد الأمر بالصرف بالنفقة يجب أن يؤشر عليها المراقب المالي.

وبعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة التي يقوم بها خاصة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها القانون وفي مدى التسيير العقلاني للأموال العمومية.

المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام من خلال تطور السياسة المالية في الاقتصاد

تعتبر السياسة المالية العامة الأداة الأساسية التي يمكن أن تستخدمها الدولة للتأثير على توزيع الدخل. ويمكن أن تؤدي تعزيز أطر المالية العامة إلى جعل الإيرادات والإنفاق أكثر دعماً للنمو. ويوجد حيزاً لزيادة النفقات ذات الأولوية.

ولقد مر الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل، تحدد فيها مفهومه وحجمه حسب دور الدولة والوظائف المنوطة بها، وكان هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة كالفكر الاقتصادي الكلاسيكي في النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة المالية التقليدية وكذلك الفكر الكينزي المالية الوظيفية في ظل الدولة المتدخلة بالإضافة إلى الفكر الاشتراكي.

ويدور كثير من الجدل في الوقت الحالي في أوساط مختلفة حول دور الإنفاق الحكومي وخاصة في الدول النامية. فالأدبيات الاقتصادية بمدارسها المختلفة أشارت بصورة دقيقة إلى تطور الدولة ودورها في النمو الاقتصادي. ولمعرفة المفهوم الحقيقي للسياسة المالية وتطورها وجب علينا دراسة تطور الدولة في النشاط الاقتصادي ابتداء من دور الدولة الحارسة إلى المتدخلة والمنتجة.

1- السياسة المالية عند الكلاسيك (الدولة الحارسة):

خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل أفكار النظرية الكلاسيكية والتي عبر عنها كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو*، ساي، حيث يرى ساي في تحليله انطلاقاً من اعتباره أن القاعدة الذهبية تنص على أن الحجم الأمثل للإنفاق العام هو عندما يكون عند أدنى مستوى له،²³⁷ وفيما يتعلق أو يختص بنفقات الميزانية تركز على التحديد الدقيق لهذه الأخيرة والذي يؤمن النظام الاجتماعي وأمن حدود التراب الوطني حيث كل نفقة تزيد عن مستواها، تشكل إسرافاً أو تبذيراً ضاراً ومفاجئاً من قبل المكلفين.

ويرى الاقتصاديين (L.Von Mises, 1981)²³⁸ و(F.Von Hayek, 1946)²³⁹ أنه يجب أن يقتصر دور الدولة فقط على وظائفها السيادية العدالة، الأمن، وأن تدخلها في المجال الاقتصادي يعتبر غير فعال وضار لذلك يجب حظره. ويستند هذا الرفض على حجتين متصلتين ولكنهما متميزتان أولاً: أي تدخل من الدول في الشؤون الاقتصادية سوف يحد من الحرية الفردية، ولا سيما حرية إدارة الأعمال. ثانياً: الاقتطاعات، الضرائب المالية والاجتماعية تلحق ضرراً بالكفاءة والفعالية الاقتصادية.

ولقد دعا الاقتصاديون الكلاسيكيون عموماً الدولة إلى الحد من وظائفها الاقتصادية في القرن التاسع عشر، فكان هذا الموقف جزءاً من رد الفعل على التشوهات الكبيرة بسبب التدخل الحكومي في القرن الثامن عشر، كما قال كينز "أغلب الأشياء التي قامت بها الدولة في القرن الثامن عشر والتي كانت زيادة على وظائفها في الحد الأدنى المعتاد كانت، أو بدت ضارة أو غير ناجحة".²⁴⁰

* دافيد ريكاردو: أستاذ في علم الاقتصاد والمعروف بنظرية "الميزة النسبية".

²³⁷ Smith A, (1937), An Inquiry into the Nature and causes of the Wealth of Nations, (1776), Random House, New York.

²³⁸ Mises (Von) L, (1981), the theory of Money and credit, Liberty Fund Inc, Indianapolis (ouvrage paru initialement en Autriche en 1912).

²³⁹ Hayek (Von) .F (1946), La route de la servitude, Librairie de Médicis, Paris, (2ème Edition en Français, PUF, 1993).

²⁴⁰ Tanz.V & Schuknecht.L, (2000), Public Spending in the 20th century, International monetary fund, European central bank, Cambridge university press, ISBN 0-521-66291-5, P 04, (Keynes 1926, P 12).

كما وتقوم السياسة المالية عند الكلاسيك على أسس وهي:

- تحديد نطاق تدخل التدخل الحكومي في أوجه الإنفاق العام وفكرة المالية المحايدة: أن يكون تدخل الدولة حياديا بحيث لا تؤثر الدولة على النشاط الاقتصادي، فالمنافسة هي التي تدفع الأفراد الى خدمة المصلحة العامة من خلال متابعة مصالحهم الخاصة فهم يتنافسون ويقدمون سلعاً للأفراد الآخرين. 241

- نجد أيضاً مبدأ توازن الميزانية وتعني تحقيق المساواة التامة بين النفقات والإيرادات بميزانية الدولة ومنه تحقيق مبدأ الحياد المالي. 242

- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. 243

وفي هذا الصدد يعتبر "آدم سميث" صاحب أولى الاسهامات التي ساعدت على انبعث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر، كما ونجد أن الفكر التقليدي يؤمن بأن الحرية الاقتصادية كفيلة بأن تعمل وبصورة تلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي وبلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلالات التي تقع في النشاط الاقتصادي، حيث يرى آدم سميث أن آلية السوق تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما يسمى بـ "اليد الخفية" 244 دون تدخل الدولة لتصحيح الاختلال الذي يحدث في النشاط الاقتصادي، من خلال ما يسمى "الإيديولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي، والتي تعني سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الخاصة انطلاقاً من تمتعهم بالحرية الاقتصادية مع اقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة

²⁴¹ Joseph E. Stiglitz, Jean-Dominique Lafay et Jay K. Rosengard, Economie du secteur public, De Boeck Supérieur, Paris, 2018, P : 07.

²⁴² Muzellec Raymond, Finance publique, concours administratifs catégorie, Edition Dalloze, 2000, Paris, P 25.

²⁴³ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الاسكندرية، 1999، ص 23.

²⁴⁴ Jacques Fontanel, L'action économique de l'Etat, Edition l'harmattan, 2001, P 34.

لأنشطتهم،²⁴⁵ عن طريق توفير الأمن، وتحقيق العدالة، فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميت وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"،²⁴⁶ وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائما ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائيا إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، وكانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأى زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.

ومنه فإنه حسب "آدم سميت"^{*} فإن النفقات العامة للدولة تقتصر فقط على نفقات الأمن والعدالة،²⁴⁷ ونفقات بعض المشاريع العامة المساعدة كتهيئة الموانئ والطرق... الخ.

كما يرى الاقتصاديون الكلاسيك أمثال "آدم سميت" و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل"^{*} و"الفريد مارشال" ميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات معدل الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما. وعليه يمكن استغلال كامل موارد المجتمع من دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

²⁴⁵ Maya BACACHE-BEAUVALLET et Florent MAYNERIS, le rôle de l'Etat, fondements et réformes, Editions Bréale, 2006, P 26.

²⁴⁶ Lionel stoloru, L'équilibre et la croissance économique, Ed Dunod, Paris, 1988, ch3.

^{*} آدم سميت: أب الاقتصاد الحديث اشتهر بكتابه "نظرية الشعور الأخلاقي" و"ثروة الأمم".

²⁴⁷ Gérard Duthil, William Marois, Politiques Economiques, Ellipses, Edition marketing S.A, 15^{ème} Edition, Paris, 1997, P : 12.

^{*} جون ستيوارت ميل: فيلسوف واقتصادي بريطاني، من أبرز مؤلفاته: مبادئ الاقتصاد السياسي، نظام المنطق.

بالنسبة لديفيد ريكاردو (David Ricardo, 1772-1823) والذي كان موافقا لآدم سميث بأن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة، يعتقد كذلك أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى العام.²⁴⁸ فحسب "دافيد ريكاردو" زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، فقد أشار في كتابه "مبادئ في الاقتصاد السياسي والضريبة" إلى الآثار السلبية للضريبة على الاقتصاد الخاص من ناحية الإنتاج، التوزيع، والادخار والتجارة الخارجية باعتبارها أحد مظاهر تدخل الدولة.²⁴⁹

أما بالنسبة لـ "جون ستيوارت ميل" فكان يرى أن الإنسان هو وحده الذي يستطيع أن يحافظ على مصالحه وينظم شؤونه، إذ ينبغي للحكومة أن تسمح للقطاع الخاص بالعمل بمفرده، ومن ثم يجب على الدولة عدم التدخل في شؤون الأفراد إلا من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم وتوزيع ثروات الطبيعة على الأفراد وهذا يعتبر أدنى درجات التدخل الحكومي.²⁵⁰

ومن بين ما اتفق عليه معظم المنظرين الكلاسيك هو صواب قانون ساي* للأسواق ومفاده أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وبالتالي لا حاجة لتدخل الدولة ففي حالة حدوث أزمة بسيطة جزئية فإن جهاز الأسعار كفيل بحلها، وأنه لا امكانية حدوث أزمات عامة التي تستوجب تدخل الدولة. حيث يستحيل حدوث حالة عامة من العجز في الطلب أو بعبارة أخرى فائض في الإنتاج هذا لأن العرض دائما يخلق الطلب المساوي له وهو ما يعرف بقانون ساي، هذا يدل على عدم وجود طاقات عاطلة لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة الاستخدام أو التشغيل الكامل مهما كان مستوى السعر، وعليه لا يوجد فائض في الإنتاج على المستوى الكلي، وأن أي زيادة في الإنتاج

²⁴⁸ Takuo Dome ; The Political Economy of Public Finance in Britain (1767-1873), Rotiedge Taylor and Francis Group London, 2004, P : 41-118.

²⁴⁹ Ricardo .D (1817), On the principles of political economy and taxation, Cambridge University Press, Cambridge, 1962, 1ère Ed 1817.

²⁵⁰ Joseph E.Stiglitz, Jean-Dominique Lafay et Jay K.Rosengard, Economie du secteur public, op.Cit, P : 07.

* جون باتيست ساي، ويعتبر من أنصار المذهب الحر في القرن 19 ، ويلخص ساي قانونه في علم الاقتصاد والمعروف بقانون المنافذ "العرض يخلق طلبه الخاص".

(العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، وأن أي زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات.²⁵¹

كما يعارض الليبراليون تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقاً من جانبين رئيسيين:²⁵²

الجانب النفسي: تعتبر حرية الفرد أسمى قيمة اجتماعية لها، يكون من خلالها حراً في اتخاذ قراراته وفق مصلحته، وذلك خلافاً لما يسمى "الحرية السالبة" التي يكون فيها الفرد خاضعاً لجهة معينة تقيد حريته في التصرف، وبالتالي فتدخل الدولة في الاقتصاد يعتبر بمثابة تقييد الفرد وإنقاص لحريته في ممارسة النشاطات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس وجب الحد من تدخل الدولة إلى أدنى حد ممكن واقتضاره على وظائفها التقليدية بتوفير الأمن وحماية ممتلكات الأفراد²⁵³ حتى أطلق عليها الاقتصادي "فرديناند لاسال" تسمية حارس الليل تماشياً مع وصف الاقتصاديين للدولة في القرن 17 بالدولة الحارسة.

الجانب العملي: يوجد هنا عاملان رئيسيان:

التنسيق: في ظل تشابك وتعقد العلاقات الاقتصادية تبرز أهمية التنسيق والترابط بين مختلف العلاقات والمتغيرات الاقتصادية بشكل يزيد من كفاءة الأداء الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الحرية الاقتصادية التي تمنح الفرد حريته في اتخاذ القرار، الحرية في ملكية وسائل الإنتاج والحرية في إبرام العقود من أهم العوامل التي تدعم التنسيق والترابط داخل النظام الاقتصادي، بحكم أنها تقوم على لامركزية القرارات الاقتصادية وبالتالي لامركزية السوق، وهو ما يسمح باتخاذ القرارات المناسبة التي تأخذ في الحسبان الجانب الاقتصادي والاجتماعي السائد ومن ثم إضفاء الفعالية وتطوير النشاط الاقتصادي، ويصر "Adam Smith" انطلاقاً من فكرة "اليد الخفية" على الحاجة إلى

²⁵¹ Don Patinkin, Money, Interest and price, 2nd Ed, Harper 1965, P: 645-650.

²⁵² Kerkoub Ibrahim, L'économie de marché, une alternative pour le développement, la revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie, 2005, P 110.

²⁵³ Ricardo D (1817), The Principles of Political Economy and Taxation, Cambridge University Press, Cambridge, 1962, 1^{er} Ed, 1817. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

الحرية الاقتصادية،²⁵⁴ ويعتبر أول اقتصادي أثار موضوع التنسيق والترابط، والذي اعتبر أن هذا التنسيق ينطلق من آلية السعر التي هي مفتاح عمل آلية السوق، فانطلاقاً من أن السعر يتحدد في السوق حسب العرض والطلب فإن الأفراد وتماشياً مع رغبتهم إذا توجهوا لطلب سلعة ما فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق بحكم أن كل فرد يرغب في الحصول عليها، ونتيجة لذلك يندفع المنتجين إلى إنتاج المزيد من تلك السلعة قصد تعظيم أرباحهم، ومع زيادة العرض وتطابقه مع الطلب فإن السعر يعود إلى مستواه التوازني السابق لكن مع ربح أكبر للمنتج، وهذا يعني أن الاقتصاد في حالة توازن بحكم استقرار السعر والكمية.

الإبداع والنمو: إن الحرية الاقتصادية تدفع الفرد إلى الإبداع والابتكار والذي بدوره يساهم في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج وكذا تحسين مستوى المعيشة، وهذا ما يميز اقتصاد السوق.

ومن بين الاقتصاديين الذين يرفضون تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي "**Malthus Robert**"،²⁵⁵ والذي يدعم في مقاله حول مبدأ السكان، أن المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة تعد ضارة، لأنها لا تقلل من مستوى الفقر.

ولقد عارض الاقتصاديون الكلاسيك التمويل بالعجز باستثناء تمويل المشاريع المنتجة، باعتبار أن الاقتصاد في ظل الحرية الاقتصادية يكون عند مستوى التشغيل التام، طبقاً لقانون Say للأسواق.²⁵⁶

خلاصة القول أن الفكر الكلاسيكي لم يعط أهمية كبيرة لدراسة الإنفاق العام انطلاقاً من فكرة أن تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصاديين إنما يتحققان بصورة عفوية وطبيعية بدون تدخل الدولة، بإعتبار هذا الأخير كمتغير خارجي.²⁵⁷

²⁵⁴ Gérard Duthil, William Marois, Politiques Economiques, Ellipses, Edition marketing S.A, 15^{ème} Edition, Paris, 1997, P : 12.

²⁵⁵ Mathus Thomas Robert, Essai sur le principe de la population, Ed : Gonthier, bibliothèque médiations, 1963, Paris, P : 236.

²⁵⁶ Peterson Wallace, Income, Employment and Economic Growth, New York, 1962, P: 110-112. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

²⁵⁷ Guy TERNY, Economie des services collectifs et le la dépense publique, Dunod, Paris, 1971, P : 11-12.

2- السياسة المالية عند كينز (الدولة المتدخلة) المالية الوظيفية:

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فبدأت تتغير المواقف العامة تجاه دور الدولة في انعكاس لكتاب كينز تحت عنوان "**The End Of Laisser-Faire**" وفي هذا الكتاب كتب كينز "إن الشيء المهم للحكومة ليس أن تفعل الأشياء التي يقوم بها الأفراد بالفعل أو القيام بها أفضل بقليل أو أسوأ بقليل، ولكن المهم هو أن تقوم بالأشياء التي لا يتم القيام بها من قبل الأفراد على الإطلاق".²⁵⁸

وما يمكن قوله أن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي كينز* في كتابه "النظرية العامة لسعر الفائدة والتشغيل والنقود"، مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية خاصة مشكلة الكساد العالمية لسنة 1929، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسة مالية مناسبة، ومنه أصبح للدولة دور جديد يبرز في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الاختلالات الناجمة عن السوق،²⁵⁹ وتعد الدولة من وجهة نظر كينز عاملاً اقتصادياً لا يمكن التغاضي عنه، فهي تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق كما تمارس الادخار والاستثمار، ولهذا أصبحت الدولة هي المسؤولة عن أحداث التوازن الاقتصادي، حتى انتقلت إلى المالية الوظيفية وذلك من خلال الآراء التطبيقية التي جاء بها (Hansen)،²⁶⁰ وبالتالي ظهور ما يعرف بالمالية الوظيفية، والتي من خلالها يسمح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية.

²⁵⁸ Keynes.J.M, The End Of Laissez-Faire, 1926, First Published : Hogarth Press, P 46-47.

* كينز، اقتصادي إنجليزي وهو مؤسس للنظرية الكينزية من خلال كتابه "النظرية العامة لسعر الفائدة والتشغيل والنقود" سنة 1936.

²⁵⁹ Nicinski (S), Droit public des affaires, «La main visible de l'état remplace la main invisible du marché. L'économie devient un bien collectif géré par les gouvernement », Domat Public, Lextenso Edition, Paris, 2009.

²⁶⁰ Hansen. W.L, What Knowledge is most worth knowing for economics majors? American Economic Review 76, May 1986, New York. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

كما كان كينز من الاقتصاديين الأوائل الذي نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.²⁶¹ وعليه فإن تطور كل من دور الدولة ومستوى إنتاجية نشاطها سوف يؤدي إلى زيادة مستمرة في حجم نفقاتها والتي تتعدد أنواعها نتيجة لاتساع نشاط الدولة لاكتسابها الطابع الإيجابي،²⁶² ومنه ظهور مفهوم النفقة الإيجابية وهي النفقة التي تهدف إلى إحداث آثار أخرى اقتصادية واجتماعية إلى جانب آثارها المالية، فقد أصبحت النفقات العامة أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فتعددت أشكال تدخل الدولة في هذا الميدان، لتسيطر بشكل كامل على الاقتصاد الوطني لتنفيذ خطة شاملة.²⁶³

ولقد نبهت الأزمات التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية لاسيما الأزمة التي كانت خلال الفترة (1929-1933) والتي أدت إلى تدني مستويات الإنتاج والتشغيل، بعدما أن عجزت آلية السوق عن القيام بالتصحيح الذاتي للتوازنات، وتنامت الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية حتى أواخر العقد الثالث من القرن العشرين فكانت نظرية كينز نقطة تحول في الفكر الاقتصادي ومنه تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لتحقيق التشغيل الكامل من خلال الطلب الفعال.

وقد انتقد كينز التحليل التقليدي ورفض قانون (Say) الذي يفترض أن العرض يخلق الطلب،²⁶⁴ بالإضافة إلى اتجاه النظم الرأسمالية نحو النمو تلقائيا. فقد خلص كينز إلى أن مستوى التشغيل يتوقف على الطلب الكلي الفعال. وعليه فإن السياسة المالية لا بد ان تخرج عما رسمته لها النظرية التقليدية لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي. وبالتالي فلا بد لها من التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال، حيث يزداد تدخل الدولة في فترات الكساد بحيث

²⁶¹ Levine Chars and Rubin Jrene, Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, P 13.

²⁶² Gaudemet P.M, Précis de finances publiques, Tome 1, 1970, P : 60.

²⁶³ علي سيف علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي "دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 617.

²⁶⁴ Jean Baptiste Say (1767-1832), Traité d'économie politique (1803), Paris.

تكيف نفقاتها وإيراداتها بما يزيد الطلب عن طريق زيادة الإنفاق العام مع استخدام الضرائب بطريقة تشجع الطلب الخاص بالاستهلاك والاستثمار. وفي فترات التضخم تتجه السياسة المالية نحو اتخاذ إجراءات تخفض من الطلب الكلي وامتصاص السيولة الزائدة. ومن وجهة النظر الكينزية، فإن السعي وراء الأفراد لمصالحهم الخاصة لا يؤدي بالضرورة إلى المصلحة الجماعية.

كما ويرجع الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة إلى عدة عوامل، من أهمها:

- الأزمات الاقتصادية: وبالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات (1929-1933) حيث

تبين أن نشاط الفرد ليس قادراً لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما أوضح كينز، أنه يمكن أن يحدث حالات الخلل الهيكلي في الاقتصاد الذي لم يعد السوق يضع نفسه فيه عند نقطة التوازن، عندئذٍ يمكن استخدام الإنفاق العام في إنعاش الاقتصاد، ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن،²⁶⁵ كما بينت الأزمة قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجة هذه الأزمة.

- التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي: أدى التطور الذي عرفته المجتمعات إلى تدخل الدولة المتزايد

وتضخم ميزانيات الحكومة، فبتوسع مفهوم السياسة المالية مع تطور الفكر الاقتصادي لم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي بل ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار، وتشجيع النشاط الاقتصادي.

ويبرز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ثلاث أوجه رئيسية:²⁶⁶

- وجود بنية مؤسساتية حكومية: إن التطورات الاقتصادية المتتالية كأزمة الكساد الكبير سنة 1929 فندت

جميع الفرضيات التي أسسها الاقتصاديون التقليديون حول إمكانية تحقيق التوازن التلقائي في السوق بدون وجود أي

²⁶⁵ Franck Waserman, Les Finances Publiques, Découverte de la vie publique, La documentation française, Paris, 8^{ème} Edition, Avril 2016, P : 30.

²⁶⁶ Gregory Mankiw, Principles of economics, third edition, Eboeck edition, USA, 2004, P 11.

إطار يحكمه ويسيره سواء من الناحية الإدارية أو القانونية، ولقد أثبتت كل هذه المتغيرات بما لا يدع مجالاً للشك بأن تنظيم السوق وتأطيره امر ضروري لضمان السير الأمثل للاقتصاد، وتجنب الاختلالات الاقتصادية.

- تصحيح آلية السوق.

- إعادة توزيع الموارد.

كما أيد الاقتصادي الأمريكي (Alvin Hansen) في كتابه "السياسة المالية والدورات الاقتصادية" تحليلات كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.²⁶⁷

كما أكد كينز على أهمية أدوات السياسة المالية ودورها الفاعل في تحفيز الطلب الفعال بهدف تحقيق التشغيل التام والقضاء على البطالة للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي، ويمكن أن يكون هذا التدخل في مجالات عديدة منها:²⁶⁸

- تنشيط الطلب الاستهلاكي من خلال إجراءات إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك، من خلال قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخل المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي.

- تنشيط الطلب الاستثماري من خلال قيامها ببعض المشروعات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري الأولي حسب نظرية المضاعف.

وزيادة الطلب الاستثماري يتم من خلال:²⁶⁹

- قيام الدولة نفسها عند حدوث أو ارتفاع معدل البطالة بإقامة مشاريع استثمارية.

²⁶⁷ Alvin Hansen, Fiscal Policy and Business cycles, Norton 1941, and Income, Emoloyment and public policy: essays in honor of Alvin Hansen, Norton, 1948.

²⁶⁸ Keynes J.M, (1986), Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie, Payot, Paris, 1^{re} Edition 1936.

²⁶⁹ Daniel Labaronne, Macroéconomie- les fonctions économiques, Edition Seuil, Paris, 1999, P 29.

- تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض تخفيض أسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة. بالإضافة إلى تخفيض نسبة الضرائب أو ما يسمى بـ "الإنفاق الجبائي" بالنسبة للمستثمرين الخواص وكل هذه التخفيضات هي بمثابة دعم من طرف الدولة في شكل إنفاق حكومي غير مباشر.

● التدخل للقضاء أو الحد من الاحتكار لتخفيض أسعار السلع وتنشيط الاقتصاد.

يرى كينز أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل.²⁷⁰ إذ تشير هذه النظرية إلى دور السياسة المالية، من خلال تدخل الدولة في حل الأزمات الاقتصادية، بزيادة الإنفاق الوطني في حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، وذلك بخلق عجز في الميزانية العامة، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية، أو زيادة الفائض في الميزانية بخفض الإنفاق الحكومي وخصوصا الإنفاق المتعلق بالسلع الاستهلاكية والكمالية بمهدف كبح جماح التضخم.²⁷¹

وحسب كينز فإن التوازن الاقتصادي في حالة التشغيل الكامل لا يتحقق تلقائيا كما تذهب إليه النظرية الكلاسيكية، وإنما يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل "التشغيل الناقص"، فحسب التحليل الكينزي فالأصل ظهور الاقتصاد جاء في حالة الاستخدام الناقص وليس الكامل، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل. ومنه لا بد من وجود دولة تتدخل عن طريق الإنفاق العام لإعادة التوازن، فهدف السياسة المالية هنا هو إحداث التوازن المالي وأيضاً إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

²⁷⁰ D. LABARONNE, Macroéconomie, Les Fonctions Economiques, Edition SEUIL, Paris, 1999, P 02.

²⁷¹ John Maynard Keynes, La réforme monétaire, Traduction française par Paul Frank, Edition du Sagittaire, Paris, 1924, p 32. Disponible au niveau du site suivant : http://classiques.uqac.ca/classiques/keynes_john_maynard

إن نظرة كينز للاقتصاد عكس قانون ساي فهو يرى الاقتصاد من جانب الطلب، ويرفض فكرة الاقتصاد المنظم تلقائياً من خلال جهاز الثمن، ويقوم مبدأ الطلب الفعال على رفض قانون ساي، حيث يبدأ التحليل الكينزي من الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية فالسوق لا يتوازن تلقائياً بل يجب على المقاولين أن يتوقعوا مستوى الطلب ويحددوا بذلك حجم الإنتاج اللازم لهذا الطلب لتعظيم أرباحهم، وحسب كينز فإنه لا يمكن التنبؤ مسبقاً بأن الاقتصاد سيكون في حالة توازن لسببين هما:

- السبب الأول يكمن في عدم امكانية ضمان أن كل ما يتم عرضه في السوق سيباع.

- السبب الثاني هو أن الادخار يتعلق بالعائلات وبالتالي بمستوى دخل العائلات، في حين أن الاستثمار يتعلق بالمقاولين ويرتبط بعدة عوامل منها سعر الفائدة وتوقعات الطلب.

كما يرى كينز أن للسياسة المالية والمتمثل في الإنفاق العام دور في محاربة البطالة، فإذا كان الاختلال العام في الاقتصاد راجع إلى نقص الطلب الفعلي فإن محاربة البطالة تقتضي زيادة هذا الطلب وبشكل خاص الاستثمار. ومنه تحول النفقة الحكومية من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية، باعتبارها حسب ما جاء به كينز تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل الوطني.²⁷²

كما قام بعض المفكرين الاقتصاديين (J.Robinson, 1977)²⁷³ و (M.Kalecki, 1960)²⁷⁴ بتوسيع

مجال عمل الدولة في مهمتها التنظيمية. حيث أشاروا إلى أهمية الدولة في الاستثمار مع الدفاع عن فكرة تمديد وظيفة إعادة توزيع الدخل من قبل الدولة لصالح الطبقات ذوي الدخل المنخفض.

²⁷² Hugh Dalton, « Principles of public finance », London, George Routledge and Sons, 7^{ème} Edition, 1932, P : 194.

²⁷³ Robinson J (1977), L'accumulation du capital, Ed Dunod, Paris, 1^{ère} Edition, en anglais.

²⁷⁴ Kalecki M (1960), Théorie de la dynamique économique : essai sur les variations cycliques et à long terme de l'économie capitaliste, Gauthiers-Villars, Paris.

3- السياسة المالية عند الفكر النقدي:

تتركز أطروحة المدرسة النقدية على تقرير ضخم أصدره كل من (Milton Friedman & Anna J. Schwartz) بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة 1867-1960،²⁷⁵ فقد بينا أن كينز في تحليله لم يولي الاهتمام بدور السياسة النقدية. فقد أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد، ويرى النقيدين وعلى رأسهم "M.Freidman"²⁷⁶ بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.

وتأسست المدرسة النقدية إثر عجز وفشل إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية (المدرسة الكينزية)، فبسبب فشل هذه الأخيرة في تحليل وفهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة ومواجهة أزمة الكساد العالمي. ومن رواد هذه المدرسة ميلتون فريدمان... فقد دعى إلى التخلي عن أدوات التحليل الكينزي وتبني سياسة جديدة تكون امتدادا للمدرسة النيوكلاسيكية.

كما وأحرزت وجهة نظر النقيدين نفوذا واسعا في أواخر السبعينات من القرن الماضي فميلتون فريدمان يرى أن تأثير كينز قد أدى إلى غياب مؤقت لنظرية كمية النقود.²⁷⁷ وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقيديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل

²⁷⁵ Milton Friedman & Anna J. Schwartz, Monetary History of United State 1867-1960, Princeton, Princeton University Press, 1963. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

²⁷⁶ Friedman.M, the lag in the effect of monetary policy: Journal of Political Economy, Octobre, PP 66-447, repris dans the optimum quantity of money and other essays, Chicago: Adeline Publishing Company, 1969, P: 60-237. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

²⁷⁷ Milton Friedman, Money: Quantity Theory in International Encyclopedia of the Social Sciences, N.Y, Free Press, 1968, P: 438.

القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية)، ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال ميلتون فريدمان وكارل برونر وغيرهم بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفاً ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي.

كما يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من طرف الدولة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، ويحصل ذلك عند لجوء الحكومة إلى تمويل عجز الميزانية من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، لأن المعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة الناتجة من السياسة المالية التوسعية سوف تعمل على تقليص عدد الشركات والأفراد من الاستثمار في شراء القروض، وهذا ما يطلق عليه النقديين أثر المزاحمة، وبذلك يقلل هذا الأثر من فعالية السياسة المالية التوسعية.²⁷⁸

كما تميزت المالية في الفكر النقدي بالسلمات التالية:

- يعتقد مؤيدو هذه النظرية في عدم فعالية السياسة المالية واحتمال تسببها في حالة من عدم الاستقرار.
- التخفيض من حجم الضرائب سوف يؤدي إلى زيادة الادخار الخاص ومنه إمكانية الرفع من حجم الاستثمار الإنتاجي.
- التخفيض من برامج الإنفاق الحكومي والموجه لإعالة الفئات ذوي الدخل المنخفض.

²⁷⁸ Chicago, Banking & financial Market, Money, Meirkoun, The Dryden Press, 1992, P : 447.

● ركز الفكر النقدي على جانبي العرض والطلب في اقتصاد السوق، حيث أن التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي تستدعي ضرورة توسع الدولة في حجم إنفاقها العام، هذا سيؤدي في المقابل إلى التوسع في الحصول على الإيرادات العامة من خلال الضرائب والقروض والتمويل بالعجز وذلك أن الاقتصاد لا يزال في حالة دون التشغيل الكامل لوجود طاقات غير مستخدمة، وهذه الأخيرة يمكن تشغيلها من خلال زيادة الطلب التي تنجم عن التوسع في الإنفاق العام.

ومنه يظهر الدور الهام والبارز الذي تلعبه الدولة فهي تتدخل من خلال نشاطها المالي في اقتصادات الدول بشكل عام والدول الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص، عن طريق التوسع في إنفاقها الاستهلاكي وإنفاقها الاستثماري تركيزا على ما يلي:

- التوسع في الإنفاق العام على الأشغال العامة.

- التوسع في الإيرادات العامة نوعا وكما من خلال الأخذ بالضرائب التصاعدية والتوجه نحو الاقتراض والإصدار النقدي والائتمان المصرفي.

مما سبق يتضح أن النقديين وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم.²⁷⁹

4- السياسة المالية عند الفكر الكلاسيكي الحديث:

كان النظام اللبرالي يركز على اقتصاد السوق والمعروف بأربع خصائص رئيسية والتي تتمثل أساسا في: اقتصاد لا مركزي، اقتصاد المواجهة، البحث عن الربح واقتصاد مفتوح²⁸⁰ بطبيعته يحد من تدخل الدولة في الاقتصاد ويجعل

²⁷⁹ Friedman M (1977), Nobel Lecture: Inflation and Unemployment, Journal of Political Economy, N°85, P 451-472.

²⁸⁰ Bouvier (M), Marie Christine (E) et Jean Pierre (L) : Finances Publiques, Edition LGDJ, Paris, 8^{ème} Edition, 2007, P 93-94.

المؤسسة الاقتصادية المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال أو الثروة كمطلب لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن هذه المبادئ الليبرالية لم تبق بهذا الجمود فقد تغيرت المفاهيم تدريجياً مما أدى إلى الاستعانة بالدولة.

ويرى اقتصاد الفكر الكلاسيكي الحديث بعد فشل آلية السوق التقليدية وظهور التحليل الكينزي إمكانية تدخل الدولة ولكن بشكل عقلائي، مما دفع بالاقتصاديين التفكير جدياً في بناء نظرة جديدة نحو الخدمات العامة بغرض تحقيق التوازن في اقتصاد السوق.²⁸¹

ووفقاً إلى النهج الكينزي ذو التسيير المالي الأمثل، إذا كان الاقتصاد في حالة ركود ينبغي لمتخذي السياسة المالية زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب، ويحدث عكس ذلك خلال فترات الازدهار الاقتصادي. فالمنظرين الاقتصاديين لهذا التيار توصلوا إلى نتائج مفادها مشروعية تدخل الدولة للمشاركة في وضع الميكانيزمات والآليات التي تسمح بتأمين النمو الاقتصادي المستدام ذاتياً.

كما وأصبح الإنفاق العام عاملاً أساسياً في السياسة المالية، بحيث يلعب دوراً محورياً من حيث توجيه وتحفيز النشاط الاقتصادي نظراً إلى حجمه ووقعه أو أثره.²⁸²

5- السياسة المالية لدى الاقتصاد الكينزي الجديد:

هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي عند حدوث اختلال بالاقتصاد الكلي بسبب ضعف السوق، وما يمكن قوله أنه إذا الكلاسيكيون الجدد يهتمون تحت مضلة: أن الاقتصاد الكلي يتهيأ انطلاقاً من الاقتصاد الجزئي فإن الكينزيون اختاروا أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقاً من الاقتصاد الكلي.

6- السياسة المالية في ظل الدولة الاشتراكية ودورها في النشاط الاقتصادي:

بعد الحرب العالمية الأولى سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق فانتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين

²⁸¹ P.A.Samuelson, Foundation of Economic Analysis, Dynamic process Analysis, Harvard University press, Massachusetts, 1947.

²⁸² DAMAREY (S), Finances Publiques, Edition Gualino Editeur, Paris, 2006, P 58.

العملي والأكاديمي وكانت عدد من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال التي تبنت هذا الاتجاه والتي تتطلع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسستها وفي ظل هذه الإيديولوجيات اقتنعت هذه الدول بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر للدولة وتختلف السياسة المالية في النظم الاشتراكية عنها في النظم الرأسمالية تبعاً لاختلاف دور الدولة في كل منها. ففي الاقتصاديات الاشتراكية تتخذ السياسة المالية دوراً أكثر إيجابية تبعاً لاتساع نطاق القطاع العام واضطلاع الدولة بالجانب الأكبر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وفي هذا النظام تتجه السياسة المالية إلى التطابق مع السياسة الاقتصادية. فبعد التخطيط الاقتصادي أو بعبارة أدق تخطيط التنمية الاقتصادية قسمة جوهريّة للاشتراكية. فهو يعبر عن حقيقة مفادها أن تنمية الاقتصاد الاشتراكي لا تسير عفويًا، وإنما تتم بإرشاد وتوجيه الإدارة الواعية لمجتمع منظم. والتخطيط هو الوسيلة لإخضاع سريان القوانين الاقتصادية والتنمية الاقتصادية للمجتمع لتوجيه الإرادة البشرية. وقد ترتب عن ذلك مجموعة من النتائج أهمها:

- تغير وظيفة الدولة حيث أصبحت لها السيطرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي.
- أن الدولة هي التي تملك وسائل الإنتاج وهي التي تقوم بالاستثمارات
- أن المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية.
- تحديد الأسعار يكون من طرف الدولة.
- أصبح هدف السياسة المالية والنظام إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تحقيق التوازن العام.
- أدى تدخل الدولة في مجال المالية العامة إلى ظهور التخطيط المالي وعليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي بإعداد الموازنة العامة والتي تعتبر جزءاً من الخطة المالية حيث تعبر عن إيرادات ونفقات الدولة والهيئات العامة الأخرى، حيث تعكس الخطة العامة إيرادات ونفقات المشروعات العامة.

ولقد أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبير وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة، وأدى ذلك إلى تطور في نظريته إلى النظام المالي للدولة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق العام التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال خصائص معينة:

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج الوطني.

- يهدف الإنفاق العام في الفكر الاشتراكي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية من تخصيص وتوزيع الموارد وبهدف تحقيق المصلحة العامة.

- كبر حجم النفقات الاستثمارية وضخامتها وتوظيفها في شكل مخططات تنموية شاملة لكل جوانب الحياة وتتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية معا.

وفي ظل الدولة المنتجة ذات النمط الاشتراكي أين تقوم الدولة بكافة أوجه النشاط الإنتاجي زيادة على قيامها بالوظائف التقليدية، وبالتالي تعرف النفقات العامة أقصاها في ظل الدولة المنتجة ويعرف حجم النفقات العامة وحدودها تغيرا حسب العوامل والظروف الاقتصادية السائدة والتي يمر بها الاقتصاد الوطني، بحيث توجد علاقة إيجابية بين النفقات العامة وبين حجم النشاط الاقتصادي الذي يظهر جليا من خلال زيادة مستوى العمالة، الناتج الوطني، والمستوى العام للأسعار بالإضافة إلى تطورات الطلب الكلي.

كما شهدت خلال هذه الفترة حماسة غير مسبقة لنشاط سياسات الإنفاق الحكومي إلى جانب النمو السريع في إشراك الحكومة في الاقتصاد، فلم يعد دورها مقتصر على مجرد التدخل للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، وإنما امتد لتكون الدولة هي المنتج الأكبر باعتبارها تمتلك وتستثمر معظم أو كل وسائل الإنتاج، فأخذت الدولة على عاتقها إقامة القطاع الصناعي بكل فروعها والاستغناء الكامل عن القطاع الخاص لدرجة

أن الدولة قد صادرت وأمت جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصبحت الميزانية العامة تنفق على هذه المشاريع سواء كانت رابحة أم خاسرة.

وعند السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية... الخ مما أدى ظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما يسمى بالخصوصية التي انتشرت سنة 1979 عندما طبقتها إنجلترا. فجوهر الليبرالية الاقتصادية الجديدة هو تطبيق الدول المدينة برنامج الإصلاح الاقتصادي وجوهر هذا البرنامج هو التحول نحو اقتصاد السوق المتمثل في الخصوصية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وتقليص وظائفها ومنه التحاق الدولة بمفهوم العولمة.

7- الإنفاق العام من خلال إسهامات نظرية النمو الداخلي:

رغم أن النقاش حول أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي ليس بالجديد غير أنه تجدد مع ظهور أطروحات نظرية النمو الداخلي "Endogenous Growth Theory" وتجدد الإشارة هنا أن نظريات النمو الداخلي تولي هي الأخرى أهمية لسياسة الإنفاق العام من خلال إبرازها لأهمية الإنفاق العام في النمو الاقتصادي، وبخاصة نظرية (R.Lucas) فيما يخص الاستثمار العمومي في الرأسمال البشري وأهميته في النمو الاقتصادي، ونظرية (R.Barro) فيما يخص الاستثمار في البنى التحتية والبحوث الأساسية، ونظرية (P. Romer) فيما يخص الاستثمار العمومي في البحث والتطوير والإبداع والتكنولوجيا.

فبالنسبة ل 283 (Barro, 1990) والذي تناول أثر الاستثمار في البنى التحتية على النمو الاقتصادي فقد قدم Barro نموذجاً للنمو تقوم فيه النفقات العامة بدور محوري، واعتبر أن رأس المال العام يجعل من رأس المال الخاص أكثر إنتاجية ويتفادى الاقتصاد انعدام الإنتاجية الحدية عندما يرتفع الدخل.

وقد انطلق من مبدأ بسيط وهو أن الإنفاق العام الذي يهدف إلى خلق البنى التحتية مثل: الطرق، والسكك الحديدية وشبكات الاتصالات....يخلق ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية "Postives externalities" والتي تكون على شكل انخفاض في مدة وتكاليف النقل، وانفتاح وتوسع في حجم الأسواق، وتآزر بين القطاعات الاقتصادية، وارتفاع في الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل.

وهذا باعتبار أن المؤسسات الخاصة تستخدم نوعين من العوامل في عمليات الإنتاج: رأس المال الخاص ورأس المال العام (البنية التحتية)، غير ، اقتناص التأثيرات سابقة الذكر يتوقف على عدد من المحددات، كضعف البنية التحتية المتوفرة أساساً، قرب البنى المجسدة من المؤسسات الاقتصادية والمناطق الصناعية بصفة عامة، نوعية البنى التحتية وموقعها الجغرافي، ووجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التسلسل الموجه " The sequencing" بين خطوات الاستثمار العام وخطوات تطوير القطاع الخاص، واعتبر Barro كذلك أن الإنفاق العام الذي يكون على شكل إعانات وخدمات لأفراد المجتمع، له أثر على شكل منفعة لكن لا يحفز النمو، فهو لا يرفع من إنتاجية القطاع الخاص وتمويله من الضرائب يضغط على مردودية المؤسسات الخاصة.

كما وتجدد الإشارة إلى أن للإنفاق الحكومي عدة مبررات زادت من أهميته في المجال المالي والاقتصادي، إذ تتمثل حجج أنصار التدخل الحكومي في ما يلي:

²⁸³ Robert .J.Barro (1990), Government Spending in a Simple model of Endogenous growth, The Journal of Political economy, Vol 98, N° 5, Part 2, The problem of Development : A conference of the institute for the study of free enterprise systems, (oct 1990), P S103-S125.

- تعزيز ظهور الأسواق (Favoriser l'émergence des marchés): فعلى وجه الخصوص

تتطلب الأسواق تحديد الاطار التشريعي والقضائي والمؤسسي ليكون قادرا على العمل بطريقة مستدامة وهو إطار يتطلب بحذ ذاته تدخل الدولة.²⁸⁴

- تخفيف من فشل السوق (Pallier les défaillances du marchés): إن كفاءة تخصيص

الموارد الاقتصادية من قبل الأسواق ليست مضمونة دائما نظرا لوجود اختلال وظيفي نميزه عموما من خلال عدة أسباب من بينها:

- مواجهة الآثار الجانبية والدورية للنشاط الإنتاجي: فمن أهم مظاهر فشل السوق ظهور ما يسمى بالآثار الجانبية لبعض الأنشطة الاقتصادية (Les Effets Externes) والتي لا يقوى السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عن هذه الأنشطة،²⁸⁵ وقد تم تحليل ودراسة الآثار الخارجية من قبل كل من (Alfred Marshall)²⁸⁶ و (A.C.Pigou,1920)²⁸⁷ فالسوق لا يأخذ بعين الاعتبار للنتائج المترتبة على نشاط ما قد يصيب الأفراد، والتي قد تكون ايجابية كالتعليم والتكنولوجيا، وقد تكون ضارة فعليا ما يتولد عن المصانع الانبعاثات والضجيج أو ازعاج والتي تلحق ضررا بالأفراد والمنشأة الاقتصادية لا تدفع لقاء الأضرار التي تسببها، ومثل هذه التكاليف يتحملها الأفراد المتضررون بها، مما يؤدي إلى رفع تكاليف المعيشة وعليه يكون الكثير من حالات التلوث المفرط مرافقة لحالات فشل السوق،²⁸⁸ ويطلق عليها الحالة غير الكفاءة اقتصاديا، وعليه يصبح تدخل الدولة وجوبيا للتقليل من تلك الأضرار أو القضاء عليها.

وعليه قام (Pigou) من خلال أعماله بالتمييز بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة للنشاط الاقتصادي،

وهو ما يستدعي تدخل الدولة للتخفيض من التكاليف الاجتماعية التي قد تصاحب بعض الأنشطة الاقتصادية،

²⁸⁴ Antoine Bozio, Julien Grenet, Economie des politiques publiques, La découverte, Paris, 2010, P : 09.

²⁸⁵ Sandler, Todd, Global Challenges: An Approach to Environmental Political and Economic Problems, Cambridge University Press, USA, 1997, P: 10.

²⁸⁶ Marshall .A, (1988), Principles of Economics, (1890), Macmillan, Londres.

²⁸⁷ Pigou A.C, The economics of Welfare, Mac Millon, Londres, 1920. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

²⁸⁸ Hyman, David N, Economics, 4th Ed, McGraw-hill Companies, 1997, USA, P: 339.

فالسوق غير قادر على تقليص من حجم هذه التكاليف.²⁸⁹ كذلك عندما تكون هناك آثار خارجية **Externalités** للمشروعات يعجز السوق عن إصدار الاشارات السعرية الملائمة، فالأسعار في هذه الحالة لا تعكس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد ونفس الأمر في حالة الاحتكار حيث لا تعكس الأسعار الندرة الفعلية للموارد، من جهة أخرى قد يتعرض اقتصاد السوق لتقلبات اقتصادية دورية، يصاحبها مشاكل عدم الاستقرار والتي تتمثل في البطالة، التضخم والنمو غير المستقر.

- تدخل الدولة لتقديم السلع العامة للأفراد وحماية المستهلك: ويقصد بالسلع العامة السلع والخدمات التي تتوقف عليها حياة الأفراد واستمراريتها، ومن بينها: خدمات الدفاع، الأمن، القضاء والتعليم والصحة والبنية الأساسية (كالسدود، المياه....) حماية البيئة، وحماية الملكية الصناعية، تقديم السلع الغذائية في حالة الكوارث، أو نقص المعروض منها.

وفي هذا الجانب اقترح (**P.A. Samuelson, 1954**) المعيار الأساسي لتمييز السلع العامة، وقد تناولوا كل من (**Wicksell K و Lindahl.E**) هذا الموضوع في نهاية القرن التاسع عشر، حيث تتصف السلع العامة بخاصيتين:²⁹⁰

➤ **عدم المنافسة في الاستهلاك:** والتي تعني أن استهلاك فرد لها لا يقلل القدر والكمية المتاحة منها للآخرين، ومثال ذلك نجد الدفاع: فتمتع بعض الأشخاص بحماية الجيش من العدو لا يقلل من تمتع الآخرين بنفس الخدمة.

➤ **عدم الاقصاء بحيث لا يمكن اقضاء من لا يدفع الثمن، وأنها غير قابلة للتجزئة.**

- **عدم توافر المعلومات بطريقة مماثلة لجميع الأطراف العاملة في السوق (Asymétrie d'information)،** فمن المعروف أن الحصول على المعلومات يقتضي تحمل تكلفة، وليس كل الأطراف قادرة

²⁸⁹ Pigou A.C, Op.Cit, P : 12.

²⁹⁰ Paul Samuelson, The Pure Theory of Public Expenditures, Review of Economics and Statistics, Vol 36, N° 11, 1954, P: 387-389. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

على دفع هذه التكلفة، الأمر الذي يؤدي إلى حصول البعض على المعلومات، وعدم حصول البعض الآخر عليها.²⁹¹

- الافتقار إلى شروط المنافسة الكاملة نتيجة ظهور منشآت أو تكتلات احتكارية تسيطر على الأسعار فتجعلها تنحرف عن التكلفة الحدية، الأمر الذي يترتب عليه عدم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.²⁹²
- كذلك تتمتع بعض الوحدات الاقتصادية بقوة احتكارية سوف يمكنها من ممارسة ضغط سياسي لتحقيق مزيد من المنافع على حساب بقية الوحدات والأعوان والأفراد في المجتمع. مما يحدث ارتفاعاً في الأسعار، تؤثر سلباً على طلبات المستهلك ومستواه المعيشي، وبهذا الشكل تتخلف حماية المستهلك ومعها الفعالية الاقتصادية المستهدفة في مقدمة قانون المنافسة. مما يستدعي تدخل الدولة لعلاج الوضع الذي اختلت فيه قواعد المنافسة النزيهة من خلال سن قوانين، مع فرض رقابة صارمة على عمل المحتكر.²⁹³

- تصحيح العقلانية للوكلاء الاقتصاديين (Corriger la rationalité limitée des agents

(économiques).

- الحد من عدم المساواة (Réduire les inégalités): بسبب عدم قدرة السوق على تحقيق عدالة توزيع الدخل،²⁹⁴ نظراً لتأثير هذا التوزيع بالندرة النسبية لعوامل الإنتاج، والممارسات الاحتكارية في الأسواق، وهيكل توزيع الثروة. وبالرغم من كون أن السوق يعتبر في ظل الاقتصاد التنافسي آلية للتنظيم، غير أن هذه الآلية لا تستوعب مفهوم العدالة في توزيع الثروة، واستغلال الموارد الاقتصادية لضمان التوازن العام الاقتصادي، مما يشكل مبررات أخرى لتدخل الدولة.

²⁹¹ Michel Mougeot, Economie du Secteur public, Economica, Paris, 1989, P : 294.

²⁹² Frédéric Teulon, L'Etat et la politique économique, Presses Universitaires de France, 1^{ère} Edition, Paris, Février 1998, P : 10.

²⁹³ Thomas S.E, Elements of Economics, London, 1936, P: 605. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

²⁹⁴ Jean Tirole, Economie du bien commun, Presses Universitaires de France, 1^{ère} Edition, 2016, Paris, P : 79.

- عدم توفر بعض الأسواق بشكل كافي في الدول النامية.

- المرض الهولندي: ذلك أن الدولة المصدرة للمواد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدولة التي لها قاعدة صناعية متنوعة، وهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني، وبما أن معظم مداخيل الصادرات تعود للدولة فإن السياسة الميزانية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين.

خلاصة:

وكخلاصة يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو المقياس النهائي لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة، فهو مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي والاجتماعي لأي بلد، حيث يستهدف النمو من جهة حقيقة الأداء الاقتصادي، ومن جهة ثانية مدى تحسن أو تراجع رفاهية أفراد المجتمع، والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، ويعكس وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية فهو هدف رئيسي لأي سياسة اقتصادية، فمن خلال محاولة الرفع من معدلات النمو يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، توفير مناصب شغل وتقليل من مستوى البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج، تقليص التضخم، ترشيد الإنفاق الحكومي، استقرار سعر الصرف.

كما يمكن اعتبار النمو الاقتصادي كنتيجة حتمية لتفاعل جملة من العوامل الاقتصادية وغير اقتصادية أهمها عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال، التكنولوجيا، إضافة إلى عوامل مالية، سياسية وحتى بيئية تؤثر على حجم الناتج الوطني ومن ثم على النمو.

ولقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل ورأس المال، فحسب النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكثرية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم التقني من خلال نمو نموذج سولو، إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا في النموذج لم يمكن سولو من اعطاء تفسير حقيقيا للنمو الاقتصادي. غير أن الأبحاث الحديثة المتعلقة بنظريات النمو الداخلي بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر الدول يعود إلى عوامل أخرى كاستثمار في رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي، والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدول بالإضافة إلى عوامل أخرى

سياسية واجتماعية وحتى ثقافية. كما أنه لا يكفي تحقيق معدل نمو مرتفع فقط، وإنما يجب الحفاظ على استدامة هذا المعدل في الأجل الطويل.

ويعتبر الإنفاق العام من الموضوعات الهامة على مستوى الدول النامية والمتقدمة وذلك لارتباط الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، كما ويرتبط الإنفاق الحكومي بمكونات السياسات الاقتصادية وبذلك فهو يعتبر ذو صلة وثيقة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويأتي الإنفاق العام كمكون مهم من مكونات الناتج المحلي الإجمالي للدول. وتختلف نسبته في الناتج المحلي الإجمالي حسب تقدم الدولة وحاجتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالإنفاق العام عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والتنمية. فالنفقات العامة أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بين المذاهب الاقتصادية، وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي. وقد ظهرت معايير حديثة لتقسيم النفقات العامة إلى تقسيمات وفق المعيار الاقتصادي وتقسيمات وفق المعيار الوظيفي. ونجد أن تزايد حجم النفقات العامة بشكل ملفت للنظر الأمر الذي يستوجب ضرورة ضبطها باستخدام جملة من القواعد والأسس من أجل استخدام الأموال العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل قدر ممكن من الإنفاق.

إذا فسياسة الإنفاق العام تعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية، من هنا كان لابد من دراسة الإنفاق العام في مختلف نماذج النمو الاقتصادي هذا ما سوف نتناوله في الفصل الثاني من خلال ابراز الاطار النظري للعلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة مع التأكد على تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تحليل العلاقة ما بين

النمو الاقتصادي والنفقات العامة

في ظل الفكر الاقتصادي

تمهيد

يعتبر الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، يرجع هذا بالأساس إلى تصورات التحليل الكينزي الذي يقر بأهمية سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية انطلاقاً من مبدأ الطلب يخلق العرض، كما يعتبر مؤشراً على مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال التوسع في الإنفاق العام لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال عمل المضاعف. حيث يتجلى أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي، حيث تلعب التوقعات بشأن الظروف المالية والاقتصادية المستقبلية دوراً في سلوك الأفراد الاستهلاكي وحتى في سلوك المؤسسات الإنتاجي، ومن ثم فإن هذه التوقعات تؤثر على فعالية الإنفاق العام في التأثير على الطلب الكلي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وقد حظيت هذه العلاقة باهتمام العديد من قبل الباحثين والمختصين في هذه المواضيع، فمن الناحية النظرية رؤيتين مختلفتين حول طبيعة هذه العلاقة بين هاتين المتغيرتين الأولى تتعلق ما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي هي السبب في النمو الاقتصادي والثانية تتعلق بالنمو الاقتصادي هو السبب في نمو الإنفاق الحكومي. فلقد حظي الإنفاق العام بأهمية خاصة في الفكر الاقتصادي، إلا أن الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين، سواء تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة على السواء، وقد عزز هذا الجدل النتائج المتباينة التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية حول هذا الموضوع، فبعضها يؤكد وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وبعضها الآخر ينفي وجود هذا الأثر.

وعلى هذا الأساس سيتم من خلال هذا الفصل تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام من خلال الإشارة إلى آليات انتقال تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مع استعراض لمختلف الأدبيات والدراسات التجريبية والتي تعكس طبيعة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة.

المبحث الأول: آليات انتقال تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

المطلب الأول: آلية مضاعف الإنفاق العام:

إن تطور الأوضاع الاقتصادية وما رافقه من تعدد الأزمات الاقتصادية أدى إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم الالتزام بمبدأ الحياد، وقد تعمق التدخل الحكومي وأصبح أكثر حدة على وجه الخصوص بعد انتشار الأفكار التي جاء بها كينز عام 1936، وهذا التدخل اتسع ليتعدى هدف المحافظة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وأصبح يرمي إلى تحقيق معدلات معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي قد شكلت محور جدل وبحث عبر العقود الماضية بين الاقتصاديين والباحثين، فمنهم من يرى أن النمو الاقتصادي يسهم في زيادة الإنفاق العام ومنهم من أثبت العكس، أي أن الإنفاق الحكومي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي.

كما أولى الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، فقد أرجعت الدراسات الكلاسيكية النمو إلى عاملي العمل والرأسمال، إلا أن بزوغ نظرية النمو الداخلي المنشأ دفع بالاختصاصيين إلى التساؤل حول أهمية عوامل أخرى في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي. وبصفة خاصة فإن الإنفاق العام يعتبر متغير هام يمكن أن يفسر تغيرات الدخل المحلي بالدول المتقدمة كما في تلك السائرة في طريق النمو.

1- الإنفاق العام كأحد مكونات الطلب الكلي

تعتبر النظرية الكينزية أهم النظريات المدعمة للسياسة المالية وعلى وجه الخصوص سياسة الإنفاق العام، فيعتبر كينز أنه بما أن الدولة تعتبر متعاملا اقتصاديا هاما في النشاط الاقتصادي من خلال كون أن انفاقها العام هو أحد أهم مكونات الطلب الكلي، فإنه بمقدورها التأثير من خلال ذلك على حجم الطلب الكلي ومن ثم على حجم الناتج ومستوى النشاط الاقتصادي.

ويشكل الإنفاق العام جزءاً هاماً من الطلب الكلي، فانطلاقاً من مبدأ "الطلب يخلق العرض" فإن لحجم الإنفاق العام دور كبير في التأثير على الطلب الكلي، وبالتالي على حجم الناتج الوطني.

وتعتبر التغيرات في حجم الطلب الكلي السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج الوطني، وذلك انطلاقاً من مبدأ "الطلب يخلق العرض"، منه فإن عدم استقرار الطلب الكلي يعتبر المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب فيه في الطلب الكلي إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة انخفاض الأسعار وتراجع عمليات الإنتاج، بعكس الحال تؤدي الزيادة غير المرغوبة في الطلب الكلي إلى حصول ارتفاع كبير في معدلات التضخم.

ومنه فإن المهمة الأساسية للسياسات الاقتصادية تتمثل في العمل على تحقيق الاستقرار في مستوى الطلب الكلي، إلا أن المشكلة الرئيسية حسب كينز تكمن في مصدر وكيفية تحقيق ذلك الطلب؟

وعليه فهو يقترح تدخل الدولة من خلال سياستها المالية للعمل على رفع إنفاقها العام بحكم أنه يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، فحسب كينز يعتبر الطلب الحكومي الملجأ الأخير لخلق الطلب.²⁹⁵

وبالتالي تظهر تلك الزيادة في الإنفاق العام على أنها ارتفاع في الطلب الكلي، وذلك يرجع حسب كينز إلى اعتبار الاستهلاك دالة في الدخل الجاري.

ويعرف الطلب الكلي بأنه عبارة عن مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية، والتي أنتجها المجتمع. وعلى هذا الأساس فإن الطلب الكلي يكون مساوياً إلى إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل الوطني حيث:

$$RNB = PNB = C + I + G + (X - M)$$

²⁹⁵ Giuseppe Fontana and Mark Setterfield, Macroeconomic Theory and Macroeconomic Pedagogy, Palgrave Macmillan, 2009, P : 241-250. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

الطلب الكلي = الإنفاق الوطني = الإنفاق الاستهلاكي (قطاع العائلات) + الإنفاق الاستثماري (قطاع الأعمال) + الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) + الإنفاق الخارجي الصافي.

وعادة ما تمثل الفقرات الثلاث الأولى الاقتصاد المغلق، وفي حالة الاقتصاد المفتوح تضاف صافي الإنفاق الخارجي وهو الفرق بين الصادرات والواردات.

وينقسم الطلب الكلي حسب طبيعة الأعوان الاقتصاديين إلى أربع أقسام:

الاستهلاك:

ويعتبر الاستهلاك أهم مكونات الطلب الكلي، حيث أن النسبة الأكبر من دخول الأفراد توجه إلى الاستهلاك، وتعتبر ثقة المستهلكين عاملاً مهماً في تطور النشاط الاقتصادي، إذ أن المنتجين يبنون توقعاتهم حول الطلب الكلي والتي من خلالها يقدرون حجم الناتج على أساس مؤشر ثقة المستهلكين والذي يعكس إلى حد كبير مدى فعالية سياسة الإنفاق العام.

الاستثمار:

يمثل الاستثمار ضرورة حيوية لأي اقتصاد، فهو يعتبر ضماناً لتواصل النشاط الاقتصادي وعليه يجب المحافظة على مستوى معين من الادخار الإجمالي يضمن استقرار معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي، ومنه فإن أي انخفاض في الاستهلاك يقابله زيادة في الادخار ومن ثم ارتفاع الاستثمار، كما ويعتبر انخفاض معدلات الاستثمار في الاقتصاد المحلي أحد مسببات الانكماش أو الركود الاقتصادي، لأن ذلك يسبب في انخفاض الطاقة الإنتاجية وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على مواصلة عملية النمو الاقتصادي، إذ أنه وباعتبار أن الاستثمار عملية لتراكم مخزون رأس المال وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، فإن الطلب الاستثماري يعتبر حافزاً مباشراً للطلب الكلي والعرض الكلي، باعتباره من جهة طلب للموارد، ومن جهة أخرى عرض للموارد.

القطاع الخارجي:

حيث أن وضعية المعاملات مع القطاع الخارجي سواء كانت صادرات أو واردات تتأثر أساسا بالوضع الاقتصادي للبلد المعني، فزيادة طلب القطاع الخارجي على المنتجات المحلية يتوقف أساسا على طبيعة بعض المؤشرات النقدية، معدل التضخم وسعر الصرف.

الإنفاق العام:

ويمثل جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي، إذ يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة مشكلة انخفاض الطلب الفعال، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري من خلال آلية المضاعف المحفز للإنفاق.

ولقد أصبح للإنفاق العام دورا فعالا وحتميا بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك.²⁹⁶

ويستند كينز في إظهار فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية إلى كون هذا الإنفاق يتحول إلى استهلاك خاص من طرف الأفراد والعائلات عن طريق الميل الحدي للاستهلاك، وذلك باعتبار أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري، بحكم أنه يفترض ثبات الأسعار وإمكانية توسع الطاقة الإنتاجية وهو بذلك يرى أنه لا يوجد سقف معين من الناتج، ويؤكد على أن هذا الأخير يتبع ما يسمى بـ "الطلب الكلي الفعال".

ويعرف كينز الطلب الكلي الفعال بأنه قيمة الطلب المحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الكلي مع دالة العرض الكلي، فهو الطلب الذي يتحول فعلا إلى قوة شرائية وليس مجرد الرغبة في الشراء وفقط، ويشير كينز أنه عندما يكون الطلب الكلي الفعال أكبر من العرض الكلي، فإن ذلك يشكلا حافزا حقيقيا أمام المنتجين والمستثمرين قصد زيادة

²⁹⁶ Christian Bigaut, Finances Publiques droit Budgétaire « le budget de l'Etat », Ellipses, Paris, 1995, P : 13.

حجم تشغيل العمال والرفع من حجم الناتج إلى النقطة التوازنية، والتي تسمح بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ويعتبر كينز أن الطلب الكلي الفعال هو الذي تؤثر فيه سياسة الإنفاق العام التوسعية، وأنه لا يعبر عن قيمة توازنية وحيدة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وإنما هو عبارة عن مستوى معين من الطلب يمكن التحكم فيه تقابله استجابة من جانب العرض بحكم إمكانية توسع الطاقة الإنتاجية، ومع تمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة والتي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يسمح بتحقيق مستوى توازني جديد بين العرض والطلب مع ارتفاع في حجم العمالة.

2- أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج بالأجل القصير:

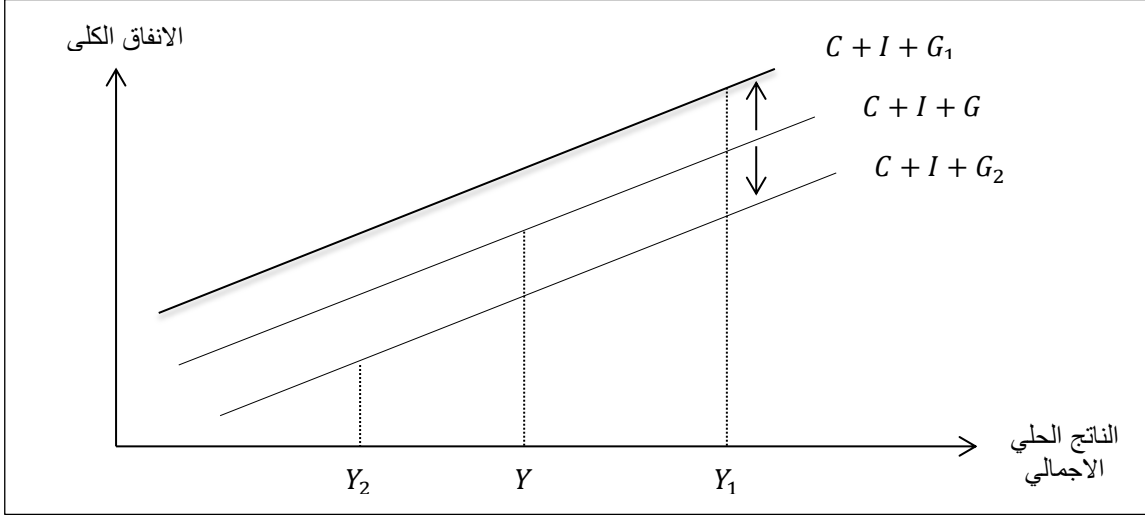
فلقد جاء النموذج الكينزي لشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار أن الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال نموذج كينز فإن التخفيض من حجم الإنفاق العام يؤثر بشكل سلبي على مجملات الطلب وعلى حجم الدخل مباشرة مع نشوء أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول وذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات غير المنتجة والتي لا تقدم قيمة مضافة للاقتصاد ولا تساهم في زيادة معدل نمو الناتج.

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال مساهمتها في زيادة حجم الإنفاق العام بأوقات الركود والانكماش للرفع من الطلب الكلي، وتحد منه في أوقات التوسع والشكل يوضح تأثير الإنفاق العام

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

حيث أن الزيادة في الإنفاق إلى G_1 تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي إلى $C + I + G_1$ مما يؤدي إلى تقاطع الخط 45° في نقطة أعلى.²⁹⁷

الشكل رقم (18): ويوضح أثر الزيادة والتخفيض في الإنفاق على نمو الناتج المحلي الإجمالي.



Source: Edwin, Mansfield, Economics principales problems, Decisions, MC grew hill, 2000, P 186.

فعند خفض الإنفاق العام إلى مستوى G_2 فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي إلى $C + I + G_2$ وبالتالي تقاطع منحنى الطلب الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق، فتدخل الدولة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد يتم بطريقتين:

■ **حالة ظهور فجوة انكماشية:** وتكون في حالة توفر طلب كلي غير كاف فهنا تعمل الحكومة على زيادة حجم انفاقها العام من خلال اتباع سياسة مالية توسعية بهدف الرفع من الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.

■ **حالة ظهور فجوة تضخمية:** والتي تظهر لما يفوق الطلب الكلي حجم العرض الكلي، فعندها تعمل الدولة على تخفيض حجم الإنفاق العام لينخفض بذلك الطلب الكلي ويعود الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى التشغيل الكامل.

²⁹⁷ KAMRAN Dadkhah, The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy, Springer, 2009, P : 19.

التوازن الكينزي: أهم ما يميز التحليل الكينزي أنه تحليل نقدي بحيث لا يمكن الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي كما قدمته المدرسة الكلاسيكية.

3- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي IS-LM:

ويعود نموذج IS-LM إلى الاقتصادي البريطاني هيكس سنة 1937،²⁹⁸ والذي لخص فيه التصورات والأفكار التي جاء بها قبله كينز 1936 في كتابه "النظرية العامة لسعر الفائدة والتشغيل والنقود" ويعتبر من النماذج الأساسية والأكثر استعمالاً في الاقتصاد الكلي. والتوازن في الاقتصاد المحلي يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمل معاً، ويظهر ذلك من خلال تقاطع المنحنيين IS و LM.²⁹⁹ ويقوم نموذج IS-LM على مجموعة من الفرضيات التالية:³⁰⁰

- ثبات المستوى العام للأسعار.
- تعتبر الضرائب والإنفاق العام متغيران خارجيان.
- يتميز الاقتصاد بأنه مغلق ومنه عدم وجود حركة للسلع والخدمات أو رؤوس الأموال.
- أن الاستهلاك هو دالة في الدخل الجاري.
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.
- يتضمن عرض النقود جملة النقود القانونية التي بحوزة الأفراد إضافة إلى الودائع الجارية في البنوك.
- ويتكون الطلب على النقود الطلب على النقود بغرض المعاملات والمضاربة.
- والهدف من نموذج "هيكس-هنسن":

²⁹⁸ Hicks J, (1937), Mr.Keynes and the Classics : A Suggested Interpretation, Economica, Vol 5. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

²⁹⁹ Gervasio Semedo, Malik Bensafat, Laurent Gautier, Economie des Finances publiques, ellipses, Paris, 2^{ème} Edition, 2010, P : 252-253.

³⁰⁰ Ulrich Kohli : Analyse macroéconomique, Edition de Boeck, Belgique, 1999, P 230.

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

● تحديد كلا من الدخل وسعر الفائدة واللذان يضمنان التوازن الآني لسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

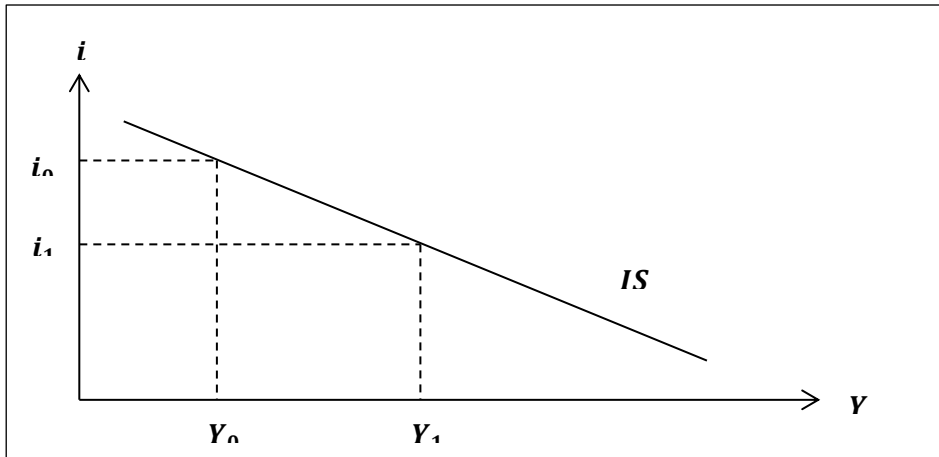
● ما هو أثر الصدمات الخارجية والسياسات الاقتصادية على كل من الدخل وسعر الفائدة التوازني.

وقد جاء نموذج (IS-LM) لإظهار آلية تحديد الدخل في السوق الحقيقي والسوق النقدي، ولم يأخذ بعين الاعتبار سوق العمل ذلك أن التحليل الكينزي يشير إلى أن حجم الدخل هو الذي يحدد حجم العمال.³⁰¹

3-1 التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى IS):

يتم التوازن في سوق السلع والخدمات عند تلاقي منحنى الاستثمار مع منحنى الادخار، أي بالمساواة بين الاستثمار والادخار ($I=S$) خلال فترة قصيرة، فقد اتفق كل من الكلاسيك وكينز على أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة. ويمكن تمثيل معادلة (IS) على شكل منحنى بياني ذو ميل سالب، ومع افتراض أن العلاقة بين سعر الفائدة (i) والدخل (Y) هي علاقة خطية كما يلي:

الشكل رقم (19): ويمثل منحنى IS الدخل بدلالة سعر الفائدة.



Source: Gregory, Mankiw, OP-Cit, P 320.

³⁰¹ Isabelle waquet, Marc Mountoussé, Macroéconomie, Edition Bréal, France, 2006, P 117-118.

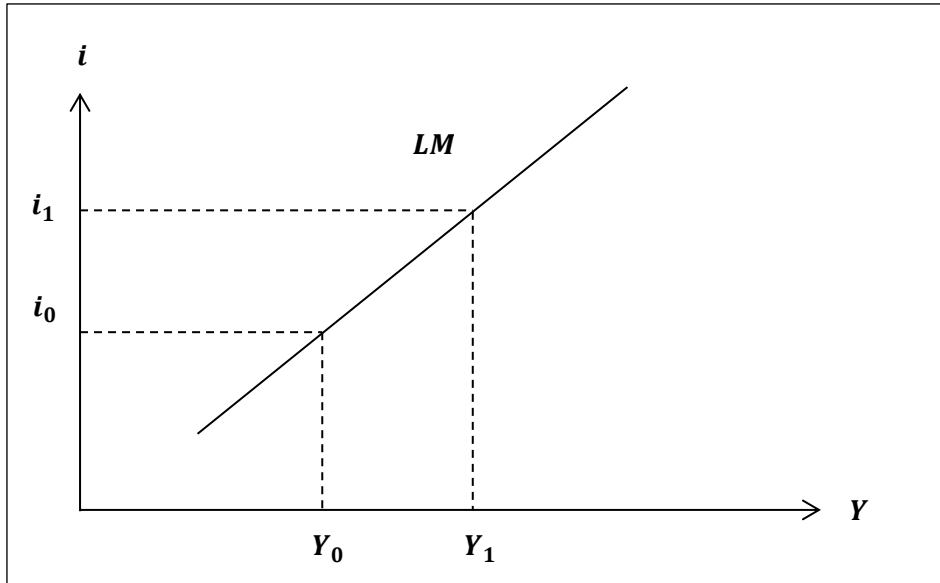
فمن خلال التمثيل البياني لمنحنى (IS) نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الدخل وسعر الفائدة بسوق السلع والخدمات، وهذا ما يوضحه الميل السالب للمنحنى، أما التفسير الاقتصادي للعلاقة العكسية فيمكن توضيحها بأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار لوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، وبما أن الاستثمار مكون من مكونات الطلب الكلي فإن انخفاض الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض الدخل.³⁰²

2-3 التوازن في السوق النقدي منحنى LM:

ويحدث التوازن في السوق النقدي عندما يتساوى كل من الطلب على النقود والعرض على النقود فيتحدد عندها سعر الفائدة التوازني عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي على النقود ومنحنى العرض الكلي على النقود، حيث أن الطلب على النقود الحقيقي يتغير طردياً مع الناتج الوطني الحقيقي وعكسياً مع سعر الفائدة السوقية، بافتراض ثبات مستوى السعر.

ويوضح الشكل التالي التوازن في السوق النقدي.

الشكل رقم (20): يمثل منحنى LM (الدخل بدلالة سعر الفائدة).



Source: Gregory, Mankiw, Op-Cit, P 325.

³⁰² KAMRAN Dadkhah, The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy, Springer, 2009, P : 20-23

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه، وجود علاقة طردية بين كل من الدخل الكلي وسعر الفائدة بالسوق النقدي، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة كلما يرتفع الدخل الكلي، والتفسير الاقتصادي لذلك هو أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة، ويترتب على ذلك ارتفاع الطلب على النقود من أجل المعاملات حتى يتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود، لأن مستوى عرض النقود معطى. وإذا افترضنا أن المعدل الحدي للطلب على النقود من أجل المعاملات ثابت، فإن زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الكلي، وهذا ما يبرر وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل الكلي في السوق النقدي.

والهدف من دراسة التوازن في نموذج **IS-LM** هو تحليل مختلف التغيرات التي قد تطرأ، والتي يمكن من خلالها دراسة أثر التوسع في الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال التغيرات المصاحبة لهذا التوسع في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي، ومنه يمكن تحليل الآثار الناتجة عن قيام الدولة بزيادة إنفاقها العام واختبار مدى فعالية هذه السياسة التي تتبعها.

كما ويمكن التوصل إلى الحل الآتي لتحديد كل من مستوى الدخل ومعدل الفائدة اللذان يتوازن عندهما السوق الحقيقي والنقدي بواسطة ما يعرف بنموذج "هيكس-هانسن" أو ما يعرف كذلك بنموذج **IS-LM**، ويعتمد هذا النموذج على كل من النموذج الكلاسيكي سوق السلع والنموذج الكينزي سوق النقود للتوصل إلى التوازن العام.³⁰³

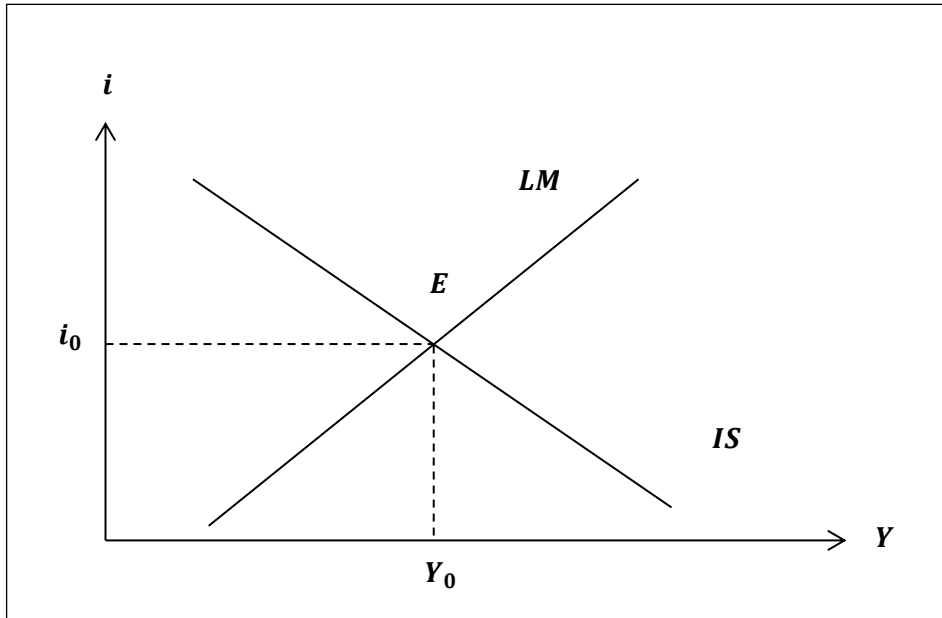
فالمقصود بالتوازن الشامل هو تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقود في نفس الوقت، ولما كانت كل النقاط على منحنى **IS** هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق السلع والخدمات، ولما كانت كذلك كل النقاط على المنحنى **LM** هي نقاط تعبر عن أوضاع توازن في سوق النقود، وعليه يتعين علينا اختيار

³⁰³ Michael Wickens, Macroeconomic Theory, A Dynamic General Equilibrium Approach, Princeton and Oxford, 2008, P: 309-311.

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

النقطة التي تحقق التوازن في السوقين معا، ويكون ذلك بجمع المنحنيين معا في شكل واحد، كما يوضحه الشكل رقم 304 حيث تمثل تقاطع المنحنيين النقطة **E** نقطة التوازن الشامل أي التوازن في سوق النقود وسوق السلع والخدمات معا.³⁰⁴ وعليه فإن سعر الفائدة ومستوى الدخل عند تقاطع كل من منحنى **IS** ومنحنى **LM** في الشكل أدناه، والمشار إليهما بـ Y_0 و i_0 وهما قيمتان تتحققان في نفس الوقت أي أن هذه الثنائية (Y_0, i_0) تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة، سوق النقود وسوق السلع وسوق السندات.

الشكل رقم (21): ويمثل التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في آن واحد



Source : Olivier Blanchard & Daniel Cohen, Macroéconomie, 4^{ème} Edition, Pearson Education, France, 2006, P 146.

4- آلية مضاعف الإنفاق العام:

ويستند التحليل الكينزي في إظهار العلاقة بين التغيرات في الطلب والناتج إلى آلية المضاعف، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في إظهار مدى فعالية أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي، ويدور حول الآلية الكثير من الجدل والتضارب، وذلك فيما يخص قيمة المضاعف وطبيعته إن كان إيجابيا أم سلبيا، ويظهر أثر الإزاحة كأحد

³⁰⁴ J.M Keynes, « Théorie générale d l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie », Payol, P 140-146.

أهم المؤثرات السلبية على قيمة المضاعف ومن ثم فهو أحد أهم الحجج التي يستند عليها معارضو السياسة المالية التوسعية بحكم أنه يعبر عن ابعاد القطاع العام للقطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي.³⁰⁵

4-1 مضاعف الإنفاق العام وأثر الإزاحة:

يعتبر الاقتصادي "ريتشارد كاهن" أول من استخدم فكرة المضاعف، وذلك من خلال الدراسة التي قام بها حول العلاقة بين الاستثمار المحلي والبطالة سنة 1931، حيث أكد أن مناصب العمل الأولية هي التي ستؤدي إلى توفير وظائف عمل ثانوية، ومن ثم فكل منصب عمل أساسي سوف يساهم في توظيف عمال جدد وخلق دخول جديدة، ولقد لخص "كاهن" هذه العملية المتسلسلة والتراكمية بما سماه "مضاعف التوظيف" والذي يسمح بحسبه بقياس أثر الاستثمارات الجديدة على حجم التوظيف.³⁰⁶

واستنادا إلى ذلك بنى كينز تحليله حول المضاعف والذي يعرفه بأنه التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي، بحيث يعتبر الإنفاق الاستهلاكي أساس عملية المضاعف، ونتيجة لذلك فإن كينز يربط حجم المضاعف بالدوافع النفسية للأفراد والتي تؤثر على حجم استهلاكهم.

وعلى هذا الأساس فإن مضاعف الإنفاق العام يشير إلى ذلك التغير في الناتج نتيجة التغير الحاصل في الإنفاق العام، وحسب كينز فإن الميل الحدي للاستهلاك هو الذي يؤثر بشكل كبير على حجم المضاعف، فهو يشير إلى نسبة الزيادة في الاستهلاك نتيجة الزيادة في الدخل، ومنه كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك كلما زادت قيمة المضاعف.

³⁰⁵ Shigeaki Ogibayashi, Kosei Takashima, Influence of Inefficiency in Government Expenditure on the Multiplier of Public Investment, Springer Science Business Media, New York, 2017, P: 01.

³⁰⁶ Jean-José, Quilés et autres, Macroéconomie, Cours, Méthodes, exercices corrigés, 2^{ème} Edition, Edition Bréal, 2006, P 148.

4-2 فرضيات المضاعف: ³⁰⁷

توجد مجموعة من الفرضيات وهي:

- حيث يفترض كينز لعمل المضاعف أن يكون مستوى التشغيل أقل من التشغيل الكامل مما يسمح لقطاع الإنتاج أن يستجيب للطلب.
- يعتبر الاستهلاك كدالة في الدخل المتاح.
- ثبات الميل الحدي للاستهلاك.
- اختزال عامل الزمن بعملية المضاعف، فالتغير السريع في الاستثمار سيقود إلى تغير مضاعف في الدخل.
- يتطلب استجابة رأس المال العامل للزيادة في الطلب.
- ثبات مستوى الأسعار.

يمكن للدولة أن تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي بطريقتين، إما عبر الإنفاق العام أو عن طريق الضرائب.

ومن أجل توضيح أثر نشاط قطاع الحكومة نضع دالة الطلب الكلي D كما يلي:

$$D = C + I + G + X - M$$

حيث أن الطلب الكلي يشمل الطلب الاستهلاكي الحكومي G والاستهلاك العائلي C والاستثمار I والفرق

بين الصادرات والواردات $(X-M)$ والذي يمثل القطاع الخارجي.

من جهة أخرى لدينا دالة الاستهلاك:

$$C = C_0 + b(Y_d)$$

حيث أن:

a : يمثل الاستهلاك التلقائي وهو مستقل عن الدخل.

³⁰⁷ Gilbert Abraham-Frois, Eléments de Dynamique Economique, Fluctuation et Croissance, Dalloz, Paris, 3^{ème} Edition, 1977, P : 235-236.

b : الميل الحدي للاستهلاك.

(Y_d) : الدخل المتاح.

308 ويتحقق التوازن بسوق السلع والخدمات عندما يتساوى الطلب الكلي D مع العرض الكلي Y فنجد:

$$Y = C + I + G + X - M$$

مع الافتراض أن: $Y = Y_d$

$$Y = C_0 + bY + I + G + X - M$$

$$Y = \frac{1}{1-b} (C_0 + I + G + X - M) \dots \dots \dots (1)$$

وعند قيام الدولة بزيادة حجم انفاقها العام بمقدار ΔG ، مع تمويل هذه النفقات عن طريقة الاقتراض من الغير

وليس عن طريق زيادة الضرائب فإن الزيادة في الطلب الكلي ستحدث زيادة بحجم الناتج الكلي التوازني ونرمز له

بالرمز ΔY ، وعليه:

$$\Delta Y + Y = \frac{1}{1-b} (C_0 + I + G + \Delta G + X - M) \dots \dots \dots (2)$$

$$(2) - (1) \Rightarrow \Delta Y = \frac{1}{1-b} (\Delta G)$$

309 حيث نسمي المعامل $\frac{1}{1-b}$ بمضاعف الإنفاق الحكومي.

حيث: $0 < b < 1$ فإن: $\frac{1}{1-b} > 1$ ، مما يدل على أن الزيادة في النفقات العامة ستؤدي بفعل

المضاعف إلى زيادة أكبر منها في الناتج الكلي.

وفي حالة إذا ما افترضنا أن الحصيلة الضريبية ترتبط مع الدخل بعلاقة خطية مباشرة من الشكل: $T = tY$

حيث: t : يمثل معدل الضريبة.

308 Frédéric Teulon, L'Etat et la politique économique, Presses Universitaires de France, 1^{re} Edition, 1998, Paris, P : 140-141.

309 Jean-Marie Monnier, Les Notices-Finances publiques, la documentation Française, P 82-83

$$Y = C_0 + b(Y - tY) + I + G + X - M$$

ومن خلال هذه العلاقة نجد أنه كلما ازدادت النفقات العامة بمقدار ΔG ، فإن حجم الناتج سيزيد بمقدار

ΔY ، حيث أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b - bt} (\Delta G)$$

ويكون مضاعف الإنفاق العام في هذه الحالة $\frac{1}{1-b-bt}$ أقل من المضاعف البسيط $\frac{1}{1-b}$.

ومن خلال ما سبق فعند زيادة النفقات العامة فإن جزءاً منها سيوزع في شكل أجور ورواتب وفوائد بحيث

سيقومون بإنفاق جزء من هذه الدخول على الاستهلاك والادخار، بحيث أن الدخول الموجهة للاستهلاك تؤدي إلى

خلق دخول جديدة لفئات أخرى وكذلك الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه على الاستثمار وهذا يساهم في

مضاعفة نسبة الزيادة في الدخل. وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل:

الإنتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الإنتاج

3-4 أثر المعجل:

ارتبط مفهوم المعجل مع الاقتصادي "J.M.clark" سنة 1914 والذي ثبت كأداة قوية في التحليل

الاقتصادي، من خلال الدراسة التي قام بها والتي جاءت في مقاله بعنوان "Business Acceleration and of Demand"

سنة 1917، والمقصود من مبدأ المعجل بالتحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق العام أو انخفاضه

على حجم الاستثمار، وزيادة حجم الاستهلاك المتتالية والناجمة عن زيادة الإنفاق العام تؤدي بدورها إلى زيادة توسع

نشاط المنتجين وزيادة طاقتهم الإنتاجية، من خلال رغبتهم وطلبهم على الاستثمار عن طريق شراء المعدات

والتجهيزات (السلع الاستثمارية) اللازمة للعملية الإنتاجية، فإذا المعجل يوضح هنا نسبة التغير في الإنتاج على

الاستثمار، بحيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق والمؤدية إلى زيادة الناتج المحلي إلى زيادة حجم الاستثمار بنسبة

أكبر، ويتم احتسابه على أساس النسبة بين التغير في الاستثمار والتغير في حجم الإنفاق $\left(\frac{\Delta I}{\Delta G}\right)$.

وهنا يلتقي أثر المضاعف بالمعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة زيادة الإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسب أكبر، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الاستثمار، ذلك أن مبدأ المعجل يعمل على أنه إذا كان الطلب على السلع الاستهلاكية سيزيد ستكون هناك زيادة في الطلب على عوامل الإنتاج من آلات وتجهيزات اللازمة لزيادة إنتاج السلع، إلا أن الطلب على الآلات سيزيد بمعدل أكبر وأسرع من الطلب على السلع، مما يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار لإنتاج الآلات الذي يؤدي إلى نشوء طلب على عناصر الإنتاج، أي أن الزيادة في استهلاك السلع يسرع الاستثمار الذي يركز على الميل الحدي للاستهلاك وبشكل إيجابي، وهو ما يعبر عن مبدأ المعجل.³¹⁰

وتتوقف زيادة الاستثمار على ما يلي:

- ✓ أن يتأثر الاستثمار المشتق بكمية رأسمال الثابت واللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية بحيث كلما ارتفعت هذه الكمية كلما ارتفع معدل الزيادة في الاستثمار المشتق.
 - ✓ يتطلب توفر طاقة إنتاجية معطلة لكي تسمح بتغذية الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.
- وكخلاصة تجدر الإشارة إلى أن أثر الإنفاق الأولي لا يقتصر على زيادة الدخل وفقاً لمبدأ المضاعف فحسب، وإنما يتجاوز إلى الزيادة في الاستثمار المشتق وفقاً لمبدأ المعجل مما يدل على وجود تفاعل متبادل بين مبدأي المضاعف والمعجل بحيث يحدث هذا التفاعل أثره على الكميات الكلية.

4-4 مضاعف الإنفاق العام في ظل اقتصاد مفتوح:

حالياً أصبحت أغلب اقتصاديات الدول أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، مما يترك هذا أثراً على فعالية السياسة الاقتصادية لهذه الدول، إذ تنخفض فعالية هذه السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد مفتوح مقارنة

³¹⁰ G.Haberler, Prosperity & Depression, Allen& Unwin, London, 1988, P: 305-311.

بالاقتصاد المغلق، بسبب الأثر السلبي للواردات على مضاعف الإنفاق العام، لذا وجب خلق تفاعل بين السياسات الداخلية والخارجية وهذا ما سنتطرق له من خلال نموذج مندل فلمنج.

4-5 مضاعف الإنفاق العام في ظل نموذج "منديل-فليمينج":

يعتبر نموذج مندل فلمنج امتداد لنموذج IS-LM ويكمن الفرق الرئيسي بينهما في أن نموذج IS-LM يفترض اقتصاد مغلق في حين أن نموذج "منديل فلمنج" يفترض اقتصاد مفتوح مع حرية انتقال رؤوس الأموال، فهو يمثل من خلال ثلاثة أسواق: أسواق السلع، المال، وأسواق الصرف الأجنبي، وجاء نموذج "منديل فلمنج" نتيجة أبحاث كل من الاقتصادي "Robert Mundell"³¹¹ سنة 1986 والاقتصادي "J Fleming"³¹² سنة 1962، ويقوم نموذج مندل-فلمنج على أساس اقتصاد صغير مفتوح يواجه سعر فائدة محدد عالميا وواردات تتسم بالمرونة عند سعر معين مقوم بالعملة الأجنبية يهدف إلى تحقيق التوازن على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك باشتقاق منحنى ميزان المدفوعات وإضافته إلى التحليل السابق لمنحنى IS-LM، فالسياسة التوسعية المنتهجة من طرف الدولة في حالة اقتصاد مغلق والتي تهدف إلى رفع مستوى النشاط الاقتصادي لا يكون لها نفس الأثر مقارنة بالاقتصاد المفتوح، ذلك راجع إلى تأثير فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة الاقتصاد المفتوح بعاملين وهما حركة رأس المال الدولي ونظام سعر الصرف المتبع.

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل سعر صرف المرن والثابت

1- أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل سعر صرف مرن:

إن أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل اقتصاد صغير مفتوح يختلف عنه في ظل اقتصاد مغلق كما رأينا سابقا من قبل في نموذج "IS-LM". إن التوسع في الإنفاق العام يرفع من الدخل، غير أنه في ظل نموذج صغير

³¹¹ Mundell R, International Economics, 1968, New-York, Macmillan.

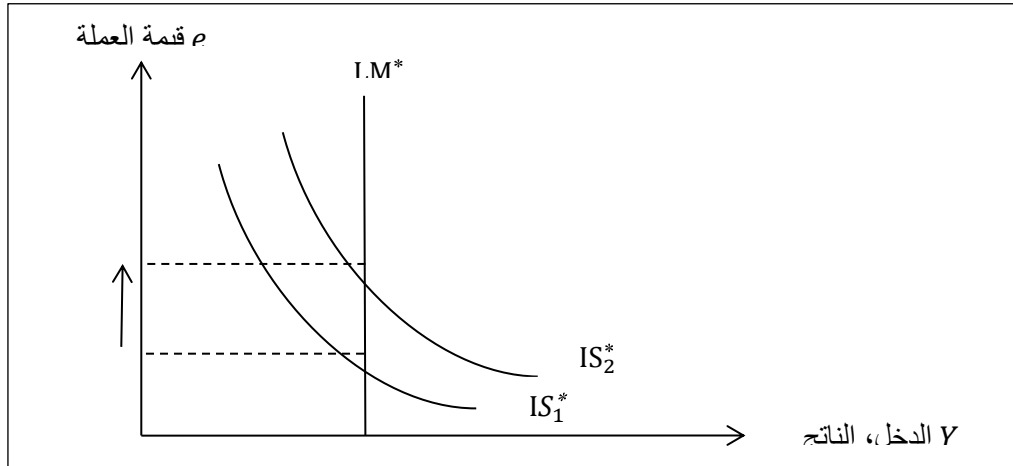
³¹² Fleming J, 1962, Domestic Financial Policy under fixed and under Floating Exchange Rates, IMF Staff Papers, Vol 09, November, P: 369-379. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

مفتوح ونظام سعر صرف مرن، فإن التوسع في الإنفاق العام ليس له أثر على الدخل، فمضاعف الإنفاق العام تكون قيمته شبه منعدمة وهذا راجع إلى سببين رئيسيين:³¹³

- وجود أثر إزاحة ناتج عن ارتفاع سعر الفائدة المحلي مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص.
- الارتفاع في الإنفاق العام سوف يعمل على الرفع من حجم الدخل بشكل أولي فيؤدي هذا الأخير إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلية بحكم زيادة الطلب على النقود، بحيث تكون هذه الزيادة أعلى من سعر الفائدة الدولي، وهو ما يدفع إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية بشكل يرفع من قيمتها مما يؤثر ذلك بشكل سلبي على الصادرات التي ترتفع قيمتها في نظر الخارج، وهذا ما يحدث انخفاض في حجم الصادرات يقابله انخفاض في الدخل يوازي ذلك الارتفاع فيه في بادئ الأمر عند زيادة الإنفاق العام بفعل آلية المضاعف، وعليه فإنه في ظل نظام سعر الصرف المرن، فإن التوسع في الإنفاق العام لا أثر له على حجم الناتج أو الدخل. ويوضح الشكل الموالي أثر الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن.

الشكل رقم (22): ويوضح أثر الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف مرن.



Source: Gregory Mankiw, Op-Cit, P 377.

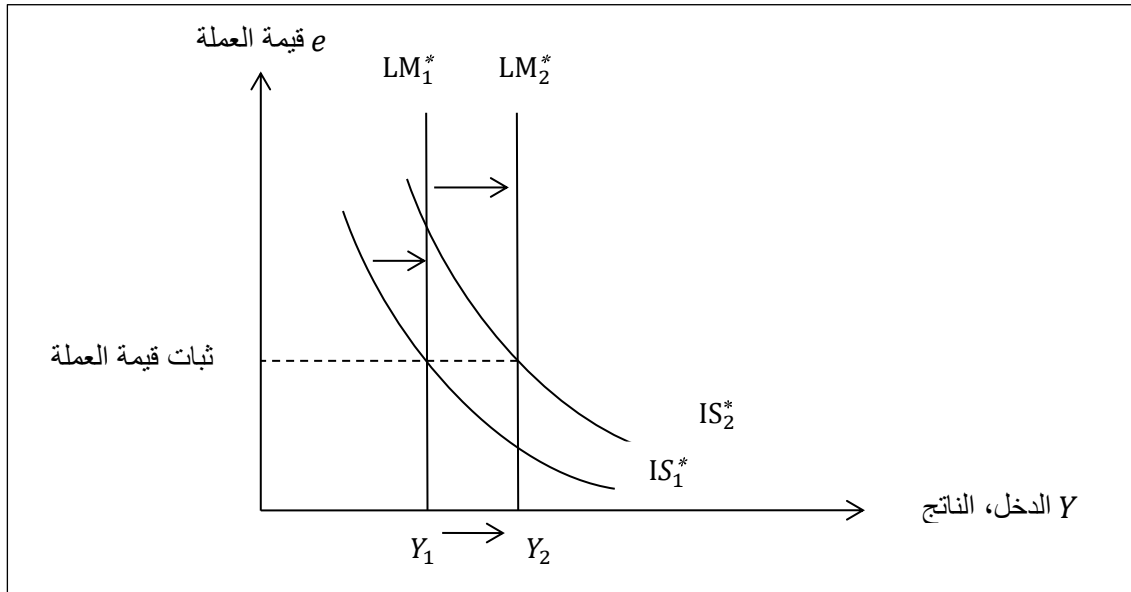
³¹³ Michael Burada, Charles wyoloz, Macroéconomie, Une perspective européenne, 3^{ème} Edition, de Boeck Edition, 2003, P 283.

2- أثر سياسة الإنفاق العام التوسعية في ظل نظام سعر صرف ثابت:

إن زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت يؤدي في بادئ الأمر إلى انتقال منحنى (IS^*) إلى اليمين وبالتالي زيادة حجم الناتج أو الدخل، إلا أن ذلك يقابله ارتفاع في قيمة العملة بسبب ارتفاع سعر الفائدة المحلي عن سعر الفائدة الدولي، ولكن وبسبب إتباع نظام سعر صرف ثابت فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يدفع بالبنك المركزي إلى التدخل في سوق الصرف عن طريق احتياطياته من العملة المحلية والأجنبية، وذلك بزيادة عرض العملة المحلية وطلب العملة الأجنبية قصد الحفاظ على قيمة ثابتة، وهذا ما يؤدي كما يبينه الشكل رقم (23) انزياح منحنى (LM^*) إلى اليمين وهذا يساهم في النهاية إلى زيادة الدخل أو الناتج.

وفي الأخير نستنتج من خلال ما جاء به نموذج مندل-فليمينغ أن سياسة الإنفاق العام التوسعية تكون أكثر فعالية في ظل نظام سعر صرف ثابت أكثر منها في ظل نظام سعر صرف مرن، ويوضح الشكل التالي أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت.

الشكل رقم (23): ويوضح أثر زيادة الإنفاق العام في ظل نظام سعر صرف ثابت.



Source : Ibid, P 384.

المبحث الثاني: الاطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

إن تغير دور الدول في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى إلى تطور وتوسع مهامها، وبالتالي زيادة نفقاتها العامة، إذ يعتبر الإنفاق العام أحد أهم المعايير المستعملة في قياس حجم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، وأحد أدوات السياسة المالية المعتمد من قبل الدولة. كما يعتبر حجم ودور النشاط الحكومي من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأدب الاقتصادي فخلال القرن الماضي كانت معظم الدول المتقدمة والنامية قد وسعت من حجم نشاطها الاقتصادي، وقد أثار هذا التوسع اهتمام كل من الاقتصاديين وعلماء السياسة.

وبالتالي تم اقتراح عدة نظريات وفرضيات لتفسير النمو الاقتصادي، وقد ترجمت في عدد من الدراسات التجريبية. وتعد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي مهمة جدا بالنسبة للعديد من القضايا الاقتصادية، فالدول التي تعاني من حالة ركود، تقوم فيها السلطات الحكومية بتحفيز اقتصادياتها من خلال تدابير مالية إضافية، كما أن هذه العلاقة تعتبر حاسما بالنسبة لاستدامة العجز في الميزانية، وبالتالي فإن الكشف عن هذه العلاقة سوف يوفر إطارا نظريا وعمليا يمكن استخدامه لتحقيق أهداف الحكومة فيما يخص الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: استعراض أدبيات تأثير نظريات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

1- تحليل أثر سياسة الإنفاق العام على النمو في الفكر الاقتصادي:

تعتبر دراسة أثر تدخل الدولة (حجم القطاع الحكومي المعبر عنه بالنفقات العمومية) على النمو الاقتصادي من الدراسات التي أثارت نقاشا حادا بين الدول حيث أن البعض يؤيد زيادة تدخل الدولة من خلال زيادة النفقات العمومية وذلك بسبب دور الدولة في تحقيق الانسجام بين الحاجات العامة والخاصة وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة لعملية النمو الاقتصادي، أما البعض الآخر لا يؤيد تدخل الدولة بسبب زيادة

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

التكاليف الموجودة في المشاريع والإدارات الحكومية، كما أن هناك بعض السياسات المالية والنقدية تعيق النمو الاقتصادي.

وفي هذا المجال يرى الكلاسيك "آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل" على أن النمو والاستقرار يتحقق بطريقة آلية دون تدخل الدولة من خلال تقسيم العمل ورأس المال، كما ركزوا على آلية اليد الخفية المتمثلة بالمنافسة فحسبهم ضرورة تدخل الدولة إلا في المجالات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، أي الإنفاق العام متغير ومحدد خارجي.

وعلى إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي سادت النظام الرأسمالي خلال الفترة (1919-1933) وما أعقبها من حالة كساد كبير، ظهرت نظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز لتشكل منحى جديدا ومنعطفًا كبيرًا في الفكر الاقتصادي، لقد اعتقد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات والقوانين السابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي، فقد أعطى كينز أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الفعال، حيث وجدوا في تزايد الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية من وجهة نظر خلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل.

ويعتبر "جون مينارد كينز" أن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي الذي يحدد العرض الكلي في السوق وينمي الطلب الكلي الفعال (الطلب الاستهلاكي + الطلب الاستثماري)، أي طالب بتدخل الدولة الاقتصادي القادر على تنمية الطلب الفعال وهو ما يؤثر تأثيرًا مباشرًا على حجم الإنتاج بما ينعكس إيجابيًا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم البطالة، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة عن طريق الزيادة في الإنفاق ما

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

يعمل على زيادة حجم الاستثمار والإنتاج بما يؤدي إلى زيادة النمو في الأجل الطويل عن طريق آلية المضاعف وهدفه هو توفير الشغل وتحفيز الإنفاق وتنشيط الإنتاج.

أما النقديون عن طريق كل من فريدمان (1968)، فليس (1970) الذين أدخلوا تعديلات للمدرسة الكلاسيكية ومهاجمين الكينيزيين الذين نادوا بعدم التدخل الحكومي لأنه يعتبر أحد أسباب عدم الاستقرار، فرأيهم الاقتصاد مستقر ولذا يجب الاهتمام بالعرض الذي يخلق الطلب ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وفرص العمل.

أما فيما يخص نموذج بارو: يعتبر لتدخل الدولة دور كبير في النمو الاقتصادي فحسبه النشاطات الحكومية مصدر للنمو الداخلي وتوصل إلى أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل العمومي في الاقتصاد يكون في حجمه الأمثل عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق تساوي الواحد (1)، أي ركز بارو على أن تدخل الدولة يكون بمقدار معين من الناتج الداخلي الخام. ففي مقال له سنة 1990 أضاف **Barro** مصدرا آخر من مصادر النمو الداخلي المتمثل في تدفق النفقات العامة من قبل الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

وفي هذا النموذج يعد مستوى النفقات العامة هو مصدر النمو الذاتي، حيث تؤدي فيه النفقات العامة دور المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ويعد رأس المال العام مصدر هذا النمو الذاتي، ويتمثل هذا الرأسمال في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، والتي تكون مساهمتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص.

ولقد انطلق **Barro** في تحليله من اعتباره النفقات استثمارات في السلع الاجتماعية، وهذا يعني أن G تدخل

في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (i) وتعطي هذه الدالة كما يلي:³¹⁴

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^{1-\alpha} G_i^{1-\alpha} \dots \dots \dots \alpha \in]0,1[$$

³¹⁴ Frédérique bec, analyse macroéconomique, Edition la découverte, France, 2000, P 402.

حيث:

Y_i : إنتاج المؤسسة.

L_i : العمل.

K_i : مخزون رأس المال الخاص.

A_i : مستوى التقدم التكنولوجي ثابت.

$1 - \alpha$: مرونة الانتاج.

وإذا تم اعتبار جميع المؤسسات متماثلة يمكن كتابة دالة الانتاج الاجتماعية بالشكل التالي:³¹⁵

$$Y_i = A k^\alpha L^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$$

حيث أن الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية

عن طريق التراكم.

بالإضافة إلى ذلك يقول **Barro** أن النفقات العامة G عن طريق الضريبة بمعدل t ثابتة عبر الزمن تفرض

على كل المداخل $T=tY$ ، وتوازن الميزانية يكون محققا دائما بحيث: $T=G$.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية، حيث أن t تعتبر جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من قبل الدولة،

وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة التالية:

$$\bar{K} = s(1 - t)Y - \delta \bar{K}$$

وبذلك تتحدد معادلة الإنتاج من خلال استبدال G بـ tY كما يلي:

$$Y_i = A k^\alpha L^{1-\alpha} (tY)^{1-\alpha}$$

³¹⁵ Kathelijne Schubert, macroéconomie, comportement et croissance, 2^{ème} Edition, vuibert, France, 2000, P 214-215.

وخلص **Barro** في تحليله إلى أن أثر تدخل الدولة على النمو الاقتصادي ما هو إلا محصلة أثرين اثنين، تمثل الأول في الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، والثاني في الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

إن معظم النماذج الحديثة للنمو الداخلي قادرة على تقدير التأثيرات الخارجية للنفقات العمومية من خلال إسهامات الاستثمار العام في القطاع الخاص ومن هذا المنطلق قدم (**Barro, 1990**)³¹⁶ نموذج للنمو الاقتصادي أين تلعب فيه النفقات العمومية دور المحرك والعكس من ذلك فلقد وجد (**Ram, 1986**)³¹⁷ في عينة حجمها 115 دولة بأن النفقات العمومية لها تأثير خارجي معنوي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية لكن إجمالي النفقات العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

كما بينت هذه النماذج أن هناك قنوات مختلفة يمكن أن تؤثر فيها النفقات العمومية على النمو الاقتصادي والتي اقترحا (**Tanzi et Zee, 1997**) من بينها:

- تأثير مباشر من خلال زيادة مخزون رأس المال عن طريق زيادة الاستثمارات العمومية في مجالات البنية التحتية أو المؤسسات العمومية.
 - تأثير غير مباشر من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الموجهة للقطاع الخاص عن طريق زيادة نفقات التعليم والصحة وخدمات أخرى من شأنها أن تساهم في تراكم الرأس المال البشري.
- ويعتبر تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نقاش حاد بين الاقتصاديين وواضعي السياسات والحكومات. فإذا كانت التغييرات في حجم الإنفاق الحكومي يمكن أن تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، فإن النفقات الحكومية يمكن أن تكون عاملاً مهماً في تفسير النمو على المدى الطويل. وتعود النظريات المتعلقة بالعلاقة

³¹⁶ Barro. R. 1990, Government spending in a simple model of endogeneous growth, the Journal of political Economy, Vol 98, N° 5, P : S103-S125.

³¹⁷ Ram.R, « Causality between income and Government Expenditure : a Broad International Perspective, Public Finance/Finances publiques, (1986), Vol 31, N 3, P : 393-413. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما حاول العديد من العلماء إيجاد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي. من بين أمور أخرى، كان أدولف فاجنر (1893) أول من نص على قانون فاجنر بشأن "التوسع المتزايد في الأنشطة العامة والدولة". فبناءً على قانون فاجنر، فإن زيادة النمو الاقتصادي لها تأثير إيجابي طويل المدى على الإنفاق الحكومي. بمعنى آخر، أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي. وعلى الجانب الآخر، هناك فرضية كينز التي تفترض أن الإنفاق الحكومي هو أداة سياسية خارجية تستخدم لتسريع النمو الاقتصادي (Keynes 1936) نتيجة لذلك، تتدفق السببية من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي والنتائج المحلي الإجمالي إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، فقد حظيت هذه العلاقة باهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين والمختصين وكانت موضع جدل شديد، هناك رؤيتين مختلفتين حول طبيعة العلاقة بين هاتين المتغيرين الأولى تتعلق بالنمو الاقتصادي هو السبب في نمو الإنفاق الحكومي. والثانية تتعلق ما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي هي السبب في النمو الاقتصادي والتي تستند نظريا إلى مدرستين رئيسيتين (قانون فاجنر)، و(الفرضية الكينزية).

2- القانون المرجعي الأساسي (La Loi de Wagner):

لقد كان نمو إنفاق القطاع العام موضوع تحقيقات نظرية وتجريبية واسعة النطاق فقد كان موضوعاً للبحث الشامل والاختبارات التجريبية. وكانت أحد التفسيرات النظرية التي تم تقديمها تتمثل في قانون فاجنر الذي تم استخدامه لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة.

ويعد الاقتصادي الألماني "Adolf Wagner" أول من أهتم ببحث العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي فقد صاغ قانون أسماه التوسع المستمر للنشاط الحكومي،³¹⁸ والذي ينص على أنه كلما حقق مجتمع من

³¹⁸ Adolph Wagner : Traite de la croissance des finances, Girard et Brière, 1909, Paris, Tome 1, P : 84-85.

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة الذي يعمل على زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي، لأن السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام لها مرونة دخل أكبر من واحد، فنظرية فاجنر (1883) تفسر العلاقة الإيجابية بين الإنفاق الحكومي والدخل الوطني على المدى الطويل.³¹⁹ وأن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي باعتبار هذا الأخير متغير داخلي والناتج المحلي الإجمالي كمتغير خارجي يؤثر فيه. وقد توصل الاقتصادي الألماني إلى أن الطلب على السلع والخدمات العامة يزداد مع زيادة ثراء الدول.³²⁰

تجري صياغة "القانون" على النحو التالي: مع زيادة دخل الفرد الحقيقي في الدول الصناعية، تنمو قطاعاتها العامة بأهمية نسبية (متناسبة) يرتبط هذا النمو بالتغيرات التكنولوجية والمؤسسية والمشاركة السياسية الأوسع.³²¹ ولقد توصل في الأخير إلى وجود علاقة طردية ما بين تزايد النشاط المالي للدولة، والنمو الاقتصادي مع صياغة هذه العلاقة في قانون يسمى بقانون **Wagner**³²² حيث أسماه بقانون "التوسع المستمر للنشاط الحكومي". هذا القانون يفيد بأن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بسبب التطور الحاصل في المجتمع.

و قد تم تقديم قانون فاجنر لزيادة التوسع في الأنشطة العامة لأول مرة من قبل أ. فاجنر ، في دراسته لميزانية الدولة النمساوية (فاجنر 1883). وعلى العموم، أصبحت أنشطة الدولة أكثر شمولاً، مع تطور مفهوم الدولة، حيث حققت الشعوب مستويات أعلى من الحضارة والثقافة، مع تزايد حجم المطالب والتي وجهت بالتالي إلى الدولة.

³¹⁹ Wagner. Adolph, Finanzwissenschaft, Leipzig, In classics in the Theory of public Finance, Edited by Richard Musgrave and Alan Peacock, London, UK : Macmillan, 51-53. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

³²⁰ Wagner.R and Weber.W, « Wagner's Law, Fiscal institutions and the Growth of Government », National Tax Journal, 1977, Vol 30, N° 01, P : 59-68.

³²¹ ARTHUR J.MANN, Wagner's Law : An Econometric TEST for MEXICO : 1925-1976, National Tax Association, Vol 33, N° 2, June, 1980, P : 189.

³²² Robert Cros, Finances Publiques institutions et mécanismes économiques, Editions CUJAS, 1994, P 138.

ويمكن منطق فاجنر في إصدار قانون نمو الإنفاق العام كقانون تجريبي يتعلق بالتقدم الاجتماعي والمدني والاقتصادي. حيث قدم شرحاً نظرياً لها بحجة أن الدولة منظمة ذات جودة عالية يمكنها أن تؤدي مهام مهمة، وتمكن المواطنين من تلبية الاحتياجات "التي لا يمكن أن يحققها الأفراد بشكل كافٍ". ويرى فاجنر أن إعادة التوزيع بين الأفراد أو الأسر هو من مهام الدولة إذ لا يمكن للأفراد توفيره تلقائياً؛ فالدولة فقط الوحيدة التي يمكنها القيام بذلك بشكل صحيح.

وهذا يعني أن تطور النفقات الاجتماعية الإنتاجية وإعادة التوزيع في المجتمعات الديمقراطية الصناعية التي تتمثل فيها عوامل نموها في الحاجة إلى تطوير وحماية الفرد البشري. فقد أدى إنشاء دولة الرفاهية إلى زيادة سريعة في حجم الحكومة. لتستمر الزيادة في الإنفاق على المعاشات العامة ودعم الدخل والرعاية الصحية والتعليم.³²³

وبالتالي قانون فاجنر ينبع من طبيعة الدولة باعتبارها كيان ذو جودة عالية للقيام بامتلاك إجباري واسع النطاق للسلع والخدمات الشخصية، عن طريق فرض الضرائب والمصادرة بالإضافة إلى أنشطتها التجارية الكبيرة والمبتكرة التي تقدم السلع من خلالها والخدمات مقابل عوائد محددة. وهكذا تبدو الدولة كشركة كبيرة على حد سواء لأن لديها وسائل إلزامية لزيادة الإيرادات ودفع خدمات ديونها ولأن لها حياة دائمة، على عكس الشركات الخاصة.³²⁴ كما ويعتمد قانون فاجنر على قاعدة التفاضل العامة في الاقتصاد العام تكمن في الأمثلة في الاقتصاد العام: أي يجب أن تنتهي النفقات عندما تتجاوز تكاليف تمويلها فوائدها للمجتمع من حيث تعظيم الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الممكن الإشارة إلى زيادة قدرة الحكومات على تحصيل الضرائب وبالتالي سهولة نسبية في تمويل النفقات المتزايدة.

³²³ Serena Lamartina, Andrea Zaghini, Increasing Public Expenditure : Wagner's Law in OECD Countries, German Economic Review, Vol 12, 02, 2011, P : 150.

³²⁴ Musgrave .R and A.T.Peacock, Classics in the theory of public Finance, London, New York MacMillan, 1958, P: 5.
Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمناً من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلبي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد.

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يبرره الدور الذي تلعبه الحكومة في المجتمع، إذ تنفذ الدولة أنواع مختلفة من الأنشطة كتوفير بيئة مواتية لحقوق الملكية كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمان القوانين وتحويل الأنشطة الاجتماعية إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة.

ومن خلال قانون فاجنر تبين أن مرونة الإنفاق الحكومي على المدى الطويل فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي أكبر بكثير من 1. من خلال النظر إلى علاقات التكامل المشترك الخاصة بكل بلد ، فمن الواضح أيضاً أن الاقتصادات التي عانت من اللحاق بالركب بشكل أسرع خلال الفترة الزمنية المحددة تظهر مرونة أعلى. وهذا بدوره يوحي بأن دور الحكومة في الاقتصاد يميل إلى النمو مع زيادة ثراء الدول. ولا تزداد الحاجة إلى الوظائف التنظيمية والوقائية مع التطور الاقتصادي فحسب ، بل يزداد أيضاً الطلب على بعض المنافع العامة مثل التعليم والخدمات الثقافية في الاقتصادات الأكثر ثراءً بشكل متناسب: يمكن اعتبار الكثير من هذه المنافع العامة سلعة فاخرة.³²⁵

هذا إلى جانب التدخل الحكومي في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة.

وانطلاقاً من الظروف الاقتصادية التي عايشها "Wagner" أين كانت الثورة الصناعية آنذاك في أوجها بأوروبا، فإنه قد اعتبر أن التصنيع سوف تؤدي إلى تزايد في النفقات العامة بمختلف أنواعها وبالتالي نمو القطاع العام

³²⁵ Wagner.R and Weber.W, « Wagner's Law, Fiscal institutions and the Growth of Government », National Tax Journal, 1977, Vol 30, N° 01, P : 59-68. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

في الاقتصاد كان أدولف فاجنر (1883، 1893) رائدًا لفرضية التوسع النسبي للقطاع العام خلال عملية التصنيع.³²⁶

وقد رأى (Musgrave) و (Musgrave) (1988) أنه بينما تصنع الدول المتقدمة ، فإن حصة القطاع العام في الاقتصاد الوطني تنمو باستمرار. فمن منظور فاجنر حول نمو الإنفاق العام للمجتمعات الصناعية هو أمر فعلي للغاية.³²⁷

فوفقا لقانون فاجنر، فإن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي: 328

- عامل التصنيع والتحديث: خلال عملية التصنيع فإن الدولة تجتهد نفسها بحيرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التعقيد المتزايد للعلاقات القانونية والاتصالات التي تعد سمة من سمات التصنيع سيخلق الحاجة إلى التنظيم والحماية العامة مما يتوجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي وهذا ما يزيد من نفقاتها العامة، فالفكرة وراء قانون فاجنر هي أن السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، بما في ذلك إعادة التوزيع عن طريق التحويلات، وعلى وجه الخصوص أنشطة المؤسسات العامة، ستزداد مع التصنيع في بلد ما، لأن الاقتصاد ينمو، ومن ثم التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

ويفترض قانون فاجنر أيضا أنه أثناء عملية التصنيع ، مع زيادة دخل الفرد في الدولة، ترتفع أيضًا نسبة الإنفاق العام في إجمالي النفقات. إذ يتم شرح التوسع في القطاع العام من حيث الوظائف الإدارية والحماية للدولة التي تستبدل بالنشاط الخاص.

³²⁶ Wagner.Adolph, Finanzwissenschaft, Leipzig, Vol I, Third Edition, 1883.

³²⁷ Musgrave.R.A, Musgrave.B, Public Finance in Theory and Practice, New York: McGraw-Hill Book Company, 1988.

³²⁸ Bird.R.M, Wagner's Law of Expanding State Activity, Public Finance, 1971, Vol 26, N° 01, P: 1-26.

- عامل النمو في الدخل الحقيقي: النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية (يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية).

- ضرورة تدخل الدولة للمساهمة في توفير رؤوس الأموال لإدارة وتمويل ما يسمى "الاحتكارات الطبيعية"، وضمان التشغيل السلس لقوى السوق. إذ أن التغير التكنولوجي وحجم الاستثمار المتزايد في بعض الأنشطة سيخلق احتكارات خاصة يجب أن تنظمها الحكومة في بعض الحالات.

وعليه فإن الاحتياجات التكنولوجية لمجتمع صناعي تتطلب كميات أكبر من رأس المال مقارنة بالقطاع الخاص. اذ يجب أن توفر الدولة الأموال الرأسمالية اللازمة لتمويل النفقات الرأسمالية واسعة النطاق.

تنبأ قانون فاجنر (1883)³²⁹ بأن الإنفاق الحكومي سيزيد بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي، مع تطور الاقتصاد، ينبغي زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للإنفاق الحكومي مع مرور الوقت، مما يعني أن اتجاه السببية هو من الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة الإنفاق الحكومي. لكن هناك فرضية بديلة، افترضها كينز (1936)،³³⁰ وهي أن الحوافز المالية مطلوبة أحياناً لتعزيز إجمالي الطلب والناتج المحلي الإجمالي ، لا سيما في أوقات الركود.

وانطلاقاً مما سبق فإن "Wagner" يشير إلى العلاقة السببية طويلة المدى القائمة بين النفقات العامة كمتغير داخلي والدخل المحلي كمتغير خارجي يؤثر فيه، وأن مرونة النفقات العامة إلى الدخل المحلي هي أكبر من الواحد (1)،³³¹ وبالتالي فإن زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العام يكون أكبر من زيادة نصيب الفرد من الدخل المحلي، وحسب فاجنر يزداد الإنفاق الحكومي كما ويتعدد نوعاً بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي، ومن

³²⁹ Wagner.A, Three extracts on public finance, In Classics in the Theory of Public Finance (Eds), R.A.Musgrave and A.T Peacock (1958), MacMillan, London, P : 36-119.

³³⁰ Keynes.J.M, The General Theory of Employment Interest and Money, 1936, Harcourt, Brace&World Inc, New York.

³³¹ Serena Lamartina, Andrea Zaghini : Increasing public expenditures : Wagner's law in OECD countries, centre for financial studies working paper N° 13, 2008, P 17.

معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة بسنة التطور، فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك. وبالتالي سيزداد دور الحكومة الإداري والوقائي مع تطور اقتصاد البلد.³³²

إن تطور الأمم يقابله زيادة كبيرة في العلاقات القانونية والاتصالات وبروز علاقات تعاقدية أكثر تطورا وتعقيدا، نتيجة لذلك فإن تقسيمات هائلة لليد العاملة سوف تتراكم خلال عملية التصنيع (Goffman and Mahar, 1971)،³³³ وبسبب ذلك فإن Wagner قد توقع دورا كبيرا توسعيا للدولة وزيادة في وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال القطاع العام محل القطاع الخاص، وكلما أصبحت الأمم أكثر تقدما فإنها ستواجه بنية تنظيمية كبيرة، مما يوسع دورها وهذا ما سينطوي حتما على زيادة في الإنفاق العام.

كما وأثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية والاحصائية من بينها دراسة (Johanson. H) وجود علاقة بين مراحل النمو الاقتصادي ومستوى النفقات العامة، وكذلك العوامل المحددة لمستوى هذه النفقات، والضوابط التي يجب اقرارها لهذه النفقات، وتوصلت الدراسات إلى أن هذه الظاهرة عامة تحكم جميع الدول.³³⁴

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن زيادة الإنفاق العام بشكل مستمر إلا تحت التأثير المشترك ل:³³⁵

- تحسن المستوى المعيشي.

- التنمية الاقتصادية والذي يتطلب المزيد والمزيد من الاستثمار.

- النفقات الإدارية للإدارة.

وقد استنتج من نظرية الاختيار العام تفسيرا آخر لزيادة النفقات العامة، والذي يندرج ضمن التداخلات النظرية للعلاقة التي أقرها "Wagner" بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، وذلك انطلاقا من مفهوم "تعظيم

³³² Khan.A.H, Wagner's law and the Developing Economy : A Time Series Evidence from Pakistan, Indian Econ.J, 38(1), P :115-123.

³³³ Goffman.I.J & D.Mahar, (1971), The Growth of public Expenditure in selected developing nations : Six Caribbean countries, Public finance, P 38.

³³⁴ Johanson. H, Public Expenditure, Macmillan, London, 1971, P : 1-7.

³³⁵ Stéphanie Damarey, Finance Publiques Manuels, 2^{ème} Edition, Gualino Lextenso Editions, P : 150.

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

المصلحة الخاصة"، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يساهم في تخفيض الفروق الدخلية بين فئات المجتمع، وهذا ما يدفع بالبيروقراطيين إلى محاولة تعظيم مصلحتهم الخاصة تحت غطاء تدعيم الكفاءة بزيادة النفقات العامة.

3- توسيع قانون فاجنر:

استنادا إلى دراسة (Henerkson, 1993-407)³³⁶ لقانون **Wagner** أن النمو الاقتصادي يحدث زيادة في الإنفاق العام لثلاث أسباب: **السبب الأول** ويكمن في الحاجة إلى الحماية والتنظيم من جانب القطاع العام، بالإضافة إلى ذلك إن التوسع الحضري وتقسيم العمل والذي يصاحب التصنيع يتطلب تكاليف أعلى من أجل الوفاء بالعقود بما يكفل النظام والوظيفة الفعالة للاقتصاد. ومنه يصبح النمو الاقتصادي يتمثل في عامل التحديث والتصنيع فهذا الأخير يحفز نشاط القطاع الخاص وهذا ما يستدعي زيادة وتطور نشاط القطاع العام.

السبب الثاني: أضاف **Wagner** أن زيادة الدخل القومي الحقيقي من شأنه أن يسهل التوسع النسبي لمرونة الإنفاق على دخل الممتلكات الثقافية ورفاهيتها، أيضا قطاع التعليم والثقافة تؤمن هذه المجالات من قبل القطاع العام.

السبب الثالث: بالنسبة لـ **Wagner** التغييرات في التكنولوجيا والتطور الاقتصادي جعلوا الحكومة تأخذ إدارة الاحتكارات الطبيعية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك توجد قطاعات لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص فهو بحاجة إلى دعم الدولة كمشاريع البنية التحتية: بناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات وغيرها.

يستخلص (Henerkson, 1993-408) أن **Wagner** يرى أن النمو الاقتصادي يحدث زيادة بحجم النفقات العمومية وذلك حسب نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن أجل تقدير هذه العلاقة يمكننا استخدام المعادلة التالية:

$$G/GDP = f(GDP/N)$$

³³⁶ Henrekson.M, Wagner's law- a spurious relationship ? Public Finance, 1993, 48(2), P : 406-415.

حيث:

G : تمثل نفقات العمومية.

N : السكان.

GDP : الإنتاج (الشروط الحقيقية).

وقد اعتبر (Peacock & Wilson) أن ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة قانونا عاما من قوانين

التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المعاصر، تخضع له النفقات في مختلف الدول.³³⁷

وقد اختبر Wagner باستعمال العديد من العلاقات الدالية، وذلك راجع إلى استعمال العديد من المتغيرات

المعبرة عن الإنفاق العام والنمو من طرف الاقتصاديين، وفي هذا الإطار نجد 5 علاقات رياضية دالية تعبر عن 5

توجهات مختلفة حول قانون Wagner وهي كالتالي:³³⁸

المعادلة 01:

$$RGE = f(RGDP) \dots \dots \dots (\text{Peacock-Wiseman, 1967})^{339}$$

المعادلة 02:

$$RGE = F \frac{(RGDP)}{N} \dots \dots \dots (\text{Goffman, 1968})^{340}$$

المعادلة 03:

$$\frac{RGE}{N} = F \frac{(RGDP)}{N} \dots \dots \dots (\text{Michas, 1975})^{341}$$

³³⁷ A.T.Peacock and J. Wilson, Determinants of Government Expenditure in public expenditure analysis, Edited by M.Sshami, Rotterdam University press, 1972, P: 167-170.

³³⁸ Adetunji Babatunde : a bound testing analysis of Wagner's law in Nigeria : 1970-2006, The African econometric society, 2008, P 3.

³³⁹ Peacock.A.T and J.Wiseman (1967), The Growth of public Expenditure in the United Kingdom, London : George Allen& Unwin.

³⁴⁰ Goffman.I.J (1968), On the Empirical Testing of Wagner's Law : A Technical Note, Public Finance, 3(3), P : 359-364.

³⁴¹ Michas.N.A (1975), Wagner's Law of Public Expenditures : What is Appropriate Measurement for Valid Test ? Public Finance, 30(1), P : 77-84.

المعادلة 04:

$$\frac{RGE}{RGDP} = F \frac{(RGDP)}{N} \dots\dots\dots (\text{Musgrave, 1969})^{342}$$

المعادلة 05:

$$\frac{RGE}{RGDP} = F(RGDP) \dots\dots\dots (\text{Mann, 1980})^{343}$$

حيث أن:

RGE : يمثل الإنفاق الحكومي الحقيقي.

$RGDP$: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

N : عدد السكان.

$\frac{(RGDP)}{N}$: نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي.

$\frac{RGE}{N}$: نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي.

$\frac{RGE}{RGDP}$: نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج الحقيقي.

ويمكن الاختلاف بين المعادلات الخمسة السابقة في القياس المتبع لكل من النشاط الحكومي (القطاع العام)

والنشاط الاقتصادي (النمو الاقتصادي) للتعبير عن علاقة **Wagner** التي تؤكد على توسع النشاط الحكومي موازاة

مع توسع النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن النشاط الحكومي يعبر عنه بإجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي

في المعادلة الأولى والثانية، وبنصيب الفرد من إجمالي الإنفاق الحكومي الحقيقي في المعادلة الثالثة، ونسبة الإنفاق

الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المعادلة الرابعة والخامسة، أما النشاط الاقتصادي فعبر عنه

³⁴² Musgrave.R.A (1969), Fiscal System, New Haven: Yale University Press.

³⁴³ Mann.A.J(1980), Wagner's Law : An Econometric Test for Mexico, 1925-1976, National Tax Journal Vol 33(2), P : 189-201.

بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلة (1) و(5)، وبنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المعادلات (2)، (3)، (4).

ولكن العلاقة الدالية الأكثر استخداما وانتشارا هي المعادلة (4) لـ "Musgrave"، والتي تربط بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

4-الانتقادات الموجهة لقانون فاجنر:

واجه قانون **Wagner** العديد من الانتقادات التي تشكلت في صحته وواقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها **Wagner** في ألمانيا، يمكن حصرها فيما يلي:

- يرى بيكوك ووايزمان من خلال الدراسة التي قاما بها أن سبب زيادة الإنفاق العام يرجع إلى عاملين، حيث يتمثل العامل الأول في صعوبة خفض الإنفاق الحكومي والذي يرتفع في فترات الحروب وفي أوقات السلم نتيجة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة. أما العامل الثاني فيكمن في مقدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية الزيادة الحاصلة في النفقات العامة.

- يرجع الماركسيون أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي ترجع إلى طبيعة الدولة الرأسمالية والتي تقوم بالمحافظة الاحتكارية للمشروعات.

- وجود عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر على قرار الإنفاق العام غير النمو الاقتصادي كالعوامل الاجتماعية والسياسية والكوارث الطبيعية والحروب والتي من شأنها تؤثر على الإنفاق الحكومي بغض النظر على مستوى الدخل، والتي تؤدي إلى تزايد النفقات العامة.

- في نطاق العوامل الاقتصادية يمكن القول أن هناك جزءا هاما من الزيادة في الإنفاق العام وبشكل خاص في الدول المتخلفة وهذا راجع إلى انخفاض كفاءة النفقة العامة وزيادة هدر وتبديد للموارد الاقتصادية داخل القطاع الحكومي، مما ينعكس سلبا في انخفاض إنتاجية النفقة العامة عموما وفي الدول المتخلفة خاصة.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون فاجنر لطابعه غير العام والذي يصعب تطبيقه في جميع المجتمعات في مختلف مراحل نموها وتطورها، إلا أنه قدم دليلاً على أن النفقات العامة لا سبيل إلى تخفيضها لأن معنى تخفيضها مخالفة لطبيعة الأشياء والسير عكس التطور، فقد أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصاً في اقتصاديات الدول التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية، أين تزداد الحاجة إلى مزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع والخدمات العامة مع أي تغير في الطلب، وكذا ضبط أجور موظفي القطاع العام وتحديد حجم ونوع التحويلات والإعانات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين وتوفير آليات الرقابة وضبط المعاملات قصد ضمان مواصلة وضرورة التنمية الاقتصادية.

وبالتالي إن الاهتمام بطريقة توزيع النفقات العمومية أهم من وضع حد لزيادتها فمن المفيد أن تزيد النفقات ذات الطابع الإنتاجي والتي تقدم قيمة مضافة إلى أقصى حد مهما بلغ، وفي المقابل نخفض من النفقات غير المنتجة. ومن البحث عن تأثير كل نفقة على الاقتصاد الوطني.

5- الفرضية البديلة لقانون فاجنر (فرضية كينز):

تقوم فرضية كينز على مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما يعرف بآليات السياسة المالية، حيث تستهدف هذه الأخيرة إجراء تغيرات مقصودة ومخططة في مكونات الميزانية العامة وبنود الضرائب والإنفاق العام من أجل توجيه النشاط الاقتصادي وضبطه وتسييره.

فقد اعتبر جون مينارد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت به النظريات والقوانين السابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي، وبالتالي أعطت أهمية كبيرة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الأساسي هو زيادة الطلب الفعال، حيث وجدوا في الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية من أجل تحقيق معدلات نمو مثالية.

وقد أوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل الوطني من خلال آلية المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل الوطني عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية وتحفيز الطلب الذي يؤدي بدوره إلى توسيع الطاقة الإنتاجية، وما يتبعه ذلك من زيادة العمال ليحدث في الأخير زيادة مضاعفة في الإنتاج، فالإنفاق العام يشكل جزءا هاما من مكونات الطلب الكلي الفعال (الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري) على أساس الطلب يخلق العرض، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم الإنتاج بما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي وحجم البطالة، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة والتي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة. لذا فإن الإنفاق العام في اقتصاديات النمو وفقا لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل الوطني باعتبار النفقات العامة أداة سياسية خارجية لتصحيح التقلبات الدورية في إجمالي الطلب، وعليه فإن نظرية الطلب التي جاء بها كينز أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وأن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.³⁴⁴

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية لقانون فاجنر.

الغرض هنا هو تسليط الضوء على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فجوهر موضوع فاجنر الأساسي هو أن المحدد الرئيسي لنمو الحكومة هو نمو الاقتصاد. وأن تنسيقها الاقتصادي يوحي بسياسة مشتركة في جميع قضايا النشاط العام بسبب موقعها المهيمن في المالية العامة.

فبعدها أصبحت سياسة الإنفاق الحكومي كأداة في الاقتصاد، حظيت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي، فقد كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي واحدة من أهم القضايا التي تم دراستها والبحث عنها على نطاق واسع، ترجمت في عدة دراسات تطبيقية حاولت دراسة

³⁴⁴ Keynes.J.M, The General Theory of Employment Interest and Money, 1936, Harcourt, Brace&World Inc, New York.

صلاحية قانون **Wagner**، وشملت هذه الدراسات العديد من الدول المتقدمة والنامية باستخدام سلاسل زمنية، وتستند معظم الدراسات التجريبية إلى بيانات مشتركة. ولكن لم يكن هنالك نمطا واضحا على النتائج التجريبية لهذه الدراسات.

كما وتعد الدراسات التجريبية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي متعددة ومتنوعة ومثيرة للجدل معتمدة في الأساس على دراسات لعينة عشوائية من الدول أو لعينة من الدول موجودة في منظمة معينة أو لدولة بحد ذاتها.

وهنالك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بمختلف دول العالم، إلا أن نتائج هذه الأبحاث اختلفت بسبب اختلاف طريقة الإنفاق وعدم التشابه في الخصائص الاقتصادية لهذه الدول.

ويتمثل العيب الرئيسي في هذه الدراسات في أن هذه الأنواع من الانحدارات لا تعكس ديناميكيات العلاقة بين هذين المتغيرين وتتجاهل العوامل الخاصة بكل بلد (خصائص وميزات كل بلد)، (Ghali, 1998).³⁴⁵

من بين الدراسات التي أجريت حول أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نجد بعض الدراسات قد دعمت قانون فاجنر (القانون المرجعي الأساسي) وأخرى جاءت للتوافق مع النظرية الكينزية (الفرضية البديلة)، ولقد تم اختبار قانون **Wagner** على العديد من الدول، واختلفت النتائج من بلد إلى آخر فبعضها كانت متوافقة والبعض الآخر متناقضة وسبب هذه النتائج المتناقضة ترجع عموما إلى اختلاف المنهجيات الاقتصادية المستخدمة.

1- الدراسات التجريبية التي تتوافق مع قانون فاجنر:

من بين الدراسات التي دعمت قانون فاجنر نجد: دراسة مان (Mann, 1980)³⁴⁶ الذي اختبر فرضية فاجنر في حالة المكسيك للفترة 1925-1976، حيث استخدم انحدار ثنائي المتغير مع تصحيح للارتباط

³⁴⁵ Ghali, H.K, « Government Size and Economic Growth : Evidence from a Multivariate Cointegration Analysis », Applied Economics, 1998, Vol 31, P : 975-987.

³⁴⁶ Mann.A.A, Wagner's Law : An Econometric Test for Mexico, 1925-1976, National Tax Journal, 1980, Vol 33, N°02, P : 189-201.

التلقائي، واستخدم عدة أشكال من "القانون" خلال هذه الفترة ووجد تأكيداً قوياً لهذه الفرضية. ومن بين الدراسات المهمة الأخرى تلك التي أجراها غوبتا (Gupta, 1967)³⁴⁷، للولايات المتحدة والسويد وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا فكانت النتائج موافقة لـ "Wagner". بالإضافة إلى الدراسات التي أجراها كل من (Musgrave, 1969)³⁴⁸ و (Goffman, 1971)³⁴⁹. كذلك دراسة (Dimitrios Sideris, 2006)³⁵⁰ لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي في اليونان خلال الفترة (1938-1993) وتمثل فترة من النمو والتصنيع وتحديث الاقتصاد، حيث أسفرت النتائج عن وجود علاقة بين المتغيرين على المدى الطويل، تنطلق من الدخل الحقيقي إلى الإنفاق الحكومي، وهذا ما يتسق مع فرضية فاجنر.

نجد أيضاً دراسة (Bernardin Akitoby, et Al, 2006)³⁵¹ وهي دراسة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الأمدن الطويل والقصير في دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنتائج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لعينة مكونة من 51 دولة نامية. حيث وجد أن 70 % من هذه الدول: يكون الناتج والإنفاق الحكومي لها **cointegrated** تكامل متزامن يظهر وجود علاقة على المدى البعيد بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين الناتج والنمو وهذا ما يتماشى مع قانون Wagner. وفي دراسة حديثة أجرتها (Magazzino, Giolli & Mele, 2015)³⁵² حول الاتحاد الأوروبي، تم اختبار فرضية فاجنر ضد فرضية كينزية. أبلغت الدراسة عن نتائج متباينة حيث دعمت فرضية فاجنر على ثمانية بلدان وفرضية كينزية في أربعة بلدان فقط.

³⁴⁷ Gupta.S.P, Public Expenditure and Economic Growth : A Time Series Analysis », Public Finance, 1967, Vol 22, N° 04, P : 61-423.

³⁴⁸ Musgrave,R.A, Fiscal Systems, New Haven and London : Yale University Press, 1969,

³⁴⁹ Goffman.J.J and D.J.Mahar, « The Growth of Public Expenditure in Selected Developing Nations : Six Caribbean Countries », Public Finance, 1971, Vol 26, N° 01, P : 57-74.

³⁵⁰ Dimitrios Sideris (2006), Wagner's Law in I gTh centry Greece : a co-Integration and causality analysis unv.compns, 451 10 Ioannina Greece Bernardino Akitoby at al (2006), public spending voracity and Wagner's Law in dev European journal of political economy 22, P : 724-908.

³⁵¹ Akitoby.B, Clemens.B, Gupta.S, & Inchauste.G, Public spending, Varocity, and Wagner's law in developing countries, European Journal of Political Economy, 2006, 22(4), P : 908-924.

³⁵² Magazzino. C, L.Giolli, and M.Mele, Wagner's Law and Peacock and Wiseman's Displacement Effect in European Union Countries : A Panel Data Study, International Journal of Economics and Financial Issues 5(3), 2015, P : 9-812.

2- الدراسات التجريبية التي تتعارض مع قانون فاجنر:

نجد دراسة **Ram** من خلال دراساته (**Ram, 1986**):^{354 353} في عينة حجمها 115 دولة خلال الفترة (1960-1980) بأن حجم القطاع الحكومي بدلالة النفقات العمومية (نفقات الاستهلاك) له تأثير خارجي معنوي على النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية لكن إجمالي النفقات العمومية لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ليقدم رومر دراسته (**Romer, 1990**):³⁵⁵ لعينة ل112 دولة حول تأثير كل من رأس المال البشري والاستثمار العام ونفقات الاستهلاك والنفقات الإجمالية على النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج الداخلي الحقيقي، حيث وجد أن هناك تأثير معنوي سلبي للنفقات الإجمالية على النمو الاقتصادي.

3- الدراسات التجريبية التي تدعم الفرضية البديلة (كينز):

هنالك مجموعة أخرى من الدراسات التجريبية التي لا تدعم قانون فاجنر وبالمقابل تتوافق مع النظرية الكينزية، كدراسة (**Mwafaq M, Dandan, 2011**)، حيث قام الباحث بتحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالأردن خلال الفترة (1990-2006)، وهذا باعتماد على مجموعة من متغيرات: إجمالي الناتج المحلي، النفقات المتكررة، النفقات الاستثمارية، حيث وجد علاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي وما استخلصه هو أن الإنفاق الحكومي على المستوى الكلي له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي يتوافق مع النظرية الكينزية.³⁵⁶

³⁵³ Ram Rati, Government Size and Economic Growth : A New Framwork and some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data, The American Economic Review, Vol 76 N° 01, 1986, P : 191-203.

³⁵⁴ Ram.R, « Causality between income and Government Expenditue : a Broad International Perspective, Public Finance/Finances publiques, (1986), Vol 31, N 3, P : 393-413.

Ram.R, « Wagner's Hypothesis in Time-series and Cross-section Perspectives : Evidence from Real Data from 115 Countries », Review of Economics and Statistics, (1987), Vol 69, N° 2, P : 194-204.

³⁵⁵ Romer, Human capital and growth Theory and evidence from cross-section and Time-Seris Data 1960-1985, 1990.

³⁵⁶ Mwafaq M. Dandan, Government expenditure and economic growth in Jordan, International Conference on Economics and Finance Research, IPEDR vol 4, ALJouf University, 2011.

كما وتمحورت دراسة (Hosain Al-Zeuod, 2011) على اختبار فيما إذا كان هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1990-2011)، أو العكس باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار (جراجر) للسببية، بين التحليل أن الإنفاق الحكومي يحدث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة القصيرة والطويلة، وهذا يثبت الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتفق مع المدرسة الكينزية.³⁵⁷

4- الدراسات التجريبية التي تدل على وجود علاقة ثنائية تدعم كل من قانون فاجنر

والفرضية الكينزية:

في المقابل نجد عددا من الدراسات التي اختبرت كل من قانون فاجنر والفرضية الكينزية، والتي وجدت أدلة على وجود سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وبالتالي فهذه الدراسات تدعم كلا من فرضية فاجنر وكينز. مثل دراسة (Tuck Cheong Tang, 2009):³⁵⁸ لاختبار قانون فاجنر مقابل الفرضية الكينزية من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا للفترة (1960-2005)، حيث دعمت النتائج التطبيقية كل من قانون فاجنر والفرضية الكينزية على حد سواء في ماليزيا. كذلك دراسة (Turan et Huseyin, 2009):³⁵⁹ التي هدفت لبيان العلاقة بين الإنفاق العام مع نمو الدخل وعجز الميزانية للإيرادات الحكومية للاقتصاد التركي للفترة (1950-2004)، فقد استخدمت الدراسة تقنيات الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقات الاقتصادية طويلة المدى، حيث أظهرت النتائج أن السببية بين الإنفاق الحكومي والدخل القومي هي ثنائية الاتجاه، هذا الاستنتاج يؤيد كل من قانون **Wagner** ومنهجية كينز.

³⁵⁷ Hosain Al-Zeuod, The Causal Relationship between Government Expenditure and Economic Growth : Evidence from Jordan, Al-al Bayt University, Al-Manara Volume 19, N° 4, 2013.

³⁵⁸ Tuck cheong Tang (2009), Wagner's Law versus Keynesian hypothesis in Malaysia : An Impressionistic view, monash University.

³⁵⁹ Turan.YAY, Huseyin Tasten, (2009), Growth of Public Expenditure Turkey During the 1950-2004, An Econometric Analysis Romaine journal of Economic Forecasting-4/2009.

من ناحية أخرى نجد أحيانا دراسات لم تجد أي علاقة بين المتغيرين، ومنها دراسة (AFXENTIOU, P.C& SERLETIS)³⁶⁰ ودراسة (Rauf, Qayum et Zaman, 2012)³⁶¹ التي لم تجد أي علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وتشير إلى أن كلا الفرضيتين غير صحيحتين. كذلك استخدم (Chang, Lin & Caudil, 2004)³⁶² بيانات السلاسل الزمنية من 1951 إلى 1996 لسبع دول صناعية وثلاث دول نامية ولم يجدوا سببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في أي من الاتجاهين.

يتضح من الدراسات السابقة حول العلاقة الجدلية بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي أن هناك تباين واختلاف فيما يخص اختبار هذه العلاقة، فنتيجة للمناقشات النظرية المبينة أعلاه، توجد أدبيات تجريبية واسعة تهدف إلى اختبار صحة قانون **Wagner** أو صحة الفرضية الكينزية، فبعض الدراسات التجريبية تؤكد قانون **Wagner** بدلا من الموقف الكينزي في حين تتوافق دراسات أخرى مع الفرضية الكينزية. حيث تارة تكون السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي وتارة أخرى من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي وأحيانا تكون السببية في كلا الاتجاهين. بينما وجدنا رأيا آخر لم يتوصل إلى إثبات هذه العلاقة في كلا الاتجاهين. ويمكن ارجاع النتائج المتباينة في الدراسات السابقة إلى اختلاف المنهجية المستعملة والنماذج القياسية المستخدمة، كما ويرجع إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدول. ونظرا لطبيعة المناخ السياسي والنظام الاقتصادي للدولة التي تشملها الدراسة.

ويجدر الإشارة إلى أن التسليم بصحة قانون **Wagner** لا يسقط التوجه الكينزي لسياسات الاقتصاد الكلي والذي يؤكد على أن اتجاه العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي بخلاف اتجاه العلاقة السببية لقانون

³⁶⁰ Afxentiou.P.C and Serletis.A, Government Expenditures in the European Union : Do They Converge or Follow Wagner Law, International Economic Journal, 1996, 10(3), P : 33-47.

³⁶¹ Rauf.A, Qayum.A and Zaman.K.U, Relationship between Public Expenditure and National Income : An Empirical Investigation of Wagner's Law in Case of Pakistan, Academic Research International, 2012, 2(2), P : 533-538.

³⁶² Chang.T, Lin.W, Caudil. S.B, A Re-examination of Wagner's Law for Ten countries based on Cointegration and Error Correction Modeling Techniques, Applied Financial Economics, 2004, 14, P : 577-598.

Wagner، إذ أبرزت عدة دراسات كدراسة (Turan et Huseyin, 2009)³⁶³ ودراسة (Ayo, 2011)³⁶⁴ كذلك دراسة (Alexandru Minea, 2008).³⁶⁵ أن علاقة Wagner وعلاقة كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الاقتصاد. فعلاقة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه: بمعنى أن زيادة الإنفاق الحكومي ترفع من معدلات النمو الاقتصادي حسب الفكر الكينزي، والنمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، والذي يتطلب تدخل القطاع الحكومي لتلبية الزيادة في الإنفاق حسب ما يقتضيه قانون Wagner. وبهذا تتهتم دراستنا تتهتم باختبار صحة قانون Wagner في الجزائر في ظل الاعتقاد السائد بأن يؤدي الإنفاق الحكومي دور رئيسي في النشاط الاقتصادي لاسيما وأن الحكومة تملك قطاع النفط الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني من خلال متغير الإنفاق.

³⁶³ Turan.YAY, Huseyin Tasten, (2009), Growth of Public Expenditure Turkey During the 1950-2004, An Econometric Analysis Romaine journal of Economic Forecasting-4/2009.

³⁶⁴ Ayo.O.S, Ifeakachukwu.N.P and Ditimi.A, A Trivariate Causality Test among Economic Growth, Government Expenditure and Inflation Rate, Evidence from Nigeria, The Journal of World Economic Review, 2011, 6(2), P : 189-199.

³⁶⁵ Alexandru, Minea, The role of public spending in the growth theory evolution, Faculty of Law, Economics and management, Rue de Blois, France, 2008.

خلاصة:

تلعب السياسة المالية من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام دورا إيجابيا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتبرز هذه الأهمية من خلال مكونات الطلب الكلي الفعال على أساس الطلب يخلق العرض، إذ يشير هذا القانون في حالة وجود اقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل وجهاز إنتاجي مرن فإن أي زيادة في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام سوف يؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي مما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي. ويتجلى أثر الإنفاق العام على الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي، حيث تلعب التوقعات بشأن الظروف المالية والاقتصادية المستقبلية دورا في سلوك الأفراد الاستهلاكي وحتى في سلوك المؤسسات الإنتاجية، ومن ثم فإن هذه التوقعات تؤثر على فعالية الإنفاق العام في التأثير على الطلب الكلي الفعال من خلال مضاعف الإنفاق الحكومي.

وقد حظي الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي باهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين، حيث أن إشكالية ما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي يسبب الزيادة في النمو الاقتصادي (الفرضية الكينزية)، أو النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الحكومي (قانون فاجنر) قد شكلت مجالا كبيرا للدراسة خصوصا في الدول النامية التي يأخذ الإنفاق الحكومي حصة كبيرة من الموارد الاقتصادية للدولة.

فمن بين الدراسات التي أجريت حول أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نجد بعض الدراسات قد دعمت قانون فاجنر (القانون المرجعي الأساسي) وأخرى جاءت للتوافق مع النظرية الكينزية (الفرضية البديلة)، ولقد تم اختبار قانون **Wagner** على العديد من الدول، واختلفت النتائج من بلد إلى آخر فبعضها كانت متوافقة والبعض الآخر متناقضة وسبب هذه النتائج المتناقضة ترجع عموما إلى اختلاف المنهجيات الاقتصادية المستخدمة. كما ويرجع إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدول. ونظرا لطبيعة المناخ السياسي والنظام الاقتصادي للدولة التي تشملها الدراسة.

الفصل الثاني تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة في ظل الفكر الاقتصادي

والجزائر مثلها مثل بقية الدول قامت بالتوسع في استخدام سياسة الإنفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، فقد عمدت إلى التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد من الأزمات وزيادة الناتج الداخلي الخام، إذ انتهجت سياسة التوسع في الإنفاق العام من خلال العديد من البرامج الاقتصادية تهدف فيها إلى تحقيق نمو اقتصادي مستديم. وهو ما سوف نتطرق اليه في الفصل الثالث من خلال تقديم دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية وقياسية
للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو
الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يعد موضوع النمو من المواضيع التي تكتسي أهمية عظمى لكل بلدان العالم وخاصة الدول النامية، وتعتبر سياسة الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية أهم سياسة للتدخل في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية في أحداث نمو اقتصادي مرغوب فيه لدفع عجلة التنمية.

فالجزائر مثل بقية الدول وبحكم الفوائض المالية التي حققتها خلال فترة الدراسة قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية بسياساتها الإنفاقية للبلاد، في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، فمع التطورات الحاصلة في وقتنا الحالي والتحولت العالمية التي تشهدها كافة الأصعدة، فإن الجزائر تحاول تبني خطط استراتيجية عملية تطمح من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وغيرها عن طريق تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمراره.

فنتيجة للتقلبات والمشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري أدى إلى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لإشباع حاجات الأفراد المتزايدة واللامتناهية، ما أدى إلى تزايد النفقات وتطورها كونها الأداة المهمة من أدوات السياسة المالية المتحكم فيها في التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي وتحقيق مختلف الأهداف المرجوة، انعكس ذلك إلى اتباع سياسة مالية ممثلة في التوسع في النفقات بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول ومستدام، خاصة في ظل الانفراج المالي وارتفاع أسعار المحروقات، فمع مطلع الألفية تمكنت الجزائر من تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص من خلال البرامج التنموية الضخمة المعتمدة خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع بداية سنة 2001، عبر برامج متتالية للاستثمارات العمومية. والهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تخصيص أغلفة مالية ضخمة لتجسيد وإنجاح هاته البرامج.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ومن هنا تظهر أهمية سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي. فقد تم الاعتماد على الإنفاق العام في انعاش الاقتصاد ودعم نموه، لذلك اهتمت دراستنا من خلال الفصل الثالث بالتركيز على تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام أساليب احصائية وقياسية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وهيكل الإنفاق

العام بالجزائر:

المطلب الأول: تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد اتجهت الجزائر غداة استقلالها نحو تبني نظام اقتصادي موجه قائم على أساس تدخل الدولة في كل النشاطات الاقتصادية باعتبارها المسؤول الوحيد على تمويل الاقتصاد وإعادة توزيع الدخل، إذ سعت من خلال تبنيها لسياسة المخططات الاقتصادية وتأمين الثروات المعدنية والطاقة والأراضي الفلاحية والبنوك، إلى بناء قاعدة اقتصادية وهذا من خلال الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها في شتى المجالات خاصة منها قطاع الصناعة الذي استولى على حصة الأسد. وقد ساعدها على ذلك الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق العالمية واللجوء إلى الاستدانة من الهيئات المالية الدولية.

وسنحاول إبراز مراحل تطور السياسة المالية بالجزائر، وذلك من خلال المراحل المختلفة التي عرفها الاقتصاد الوطني. ولمعرفة مسار السياسة المالية سنقوم بتحليل العلاقة ما بين تطور النفقات العامة، الناتج الداخلي الخام، معدلات النمو الاقتصادي، الجباية البترولية وأسعار النفط من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (01): يبين تطور معدلات النمو تبعا لتطور كل من الناتج الداخلي الخام، النفقات العامة

الاجمالية، الجباية البترولية، الواردات، واسعار النفط خلال الفترة (1970-2018):

Année	الناتج الداخلي الخام PIB 10 ⁶ DA	معدل النمو الاقتصادي (%)	الانفاق العام G 10 ⁶ DA	Prix de Baril مليار دولار	الواردات M En 10 ⁶ DA	الجباية البترولية FP 10 ⁶ DA
1970	24072.3	-	5876	1.21	6205	1350
1971	24922.8	-	6941	1.7	6028	1648
1972	30413.2	-	8197	1.82	6694	3278
1973	34593.1	-	9989	2.7	8876	4114
1974	55560.9	7.5	13408	11	17754	13399
1975	61573.9	5	19068	10.43	23755	13462
1976	74075.1	8.4	20118	11.6	22227	14237
1977	87240.5	5.3	25473	12.5	29475	18019

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

1978	104831.6	9.2	30106	12.79	34439	17365
1979	128222.6	7.5	33515	29.19	32378	26516
1980	162507.2	0.8	44016	35.32	40519	37658
1981	191468.5	3	57655	37.1	48780	50954
1982	207551.9	6.4	72445	32.38	49384	41458
1983	233752	5.4	84825	29.04	49782	37711
1984	264469.8	3.3	91598	28.2	51257	43841
1985	291597.2	3.7	99841	27.01	49491	46786
1986	296551.4	0.4	101817	13.53	43394	21439
1987	312787.1	-0.7	103977	17.73	34153	20479
1988	347716.9	-1	119700	14.24	43427	24100
1989	422043	4.4	124500	17.31	70072	45500
1990	554388.1	0.8	136500	22.26	87018	76200
1991	862132.8	-1.2	212100	18.62	139241	161500
1992	1074695.8	1.6	420131	20.05	188547	193800
1993	1189724.9	-2.2	476627	17.8	205035	179218
1994	1487403.6	0.2	566329	16.3	340142	222176
1995	2004994.6	3.8	759617	17.6	513193	336148
1996	2570028.9	3.7	724609	21.7	498326	495997
1997	2780168.1	1.1	845196	19.49	501579.9	564765
1998	2830490.7	6.2	875739	12.94	552358.6	378556
1999	3238197.5	3.2	961682	17.91	610673	560121
2000	4123513.9	3.8	1178122	28.5	690425.7	1173237
2001	4227113.1	3	1321028	24.85	764862.4	956389
2002	4522773.4	5.6	1550646	25.24	957039.8	942904
2003	5252321.1	7.2	1639265	29.03	1047441.4	1284975
2004	6149116.7	4.3	1888930	38.66	1314399.8	1485699
2005	7561984.4	5.9	2052037	54.64	1493644.8	2267836
2006	8501635.8	1.7	2453014	65.85	1558540.8	2714000
2007	9352886.4	3.4	3108669	74.95	1916829.1	2711850
2008	11043703.5	2	4191053	99.97	2572033.4	1715400
2009	9968025.3	1.7	4246334	62.25	2854805.3	1927000
2010	11991563.9	3.6	4466940	80.15	3011807.6	1501700
2011	14588531.9	2.9	5853569	112.94	3442501.6	1529400
2012	16208698.4	3.4	7058173	111.045	3907071.9	1519040
2013	16643833.6	2.8	6024131	108.971	4368548.4	1615900
2014	17205106.3	3.8	6995769	100.234	4719708.3	1577730
2015	16712675.4	3.7	7656331	53.066	5193459.7	1722940
2016	17514634.9	3.2	7297494	45.005	5154776.8	1682550
2017	18575761.1	1.4	7282630	54.053	5111297.6	2126987
2018	20259044.3	1.5	7726291	59.36	5387655	2349694

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013, P : 177, 178, 179, 180, 216, 220, 221.
- DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.
- Rétrospective des Comptes Economiques de 1963-2014, Collections Statistiques, N° 197/2016, Série E, Statistiques Economiques N° 85, ONS, Janvier 2016, P : 193.
- Les comptes économiques de 2015 à 2018, N° 861, ONS, Juillet 2019, P : 11.
- Evolution des Echanges extérieurs de Marchandises de 2005-2015, Collections Statistiques, Série E : Statistiques Economiques, N° 201, ONS, Octobre 2016, P : 10.
- ONS, les comptes nationaux trimestriels – 1ème Trimestre 2019, N° 859, P: 12.

- الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013-2015، رقم 46، نشرة 2016، ص: 70.

- الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018، ص: 52، 62.

1- سياسة الإنفاق العام واتجاه النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة

(1770-2018)

1-1 الإنفاق الحكومي ضمن المخططات التنموية وبرامج الاستثمارات العمومية:

حاولت الجزائر بعد الاستقلال وضع خطط تنموية طويلة الأجل تركز على التصنيع بغية الخروج من التخلف، ما أدى إلى تبني النظام الاشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي وتجسد ذلك في عدة مخططات تنموية تمثلت في المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، والمخطط التكميلي (1978-1979)، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الاستثمارات، ومع مطلع الثمانينات قامت الدولة بتغيير نمط الاستراتيجية المتبع حيث قامت بانتهاج سلسلة من الإصلاحات تمثلت في تطبيق مخططين خماسيين، وهما المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، بغية تحقيق اللامركزية في التسيير، إلا النتائج المتحصل عليها لم تكن في الأهداف المسطرة من طرف الدولة خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول، وتخطيها في دوامة من المشاكل أدت إلى اللجوء إلى الهيئات والمنظمات الدولية وعقدتها لمجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كاتفاقية الاستعداد الائتماني، برنامج التثبيت الاقتصادي، برنامج التعديل الهيكلي، إلا أن نتائج المؤشرات

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

الاقتصادية كانت ضعيفة بسبب محدودية الإصلاحات والتي ركزت على الجانب النقدي والمالي متناسية الهدف الحقيقي وهو دفع عجلة النمو نحو الأمام وتحقيق معدلات مقبولة، وبعد خروج الجزائر من الأزمة مع مطلع الألفية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، انتهجت الجزائر مجموعة برامج لدعم النمو الاقتصادي تمثلت هذه البرامج في: برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019).

ولقد لعبت العائدات النفطية دورا رئيسيا وفعالا في رسم سياسة الإنفاق في الجزائر خلال فترة السبعينات وبداية الثمانيات، حيث توجهت الجزائر إلى تطبيق مجموعة من المخططات والبرامج التنموية: وهي: المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والرابعي الثاني (1974-1977)، حيث تم تخصيص مبالغ استثمارية ضخمة امتصها كل من قطاع المحروقات والصناعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات، ورغم ذلك فإن الأهداف المحققة لم تكن هي المرجوة، فالاهتمام بالصناعة أدى إلى إهمال الزراعة ومن ثم قلت مساهمتها في الإنتاج الوطني.

ويعتبر المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الانطلاقة الحقيقية لتبني أسلوب التخطيط، حيث عملت الحكومة من خلاله على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، أين خصصت مبلغ 27,7 مليار دج للإنجاز الفعلي لبرنامج التجهيز العمومي.³⁶⁶ وقد تميزت هذه الفترة من المخطط الرباعي الأول بتفوق القطاع الصناعي على غيره من القطاعات الأخرى، من خلال جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل النمو الاقتصادي، حيث ركزت الدولة اهتمامها على انشاء جهاز إنتاجي يعتمد بالدرجة الأولى على التصنيع، وذلك من خلال تكوين صناعات قاعدية تحفز إنشاء صناعات خفيفة لاحقا. وهذا للتغلب على مشكلات التخلف والقفز بسرعة إلى مستويات عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومنه النمو الاقتصادي. ويمثل الجدول التالي توزيع استثمارات المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970-1973):

³⁶⁶ الأمر 70-10 المؤرخ في 20 جانفي 1970 المتضمن المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (02): يوضح هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الأول خلال الفترة (1970-1973):

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الاستثمارات الإنتاجية المباشرة		
الفلاحة	02,92	02,94
الصيد البحري	0,12	0,07
الري	01,90	01,34
إجمالي قطاع الفلاحة والري	04,94	04,35
قطاع المحروقات	04,57	09,78
الصناعات الأساسية	05,21	07,52
الصناعات التحويلية الأخرى	01,19	01,32
المناجم والطاقة	01,43	02,18
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية	-	0,64
إجمالي الصناعات	12,40	21,44
الاستثمارات شبه الإنتاجية		
السياحة	0,70	0,78
النقل	0,80	1,13
المواصلات السلكية واللاسلكية	0,37	0,40
التخزين والتوزيع	-	0,29
إجمالي الاستثمارات شبه الإنتاجية	1,87	2,60
الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة		
شبكة النقل	01,14	01,13
السكن	01,52	01,54
التربية والتكوين	03,31	03,04
الاستثمارات الأخرى	02,57	02,21
إجمالي الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	08,54	07,92
إجمالي الاستثمارات	27,75	36,31

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم

مسارها في الجزائر، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 251.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الصناعي قد احتل الصدارة حيث استفادة من نسبة 59 % من إجمالي استثمارات هذا المخطط، فقد هدفت استراتيجية التصنيع إلى إنشاء سوق وطنية تشكل القاعدة الأساسية للنمو والتنمية الاقتصادية، إلا أن استراتيجية التصنيع قد شهدت عدة صعوبات تمثلت أساسا في ضعف الجهاز الإنتاجي إذ لم يكن يشتغل بكامل طاقته الإنتاجية، بالإضافة إلى نقص الإطارات والكفاءات ومنه عدم فعالية إدارة العملية الإنتاجية.

في حين خصص للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) مبلغ 110 مليار دج لبرامج الاستثمارات العمومية، وقد تمحور هذا المخطط حول تطوير القوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، بغية بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي. لذلك اعتبر هذا المخطط أكثر تقدما ونضجا مقارنة بالمخططات السابقة وهذا بسبب الرؤية الشاملة لعملية التخطيط وإشراك السلطات المركزية والمحلية.³⁶⁷

ومن بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها:³⁶⁸ تامين الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي، الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، تحقيق الترقية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، تكامل قطاعات الاقتصاد والعمل على التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك، مع إتمام المشاريع المتأخرة التي شرع في تنفيذها خلال المخطط الرباعي الأول وإعداد مشاريع جديدة. والجدول الموالي يبين هيكل وتوزيع الاستثمارات العمومية الخاصة بالمخطط الرباعي الثاني للتنمية:

³⁶⁷ الأمر رقم 68-74 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

³⁶⁸ الأمر رقم 68-74 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (03): يوضح هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الرباعي الثاني خلال الفترة

(1974-1977):

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية (مليار دج)
الزراعة	12,00	05,85
الصيد البحري	0,12	0,09
الري	04,60	02,97
إجمالي قطاع الزراعة والري	16,72	08,91
قطاع المحروقات	19,50	36,00
الصناعات الأساسية	21,86	28,46
الصناعات التحويلية الأخرى	04,01	05,07
المناجم والطاقة	02,63	04,62
إجمالي الصناعات	48,00	74,15
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية	02,73	03,45
السياحة	01,50	01,24
النقل	06,49	05,27
المواصلات السلكية واللاسلكية	01,51	02,32
التخزين والتوزيع	01,00	01,39
إجمالي الاستثمارات شبه الإنتاجية	10,50	10,22
شبكة النقل	03,09	02,66
المناطق الصناعية	0,70	0,57
السكن	08,30	08,55
التربية والتكوين	09,95	05,95
الاستثمارات الأخرى	10,23	06,77
إجمالي الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	32,27	24,50
إجمالي الاستثمارات	110,22	121,23

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: عبد الحق لعموري، عشرية الفرصة الأخيرة، الاقتصاد الجزائري

الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، الجزائر، 2015، ص: 64.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

يتضح من خلال الجدول السابق رغبة الدولة الكبيرة في مواصلة عملية التنمية، من خلال مخططاتها، وهذا عند مقارنة مجموع استثمارات التقديرية المقدرة ب 110,22 مليار دج بمجموع الاستثمارات التقديرية للمخطط الرباعي الأول والمقدر ب 27,75 مليار دج حيث تضاعف إلى 4 مرات عن المخطط السابق.

يبقى القطاع الصناعي يحتل الصدارة من حيث الاستفادة من حجم الاستثمارات المسخرة، باعتباره أحد العوامل الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61 % من مجموع الاستثمارات.

ما يمكن قوله أنه وبالرغم من الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات وهذا نتيجة التأخر في الانجاز بالإضافة إلى البيروقراطية. كما وتحذر الإشارة إلى أن المخططات السابقة الذكر قد سجلت تأخرا تمثل في الفجوة بين ما تم تخصيصه من أرصدة مالية والتكلفة الحقيقية لكل مخطط، مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني فحجم التكاليف تفوق قدرة الخزينة ومنه عدم توفر التمويل اللازم، وعليه تم اللجوء إلى المديونية كحل بديل لإتمام مسيرة هذه المخططات، كما استمرت الجزائر في إتباع المنهج الاشتراكي بصفة مطلقة لتسيير اقتصاد الدولة.³⁶⁹

ظهرت بعد ذلك اتجاهات المرحلة التكميلية: (1978-1979): حيث تعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي يتم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، حيث أنه تم تقدير الباقي الذي لم ينجز من المخطط الأخير ب 190,17 مليار دج من مجموع الاستثمارات المسجلة في المخطط الرباعي الثاني والبالغة 311,3 مليار دج أي بنسبة 61 % لم يتم انجازها، وهذا ما استدعى تخصيص مرحلة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني مدتها سنة لإتمام ما بقي.³⁷⁰ والجدول الموالي يمثل هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية خلال الفترة (1978-1979):

³⁶⁹ Ahmed Benbitour, L'Algérie en troisième millénaire défis et potentialités, Edition Marinoor, Algérie, 1998, P : 50.

³⁷⁰ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 335.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (04): يوضح هيكل الاستثمارات العمومية خلال الفترة التكميلية (1978-1979)

القطاعات	الاعتماد المالي (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية لسنة 1978 (مليار دج)	الاستثمارات الفعلية لسنة 1979 (مليار دج)
الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الفلاحة	1,99	2,47
	الصيد البحري	0,01	1,93
	الري	1,77	-
	إجمالي قطاع الفلاحة والري	3,77	3,71
	قطاع المحروقات	34,40	17,53
	الصناعات الأساسية	7,95	16,57
	الصناعات التحويلية الأخرى	8,63	-
	المناجم والطاقة	4,67	2,05
	إجمالي الصناعات	55,65	34,10
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية			
الاستثمارات شبه الإنتاجية	السياحة	0,31	0,26
	النقل	2,68	0,90
	المواصلات السلكية واللاسلكية	0,23	0,66
	التخزين والتوزيع	3,24	0,85
	إجمالي الاستثمارات شبه الإنتاجية	6,46	2,67
الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (قطاع الهيكل القاعدية)	شبكة النقل	1,75	1,44
	السكن	14,18	6,16
	التربية والتكوين	8,14	3,21
	الاستثمارات الأخرى	4,32	3,03
	إجمالي الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	28,39	12,84
إجمالي الاستثمارات			
		96,62	54,78

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ديوان المطبوعات

الجامعية، 1999، ص: 342.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة بنسبة 61,72 % سنة 1978 ونسبة 62,24 % سنة 1979 والتي احتلت فيه الاستثمارات الفعلية لقطاع المحروقات المرتبة الأولى ليليها قطاع الهياكل القاعدية.

وما يمكن قوله أن مرحلة المخططات الممتدة من 1967 إلى سنة 1977 ركزت اهتمامها على قطاع الصناعة بنسبة تتجاوز 50 %، وعلى الرغم من كل هذه المبالغ المنفقة إلا أن الأهداف المحققة في المخططات السابقة لم تكن في المستوى المطلوب، فقد عرفت الجزائر خلال فترة السبعينات عدة اختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي. وتعود أسباب تواضع الأداء القطاعي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي وبشكل خاص على امتداد فترة الصدمات الموجبة لأسعار البترول ما بين: 1970-1980 إلى ما يلي: 371

- وجود اختلال في نظام الإنتاج.

- وجود اختلال في نظام توزيع الدخل بين المدن من جهة والريف من جهة أخرى.

وابتداءً من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والذي تميز بارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي. حيث عمد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) إلى وضع تدابير ذات بعد اقتصادي وآخر اجتماعي تسمح بتحقيق نتائج إيجابية من خلال تنظيم استغلال الوسائل والبرامج، في إطار توصيات الميثاق الوطني والأسس الاشتراكية التي تبنتها الدولة الجزائرية في إدارة اقتصادها. ولتجسيد بنود المخطط، تم رصد 345 مليار دج كمبلغ مستثمر من الاعتماد المالي الكلي الذي قدر بـ 400,6 مليار دج،³⁷² حيث كان الهدف من هذا المخطط التنموي تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي، ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتحكم في التوازن الاقتصادي والوصول إلى النمو وخلق التكامل الاقتصادي بين كل القطاعات، كما يطلق عليها بمرحلة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بهدف الوصول إلى

³⁷¹ عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص: 80.

³⁷² القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

التنمية.³⁷³ حيث تم القيام بمجموعة من الإجراءات لتصحيح الاختلالات الناتجة عن الفترات السابقة، مع إحداث

تغيير في هيكل توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات: الصناعة، الزراعة، البنية التحتية وغيرها.

ويكمن الهدف من هذا المخطط في تخفيض نسب الاستثمارات الصناعية وتوجيه هذه النسب إلى الاستثمار

بالقطاع الزراعي والصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الجهوية في توزيع المصانع والسعي نحو اكتساب

تكنولوجيا رخيصة وبسيطة الاستعمال.³⁷⁴

والجدول الموالي يوضح توزيع حجم الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول كما يلي:

جدول رقم (05): يوضح توزيع حجم الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الأول (1980-

1984):

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)
الاستثمارات الإنتاجية المباشرة		
الفلاحة	23,90	20,00
الغابات	04,00	03,20
الصيد البحري	01,50	0,90
الري	30,00	23,00
إجمالي قطاع الفلاحة والري	59,40	47,10
قطاع المحروقات	78,00	63,00
الصناعات الأساسية	56,50	32,00
الصناعات التحويلية الأخرى	56,54	43,46
المناجم والطاقة	22,17	17,00
إجمالي الصناعات	213,21	155,46
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية	25,00	20,00
الاستثمارات شبه الإنتاجية		
السياحة	04,60	03,40
النقل	15,80	13,00
المواصلات السلكية واللاسلكية	08,00	06,00

³⁷³ الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980.

³⁷⁴ Hocine Benissad, Algérie restructuration et réformes économiques 1973-1993, OPU, Algérie 1994 ; P : 07.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

13,00	17,80	التخزين والتوزيع	
35,40	46,20	إجمالي الاستثمارات شبه الإنتاجية	
17,50	28,20	شبكة النقل	الاستثمارات غير
01,40	02,10	المناطق الصناعية	الإنتاجية مباشرة
60,00	92,50	قطاع السكن	(قطاع الهياكل
42,20	65,70	التربية والتكوين	القاعدية)
21,54	28,19	الاستثمارات الأخرى	
142,64	216,69	إجمالي الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	
400,60	560,50	إجمالي الاستثمارات	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي الأول

(1980-1984)، ص: 346.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم استثمارات هذا المخطط قد زادت عن مثيلتها في المخطط الرباعي الثاني حيث قدرت ب 560,5 مليار دج، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط سنة 1980 إلى 35,32 دولار ثم إلى 37,10 دولار سنة 1981 نتيجة الحرب العراقية-الiranية، وتعد هذه أعلى قيمة يصل إليها برميل النفط قبل تلك الفترة. وقد وزعت استثمارات هذا المخطط حسب الأولويات المسطرة، حيث كان القطاع المنتج في مقدمة اهتمامات الدولة فقد خصص له حوالي 54 % من إجمالي استثمارات المخطط، باعتبار أن القطاع الصناعي لا يزال المصدر الأول في قائمة الاستثمارات الإنتاجية المباشرة، فقد استفاد من مبلغ قدره 155,46 مليار دج من مجموع الاستثمارات بالإضافة إلى اهتمامها بقطاع الهياكل القاعدية (الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة) حيث استفادت هذه الأخيرة حوالي 39 % من استثمارات هذا المخطط، بمبلغ قدره 216,69 مليار دج، في المقابل استفاد القطاع شبه الإنتاجي والذي يوفر مختلف الخدمات بحوالي 46,20 مليار دج.

لتبني الجزائر المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (1985-1989) فقد سعت السلطات العمومية من خلال هذا المخطط إلى مواصلة الجهود التي جاءت بها المخططات السابقة ومحاولة تصحيح الانحرافات والنقص، على غرار إتمام المشاريع واستكمالها وتخفيض تكاليفها وآجال إنجازها، فضلا عن تحسين فعالية الجهاز الإنتاجي من

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

خلال تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار، والبحث عن المردودية الأحسن للمؤسسات عن طريق رفع الإنتاجية، وبالتالي تحسين نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي وترقية الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي.³⁷⁵

كما ويهدف هذا المخطط إلى توسيع وتدعيم قاعدة النمو الاقتصادي وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المخطط خلال الفترة (1985-1989):

جدول رقم (06): هيكل الاستثمارات العمومية في المخطط الخماسي الثاني خلال الفترة (1985-

1989):

القطاعات	تكاليف البرنامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)	الاستثمار الفعلي (مليار دج)
الاستثمارات الإنتاجية المباشرة	الفلاحة	30,00	{13,564}
	الغابات	07,00	
	الصيد البحري	01,10	
	الري	41,00	
	إجمالي قطاع الفلاحة والري	79,00	42,301
	قطاع المحروقات	39,80	28,822
	الصناعات الأساسية	44,60	{13,791}
	الصناعات التحويلية	58,50	
	المناجم والطاقة	31,30	42,899
	إجمالي الصناعات	174,20	85,512
تنمية وسائل الانجاز في البناء والأشغال العمومية		19,00	15,255
الاستثمارات شبه الإنتاجية	السياحة	01,80	1,663
	النقل	15,00	6,849
	المواصلات السلكية واللاسلكية	08,00	7,011
	التخزين والتوزيع	15,85	8,939

³⁷⁵ الدولة الجزائرية، الجريدة الرسمية، القانون 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي 1985-1989، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 1985، 03.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

إجمالي الاستثمارات شبه الإنتاجية	66,03	40,65	24,462
الاستثمارات	شبكة النقل	60,46	43,60
غير الإنتاجية	المناطق الصناعية	02,50	01,90
مباشرة	قطاع السكن	124,92	86,45
(قطاع الهياكل	التربية والتكوين	64,80	45,00
القاعدية)	الاستثمارات الأخرى	109,45	60,20
إجمالي الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة	362,13	237,15	202,970
إجمالي الاستثمارات	828,38	550,00	370,5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في

الجزائر، 02، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص: 223.

من خلال الجدول يتضح أنه تم تخصيص مبلغ 550 مليار دج لاستكمال المخطط.³⁷⁶ حيث كان تركيز الدولة على قطاع الهياكل القاعدية والتي أخذت أعلى نسبة تفوق 43 %. والملاحظ أنه تم تسجيل تناقص في حجم الاستثمارات الفعلية فهي أقل من الاستثمارات المقررة، حيث قدر حجم الاستثمارات الفعلية بـ 370,5 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 67,3 % فقط من الترخيص المالي المحدد لهذا البرنامج، ويعود ذلك إلى انخيار أسعار البترول والتي أدت إلى تراجع الإيرادات من العملة الصعبة والتي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تمويل عملية التنمية ومن أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وفي المحمل وبالرغم من حجم الاستثمارات الضخمة غير أنه لم ترق نتائج المخططات السابقة الذكر إلى الأمل المطلوب والأهداف الموضوعية بسبب العديد من الاختلالات في تسيير التنمية. مما يدل على فشل السياسة الاقتصادية المتبعة وبشكل خاص سياسة الإنفاق العام وكذا الاستراتيجية التنموية المختارة وضعف تطبيق التخطيط.

ومع الأزمة النفطية العالمية وانخيار أسعار النفط بداية من سنة 1986، والتي أظهرت الهشاشة الكبيرة التي تميز بها الاقتصاد الجزائري وارتباطه الكبير بقطاع المحروقات والتي تبلغ صادراته حوالي 97 %. فقد عرفت الميزانية العامة

³⁷⁶ القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

للدولة تقلبات عنيفة لم تشهدها من قبل خلفها انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية عام 1986 والتي تعتمد عليه الميزانية كمصدر أساسي لإيراداتها، فمن خلال قراءتنا للتمثيل البياني الذي يمثل تطور كل من الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي، نلاحظ خلال فترة السبعينات والثمانينات أن تدخل الدولة متمثلاً في الإنفاق الحكومي حقق زيادة ليست بالكبيرة، إذ لم تكن نتائج الاستثمارات الضخمة المحققة في السبعينات والثمانينات في مستوى تطلعات الدولة، فقد نتج عنها اختلالات اقتصادية واجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه، وكذا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما أن هذه المخططات الاقتصادية قد اعتمدت على مصدر تمويل واحد وهو النفط، ما جعل الاقتصاد يستجيب لأي صدمة خارجية، كما حدث في فترة الثمانينات بتأثره بأزمة أسعار النفط والتي أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية ودخول الدولة في دوامة ضغوطات المديونية الخارجية، وخصوصاً بتبني الدولة النهج الاشتراكي في تلك الفترة. فقد تسببت تراجع أسعار البترول إلى أدنى المستويات في ضعف وهشاشة التركيبة الاقتصاد الوطني في ما يتعلق بالحصول على موارد مالية من أجل تمويل الاقتصاد بسبب اعتمادها على مداخل النفط، حيث سجلت النفقات العامة معدلات منخفضة خلال الفترة الممتدة من (1986-1990)، فقد سجلت سنة 1986 مبلغ 101,8 مليار دينار و104 مليار دينار سنة 1987، أي بنسبة زيادة لا تتجاوز 2%.³⁷⁷

من جهة أخرى عرفت سنوات التسعينات الأولى خاصة سنتي 1991 و1992 زيادة كبيرة في حجم النفقات العامة حيث سجلت على التوالي 212,1 مليار دينار و420,13 مليار دينار بعد أن كانت 136,5 مليار دينار سنة 1990،³⁷⁸ وذلك لتوفر موارد مالية معتبرة نتيجة للأزمة البترولية الخليجية خلال الفترة الممتدة (1990-1991)، فقد شهدت أسعار البترول ارتفاعاً ملحوظاً مما انعكس إيجاباً على مداخل الجباية البترولية ومنه على حجم النفقات العامة، والملاحظ أنه خلال هذه الفترة نفقات التسيير تفوق نفقات التجهيز ويعود ذلك

³⁷⁷ Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013, P: 216.

³⁷⁸ Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013, P: 216.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

إلى رفع الأجور والرواتب، وبرنامج الشبكة الاجتماعية، ارتفاع تكاليف دعم السلع الاستهلاكية العامة، زيادة النفقات المتعلقة بالتعليم، الأمن، الصحة والإدارة العمومية، بالإضافة إلى المخصصات المالية المتعلقة بعملية التطهير المالي للمؤسسات.

ومع انخفاض أسعار البترول إلى 16,3 دولار للبرميل³⁷⁹ سنة 1993 انخفضت حصيلة الجباية البترولية وانخفضت معها نسبة نمو النفقات العامة، وواصلت النفقات العامة في تسجيل مستويات نمو منخفضة إلى غاية 1998، وهذا بسبب انخفاض نفقات التجهيز التي توجهت نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1996 من 285,923 مليار دج سنة 1995 إلى 174,013 مليار دج سنة 1996 حيث انخفضت بنسبة 39,19 % عن ما كانت عليه في سنة 1995، كذلك سجلت انخفاضا آخر سنة 1999 نسبته 11,75 %،³⁸⁰ ويعود هذا الانخفاض إلى الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وعليه وبصفة عامة تميزت السياسة الإنفاقية بالانكماش خلال فترة التسعينات وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت فيها الجزائر، من خلال توقيعها لبرامج اتفاقيات الاستعداد الانتمائي، وهذه السياسة كانت تهدف إلى تخفيض عجز الميزانية وتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وذلك من خلال تقليص من حجم نفقات التوظيف وتجميد الأجور، كذلك تخفيض من معدلات التحويلات الاجتماعية وإعانات الدعم. كما مس هذا التقشف التخفيض من التحويلات الاجتماعية لصالح الأفراد، وكذا الاستثمارات. فقد ركزت هذه السياسة على ضرورة ترشيد النفقات العامة، واتباع سياسة الدخول المشددة، حيث نجد:

أولاً: برنامج الاستقرار الاقتصادي

خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام مقارنة بالمرحلة الأولى، حيث كان 124,5 مليار دج عام 1989 ليصل إلى 212,1 مليار دج عام 1991 فقط، ويعود هذا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي

³⁷⁹ Rétrospective statistique 1962-2011, Monnaie et crédit, Office National des statistiques, Edition 2013, P : 220, 221.

³⁸⁰ Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013, P: 216.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

واجهت الجزائر في نهاية الثمانيات، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة، وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95 % من إيرادات الجزائر من جهة أخرى، الأمر التي أجبر الدولة إلى لجوئها لصندوق النقد الدولي في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الأول. ويسمى أيضا برنامج الاستقرار الاقتصادي، يهدف هذا البرنامج الذي شرعت الجزائر في تنفيذه بدعم من صندوق النقد الدولي (1989-1991) إلى استعادة التوازن في الاقتصاد الكلي، من خلال ترشيد الطلب المحلي وتقييد عجز الميزانية العامة، أي العمل على أحداث توازن وذلك بتنفيذ سياسة مالية صارمة لتقييد الطلب، وعليه فإن الهدف المسطر يتمثل في تقليل نسبة العجز من الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر على التضخم.³⁸¹

كما أن الاتفاقية مع المؤسسات الدولية ألزمتها الرضوخ لقواعد صارمة من أجل استقرار الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق إصلاحات هيكلية تعكس تحرير المبادرات الخاصة للقطاع الخاص ودعم النمو، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي خصوصية القطاع العام وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: برنامج التصحيح الهيكلي.

بعد انقضاء برنامج الاستقرار تبنت السلطات الجزائرية برنامج التصحيح الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي في ماي 1995، هذا البرنامج كان يهدف إلى تحسين الوضعية المالية للجزائر عن طريق إتباع سياسة مالية صارمة الهادفة إلى تحسين وضع الميزانية العامة عن طريق تخفيض نفقات الميزانية من جهة، وزيادة الإيرادات العامة من جهة ثانية، ولتحقيق فرص العمل، وكذلك بإعادة النظر في سياسة الأجور وإلغاء أساليب الدعم المعتمدة. فخلال هذه الفترة حاولت السلطات الضغط على حجم الإنفاق الحكومي بشقيه نفقات التسيير والتجهيز، تماشيا مع متطلبات برنامج التصحيح الهيكلي وهذا ما يفسر انخفاض معدل نمو الإنفاق الحكومي بهذه الفترة، حيث انخفض معدل نمو الإنفاق الحكومي من 34,13 % سنة 1995 إلى 9,82 % سنة 1999،³⁸² أما بالنسبة لزيادة إيرادات

³⁸¹ Banque d'Algérie, résumé du programme « Stand-By », P : 08.

³⁸² تومي عبد الرحمان، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص: 103.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

الميزانية فتم تقويم النظام الضريبي بتوسيع القاعدة الضريبية من خلال تحسين الإدارة وتوسيع نطاق تطبيق ضريبة القيمة، وتخليص مجال الإعفاءات الضريبية وإصلاح هيكل الضريبة الجمركية، أي باتباع نظام ضريبي فعال ومرن.³⁸³ بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات ومواصلة التحرير الاقتصادي.³⁸⁴

ومن هنا يجب التطرق إلى العلاقة التي تربط سياسات التثبيت بسياسة التعديل الهيكلي، فالأولى تعد للقضاء على الاختلالات الظرفية عن طريق انتهاج مجموعة من السياسات الاقتصادية، سياسة مالية تعمل على الحد من العجز الموازي بتقليص من حجم الإنفاق وتعظيم حجم التحصيل الجبائي بالأخص وتنمية الادخار العمومي،³⁸⁵ بينما سياسة التعديل الهيكلي وهي مجموعة من البرامج التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية عن طريق الشروع في إصلاحات اقتصادية جذرية تخص أساسا نظام الأسعار، النظام المصرفي، المؤسسات العمومية وتشجيع القطاع الخاص من خلال إزالة القيود البيروقراطية والقانونية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (01) تميز هذه الفترة بانخفاض تزايد الإنفاق الحكومي وهذا راجع أساسا إلى برنامج التصحيح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي والذي فرض شروط تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي مع ترشيد النفقات العامة وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

أما فيما يخص المرحلة 1990-1998: فقد تميزت بتحول جذري مس النهج الذي تتبعه الدولة الجزائرية، بتخليها على التوجه الاشتراكي، وتحولها إلى اقتصاد السوق لمواكبة التطورات العالمية والداخلية من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن. وقد تميزت

³⁸³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني، 1997، افريل 1998، ص 27.

³⁸⁴ عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 07، ديسمبر 2002، جامعة باتنة، ص 129.

³⁸⁵ Hocine Benissad, L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, P P 64,65.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

هذه المرحلة أيضا ببرنامج التعديل التي فرضت على الجزائر بعد تراكم الديون،³⁸⁶ نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1991 لمستويات 18,62 مليار دولار للبرميل،³⁸⁷ هذه الأخيرة لم تسمح بتطبيق المشاريع التي كانت الجزائر قد شرعت فيها، مما أجبرها على التوجه للهيئات العالمية من أجل إعادة جدولة القروض السابقة، ومحاولة الحصول على قروض جديدة خاصة بعد الانهيار المفاجئ في أسعار المحروقات إثر أزمة 1986، إذ انخفضت أسعار المحروقات من 27,01 مليار دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13,53 مليار دولار سنة 1986، مما خفض عائدات الجزائر من 12.7 مليار دولار سنويا إلى 7.9 مليار دولار سنويا سنة ، أي بانخفاض قدر ب 4.8 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار صرف الدولار وانخفاض قدرته الشرائية مما زاد من حدة الأزمة.³⁸⁸

ويعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 منعطفا هاما فقد أدى ذلك إلى تآكل كبير في إيرادات الدولة من العملة الصعبة، ومن جهة أخرى تفاقمت المديونية الخارجية كنتيجة لعدم كفاية إيرادات العملة الصعبة وهيكل الدين الخارجي المتكون أساسا من الديون قصيرة الأجل، وأمام هاذين العاملين، تزايد الضغط على ميزان المدفوعات وتفاقم العجز فيه مما خلق مشاكل جمة على مستوى تسيير الصرف، حيث تعرضت العملة الوطنية إلى ضغوطات كثيرة، فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة معدلات نمو سالبة وذلك راجع إلى انعكاسات الأزمة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري لسنة 1986. هذا ما دفع بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى اتخاذ قرارات جذرية في المجال الاقتصادي خاصة، تمثلت في إنهاء أسلوب التسيير المركزي الموجه للاقتصاد وتبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه. وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي، فمن خلال تتبعنا لمسار تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أنه عرف مستويات منخفضة خلال السنوات الأخيرة من الثمانينات، حيث كان للأزمة

³⁸⁶ بريري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.

³⁸⁷ جدول لأسعار النفط المستخرج من http://www.eia.doe.gov/pub/international/iealf/table_71.xls تاريخ الاطلاع 2019/11/04.

³⁸⁸ برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006، ص 10.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

النفطية سنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري فبمجرد تراجع أسعار البترول ومن ثم تراجع مداخيل صادرات المحروقات ظهر ضعف كبير في أداء الاقتصاد الوطني، وهو ما أثر سلبا على بنية الناتج المحلي الاجمالي.

كذلك نسبة معدل النمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال فترة التسعينات، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعملة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة. وقد واكب ضعف نسبة النمو الناجم أساسا عن ركود الاستثمارات وضعف إنتاجية جهاز الإنتاج، انتشار النشاطات غير الرسمية ونشاطات المضاربة بشكل أوسع ومتزايد.

ومن خلال تحليلنا للأداء القطاعي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الاصلاحات (1990-2000)، فقد أقدمت الجزائر خلال هذه الفترة على اصلاحات متواضعة لم تأتي بشمارها في ظل ضعف الأطر الاقتصادية والقطاعات التبادلية وسيطرة قطاع المحروقات على الناتج.

ولقد عرفت الجزائر منذ بداية القرن الجديد، انتعاش اقتصادي واضح، حيث كان السبب الرئيسي فيه هو طفرة أسعار المحروقات من 17,91 مليار دولار للبرميل سنة 1999 إلى 28,5 مليار دولار للبرميل سنة 2000،³⁸⁹ ولقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة وضعاً مالياً مريحاً نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات التي فاقت كل التوقعات. وعليه ومع بداية سنة 2001 انتهجت الجزائر سياسة انفاقية توسعية، وهي سياسة تستند للنظرة الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، ويعتبر هذا البرنامج تجسيدا لهذه السياسة. وتعلق الرؤية الكينزية بالطلب الكلي الفعال، والتي مفادها أنه في حالة الركود وارتفاع معدل البطالة فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والرفع من مستوى التشغيل. وبالتالي فهو يعتبر أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، مما يساهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي في الدولة.

³⁸⁹ Rétrospective statistique 1962-2011, Monnaie et crédit, Office National des statistiques, Edition 2013, P : 220, 221.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ولقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام. وبحوض تجربة تنمية جديدة تركز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، بهدف استغلال الإيرادات النفطية في انعاش الاقتصاد الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي، وقد تجسد ذلك في أربع برامج تنمية وهي: برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)،³⁹⁰ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009)³⁹¹ بالإضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014)³⁹² وبرنامج التنمية الخماسي (2015-2019).³⁹³ إن هذه البرامج الإنفاقية تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنمية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. حيث لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخل الناتجة عن التحسن في أسعار المحروقات، كان هدفها الأساسي الرفع من معدل النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية وتخفيض مستويات البطالة. وبالتالي فهي تهدف في مجملها إلى انعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتتها. بالإضافة إلى تطوير المنشآت القاعدية والتي تخص تأهيل شبكات الطرقات وتعزيز البنية التحتية للموانئ والمطارات وهيئة الأقاليم والبيئة بالإضافة إلى دعم القطاعات الاقتصادية المنتجة خارج قطاع المحروقات أهمها القطاع الفلاحي.

³⁹⁰ Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, P : 04.

³⁹¹ ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص: 06-07.

³⁹² ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، مصالح رئاسة الحكومة، أوت 2010.

³⁹³ بوابة الوزير الأول من الموقع: <http://www.premier-ministre>، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2015-

2019، مداخلة منشورة في 25 سبتمبر 2015، الجزائر.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ومن خلال الجدول التالي سنقدم أبرز النقاط التي ارتكزت عليها هذه البرامج.

جدول رقم (07): جدول يبين أبرز البرامج التي طبقتها الجزائر بين 2001-2019

نوع البرنامج	أهدافه
برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2004-2001 خصص له 7 ملايين دولار أي حوالي 525 مليار دج	<ul style="list-style-type: none"> - إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس انشاء الثروات. - تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها. - سياسة للنفقات العمومية تسمح من خلالها بتحسين القدرة الشرائية. - الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع. - الحد من البطالة بخلق مناصب شغل جديدة. - تحقيق التوازن الجهوي بتنشيط المناطق الريفية بدعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - تنشيط الطلب الكلي. - دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة. - تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للمكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية. - العمل على تطوير 04 قطاعات رئيسية: • أشغال كبرى وهياكل قاعدية بمبلغ 210.5 مليار دج أي 40%. • التنمية المحلية والبشرية 204.2 مليار دج أي 38.8%. • قطاع الفلاحة والصيد البحري 65.4 مليار دج أي 12.4%. • دعم الاصلاحات 45 مليار دج أي 8.6%
برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الخامس الأول 2009-2005 بغلاف إجمالي قدره حوالي 55 مليار دولار أي ما يقارب 4203 مليار دج للمشروع	<p>جاء هذا البرنامج مكملا للبرنامج السابق من أجل دعم النمو الاقتصادي وتعزيز المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المحققة، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف من شأنها التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحسين الوضع الاجتماعي ودعم مكاسب الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، وتتمثل في:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحسين ظروف معيشة السكان. - تطوير الهياكل القاعدية. - تطوير الخدمة العمومية. - تطوير تكنولوجيا الاتصال. - مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والبنكي. - تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية. - دعم التنمية الاقتصادية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي: إذ يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.
برنامج توطيد النمو الاقتصادي	- تحسين التنمية البشرية.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

<p>- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية المحركة للفاعليات الاقتصادية والاجتماعية.</p> <p>- تعزيز ودعم تنمية الاقتصاد الوطني.</p> <p>- تشجيع إنشاء مناصب الشغل.</p> <p>- النهوض بالاقتصاد المعرفي، من خلال ترقية المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة والاتصال وتطوير البحث العلمي، ورفعها إلى مستوى المقاييس الدولية.</p> <p>- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.</p>	<p>(2010-2014).</p> <p>وقد رصد لهذا البرنامج غلفا ماليا يقدر ب 286 مليار دولار (21214 مليار دينار)، لتنفيذ هذا المخطط التنموي مقسمة إلى محورين الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 156 مليار دولار والثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمبلغ 130 مليار دولار</p>
<p>- يهدف أساسا إلى تخفيض نسبة البطالة</p> <p>- تحسين ظروف معيشة المواطنين.</p> <p>- مواصلة توسيع وانجاز مشاريع البنى التحتية.</p> <p>- استحداث مناصب شغل.</p> <p>- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.</p> <p>- العمل على احداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.</p> <p>- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.</p> <p>- تحسين مراتب التنافسية العالمي.</p> <p>- عصرنه الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية واطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.</p>	<p>البرنامج الخماسي المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019):</p> <p>رصدت له نحو 262 مليار دج تشمل كذلك 40 % من المخطط السابق غير المنجزة والتي ارتفعت تكلفتها من 25 % إلى 30 % من قيمتها الأصلية.</p>

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P : 6,7, 9.

- World Bank: a public expenditure review: Looking for quality public investment, Report N° 36270, Vol 01, 2007, P : 02, 04.

- Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 et prévisions 2018-2019, P 14.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، ص: 260-261.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص: 122.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرون، 2003، ص: 17.

- تقرير حول حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المديرية العامة للميزانية، 2001-2004.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

- تقرير خاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، الوزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مديرية الاحصاء والتوازنات الجهوية، 2009.
 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص: 04.
 - بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المنعقد ب24 ماي 2010، الجزائر، ص: 03.
- وتوزع النسب المختلفة للإنفاق الحكومي في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي كما يلي:

جدول رقم (08): التوزيع الإجمالي والسنوي لبرنامج الانعاش الاقتصادي

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية	210,5	40,1
التنمية المحلية والبشرية	204,1	38,9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,4	12,4
الإصلاحات الأخرى	45	8,6
المجموع	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر

خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص: 87.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن لقطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية حصة الأسد من برنامج الانعاش الاقتصادي حيث خصص له مبلغ قدره 210,5 مليار دج وهو يمثل نسبة 40,1 %، تليها التنمية المحلية والبشرية بإنفاق قدر ب 204,1 مليار دج بنسبة قدرها 38,9 %، لتأتي حصة قطاع الفلاحة والصيد البحري ثالثا بمبلغ قدر ب 65,4 مليار دج بنسبة 12,4 %، أما بما يتعلق بالمخصصات الموجهة لدعم الإصلاحات الأخرى فلم تتجاوز نسبة 8,6 %.

وبعد النتائج الايجابية المترتبة عن طريق تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وجب على القائمين على تسيير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الانعاش الاقتصادي، وعلى رأسها

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

برامج التنمية، لكن هذه المرة استوجب اطلاق برامج ضخمة، ومن هنا جاء الإعلان، عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو. ويبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي.

فبالنسبة للمرحلة (2009-2005): وهي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي يهدف إلى تحسين الوضعية الاقتصادية، حيث تم رصد له غلاف مالي قدر ب 55 مليار دولار أي ما يعادل 4202,7 مليار دج، وقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج إلى عدة قطاعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): يوضح التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي (2009-2005)

النسب (%)	المبالغ (مليار دج)	القطاعات
45,5	1908,5	تحسين ظروف معيشة السكان
40,5	1703,1	تطوير الهياكل القاعدية
8	337,2	دعم التنمية الاقتصادية
4,8	203,9	تطوير الخدمة العمومية
1,2	50	تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202,7	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أبريل 2005، ص: 6-7، الموقع:

[www.cg.gov.dz/psre\(17/05/2020\)](http://www.cg.gov.dz/psre(17/05/2020))

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه قد خصص 45,5 % من هذا البرنامج من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان، فهذا الأخير يحتل الصدارة في هذا البرنامج، من جهة أخرى خصص لقطاع تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال أدنى نسبة من برنامج دعم النمو الاقتصادي قدرت ب 1,2 %.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

وفيما يتعلق بالمرحلة (2010-2014) وهي مرحلة البرنامج الخماسي، فمن أجل استكمال ما كان مبرمجا خلال البرنامج الأخير تم استحداث برنامج جديد للفترة 2010-2014، وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع التي كانت قيد الانجاز أي امتداد للبرنامج السابق، بالإضافة إلى برنامج جديد وطموحات وآفاق تدخل ضمن هاته الفترة. إذ يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرنامج السابق سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها. فقد خصصت الجزائر خلال سنوات 2010-2014 غلafa ماليا لم يسبق لبلد سار في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم تخصيص ما قيمته 286 مليار دولار، والجدول أدناه يعكس مضمون البرنامج الخماسي (2010-2014):

جدول رقم (10): مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

المحاور	المبالغ (مليار دج)	النسب (%)
التنمية البشرية	10500,94	49,5
المنشآت العمومية	6682,41	31,5
تحسين الخدمة العمومية	1731,06	8,16
التنمية الاقتصادية	1633,48	7,7
مكافحة البطالة	381,85	1,8
البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	284,26	1,34
المجموع	21214	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر

2010، ص: 39-40.

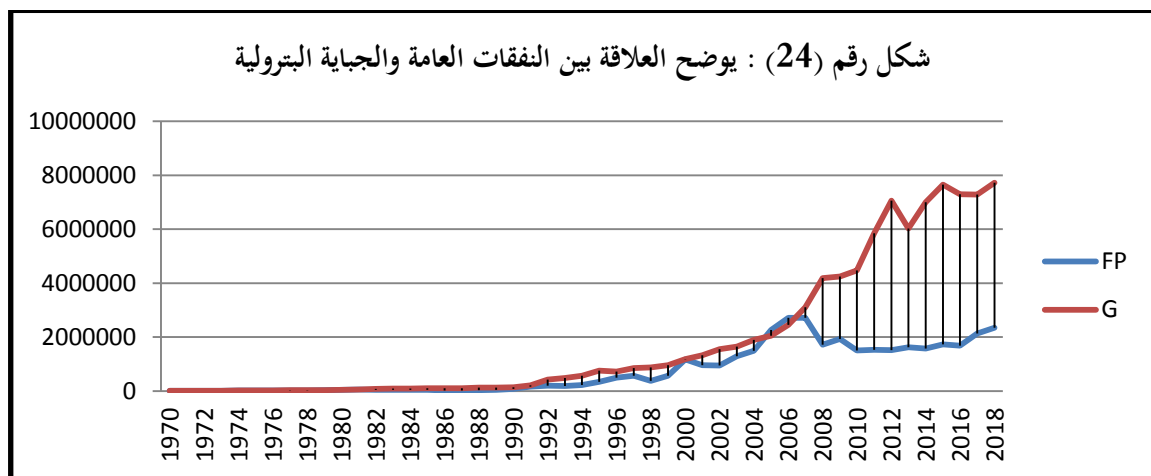
الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه وفي إطار هذا البرنامج يلاحظ أن قطاع التنمية البشرية قد تحصل على أكبر حصة بنسبة 49,5 % بمبلغ قدر بـ 10500,94 مليار دج، كما استفاد قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية من مبلغ قدره 6682,41 مليار دج بنسبة 31,5 %، أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فقد تحصلت على نسبة 7,7 %، والهدف من ذلك دعم القطاع الصناعي العمومي والنهوض بالقطاع الفلاحي.

ومن أجل مكافحة البطالة وخلق مناصب شغل ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تخصيص مبلغ 381,85 مليار دج ما يعادل 1,8 % من هذا البرنامج، ليخصص نسبة 8,16 % تهدف إلى تحسين الخدمات العمومية، كما استفاد قطاع البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال من غلاف مالي قدره 284,26 مليار دج بنسبة 1,34 %.

2-1 اتجاه الإنفاق العام وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر

نتيجة للفوائض المالية التي تحققت بفعل ارتفاع أسعار البترول مع نهاية سنة 1999، دخلت الجزائر مرحلة جديدة اتبعت فيها سياسة تنموية متباينة عن نظيرتها التي كان معمول بها سابقا، إذ تجلت معالمها من خلال جدية البرامج الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، عن طريق التوسع في الإنفاق العام وهو ما يوضحه الشكل أدناه.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews 9.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (24)، الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام الكلي حيث انتقل من 1321 مليار دينار سنة 2001³⁹⁴ إلى 7726,3 مليار دينار سنة 2018.³⁹⁵ فقد شهدت النفقات العامة خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا، وهو ما يعكس تبني الجزائر لسياسة انفاقية توسعية وذلك راجع إلى تحسن مداخيل المحروقات. فقد عرفت أسعار البترول صعودا ملحوظا، ومنه انتعاش الخزينة العمومية، مما مهد إلى عقد برامج تنمية طموحة. من جهة أخرى نلاحظ عدم استقرار معدلات النمو طوال فترة الدراسة ويرجع هذا إلى عدم استقرار قطاع المحروقات والذي يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق النفط العالمية.

أما بالنسبة للمرحلة 2001-2004: والتي عرفت بمرحلة برنامج الانعاش الاقتصادي، ويعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي ستجند مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب.

وقد خصص لهذا البرنامج مبالغ مالية كبيرة ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني. حيث عرف حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة تزايدا ملحوظا، بحيث ارتفعت من 1321 مليار دج سنة 2001 إلى 1888,93 مليار دج سنة 2004،³⁹⁶ وما يفسر هذه الزيادة هي المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري والنقل والهياكل القاعدية، إضافة إلى دعم التنمية المحلية والموارد البشرية في إطار هذا البرنامج. كما ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى دفع عجلة النمو في الجزائر مركزا على المشاريع القاعدية والداعمة

³⁹⁴ Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013, P: 216.

³⁹⁵ DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

³⁹⁶ DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

للعمليات الإنتاجية. من جهة أخرى عرفت نفقات التسيير خلال هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا فقد تجاوزت 70 % في بعض السنوات من إجمالي النفقات العامة.

وبما أن العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي واستدامته يعتبر الهدف الأساسي للبرنامج وعلى العموم فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح لنا هذه النتائج:

جدول رقم (11): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية خلال الفترة (2001-2004):

السنوات	المؤشرات	2004	2003	2002	2001
	معدل النمو خارج المحروقات	5,0	6,6	6,5	6,2
	معدل النمو في قطاع المحروقات	3,0	8,5	3,9	-1,9
	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	4,3	7,2	5,6	3,0

الوحدة: %.

Source : ONS, les comptes nationaux trimestriels – 3^{ème} Trimestre 2016, N° 764, P: 09.

ظهر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقادير موجبة خلال سنوات تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مع أن هناك تذبذب في هذه المعدلات، بالإضافة إلى أنها معدلات جيدة بالمقارنة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجلة قبل فترة تطبيق البرنامج، وتجدد الإشارة إلى أن الارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انعكست إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن، مما سمح بتحسين معدلات النمو الاقتصادي حيث ارتفع معدل النمو، خلال فترة تطبيق البرنامج، من 3 % سنة 2001 إلى 7,2 % سنة 2003،³⁹⁷ والتي تعتبر كأعلى مستوى له على طول هذه الفترة، ويرجع في الواقع ذلك التحسن إلى النتائج الإيجابية لنمو قطاع المحروقات. ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و2003، حيث

³⁹⁷ Rétrospective des Comptes Economiques de 1963-2014, Collections Statistiques, N° 197/2016, Série E, Statistiques Economiques N° 85, ONS, Janvier 2016, P : 193.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

انتقل من -1,9 % لسنة 2001 إلى 8,5 % لسنة 2003 وتراجع معدل النمو سنة 2004 إلى 4,3 % وسبب ذلك انخفاض معدلات نمو المحروقات في حين أن معدلات النمو خارج المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طول الفترة 2001-2004.

ومن بين أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) موضحة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (12): يوضح معدلات نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2004)

الوحدة: %.

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2001	-1,6	13,2	2,0	2,8	6,0
2002	3,7	-1,3	2,9	8,2	5,3
2003	8,8	19,7	1,5	5,5	4,2
2004	3,3	3,1	2,6	8,0	7,7

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،

أكتوبر 2007.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مساهمة قطاع المحروقات، إذ يرتبط تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر بتحسين قطاع المحروقات، فقد شهدت هذه الفترة انتعاشا فيما يخص هذا القطاع مما انعكس إيجابيا على معدل النمو الاقتصادي. أما بما يتعلق بقطاع الفلاحة فبالرغم من أنه قد خصص له غلاف مالي قدره 55,9 مليار دج في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم المستثمرات الفلاحية، إلا أن معدلات نمو هذا القطاع كانت متذبذبة. وعليه فالنتائج المحققة من قبل هذا القطاع تبقى دون الأهداف التي رسمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

كذلك قطاع الصناعة باعتباره القطاع المحرك للنمو إلا أنه قد عرف معدلات نمو متواضعة تراوحت ما بين 1,5 % و 2,9 % خلال هذه الفترة. فظفرة النفط لم تصطبج معها أي تغيرات ايجابية في قطاع الصناعة والذي شهدت حصته من الناتج المحلي الخام ضعفا كبيرا طيلة فترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة. فرغم التطورات الحاصلة إلى أنه يبقى القطاع الصناعي جد متأخر، وتبقى الأسباب وراء تراجع هذا القطاع في عدم الاهتمام من طرف الدولة بهذا القطاع، والعراقيل الموجودة والمستمرة في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أغفلت الدولة تركيزها على الاستثمارات العمومية في القطاعات الصناعية الاستراتيجية.

من جهة أخرى تظهر فعالية قطاع الأشغال العمومية والبناء من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي، إذ حقق معدلات نمو مرضية تتراوح ما بين 2,8 % و 8,2 % فقد استولى على اهتمام الدولة في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي. كما وساهم قطاع الخدمات في تحسين معدلات النمو من خلال المعدلات الموجبة المحققة، حيث شهدت معدلات نمو هذا القطاع تطورا بوتيرة متصاعدة لتبلغ الذروة خلال هذه الفترة سنة 2004 ب 7,7 %.

ويعتبر ذلك تأثيرا ايجابيا وهذا ما يعكس التطور الكبير الذي مر به هذا القطاع والديناميكية التي ولدها برنامج الانعاش الاقتصادي في النشاط الاقتصادي.³⁹⁸

من خلال ما سبق تبين أن هذا البرنامج قد ساهم إلى حد بعيد في استعادة التوازن، غير أن هذا جاء نتيجة الاعتماد على بعض القطاعات والتي يرتبط مستوى أدائها بعوامل خارجية وظرفية كقطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العمومية، ولم تسجل مشاركة القطاع الصناعي الذي يعد القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة وهذا بالنظر للمشاكل التي كان يعاني منها هذا القطاع.

ولقد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق اقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، فقد سار البرنامج التكميلي لدعم النمو على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك

³⁹⁸ Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005, Avril 2006, P: 28-29.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق. حيث قدر حجم الإنفاق العام سنة 2005 ب 2052,04 مليار

دينار، حيث تضاعف ب 2,07 مرة من سنة 2005 إلى سنة 2009 ليصل إلى 4246,33 مليار دج.³⁹⁹

ومنه فقد اتبعت الدولة خلال هذه الفترة سياسة انفاقية توسعية لعدة أسباب نذكر منها:⁴⁰⁰

- تحسن الأوضاع الأمنية بالجزائر وارتفاع أسعار البترول ومنه زيادة مداخيل البترول.
- ارتفاع أجور ورواتب العمال بالقطاع العام، مع توفير فرص العمل.
- زيادة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الضرورية.
- تسديد المديونية الخارجية.
- توسع شبكة الخدمات الاجتماعية.

وفيما يخص تطور معدلات النمو خلال هذه الفترة فنبرزها من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (13): يوضح تطور معدلات النمو خلال الفترة الممتدة (2009-2005):

السنوات	المؤشرات				
	2009	2008	2007	2006	2005
معدل النمو خارج المحروقات	9,6	6,7	7,0	5,4	6,0
معدل النمو في قطاع المحروقات	-8,0	-3,2	-0,9	-3,0	5,7
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	1,6	2,4	3,4	1,7	5,9

الوحدة: %.

Source : ONS, les comptes nationaux trimestriels – 3^{ème} Trimestre 2016, N° 764, P: 09-10.

شهدت الفترة الممتدة بين 2009-2005 انخفاضات متتالية في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، فقد

عرف معدل النمو الاقتصادي تراجعاً حاد سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 ليبلغ 1,7 % وعاود الانتعاش مجدداً

³⁹⁹ Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013, P: 216.

⁴⁰⁰ Rapport annuel, (2010), Evaluation économique et monétaire, Edition Juillet 2011, Algérie : Algérie 2011, P : 60.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

لكن بشكل متواضع جدا، ليبلغ 3,4 %، 2,4 %، 1,6 % لسنوات 2007، 2008، 2009 على التوالي. وهذا راجع إلى الانخفاض الحاد في معدلات النمو في قطاع المحروقات، فقد بلغ -0,9 %، -3,2 %، -8,0 % خلال سنوات 2007، 2006، 2008.

والجدول الموالي يوضح معدلات أهم القطاعات الاقتصادية للفترة (2005-2009)

جدول رقم (14): يوضح نسب نمو القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2005-2009)

الوحدة: %.

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات
2005	5,8	1,9	2,5	7,1	6,0
2006	-2,5	4,9	2,8	11,6	6,5
2007	-0,9	5,0	0,8	9,8	6,8
2008	-2,3	-5,3	4,4	9,8	7,8
2009	-1,9	6,2	4,7	9,2	6,8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،

سبتمبر 2009، ص: 233.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات قد تسببت في تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي، فقد سجل هذا القطاع معدلات نمو سالبة نتيجة الأزمة العالمية أواخر 2007، أدت بذلك إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة إلى قطاع الفلاحة فقد خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 مبلغ 300 مليار دج بهدف تخفيف هذا القطاع مما ساهم في تحسن معدلات نمو القطاع الفلاحي، والتي بلغت أعلى نسبة لها خلال هذه الفترة ب 6,2 % سنة 2009، باستثناء سنة 2008، حيث شهدت هذه السنة

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تراجع حاد لنمو هذا القطاع بمعدل قدر ب 5,3- % ويعود ذلك إلى الظروف الطبيعية والمناخية السائدة خلال هذه الفترة. والتي تعتبر من أهم العوامل المتحكمة في هذا القطاع بالرغم من حجم الموارد المالية الموجهة لتنمية هذا القطاع.

أما فيما يخص القطاع الصناعي فقد عرف معدلات نمو هذا القطاع تحسنا خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهذا نتيجة لحجم المبالغ المالية المخصصة الموجهة ضمن برنامج الإنفاق الحكومي لتسجل أعلى نسبة لها ب 4,9 % سنة 2009.

كما بلغ متوسط معدل نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (2005-2009) حوالي 9,5 % مقارنة بفترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والتي بلغت معدل نمو 6,12 % وهذا نتيجة مواصلة الحكومة لبرنامجها الخاص لتدعيم البنية التحتية بغرض تحقيق تنمية شاملة.

ويعتبر قطاع الخدمات أحد أكبر القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي عموما وتكوين الناتج المحلي الاجمالي بين القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات بمتوسط نمو بلغ حوالي 6,9 %، ويعود هذا التطور إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو.⁴⁰¹

وعليه تفسر هذه التقلبات الحادة بمعدلات النمو بالتراجع الحاد لمعدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك من جهة، ونتيجة انخفاض الطلب على البترول كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية.(بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية) في أواخر سنة 2007 من جهة أخرى، في حين أن معدلات النمو خارج المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا بلغت ذروته سنة 2009 قدرت ب 9,6 % راجع إلى الأثر الايجابي لهذا البرنامج بالخصوص في قطاعي الخدمات والأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، بحكم أن ذلك ساهم بشكل مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني سمحت

⁴⁰¹ Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009, Juillet 2010, P: 38.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

بتوليد زيادة في الناتج الداخلي. وما يمكننا قوله أن النقائص المسجلة والمشاريع التي لم تستلم بعد وتعرف تأخرا تم أخذها كبرنامج متبقى في البرنامج الخماسي 2010-2014.

وقد عرف حجم الإنفاق العام خلال المرحلة (2010-2014) تزايدا مستمرا قدر بحوالي 19971,5 مليار دينار، حيث قدر سنة 2010 ب 4466,94 مليار دينار⁴⁰² ليصل إلى 6995,77 مليار دينار سنة 2014 أي تضاعف بحوالي ب 1,56 مرة،⁴⁰³ وتفسير هذه الزيادة هو محاولة الدولة للاستجابة أكثر إلى احتياجات المواطنين المتعددة خاصة منها الشغل والسكن والتعليم.

ولقد جاء هذا البرنامج الخماسي تكملة لبرنامج دعم النمو 2005-2009، والذي استهدف هو الآخر النمو الاقتصادي، حيث شهدت معدلات النمو تذبذبات سواء في قطاع المحروقات أو خارجه، والجدول رقم (15) يوضح لنا تطور معدلات النمو خلال الفترة 2010-2014:

جدول رقم (15): يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014):

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
					المؤشرات
-0,6	-6,0	-3,4	-3,3	-2,2	معدل النمو في قطاع المحروقات
5,7	7,3	7,2	6,2	6,3	معدل النمو خارج المحروقات
3,8	2,8	3,4	2,9	3,6	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

الوحدة: %.

Source : ONS, les comptes nationaux trimestriels – 3ème Trimestre 2016, N° 764, P:

10-11.

سجل معدل النمو أداء ايجابي في قيمته سنة 2010 قدر بمعدل 3,6 % لكنها تراجعت سنة 2011 إلى مستوى 2,9 % ويعود ذلك إلى تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول، وظهور

⁴⁰² Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013, P: 216

⁴⁰³ DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

الغاز الصخري، ومنه تقلص حجم الإيرادات وارتفاع النفقات، مما أثر بشكل سلبي على معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2010-2014.

من جهة أخرى سجل معدل النمو خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2010 نسبة 6,3 % وانخفض سنة 2011 إلى 6,2 %، وسجل في سنة 2012 انتعاشا في قطاع خارج المحروقات يصل إلى 7,2 %، إلا أن سرعان ما عاود الانخفاض إلى 5,7 % في 2014.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو للفترة (2010-2014) موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (16): معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة (2010-2014)

الوحدة %

الخدمات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	السنوات
7,3	8,9	3,4	4,9	-2,6	2010
7,3	5,2	4,2	11,6	-3,2	2011
6,4	8,2	5,1	7,2	-3,4	2012
8,5	6,8	4,1	8,2	-5,5	2013
8,1	6,8	4,0	2,5	-0,6	2014

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015، ص: 155.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات بتسجيلها معدلات سالبة نتيجة تراجع الأسعار على المستوى الدولي ما أدت إلى تدهور معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2010-2014)، ويمكن تقييم القطاعات الاقتصادية كما يلي:

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

فبالنسبة للقطاع الفلاحي عرف تحسن ملحوظ حيث بلغ معدل نموه سنة 2011 ب 11,6 %، كذلك سجل نسبي 7,2 % و 8,2 على التوالي سنتي 2012 و 2013 ويرجع ذلك إلى تحسن الظروف الطبيعية والمناخية بتساقط كميات معتبرة من الأمطار خلال هذه الفترة، لينخفض سنة 2014 بنسبة 2,5 % بسبب عدم وجود آلية واضحة ينتهجها هذا القطاع رغم المبالغ المالية الكبيرة المخصصة له ضمن برنامج توظيف النمو، والتي بلغت حوالي 1000 مليار دج. وبما يتعلق بقطاع الصناعة باعتبار قطاع حيوي ولما له من دور في دفع عجلة النمو الاقتصادي فقد خصص له غلاف مالي بمبلغ قدر بحوالي 650 مليار دج في إطار برنامج التنمية الخماسي، حيث قدر متوسط نمو هذا القطاع خلال هذه الفترة بنسبة 4,16 % مقارنة بفترة البرنامج التكميلي والذي بلغ فيها متوسط نمو هذا القطاع ب 3,04 %. فقد سجل القطاع الصناعي خلال هذه الفترة معدلات نمو متدنية مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهو ما يبين عدم تفاعل هذا القطاع مع البرامج التنموية، وذلك لوجود مشاكل مالية وهيكلية يعاني منها القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تدهور المناخ الاستثماري خاصة بما يتعلق بالتمويل مما ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الصناعي الخاص، كل هذا أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة برنامج تطبيق التنمية الخماسي.

ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر قطاع حقق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة 2010-2014، حيث خصصت له الدولة غلاف مالي قدر بحوالي 6448 مليار دج، رغم تراجع متوسط معدل نمو هذا القطاع مقارنة بالفترة السابقة من 9,5 % إلى 7,18 % .

وقد عرف قطاع الخدمات تحسن ملحوظ والذي انعكس ايجابيا على تحسن المستوى المعيشي بالجزائر وتطور قطاع الاتصال والتكنولوجيا وقطاعات التأمينات والنقل، حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع خلال برنامج التنمية الخماسي للفترة الممتدة (2010-2014) معدل 7,5 %.⁴⁰⁴

⁴⁰⁴ Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2014, Juillet 2015, P: 22-24.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

كما أثبتت الصدمة النفطية لسنة 2014 مدى هشاشة الميزانية رغم الإصلاحات المعتمدة في هذا الجانب، الأمر الذي يعكس محدودية نتائجها الأولية مقارنة بآثار الصدمة. فقد عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعاً كبيراً بداية من سنة 2014، لعدة أسباب من بينها انخفاض الطلب العالمي على الطاقة بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة، إضافة إلى ذلك استعمال الولايات المتحدة لاحتياطياتها الكبيرة من البترول، باعتبارها من بين الدول الأكثر طلباً للطاقة مع الصين، بالإضافة إلى التوجهات العالمية الجديدة نحو الطاقات البديلة. ما جعل الدولة تتبع سياسة التقشف من تركيز الإنفاق العام على الجوانب المهمة، والتقليل من حجم الاستيراد، تحميد التوظيف العمومي ما أدى إلى تقليص فرص العمل، ومحاولة إعطاء أهمية لقطاع الفلاحة، من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

وفيما يتعلق بالمرحلة (2015-2019) والتي عرفت بالبرنامج الخماسي والنموذج الاقتصادي الجديد: فعلى مشارف انتهاء البرنامج الخماسي الأخير، اعتزمت الحكومة الشروع في برنامج تنموي خماسي جديد يمتد إلى غاية 2019، فمع بداية المخطط الخماسي 2015-2019 استمر المنحى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 لكن بوتيرة منخفضة، حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام 7656,33 مليار دج سنة 2015،⁴⁰⁵ وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى.

أما فيما يخص النفقات خلال الفترة (2016-2017) فقد عرفت تراجعاً وهذا نتيجة لإجراءات تقشفية المتضمنة في المالية لهذه السنوات. وهذا بسبب الإجراءات الحكومية المتخذة بتخفيض حجم النفقات بحوالي 10% تحت تأثير انخفاض مداخيل الدولة من المحروقات. فمع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول فقد تراجع

⁴⁰⁵ DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

سعر النفط إلى 53,07 مليار دولار للبرميل في 2015،⁴⁰⁶ ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي، بادرت السلطات إلى تبني عدة إجراءات المهدف منها هو ترشيد النفقات العامة.

فقد حافظت الحكومة على المشاريع التي شرع في انجازها وذات الأولوية القصوى كالصحة، السكن والنقل.. والمقدر حجمها ب 26 مليار دولار لعام 2015 مع الاستغناء عن باقي المشاريع غير ذات الأولوية والتي لا تؤثر في النمو وقد بلغ حجمها 29 مليار دولار، فقد مس حجم ترشيد الإنفاق العام في مجال المشاريع الكبرى 53 % من المشاريع المخصصة.⁴⁰⁷

أما في سنة 2016، ومن أجل تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير المالية الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، لجأت الحكومة إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز من خلال تعليق والغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، وتحكم أفضل في نفقات التسيير باتخاذ قرار بتجميد عمليات التوظيف وعليه فقد انخفضت النفقات الاجمالية إلى 7656,33 مليار دينار، منها 4617,01 لنفقات التسيير، و3039,32 لنفقات التجهيز أي انخفاض للنفقات العامة مقارنة بسنة 2015.⁴⁰⁸

فقد شهدت الفترة الممتدة (2015-2018) انخفاض محسوس بحجم الإنفاق العام، حيث بلغت النفقات العامة 7297,494 مليار دج سنة 2016 بعدما كانت 7656,331 مليار دج سنة 2015، ثم واصل هذا الانخفاض ليلبلغ 2282,63 مليار دج سنة 2017، وما يفسر الانخفاضات المتتالية للنفقات العامة في سنتي 2016 و2017 الانهيار الحاد في أسعار النفط في منتصف سنة 2014، إلا أنه ومع سنة 2018 عاودت النفقات العامة الارتفاع حيث قدرت ب 7726,291 مليار دج لوجود تحسن نسبي في أسعار النفط.

⁴⁰⁶ الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018، ص: 52، 62.

⁴⁰⁷ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص: 40.

⁴⁰⁸ DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

كما أن البرنامج الإنفاقي للفترة 2015-2019 قد بني على مؤشرات اقتصادية مرتبطة أساسا بالإيرادات النفطية للفترة القصيرة، أما فيما يخص الاقتصاد الوطني ككل فقد حدد وفقا لتعاطي الحكومة مع الوفرة المالية المترتبة مع فترة تنفيذ البرنامج ومدى استغلالها في بناء اقتصاد متنوع، إلا أن هذا البرنامج لم يشرع في تنفيذه بسبب الأزمة النفطية التي واجهتها الجزائر مع بداية 2015. ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 2016/12/31، وقد اعتمدت الجزائر عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، والذي يركز على نهج متجدد لسياسة الميزانية لمسار يغطي الفترة 2016-2019، وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفق 2030. فقد فتح من خلال هذا البرنامج حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة عن انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2017-2019)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

إن قانون المالية لسنة 2017 سعى إلى تأسيس لسياسة مالية جديدة تقوم على تقليص النفقات دون أن تمس قطاعات حيوية كدعم أسعار المواد الأساسية، العلاج والتعليم، حيث انخفضت النفقات العامة إلى 7282,63 مليار دج.⁴⁰⁹

حيث يهدف هذا النموذج إلى إنهاء التبعية النفطية، امتصاص البيروقراطية وتسريع وتيرة نمو أداء العملية الإنتاجية، التي تواجه حتمية الانخراط السريع والفعال في خلق الثروة والمساهمة الحقيقية في تدفق القيمة المضافة، وتعزيز المداخل الوطنية خارج قطاع المحروقات، وبالتالي فهذا النموذج يستند جزئيا على رؤية متجددة للسياسة المالية مع مسار (2016-2019) وكذلك من منظور التنوع والتحول الاقتصادي في أفق سنة 2030.

⁴⁰⁹ DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:⁴¹⁰

مرحلة الاقلاع (2016-2019): وتتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

مرحلة الانتقالية (2020-2025): هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.

مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): والتي في نهايتها يستنفذ الاقتصاد قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

ويمكن توضيح تطور معدلات النمو خلال الفترة 2015-2018 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2018):

2018	2017	2016	2015	السنوات المؤشرات
-6,5	-2,4	7,7	0,2	معدل النمو في قطاع المحروقات
3,4	2,2	2,2	5,0	معدل النمو خارج المحروقات
1,5	1,4	3,2	3,7	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي

الوحدة: %.

Source : ONS, les comptes nationaux trimestriels – 1^{ème} Trimestre 2019, N° 859, P: 12.

رغم حجم المخصصات المالية التي رصدتها الدولة سنويا لبعث ديناميكية نشاط الاقتصاد الكلي، إلا أنه قد سجل النمو الاقتصادي في الجزائر انخفاضا كبيرا خلال هذه الفترة، فقد بلغ سنة 2015 ب 3,7 %، لينخفض إلى

⁴¹⁰ بوابة الوزير الأول من الموقع: <http://www.premier-ministre> ، مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2015-2019، مداخلة منشورة في 25 سبتمبر 2015، الجزائر.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

1,4 % سنة 2017 نتيجة التراجع في معدلات نمو قطاع المحروقات والذي قدر بـ 2,4 - % سنة 2017، وعليه فإن أي تغيير لسعر البترول سوف يؤدي إلى تأثير مباشر على الميزانية العامة للجزائر.

في المقابل عرف معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2015-2018 هو الآخر تذبذبا ملحوظا وهي فترة تتوافق مع انهيار أسعار المحروقات، هذا يقودنا إلى استنتاج رئيسي وهو أن عملية تمويل النمو الاقتصادي بالجزائر، يخضع بشكل أساسي لعائدات النفط.

والجدول التالي يوضح معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال هذه الفترة:

جدول رقم (18): يوضح معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة الممتدة (2015-2018):

الوحدة: %.

2018	2017	2016	2015	القطاعات
6,9	-3,0	7,7	0,4	المحروقات
2,7	1,2	1,8	6,0	الفلاحة
2,9	4,8	3,8	4,8	الصناعة
3,8	4,4	5,0	4,7	البناء والأشغال العمومية
2,3	3,8	2,9	5,3	الخدمات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري (2015-2018)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قطاع المحروقات قد عرف تحسن نوعا ما، وتواصل هذا التوسع في هذا القطاع سنة 2016 حيث قدر معدل نمو بـ 7,7 %، ليتراجع مرة أخرى سنة 2017 حيث سجل معدل نمو سلبي في القيمة المضافة بـ 3,0 - % والذي انعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي.

وقد حقق القطاع الفلاحي تحسن ملحوظ في مستوى إنتاجه سنة 2015 بمعدل نمو قدر بـ 6,0 % ، لتتخف وتيرة نمو هذا القطاع سنتي 2016 و 2017 حيث بلغ معدل نموهما 1,8 % و 1,2 % على التوالي. ليرتفع نوعا ما إلى 2,7 % سنة 2018.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

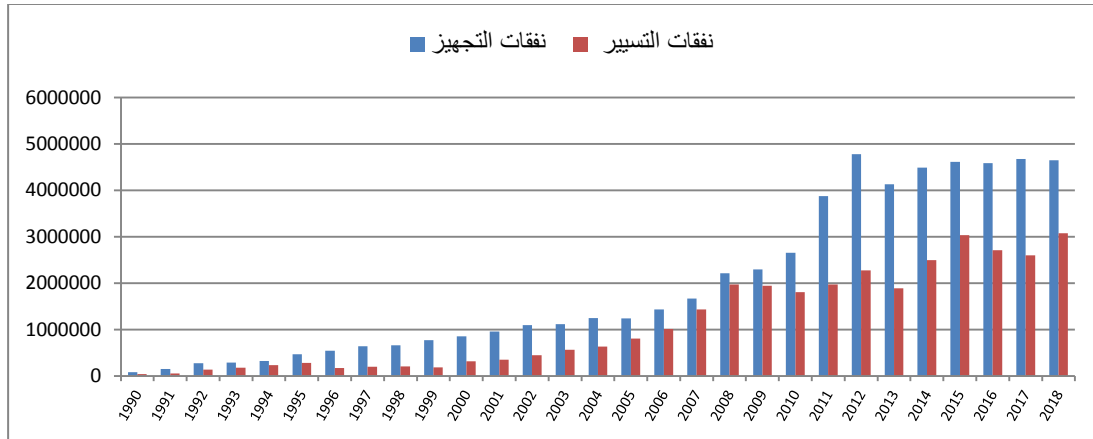
وبالنسبة لقطاع الصناعة فقد واصل نموه ليبلغ سنة 2015 معدل 4,8 %، لينخفض سنة 2016 إلى 3,8 %، وفي سنة 2017 تعد وتيرة توسع النشاط في قطاع الصناعة الأكثر ارتفاعا ب 4,8 %، ثم انخفض سنة 2018 إلى 2,9 %.

أما في ما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف تراجع ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة، حيث قدر سنة 2015 ب 4,7 % نتيجة انهاء الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات)، ليستمر هذا التراجع سنة 2018 بمعدل نمو 3,8 % . فقد شهدت السنوات الأخيرة تراجع في نسبة نموه نتيجة لجوء الدولة إلى تجميد وإلغاء العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة جراء انهيار أسعار البترول. كذلك نفس الحال لدى قطاع الخدمات فقد عرف مستويات منخفضة لتبلغ نسبة 2,3 % سنة 2018.

وفي المجمل ومن خلال ما سبق ما يمكن قوله أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة لم تكن فاعلة نظرا لارتفاع نفقات تسيير المرافق العامة واستمرار نشاطها على حساب نفقات التجهيز أي الإنفاق الاستثماري والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث لم يظهر أي تأثير لنفقات التسيير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، رغم ضخامة المبالغ المخصصة لهذا النوع من النفقات، والتي كانت في مجملها عبارة عن أجور المستخدمين ونفقات تحويلية. فبالنسبة لتطور نفقات التسيير احتلت نفقات التسيير خلال الفترة (1990-1999) النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، أما خلال الفترة (2000-2018) فإن نفقات التسيير ما زالت تأخذ النسبة الأكبر ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في الفترة السابقة. والشكل الموالي يمثل تطورات نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2018):

الشكل رقم (25): يوضح تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

-Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Finances publiques, Edition 2013, P: 216

-DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ السيطرة الكلية لنفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة مقارنة بنفقات

التجهيز ويمكن تحليل تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز كل على حدى وعلى مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى (1990-1999) لتطور نفقات التسيير: حيث قدر حجم نفقات التسيير سنة 1990

ب 88,8 مليار دج أي بنسبة 65 % من إجمالي الإنفاق العام، وارتفعت هذه القيمة إلى 473,7 مليار دج سنة

1995، ويفسر هذا التزايد في نفقات التسيير خلال هذه الفترة لعدة أسباب نذكر منها:

- ارتفاع الرواتب والمنح والأجور.
- زيادة تدخل الدولة من خلال قيامها بالمهام الأساسية المرتبطة بها والمتمثلة في التسيير الإداري، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم.
- تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67 % من حجم المداخيل الخارجية.
- إحداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية 1992.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

أما بالنسبة لفترة (1995-1999) ارتفعت نفقات التسيير، حيث انتقلت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 62 % سنة 1995 إلى 81 % سنة 1999، ويعود هذا الارتفاع إلى: ارتفاع حجم الإعانات الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى ثقل حجم المديونية العمومية، كما شهدت هذه الفترة انخفاضاً بحجم الاستثمارات ما أدى إلى زيادة نفقات التسيير على حساب الإنفاق الاستثماري.

المرحلة الثانية (2000-2018): فخلال هذه الفترة ما زالت نفقات التسيير تأخذ النسبة الأكبر مقارنة بنفقات التجهيز بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في الفترة السابقة لإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز من أجل تطبيق برامج الاستثمارات العمومية، وترشيد الإنفاق العام وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، ومنها خفض التوظيف العمومي، ويرجع ارتفاع نفقات التسيير خلال هذه المرحلة إلى:⁴¹¹

- ارتفاع مداخيل النفط جراء ارتفاع أسعار البترول وكذا احتياطي الصرف.
- ارتفاع قيمة التحويلات الخارجية.
- تكاليف ارتفاع تقييم رواتب الموظفين العمومي وتوفير مناصب مالية جديدة.
- زيادة أجور ورواتب موظفي الإدارات العمومية وتطبيقها بأثر رجعي.
- دعم الدولة لأسعار المواد الغذائية الضرورية.

وفيما يتعلق بتحليل تطور نفقات التجهيز: حيث ركزت الدولة على الهياكل القاعدية والبنى التحتية بالإضافة إلى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والتي تهدف إلى توسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ويمكن تقسيم تحليل تطور نفقات التجهيز إلى مرحلتين:

⁴¹¹Bank of Algeria, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, Mai 2012.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

المرحلة الأولى (1990-1999): شهدت نفقات التجهيز زيادة محتشمة حيث قدرت ب 47,7 مليار دج لسنة 1990 أي بنسبة 35 % من إجمالي الإنفاق الحكومي، حيث ارتفع حجمها إلى 285,9 مليار دج سنة 1995 أي بنسبة 38 % من إجمالي النفقات العامة، بهدف تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية، أما خلال الفترة الممتدة من (1995-1999) فقد عرفت نفقات التجهيز تذبذبا حيث سجلت انخفاضا خلال هذه الفترة بسبب التدابير الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والتي تتطلب تخفيض وترشيد النفقات العامة بما فيها نفقات التجهيز، إلا أنها عاودت الارتفاع خلال سنتي 1997 و1998 نتيجة تشجيع الاستثمار، أما خلال سنة 1999 فقد شهدت نفقات التجهيز انخفاضا مقارنة بسنتي 1997 و1998 ويعود هذا إلى تقلبات أسعار البترول سنة 1998.

المرحلة الثانية (2000-2018): مع بداية الألفية الثالثة شهدت نفقات التجهيز ارتفاعا، حيث ارتفعت سنة 2000 من 321,9 مليار دج أي 27,33 % من إجمالي النفقات العامة إلى 3078 مليار دج أي بنسبة 40 % من إجمالي الإنفاق الحكومي، ويفسر ذلك بترشيد النفقات من خلال توجيهها نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدلا من القطاعات غير الإنتاجية، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والبنى التحتية في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي والذي تبنته الدولة سنة 2001 لانتهاجها سياسة انفاقية توسعية من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، ليليه مشروع دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة (2005-2009)، والمخطط الخماسي (2010-2014)، وآخر هذه البرامج البرنامج الخماسي (2015-2019) حيث خصص له مبالغ اضافية لتفعيل القطاعات الاقتصادية وتعزيز الاستثمار العمومي بهدف تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. كما وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نفقات التجهيز منذ بداية سنة 2000 ساهم في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي أدت إلى ارتفاع نوعا ما في معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

2- تحليل وتقييم تأثير برامج الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

عملية تقييم برامج الإنفاق الحكومي تتعلق بصورة كبيرة بمعرفة جيدة بالتكلفة الموظفة والمعبّر عنها ببرامج الإنفاق العمومي في سبيل تحقيق الخدمة العمومية ومقارنتها بأثر تلك الخدمة على الأفراد، وهذا ما يعبر عنه بالتخصيص الأمثل للموارد، أما تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه بمدى إنتاجية هذا الإنفاق، لأنه أصبح الاهتمام بتحقيق النتائج أكثر من الاهتمام بحجم الموارد المتاحة أي الانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج « **Le passage d'une logique de moyens a une logique de résultats** »،⁴¹² ففي الجزائر كان حجم الإنفاق الاستثماري مرتفع ولكن ترجمته على صعيد النمو الاقتصادي هو ضعيف وهذا راجع لعدة أسباب منها تأثير قطاع المحروقات بعوامل خارجية ناتجة عن التغيرات التي تطرأ على أسعار البترول ومعدلات الإنتاج المفروضة من قبل OPEC.

وعليه ومن خلال ما سبق نستنتج أن عملية النمو الاقتصادي بالجزائر تخضع بشكل رئيسي لعائدات النفط، ومن أجل التوضيح أكثر سنقوم بتحليل نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

⁴¹² Isabelle Jourard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-efficacité des dépenses publiques- l'expérience des pays de l'OCDE, Revue économique de l'OCDE ? N° 37, 2, 2003, P: 149.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (19): يوضح تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين إجمالي الناتج المحلي

الوحدة: %

للفترة (2001-2018)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية
2001	34,2	9,7	7,5	8,5	21,8	11,2
2002	32,7	9,2	7,5	9,1	22,2	11,0
2003	35,6	9,8	6,8	8,5	21,2	10,5
2004	37,7	9,4	6,4	8,3	21,2	9,8
2005	44,3	7,7	5,5	7,5	20,1	8,4
2006	45,6	7,5	5,3	7,9	19,9	8,0
2007	43,7	7,6	5,1	8,8	20,6	8,5
2008	45,3	6,6	4,7	8,7	19,1	9,7
2009	31,2	9,3	5,7	11,0	23,6	12,0
2010	34,9	8,5	5,1	10,5	21,6	13,2
2011	36,1	8,1	4,6	9,2	19,7	16,4
2012	34,2	8,8	4,5	9,3	20,4	16,3
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	23,1	15,3
2014	27,0	10,3	4,9	10,4	24,3	15,9
2015	18,8	11,6	5,5	11,5	27,2	17,4
2016	17,3	12,2	5,6	11,8	27,6	17,5
2017	19,9	11,9	5,6	11,7	26,2	16,5
2018	22,4	12,0	5,6	11,6	26,2	14,8

المصدر: بنك الجزائر، حوصلة احصائية، النشرة الاحصائية الثلاثية، 2008، 2009، 2011، 2012،

2013، 2014، 2016، 2018، 2019.

يتضح من الجدول السابق أن قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي

الإجمالي بمتوسط قدر ب حوالي 32,8 % خلال فترة الدراسة، وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج

المحلي 45,6 % سنة 2006 قبل الأزمة المالية العالمية، مما يدل على أن قطاع المحروقات يعتبر المصدر الأساسي

لتمويل الاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي، فمن خلال معطيات الجدول أعلاه تبين أن

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

بانخفاض معدل نمو هذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2014 تم تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي في نفس الفترة مقارنة مع الفترة السابقة (2002-2005) والتي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات، كما أشرنا إليه في تحليلنا سابقا، من جهة أخرى نلاحظ تذبذب معدلات نمو هذا القطاع نتيجة تأثره بالتغيرات الخارجية التي تطرأ على أسعار البترول، وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية. فبالرغم من النمو الذي يحققه قطاع المحروقات من سنة إلى أخرى إلا أن هذا النمو يرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، مخزون البلد من النفط والغاز، حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية والتي ترتبط بدورها بقرارات OPEC الخاصة بالكميات المباعة.

في حين تبقى مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة حيث لم تتعد 9,5 % كمتوسط، فبالرغم من شحده من تحسن في بعض سنوات الدراسة بفضل المبالغ المالية المخصصة له، إلا أنه سجل معدلات نمو ضعيفة وأخرى سلبية ويعود ذلك إلى ارتباطه الوطيد بالظروف الطبيعية والمناخية. وكان انعكاس هذا الضعف على التبعة الغذائية والتي تعاني منها الجزائر لحد الآن مما يخلق صعوبات على مستوى فاتورة الاستيراد.

أما القطاع الصناعي فبالرغم من اعتباره هذا القطاع كمحرك رئيسي للنمو الشامل والمستدام، إلا أنه معدل نموه يبقى ضعيف حيث قدر ب 5,6 % كمتوسط، وعليه فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضئيلة للغاية، حيث بلغ 7,5 % كأقصى معدل له خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك إلى امتداد أثر الأزمة المالية العالمية إلى القطاع الصناعي، مما أدى إلى انكماش القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية والدول النامية بما فيها الجزائر، وهذا ما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنفاق الحكومي، ويرجع ذلك إلى عجز الجانب الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والاجراءات الادارية المعقدة، بالإضافة إلى ضعف المنظومة المالية وعدم فعالية السوق المالي كوسيط سريع لتمويل استثمارات هذا القطاع، مما انعكس سلبا على فعالية الجهاز الإنتاجي، ومنه ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة في السوق العالمية.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

بمعكس الحال لدى قطاع البناء والأشغال العمومية والذي سجل معدلات نمو جيدة بلغت 11,8 % سنة 2016 كأقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الخام، حيث كان متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بـ 9,6 %، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع المشاريع الاستثمارية العمومية المندرجة ضمن ميزانية التجهيز والموجهة أساسا لتطوير البنية التحتية والهياكل القاعدية والسكنات. وهو ما يترجم بوضوح وجود أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

كذلك قطاع الخدمات هو الآخر سجل معدلات نمو مقبولة، كما أنه يعد القطاع الثاني من حيث المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لتبلغ أقصى نسبة له خلال فترة الدراسة سنة 2016 بـ 27,6 % بالنسبة للخدمات خارج الإدارات العمومية، و 17,5 % سنة 2016 بالنسبة لخدمات الإدارات العمومية.

وما يمكن قوله أن مخططات التنمية وبرامج الإنفاق الحكومي لم تؤثر على نمو الناتج المحلي الحقيقي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية بشكل أساسي، حيث ساهم بشكل مباشر في توليد دخول في الاقتصاد الوطني، أدت إلى زيادة الناتج المحلي، أما بما يتعلق بقطاع الفلاحة فقد ساهم بشكل ضئيل في الناتج لتأثر هذا الأخير بالظروف الطبيعية والمناخية، ويبقى قطاع المحروقات أكبر مساهم في الناتج المحلي. حيث يمثل قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد في الجزائر، مما يجعل تحديد وضعية استقراره أو اختلاله يتوقف على حجم العوائد البترولية التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار البترول في السوق العالمية للنفط.

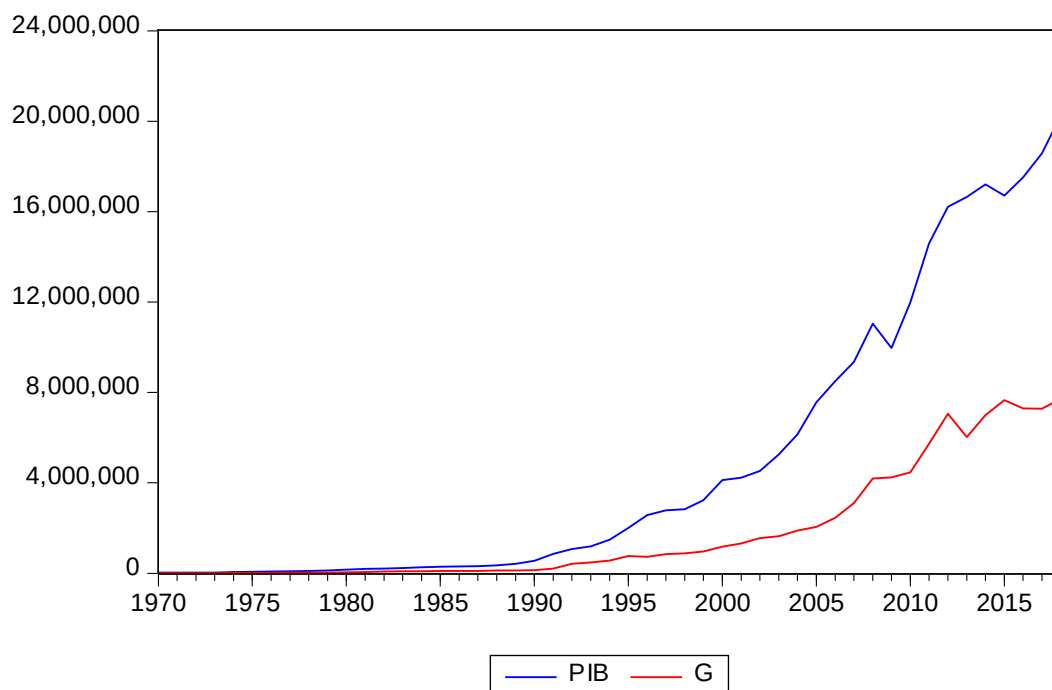
وبالتالي فإن السياسة المالية التوسعية والتي انتهجتها الدولة عن طريق الإنفاق الحكومي، لم تحقق الأهداف المرجوة، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم مرونته ومحدودية قدراته، وبالرغم من محدودية الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من حجم الإنتاج، مما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي، وهذا ما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء البنى التحتية والهياكل القاعدية مع تزايد حجم الاستيراد.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ومما سبق يتبين لنا أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة انحسار الموارد المالية والتي تزامن مع أسعار النفط المنخفضة ابتداء من النصف الأول من عقد الثمانينات وحتى نهاية فترة التسعينات. وقد تبنت سياسة إنفاق توسعية منذ بداية الالفية الثالثة والتي تزامنت مع الوفرة المالية الكبيرة التي ولدتها المستويات المرتفعة لأسعار النفط إلى غاية سنة 2015، بسبب الأزمة النفطية التي واجهتها الجزائر مع بداية 2015. من خلال ما سبق تبين مساهمة سياسة الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2019 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما ثم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا، فبالنظر إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج يبقى أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي في الجزائر. فرغم ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على الارتفاع المستمر لمعدل النمو الاقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة)، والشكل الموالي يوضح طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018:

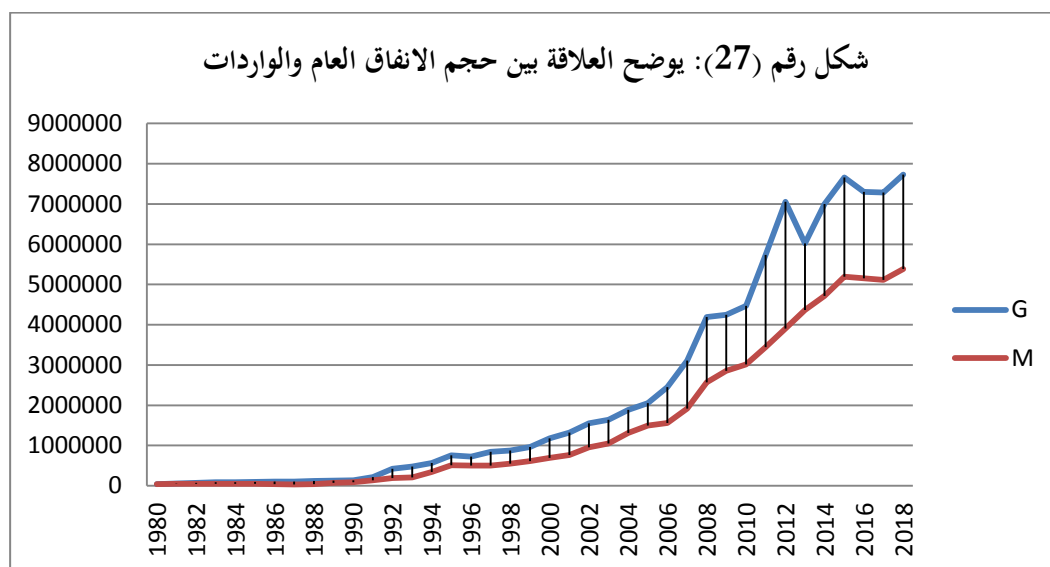
شكل رقم (26): يوضح العلاقة بين النفقات العامة وتطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال

الفترة (1970-2018):



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews 9.

ومن ثم يمكن القول بأن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة عرض، حيث أن الجهاز الإنتاجي غير كفء ولا يتمتع بالمرونة الكافية، وهو ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي. ففائض الطلب الناتج عن حجم الإنفاق المتزايد سببه عدم مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند إعداد مثل هذه البرامج الإنفاقية. وبالتالي زيادة الإنفاق العام لن تكون في صالح الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى ولن ينتج عنها إلا زيادة في الواردات. ذلك أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب الإنفاق الحكومي، الموجه للاستثمار لم تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر إلى المشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع، مما أدى إلى زيادة حجم الواردات لسد احتياجات الطلب الكلي المتزايد، كما هو موضح في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews 9.

إن هذه النتائج في مجملها تشير إلى عدم فعالية الإنفاق العام كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي بالجزائر، وهو ما يؤكد عدم فعالية التوجهات الكينزية المعتمدة في الاقتصاد الوطني، من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام كأداة لتعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في سياسات الإنفاق المعتمدة.

وقد لوحظ أن آثار هذه السياسة الإنفاقية التوسعية كانت ظرفية ومرهونة إلى حد ما بمدى استمرارية هذه النفقات فما هي إلا حالات ظرفية ولا تتصف بالديمومة لافتقارها لقاعدة اقتصادية صلبة ودائمة. ويعود ذلك إلى ضعف إنتاجية هذه النفقات فضلا عن تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى كون أن هذه الزيادة لم تكن بزيادة حقيقية. أي مجرد زيادة رقمية في النفقات العامة دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية وبدون زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة، والذي يمكن إرجاعه إلى معدلات التضخم المرتفعة التي شهدتها الجزائر الراجع بدوره إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها الدولة بداية التسعينات، فضلا عن سياسة الدعم مما رفع القدرة الشرائية للأفراد ومنه زيادة الطلب بشكل كبير وبالتالي تضخم الأسعار.

فالنمو الظاهري في الإنفاق ما هو إلا زيادة في حجم الإنفاق العام دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الخدمات العامة

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

أو تحسينها والسبب هو: ارتفاع الأسعار يعمل على انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يجعل الحكومة تدفع مبالغ أكبر من أجل الحفاظ على نفس الكمية من الخدمات العامة المقدمة المحقق بالنظر إلى قيمتها.

فالمشكلة هنا ليست مشكلة ظرفية فقط بل تمخضت عن مشاكل هيكلية في الاقتصاد تخص الإنتاج التي أدت إلى انتكاس جهود تحقيق النمو وزيادة عبء دورية المالية العامة. حيث أن جهاز الإنتاج لم يستطع الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب المتولدة عن زيادة حجم الإنفاق العام. ويرجع ذلك إلى غياب استراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تهدف إلى إزالة مختلف الاختلالات والعراقيل التي تواجه جهاز الإنتاج الوطني.

وبسبب الإفراط في نفقات التجهيز الغير المنتجة وارتفاع التكاليف نتيجة غياب الرشادة في الإنفاق أدى إلى تبذير الموارد المالية وضعف النمو، كما يمكن ارجاعها إلى ضعف الاستثمارات بسبب سوء اختيار المشاريع ونقص الدراسات التقنية للمشاريع وغياب الاستراتيجيات والأجهزة المؤهلة وغياب التنسيق بين الجهة المسؤولة والمكلف بإنجاز المشاريع يؤدي إلى هدر المال العام، وبالتالي الإنفاق الهائل وضخ المبالغ الضخمة على الهياكل والبني التحتية دون تنويع للاقتصاد الوطني وجب على الدولة إعادة النظر في سياستها المنتهجة حاليا وإيجاد معايير لتحديد حجم الإنفاق الأمثل والاسترشاد بالمعايير السليمة لتقييم اتجاه نفقات التجهيز على المدى الطويل، كما أن الإنفاق الكبير يعرقل النمو عن طريق التضخم.

كما أن ارتفاع الدخل نتيجة ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، كما أن الزيادة في أسعار المحروقات عن طريق الجباية البترولية يؤدي إلى زيادة وتحسين النمو الاقتصادي لأن عائدات الاقتصاد الوطني حوالي 98 % من البترول، ما أدى إلى اتباع الجزائر سياسات تنموية ضخمة التي حققت بعض الايجابيات في زيادة الصادرات ودعم النمو الاقتصادي وإنجاز بعض المشاريع، حتى ولم تكن بالقدر الفعال بالنظر للمجهودات المبذولة، ونتيجة لانخفاض سعر البترول سنة 2015 والذي وصل إلى ما دون 55 دولار للبرميل بسبب ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة أدى إلى ضعف في ميزانية الدولة وفي قيمة العملة الوطنية، وبالتالي ما كان على الدولة

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

سوى تجميد بعض المشاريع ومراجعة سياستها الحالية. واتخاذ عدة اجراءات تقشفية كتجميد التوظيف في عدة قطاعات واللجوء إلى تسقيف الميزانية، وتجميد العديد من المشاريع التنموية بالإضافة إلى حظر استيراد العديد من المنتجات وتخفيض قيمة الدينار، وبالتالي فالعوامل الخارجية لها تأثير أكبر على السياسة الاقتصادية بالجزائر مما يؤثر على السياسة الإنفاقية، وعليه فإن تحسن المؤشرات الكلية يتوقف على تحسن أسعار النفط مما يوحي في الأخير أن السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة خلال فترة الدراسة لم تستطع بناء قاعدة انتاجية وتنويع الاقتصاد والتخلص من تبعيته للنفط.

وبناء على النتائج الاحصائية والاستنتاجات المتوصل إليها يلاحظ بأن سعر النفط له بالغ الأثر على الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشر كلي للاقتصاد الجزائري، مما يجعل من هذا الأخير رهين لسلوكه في السوق النفطي العالمي وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري عرضة للاختيار مع أبسط الهزات التي تمس أسعار النفط. أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد تم تسجيل معدلات متذبذبة فرغم إيجابيتها إلا أنها لم تصل إلى المستوى المنتظر بالنظر إلى حجم المبالغ المنفقة خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: خصائص وهيكل الإنفاق العام في الجزائر

تتميز النفقات العامة في الجزائر بخصائص يمكن حصرها في النقاط التالية:

1- دورية السياسة المالية والعلّة الهولندية: حيث تتسم العديد من الدول النامية ومنها

الجزائر بهشاشة السياسة المالية ويرجع ذلك في الأساس إلى دورية الإنفاق الحكومي باعتباره عائقا اقتصاديا الأكثر تأثير على نمو الناتج المحلي الخام. إذ يعاني الاقتصادي الوطني باعتباره دولة غنية بالموارد الطبيعية مشاكل جمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ويرجع ذلك لعدة عوامل منها عوامل اقتصادية تتمثل في دورية السياسة المالية والتي تسببها تقلبات أسعار الموارد الطبيعية بالأسواق العالمية، وبعد المرض الاقتصادي الهولندي عاملا اقتصاديا آخر باعتباره يسهم في تراجع أداء القطاعات المنتجة للسلع القابلة للتبادل التجاري.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

إذ تعاني الاقتصاديات الريعية والجزائر خاصة من خطر تقلبات أسعار النفط فهي تواجه صدمات نفطية تؤثر على مختلف السياسات الاقتصادية سواء المالية أو النقدية وهذا راجع لارتباط مداخلها بمصدر واحد مهدد بالنضوب والزوال، فالجزائر دولة ريعية بامتياز، يمكن اسقاط اقتصادها ضمن عبارة اقتصاد نفطي كونه ينطبق عليه مواصفات الاقتصاد النفطي، حيث يتدخل هذا الأخير بنسبة كبيرة في ميزان مدفوعاتها، إذ يمثل ما يفوق 98 % من نسبة تجارتها الخارجية. وبالتالي فهو المتغير الذي يتم على أساسه اتخاذ القرارات التنموية للاقتصاد الجزائري، وهذا ما تؤكدته المشاريع الانعاشية الأخيرة التي قامت بها الجزائر لدفع عجلة النمو الاقتصادي. فإذا ما ارتفعت أسعار النفط ستسبب بدوره في تزايد الإنفاق الاستهلاكي والمشاريع الغير الإنتاجية واللاتنوع في القطاعات وإعادة استثمار الأموال في قطاع واحد مزدهر، أما في حالة الانخفاض فإنها تنتهج سياسة مالية تقشفية، وهو ما يمكن رؤيتها على أرض الواقع خصوصا بعد انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، والتي لم تعرف تعافيا إلى غاية الآن هي الأخرى تحدد وضعية الاقتصاد الجزائري والدليل العجز الذي حققته الجزائر في موازينها مما يدل على تبعيتها المفرطة لهذا القطاع. وهذا ما يؤكد إصابتها بالمرض الهولندي، والذي يتمثل في تأثير القطاع الغير الإنتاجي كالنفط على القطاع الإنتاجي والمتمثل في القطاع الصناعي والزراعي. ولقد تعددت الدراسات التي حاولت جاهدة محالة فهم التأثيرات الغير منطقية للثروة النفطية على المتغيرات الاقتصادية ومدى أداؤها والتي أدرجت تحت مسمى العلة الهولندية، ومن بينها نجد نموذج (Gregory, 1976).⁴¹³

ويرجع تذبذب معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر أساسا إلى التقلبات التي عرفت أسعار النفط خلال فترة الدراسة. وهو ما يبرهن بصورة قطعية على الارتباط المطلق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وهذا ما يؤسس سيادة القطاع الواحد (المرض الهولندي)، حيث يتمثل هذا الأخير في تلقي مداخل معتبرة من العملة الصعبة تعجز الدولة على تجنيدها واستعمالها في أحداث تنمية حقيقية، وما ينجم عنه من آثار تخفيض المركز التنافسي للاقتصاد، مع

⁴¹³ Gregory.R.G, Some Implication of the Growth Mineral Sector, Australian Journal of the Agricultural Economics, Vol 20, August 1976, P : 73-76.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

تشكيل اقتصاد ريعي من خلال توظيف غير إنتاجي لعائدات المحروقات. وما يلاحظ على الاقتصاد الجزائري هو أن النمو المحقق بفضل السياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة يعتبر نموا هشا لافتقاره لعوامل الديمومة، ذلك أن تمويل المشاريع الاستثمارية يتم عن طريق مداخل البترول مما يجعل كل التوازنات المالية المحققة خلال هذه الفترة مهددة بالانهيار مع بؤادر أي أزمة سعرية في الأسواق العالمية.

فالارتفاعات النفطية أو ما يطلق عليه بالطفرات النفطية، يتضمن أن العوائد النفطية يتم صرفها بنفس الطريقة والمتمثلة في الإنفاق في البنى التحتية، وزيادة الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية، مما يزيد من تفاقم وتوغل هذا المرض في البلد، فاللاتنوع في الاقتصاد الجزائري يجعله يعاني من المرض الهولندي وذلك باعتمادها على نسبة كبيرة من إيراداتها الموازنة على المحروقات.

إذ يفضي المرض الهولندي إلى نقص كبير في القدرة على المنافسة، فالارتفاع النسبي لأسعار السلع والخدمات غير القابلة للتداول التجاري (المحروقات) في أكثر حالاته يؤدي إلى تراجع إنتاجية قطاعات السلع القابلة للتداول التجاري (قطاعي الصناعة والفلاحة). كذلك هيمنة قطاع المحروقات بالجزائر أدى إلى انخفاض مردود القطاعات التبادلية وكل هذا يعد مضر بالنمو وهيكلية الاقتصاد بحيث تنتهي دوماً بالحصار الإنتاج وقلة التنوع والتصدير.

وما استنتجناه من خلال تحليلنا لتطور النفقات في الجزائر هو تبعية الموازنة إزاء التغيرات الخارجية وخاصة سعر برميل النفط، فعندما ترتفع أسعار النفط تزيد الإيرادات ويتقلص العجز، وبالتالي لا تبالي الدولة في زيادة حجم تدخلها من خلال الرفع من النفقات العامة، وهكذا يبقى الاقتصاد رهين التغيرات الخارجية. والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر النفط سوف تسجل ميزانية الدولة عجز والذي لا يعتبر خطأ في حد ذاته بل هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة مما قد يسهم في بروز فجوات تضخمية وهذا ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته.

2- التبذير والاسراف في الإنفاق: تتصف الجزائر بضخامة إنفاقها العام، واسراف وهدر للمال

العام ، الأمر الذي يستدعي الوقوف على الحجم الأمثل لتدخل الدول في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام. ومن بين الأسباب التي ساهمت بشدة في فشل سياسات التنويع الاقتصادي والقطاعي هي تنامي ممارسات الفساد وتدهور مؤشرات الحوكمة في الاقتصاد الجزائري.

3- تطابق سياسة الإنفاق العام في الجزائر مع نظرية الفيل البيضاء، وانخفاض

العائد: تشهد الجزائر تناميا خطيرا لظاهرة الفساد بمختلف أنواعه، والذي يتزامن مع الطفرات النفطية والذي انعكس بشكل سلبي على واقع الاقتصاد الجزائري، إذ ترتب على انتشار الفساد في القطاع الحكومي انخفاض لإنتاجية النفقة العامة وذلك من خلال تخصيص النفقات العامة نحو الأنشطة المظهرية والتي يطلق عليها مشاريع الفيل البيضاء (White Elephants)،⁴¹⁴ في المقابل إهمال الكثير من المشروعات والأنشطة الاقتصادية المهمة، كالإنفاق على مشاريع القطاع الصناعي والزراعي بالجزائر.

والمقصود ببناء الفيلة البيضاء اقامة مشاريع استثمارية ضخمة بفائض اجتماعي سلبي، والتي تم اختيارها إما على أساس تحقيق أغراض شخصية، أو المكانة السياسية، دون الاهتمام بالعائد الاقتصادي والمالي.⁴¹⁵

حيث يظهر تأثير الفساد على الإنفاق الحكومي من خلال تشويه وتخصيص الموارد الحكومية، فالفساد يؤدي إلى زيادة الاستثمار العام في المناطق على أساس الأفضلية للمشاريع التي يمكن منها استخلاص رشاوى كبيرة، لا على أساس المشاريع التي يتحقق منها الرعاية الاجتماعية للمجتمع، إن ترتيب الدولة لمشاريعها يجب أن يكون وفقا للقيم الاجتماعية وليس وفقا للمدفوعات الفاسدة، ويرى (Mauro)⁴¹⁶ إلى أن الزيادات في الفساد تؤدي إلى زيادة في

⁴¹⁴ Mauro Paomo, Corruption, Causes and Consequences, Finance & Development/March 1998.

⁴¹⁵ Scambary, James, In Search of White Elephants : The Political Economy of Resource Income Expenditure in East Timor, Critical Asian Studies, Taylor and Francis group, Vol 47, N°2, 2015, P : 302.

⁴¹⁶ Mauro, Paolo (1997), the Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross Country Analysis in Corruption and the Global Economy, Edited by Kimberly Ann Elliott, Washington: Institute for International Economics.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

الإنفاق الحكومي في مشاريع لا تفيد المجتمع ككل والتي قد يكون ضررها أكثر من نفعها، مما يؤدي إلى حرمان الفقراء من البرامج الاجتماعية، فعندما تكون معدلات الفساد عالية، وتستطيع الحكومات أن تحصل على عوائد من الدخل المرتفع، فمن غير المحتمل أن تمد إنفاقها إلى الفقراء من خلال البرامج الاجتماعية، وإنما تتحول الأموال الحكومية بصورة مباشرة بعيدا عن أصحاب الدخل المنخفضة بسبب الفساد مؤدية بذلك إلى إعاقة النمو الاقتصادي.

كما يخل الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، وتخفيضه للطاقة الضريبية للمجتمع ككل، وسوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع، وانخفاض إنتاجية النفقة العامة خاصة في الإنفاق على المشاريع المظهيرية (White Elephants). فهناك فيل أبيض في كل بلد عربي يمثل مؤسسات الدولة والمجتمع التي تستنزف موارد بلد بدون دفعه نحو النمو والتطور.

ويتم تعريف الفيل الأبيض على أنه مشروع استثماري له نتائج اجتماعية سلبية، ويمثل شكلاً خاصاً من إعادة التوزيع غير الفعال. فمثل هذه المشاريع تعد جذابة سياسياً.⁴¹⁷ كما أن واحدة من أكثر الدراسات تفصيلاً عن الفيلة البيضاء هو كتاب كيليك⁴¹⁸ "Killick" (1978) حول التنمية في غانا. يناقش بأمثلة تفصيلية كبيرة كيفية تجاهل حسابات التكلفة وتنفيذ مشروعات الاستثمار غير الفعالة. وفشل المشاريع الاستثمارية غير المكتملة، وهو ما يتطابق مع واقع الاقتصاد الجزائري.

ويستخدم مصطلح الفيل البيضاء للإشارة بالنسبة للمشاريع لما تكون تكاليف بناءها وصيانتها مكلفة للغاية مقارنة مع عائدها (الفوائد)، ويتم تفسير أيضا الفيلة البيضاء أنه في مرحلة ما بعد التنفيذ لبعض المشاريع ، لن يتم استرداد تكاليفها أبداً.⁴¹⁹

⁴¹⁷ Albalade Daniel, Bel Germa & Gragera. Albert, When politics and lobbyism combine to promote white elephants by using PPPs, Document de Treball 2018/23 1/25 pag, Working paper 2018/23 1/25 pag, Institut de Recerca en Economia Aplicada Regional i Publica, Research Institute of Applied Economics, P 01.

⁴¹⁸ Killick, Tony (1978), Development Economics in Action : A Study of Economic Policies in Ghana, London, Heinemann, 1978, P 231.

⁴¹⁹ Juan-José Ganuza, Gerard Llobet, The Simple Economics of White Elephants, University Pompeu Fabra and Barcelona GSE, CEMFI and CEPR, PPPs in Cities Barcelona, 17 November 2016, P : 03 et P : 24.

كما قد عرّف (Torvik و Robinson) في عملهما ودراستهما حول الفيلة البيضاء " White Elephants" بأنها مشاريع استثمارية ذات فوائض اجتماعية سلبية. وأضافوا أن سبب بناء الأفيال البيضاء هو سوء تخصيص للاستثمارات ، مما يؤدي إلى وضع فيه استثمارات ضخمة ولكن نمو الاستثمارات لا يؤدي إلى نمو الإنتاج، وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن التفسير الأكثر منطقية هو أن الفيلة البيضاء تشكل شكلاً من أشكال إعادة التوزيع غير الفعالة. فهي أساساً أداة تستخدم لرفع دخل دائرة معينة.⁴²⁰

4- ظاهرة تزايد النفقات العامة: تدل زيادة حجم الإنفاق العام بالجزائر على تدخل الدولة في

الحياة الاقتصادية، حيث تتسم الدول الريعية بسيطرة القطاع العام على معظم جوانب الحياة الاقتصادية، والجزائر باعتبارها اقتصاد ريعي ترتفع فيها حجم النفقات العامة خلال فترات الطفرة المالية.

5- عدم فعالية وكفاءة الإنفاق العام: فما يعاب على سياسة الإنفاق العام في الجزائر أنه

وبالرغم من حجمها الكبير، إلا أن فعاليتها في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستدام ومتوازن تبقى محدودة. من جهة أخرى تميز ضعف الأداء في برامج الإنفاق بسبب تضاعف الوقت والتكاليف المخصصة للاستثمارات العامة إضافة إلى انخفاض مستويات جودة إنجازها.

6- عدم تطابق فكرة النمو الشامل والمستدام على النفقات العامة بالجزائر:

أدى انتشار الفساد بالجزائر إلى تشويه الإنفاق الحكومي من خلال تشجيع المشروعات مفرطة الحجم والمهدرة للموارد والتي تنطوي على تقديم الرشاوي، مما أثر بشكل سلبي على الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والتي يكون لها أثر اقتصادي واجتماعي إيجابي، ونظراً لأن أصحاب الدخول المنخفضة يكونون أكثر اعتماداً من غيرهم على الخدمات الحكومية، فإنهم يكونون أكثر تأثراً بهذه التشوهات التي تحد من الفرص الاقتصادية المتاحة لهم.

⁴²⁰ Robinson James. A, Ragnar Torvik, White Elephants, Journal of Public Economics, 2005, 89, P 201.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ومن شأن الفساد أن يؤدي إلى انعدام الثقة في الدولة والانقسام داخل البلد، مما يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستقرار والنمو الاحتوائي، كذلك يتأثر النمو الاحتوائي القابل للاستمرار سلبا إذا لم تستطع الحكومة ضمان وجود بيئة أعمال تقوم على التجرد وسيادة القانون، وتؤدي الرشوة إلى زيادة تكلفة الاستثمار - ففي حالة وجود فساد نظامي، تكون الرشوة بمثابة ضريبة مفروضة على الاستثمار وإذا طال الفساد بآليات التنظيم والرقابة في القطاع المالي، يصبح الاستقرار المالي عرضة للخطر أيضا.

حيث يساهم الإنفاق العام عبر إعادة توزيع الأموال على أصحاب المداخل المنخفضة في تصحيح عدم المساواة في المداخل الذي تولده السوق، فيعزز بالتالي القدرة على الإنفاق. كما تحمي خدمات العناية الصحية العامة وخدمات الإسكان. فالقوى العاملة التي تتمتع بثقافة واسعة وبصحة جيدة أكثر إنتاجية: "... تقترح نظرية رأس المال البشري أن برامج إعادة التوزيع هذه تساهم، عندما تطل الصحة والتعليم، في نوعية القوى العاملة وبالتالي في قدرة الاقتصاد الكامنة على النمو".⁴²¹

إذ تعد الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك عدم الفساد النظامي، عنصرا ضروريا لاستقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي القابل للاستمرار، وتشير بحوث صندوق النقد الدولي إلى أن الفساد النظامي - الذي يعرف بأنه سوء استغلال المناصب العامة في تحقيق مكاسب شخصية - يؤدي إلى تراجع النمو والاستثمار وزيادة عدم المساواة، حيث يرى كل من (Oded Galor, Joseph Zeira, 1993)⁴²² بأن زيادة عدم المساواة في الدخل تقلل من قدرة الأفراد ذوي الدخل المنخفض على الحصول على التعليم، مما يقلل النمو الاقتصادي في المستقبل.

⁴²¹ Herbert Gintis and Samuel Bowles Source : The American Economic Review, Vol 72, N°2, Papers and Proceedings of the Ninety-Fourth Annual Meeting of the American Economic Association (May 1982), P : 341-345 Published by American Economic Association Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/1802355>.

⁴²² Galor. Oded & Zeira. Joseph, « Income distribution and Macroeconomics », Review of Economic Studies, January 1993, 60(1), P : 35-52.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ويشكل الإنفاق العام السبيل الأكثر فعالية لتأمين العديد من الخدمات، فقد بينت دراسة أجريت مؤخرا تناولت الإنفاق على الصحة والتعليم في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن "الإنفاق العام ينعكس على نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر منه الإنفاق الخاص". هذا ما يتوافق مع الدليل القوي على أن الإنفاق العام على العناية الصحية أكثر فعالية بأشواط، على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الأهداف الصحية، من الإنفاق الخاص على الصحة. فبكل بساطة العناية الصحية العامة أكثر فعالية للاقتصاد ككل.⁴²³

كما يمكن جعل النمو احتوائيا شامل للجميع من خلال الحد من عدم المساواة الذي من شأنه إتاحة الفرصة لتحقيق النمو والاستقرار. فاستمرار ارتفاع مستويات عدم المساواة (فروق الدخل) يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي ويجعله أقل استمرارية، كما أنه يؤدي إلى تصاعد حالة عدم الاستقرار المالي، فتوزيع الدخل يؤثر على النمو والاستقرار لأن عدم المساواة تؤدي إلى إهدار الموارد ففي الاقتصاديات التي ترتفع فيها مستويات عدم المساواة، قد لا يستطيع الفقراء الحصول على خدمات التعليم أو الوصول إلى الأسواق المالية، مما يجعل من الصعب عليهم تنمية قدراتهم الإنتاجية.

7- الميل نحو الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري: فمن بين

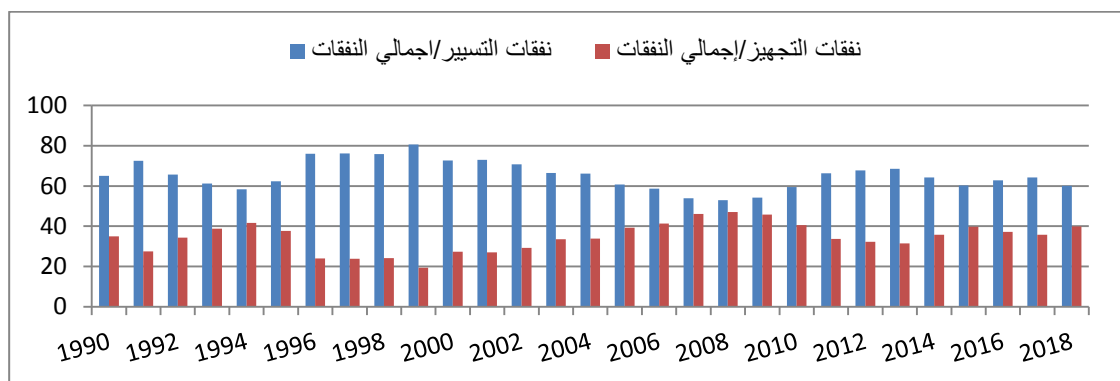
المفارقات والسلبيات التي تعترى سياسة الإنفاق العام في الجزائر نجد سوء توزيع المخصصات المالية بين النفقات الاستهلاكية (نفقات التسيير) والنفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز)، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

⁴²³Beraldo S, Montolio D and Turati G, Healthy, educated and wealthy : A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth, The Journal of Socio-Economics 38(2009), P 946-956.

الشكل رقم (28): يبين نسبة كل من نفقات التشغيل والتجهيز إلى إجمالي النفقات العامة في الجزائر

خلال الفترة (1990-2018)

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

-Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Finances publiques, Edition 2013, P: 216.

-DGT : Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نفقات التشغيل تجاوزت طيلة الفترة (1990-2018) نفقات التجهيز، حيث بلغت نفقات التشغيل إلى إجمالي النفقات العامة كمتوسط 69,36 % خلال فترة التسعينات، بينما مثلت نفقات التجهيز خلال نفس الفترة في المتوسط ب 30,64 %، واستمرت نفقات التشغيل في الاستحواذ على النسبة الأكبر ضمن المخصصات الإنفاقية خلال الفترة الممتدة (2000-2018)، حيث قدرت ب 63,32 % كمتوسط بينما بلغت نفقات التجهيز نسبة 36,68 % في المتوسط خلال نفس الفترة.

وعليه ومن خلال ما سبق نستنتج ميل الدولة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي نحو الإنفاق الاستهلاكي، فبالرغم من تبني الجزائر نهج التصنيع وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق خلال مسارها التنموي بداية التسعينات، وتسطير برامج الاستثمارات العمومية سنة 2001، بتخصيص أغلفة مالية معتبرة في هذا المجال، إلا أن التدخل الأكبر للدولة كان بواسطة الإنفاق الاستهلاكي والذي يتجلى بصورة واضحة في حجم المساعدات والتحويلات

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

الاجتماعية وسياسات الدعم الواسعة في الجزائر، وهذا ما يوحي بوجود خلل وتشوهات كبيرة في توزيع مخصصات الإنفاق العام.

نستنتج في الأخير أن الجزائر تعد نموذجا للدولة الريعية التي ترسخ فيها الظواهر السلبية كنتيجة حتمية لإصابة الاقتصاد الوطني بتداعيات المرض الهولندي، ومن بينها ضعف فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، إلى جانب عدم الكفاءة في تخصيصه، حيث يطغى الجانب الاستهلاكي فيه على الجانب الاستثماري، بالإضافة إلى غياب العقلانية والرشد في تسيير الفوائض المالية الناتجة عن الربيع النفطي خاصة في فترات الطفرة السعيرية، وعدم استغلالها في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة قادرة على تجنب الصدمات الخارجية.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في

الجزائر

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ودراسة الاستقرار

ويتم اختبار الفرضية التالية: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية (ثنائية الاتجاه) في المدى القصير والطويل. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للتكامل المشترك والذي قدمه (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)⁴²⁴ ويتميز هذا الاختبار بإمكانية تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية إذا كانت مستقرة عند المستوى (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو مزيج بينهما، بشرط أن لا تكون مستقرة من الدرجة الثانية (2)، كما أن نموذج (ARDL) يمكننا من فصل تأثير الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث يمكن من خلال هذه المنهجية أن نحدد العلاقة التكاملية للمتغير الداخلي والمتغيرات الخارجية في الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة.

⁴²⁴ Pesaran, Shin, Y., & Smith, R. (2001, June 22). Bounds Testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(03), pp. 289-326.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

ويمكن تلخيص خطوات إعداد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) كما

يلي:⁴²⁵

- التأكد من أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة 0 أو الدرجة الأولى ما عدا الدرجة الثانية (2)I.
- صياغة فترة تصحيح الخطأ غير المقيد وهو نموذج خاص من نموذج (ARDL).
- تحديد فترة الإبطاء المناسبة في الخطوة (2) ويستحسن أن تكون درجة الإبطاء قليلة نسبياً.
- التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أي أن الارتباط الذاتي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.
- التأكد من استقرارية ديناميكية النموذج.
- تكوين اختبار الحدود (bounds test) لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل.
- إذا كانت النتائج إيجابية، أي وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل يتم فصل نموذج تصحيح الخطأ ECM العادي لمعرفة ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات.
- استعمال النتائج السابقة لقياس الآثار قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرات.

1- متغيرات الدراسة:

ونجد: متغيرات الدراسة للنموذج الأول فيما يخص اختبار قانون **Wagner** :

المتغير التابع: PIB والمتغيرات المستقلة: K، FP، G.

أما متغيرات الدراسة للنموذج الثاني فيما يخص اختبار الفرضية البديلة كينز فهي موضحة في الجدول أدناه:

⁴²⁵ Pesaran M.H.Y, chin and Rj Smith, Bounds testing approaches to the Analysis of level Relationships, journal of applied Econometrics, vol 16, N° 03, 2001, P: 289-326.

جدول رقم (20): المتغيرات الاقتصادية للنموذج الثاني

العملة	فترة الدراسة	المصدر	الرمز	متغيرات الدراسة للنموذج الثاني
مليون دولار	2018-1970	(La Banque mondiale)	G	المتغير التابع: الإنفاق الحكومي
				المتغيرات المستقلة:
مليون دولار	2018-1970	(La Banque mondiale)	PIB	الناتج المحلي الإجمالي
مليون دولار	2018-1970	(La Banque mondiale)	K	تكوين رأس المال الإجمالي
مليار دج	2018-1970	(Office National des statistiques, 2013) (DGT, 2019)	FP	الجباية البترولية

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

إذ يتم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفليب بيرون (PP)، بحيث تكون الفرضية العدمية في كل من الاختبارين هي احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة، أي أنه غير مستقر، ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو الرفض بمقارنتها بالقيم الحرجة الموافقة لها أو بملاحظة القيمة الاحتمالية، فإذا كانت أقل من (0,05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أو (PP) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض الفرضية العدمية بوجود جذر الوحدة، وتكون النتيجة هي استقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.⁴²⁶

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبار ADF و PP لمتغيرات الدراسة.

⁴²⁶ Régis Bourbonnais, Économétrie : cours et exercices corrigés, 9^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2015, P : 245.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

جدول رقم (21): نتائج اختبار ADF و PP للمتغيرات الاقتصادية:

متغيرات الدراسة	نوع الاختبار	صنف النموذج	القيم الحرجة عند 5%	المستوى	الفرق الأول
PIB	ADF	INTERCEPT	-2.923780	-0.292018 (0.9183)	-6.250918 (0.00000)
		TREND AND INTERCEPT	-3.526609	-5.410870 (0.0004)	-6.213416 (0.0000)
		NONE	-1.947819	1.264469 (0.9456)	-5.902256 (0.0000)
	PP	INTERCEPT	-2.923780	-0.369677 (0.9060)	-6.239174 (0.0000)
		TREND AND INTERCEPT	-3.506974	-1.742856 (0.7164)	-6.200926 (0.0000)
		NONE	-1.947816	1.106299 0.9281	-5.950203 (0.0000)
G	ADF	INTERCEPT	-2.926622	0.490451 (0.9846)	-3.124865 (0.0316)
		TREND AND INTERCEPT	-3.510740	-0.789465 (0.9592)	-3.308154 (0.0777)
		NONE	-1.948140	1.869666 (0.9839)	-2.915913 (0.0046)
	PP	INTERCEPT	-2.925169	1.761640 (0.9996)	-3.124363 (0.0316)
		TREND AND INTERCEPT	-3.508508	-0.003202 (0.9951)	-3.308154 (0.0777)
		NONE	-1.947975	4.375349 (1.000)	-2.278811 (0.0234)
FP	ADF	INTERCEPT	-2.923780	-0.288730 (0.9188)	-6.244840 (0.0000)
		TREND AND INTERCEPT	-3.506974	-2.117373 (0.5232)	-6.270208 (0.000)
		NONE	-1.947816	0.657094 0.8547	-6.082590 (0.0000)
	PP	INTERCEPT	-2.92370	-0.392429 (0.9021)	-6.222886 (0.0000)
		TREND AND INTERCEPT	-3.506374	-2.212520	-6.247621

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

(0.0000)	(0.4720)			
-6.097793	0.526351	-1.947816	NONE	
(0.0000)	(0.8260)			
-4.510774	0.177596	-2.938987	INTERCEPT	
(0.0009)	(0.9676)			
-4.261781	-6.668859	-3.520787	TREND AND INTERCEPT	ADF
(0.0088)	(0.0000)			
-4.215318	1.451639	-1.949609	NONE	
(0.0001)	(0.9612)			
-4.512196	0.097082	-2.923780	INTERCEPT	K
(0.0007)	(0.9623)			
-4.573849	-1.235718	-3.506374	TREND AND INTERCEPT	PP
(0.0033)	(0.8914)			
-4.112649	1.404786	-1.947816	NONE	
(0.0001)	(0.9582)			

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات **EvIEWS 9**.

يتضح من الجدول أعلاه (اختبار **ADF** و **PP**) أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بأن متغيرات الدراسة بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) **I**، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (**TEST BOUNDING**).

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (AEDL):

1- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، حيث يمكن صياغة

النموذج الأول على النحو التالي:

$$G = \alpha + B_1 G_{t-1} + B_2 PIB_{t-1} + B_3 K_{t-1} + B_4 FP_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta G_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta PIB_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta K_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta LFP_{t-p}$$

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

والهدف من بناء هذا النموذج هو التحقق من إمكانية تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري. أما النموذج

الثاني فيكون من الصيغة التالية:

$$PIB = \alpha + B_1 PIB_{t-1} + B_2 G_{t-1} + B_3 K_{t-1} + B_4 FP_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta PIB_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta G_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta K_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta LFP_{t-p}$$

يحاول النموذج الثاني اختبار أيضا مدى إمكانية تطبيق الفرضية البديلة الكينيزية بالجزائر في الأجلين القصير

والطويل. ولأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test)، حيث يتم

اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذجين في الأجل الطويل) أي:

$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$. مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى

متغيرات النموذج الأول والثاني: $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$

يتم الاختبار بالاعتماد على إحصائية فيشر F ويتم اتخاذ القرار على النحو التالي:

إذا كانت قيمة فيشر F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرضية العدمية القائلة بعدم وجود

علاقة تكامل مشترك، وإذا كانت قيمة فيشر F أقل من الحد السفلي للقيم الحرجة فإنه يتم قبول الفرضية العدمية،

وهذا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

2- اختبار الحدود لنموذج ARDL (Bounds test):

ويهدف اختبار الحدود (Bounds test) إلى الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين

المتغيرات، ويوضح الجدول أدناه نتائج الاختبار.

جدول رقم (22): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds test):

البيان	FStatistic المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج (1)	3.803435		
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1 %	3.65	4.66	وجود علاقة توازنية طويلة
عند مستوى معنوية 5 %	2.79	3.67	الاجل (وجود علاقة تكامل
عند مستوى معنوية 10 %	2.37	3.2	مشترك)
النموذج (2)	10.78972		
القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1 %	3.65	4.66	وجود علاقة توازنية طويلة
عند مستوى معنوية 5 %	2.79	3.67	الاجل (وجود علاقة تكامل
عند مستوى معنوية 10 %	2.37	3.2	مشترك)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews 9.

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة للإحصائية F مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث: $K=3$ ، فنجد بالنسبة للنموذج رقم (1) أن القيمة المحسوبة ل F (3.803435) والقيمة المحسوبة F للنموذج رقم (2) هي (10.5048) أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 5 %، 10 %، مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك، أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في النموذج 1 و2.

3- اختبار جودة النماذج المقدرة:

للتأكد من جودة النماذج المقدرة يتم الاعتماد على ثلاثة اختبارات أساسية وهي: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار عدم ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

أولاً: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: بالنسبة للنموذجين 1 و2 لا بد أن تكون الأخطاء مستقلة

بشكل تسلسلي، وهذا ما يدعم جودة النموذج ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (23): يبين نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 1 و2:

Breusch-godfrey serial correlation LM TEST للنموذج (1)			
FStatistic	0.029822	Prob f ()	0.9706
Obs* R-squared	0.076086	Prob Chi-square	0.9627
Breusch-godfrey serial correlation LM TEST للنموذج (2)			
FStatistic	0.985230	Prob f ()	0.3892
Obs* R-squared	3.616961	Prob Chi-square	0.1639

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات 9.Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة **Prob Chi-square** بالنسبة للنموذج (1) أكبر من 5 % أي $0,9627 < 0,05$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، ونفس الأمر بالنسبة للنموذج الثاني حيث نلاحظ قيمة **Prob Chi-square** أكبر من 5 % أي $0,1639 < 0,05$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

ثانيا: اختبار عدم ثبات التباين: للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، نستخدم اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**، من خلال اختبار الفرضية العدمية بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرضية البديلة بعدم ثبات التباين. وتظهر نتائج اختبار عدم ثبات التباين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (24): يبين نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج 1 و2.

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج (1)			
FStatistic	0.981259	Prob f()	0.4590
Obs* R-squared	7.041984	Prob Chi-square	0.4245
Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج (2)			
FStatistic	0.380612	Prob f()	0.9823
Obs* R-squared	10.188	Prob Chi-square	0.9482

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات 9.Eviews.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة **Prob Chi-square** أكبر من 5 % أي $0,4245 < 0,05$

0,05، وهذا ما يؤكد فرضية العدم بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء بالنسبة للنموذج 1، ونفس الأمر

ينطبق على النموذج 2 حيث أن قيمة **Prob Chi-square** أكبر من 5 % أي $0,9482 < 0,05$ ، وهذا

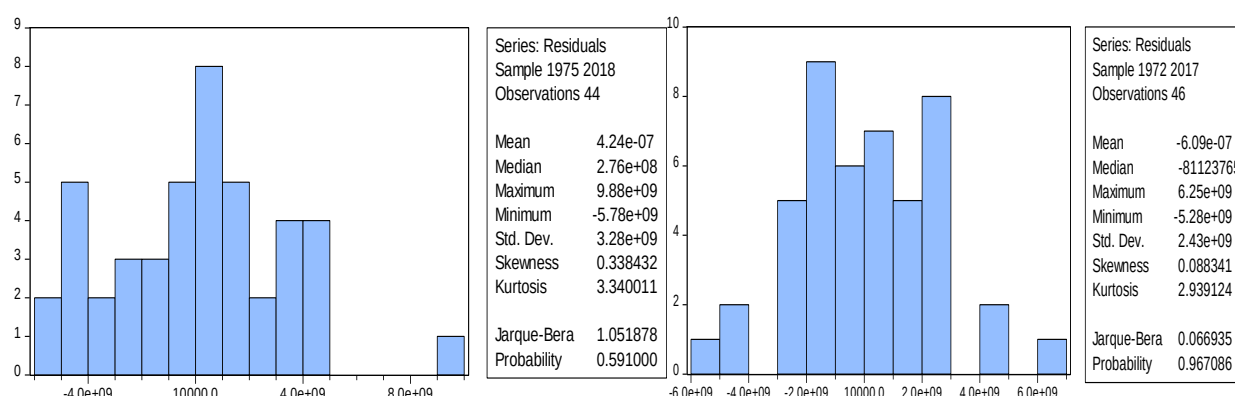
ما يؤكد فرضية العدم بعدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء بالنسبة للنموذج 2.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي سيتم فيما يلي

استخدام احصائية **Jarque-Berra**، من خلال اختبار الفرضية العدمية والتي مفادها أن بواقي معادلة الانحدار

موزعة طبيعيا. وفيما يلي جدول رقم (25) يظهر نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (25): يظهر نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج 1 و 2



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات **Eviews 9**.

الفرضية العدمية: الأخطاء موزعة توزيع طبيعي/الفرضية البديلة: الأخطاء غير موزعة توزيع طبيعي.

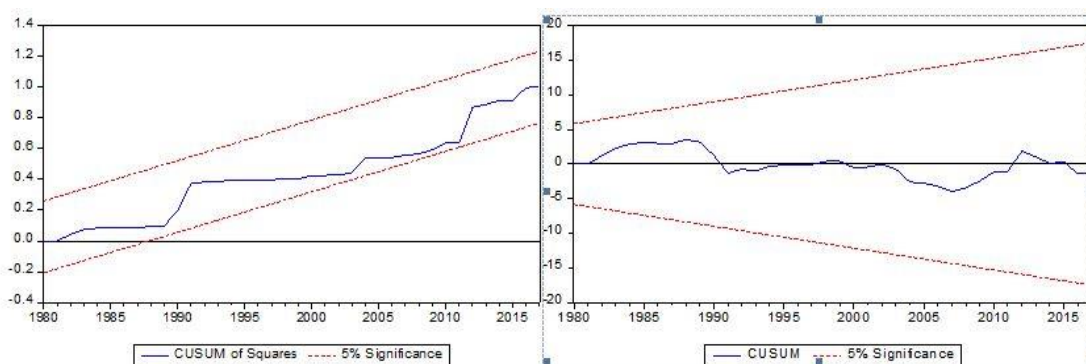
من خلال الجدول يتبين لنا أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث تشير قيمة $(P\text{-value } 0,96 > 0,05)$

بالنسبة للنموذج الأول، و قيمة $(P\text{-value } 0,59 > 0,05)$ بالنسبة للنموذج الثاني.

4- اختبار استقرار النموذج:

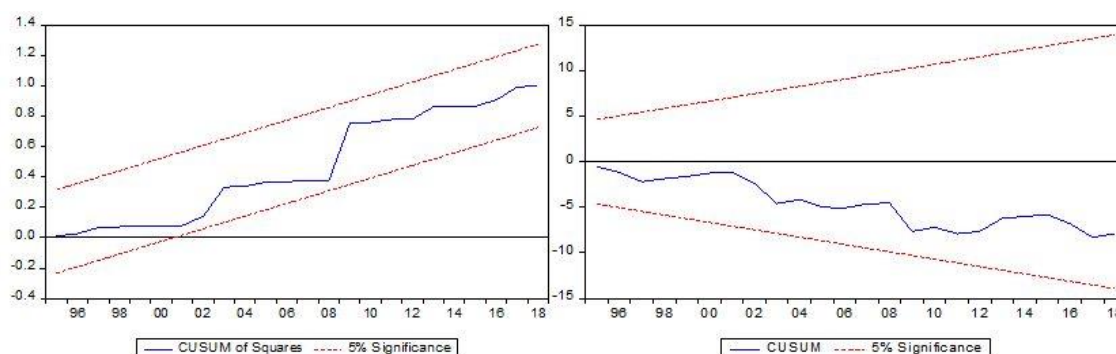
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، استخدمنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum test)، وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of squares). ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات القصيرة الأجل. ويتحقق ذلك إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حسب الشكل التالي:

شكل رقم (29): يوضح نتائج المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 1:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews 9.

شكل رقم (30): يوضح نتائج المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج 2:



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews 9.

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكلين أعلاه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة، وهذا يشير إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي هو كذلك عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وبالتالي ما يمكن استنتاجه أن هناك استقرار وانسجام في النموذج 1 و 2 بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغيير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ وشكل العلاقة طويلة الأجل للنموذج الأول

والثاني

1- تقدير العلاقة في المدى الطويل:

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج **ARDL**، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (26)، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار **(INFORMATION CRITERION AKAIKE)**.

الجدول رقم (26): يوضح مقدرات معلمات الأجل الطويل.

المتغير التابع للنموذج 1: G			
الاحتمال	إحصائية T	المعلمات	المتغيرات التفسيرية للنموذج 1
0.32	-0.99	-0.28	PIB
0.0007	0.60	2.23	K
0.0045	3.02	17075.54	FP
المتغير التابع للنموذج 2: PIB			
الاحتمال	إحصائية T	المعلمات	المتغيرات التفسيرية للنموذج 2

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

0.0002	4.83	1.09	G
0.99	0.005	0.002363	K
0.008	2.99	12741.53	FP

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات **EvIEWS 9**.

ونلاحظ من خلال الجدول وبالنسبة للنموذج الأول أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت غير موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ولا تتماشى مع قانون **Wagner**، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة العكسية والغير معنوية التي تربط ما بين إجمالي النفقات العمومية للدولة والنمو الاقتصادي أما بالنسبة للعلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة فجاءت طردية ومعنوية.

ونلاحظ من الجدول وبالنسبة للنموذج الثاني أن نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية وللتحليل الكينزي، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين النفقات العمومية والناتج المحلي الإجمالي بحيث الزيادة ب 1 مليون دولار من إجمالي الإنفاق العام تقابلها الزيادة ب 1.09 مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية عند مستوى معنوية 10% التي تربط ما بين الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي، مما يتضح أن العوامل الأكثر تأثيرا وتفسيرا لتطور حجم الإنفاق العام في الجزائر كانت الجباية البترولية، فهي المحدد الأساسي لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ذلك لأن زيادة الإيرادات من شأنه أن يحفز الدولة على زيادة الإنفاق في مجالات جديدة، بحيث الزيادة ب 1 مليون دولار من الجباية البترولية تقابلها الزيادة ب 12741.53 مليون دولار ونشير أنه لا توجد علاقة بين رأس المال ونصيب الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL:

يلاحظ من الجدول رقم (27) وبالنسبة للنموذج الأول أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0.15) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في إجمالي النفقات

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

العمومية للدولة يستغرق أكثر من 6 فترات و نصف حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، كما يظهر من النتائج أن 15% من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام كما هو موضح في الجدول التالي أدناه. كما يلاحظ من الجدول رقم (27) بالنسبة للنموذج الثاني أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0.95) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي 0.5 فترة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن -95% من مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام كما هو موضح في الجدول رقم (27):

جدول رقم (27): يوضح نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

المتغير التابع للنموذج 1: D(G)			
الاحتمال	إحصائية T	المعاملات	المتغيرات التفسيرية
0.00	-4.78	-0.21	D(PIB)
0.00	5.29	0.81	D(K)
0.06	1.86	2887.25	D(FP)
0.00	-4.67	-0.15	Ecm(-1)
المتغير التابع للنموذج 2: D(PIB)			
الاحتمال	إحصائية T	المعاملات	المتغيرات التفسيرية
0.001	-3.95	-0.72	D(G)
0.000	15.27	2.92	D(K)
0.975	0.03	78.66	D(FP)
0.000	-8.16	-0.95	Ecm(-1)

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات 9 Eviews.

بالنسبة للنموذج الأول: نلاحظ أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي النفقات العمومية للدولة و الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، وهذا خلافا لما جاءت به النظرية الاقتصادية وقانون فاجنر. أما بالنسبة للنموذج الثاني فنلاحظ أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي النفقات العمومية للدولة والناتج الداخلي الخام في المدى القصير، أي أن الزيادة بـ 1 مليون دولار من إجمالي الإنفاق العمومي يقابله انخفاض بـ 0.72 مليون دولار من

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، وعلاقة طردية معنوية بين رأس المال و الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، أي أن الزيادة ب 1 مليون دولار من رأس المال تقابله الزيادة 2.92 مليون دولار من الناتج الداخلي الخام في المدى القصير، وعلاقة طردية غير معنوية بين الجباية البترولية والناتج الداخلي الخام.

خلاصة:

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق الحكومي وارتفاع حجمه، وهو ما يمكن أن نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، فقد عرف حجم الإنفاق الحكومي تزايد مستمرا خلال فترة الدراسة، خاصة مع بداية سنة 2001، فبعد أن اتضحت الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 شرعت الجزائر في تحويل توجهات سياستها المالية نحو توسيع الإنفاق العام والتي تجسدت بوجه الخصوص في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تسمى بسياسة الانعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي والتي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج الاستثمارية العمومية المتمثلة في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، والبرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)، مما يدل على أن ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر موجودة. ومن خلال دراستنا لتطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بينت بأنه متذبذب وغير مستلزم، بحيث يتغير من سنة إلى أخرى تبعا لتغيرات قطاع المحروقات. كما لاحظنا من خلال دراسة مدى التنوع الاقتصادي في الجزائر بأنه ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي إنتاج قطاع المحروقات. حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي كان لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين، لذلك فرغم المبالغ الضخمة المسخرة للإنفاق العام إلا أنها لم تذر العوائد والفعالية المطلوبة منها، كون اقتصاد الجزائر ذو طابع ريعي يعتمد على قطاع المحروقات، حيث أن هذا الأخير يتأثر بعوامل خارجية، فلا زالت مسألة صدمات أسعار البترول تثير جدلا واسعا تهدد اقتصادات الدول النامية المصدرة للبترول، بسبب التحولات الاقتصادية العالمية، التي شغلت العديد من الاقتصاديين وصناع القرار، صاحبت تلك التغيرات التكنولوجية والسياسية أزمات اقتصادية عاصفة معها اقتصاديات الدول النامية عامة

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

والمصدرة منها للبترول خاصة. فبداية من سنة 2014 بدأ الاقتصاد الجزائري يعرف العديد من الصعوبات تمثلت أساسا في قلة مصادر العملة الصعبة، ولاسيما المتأتية من الجباية البترولية جراء الانخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وقد بينت الدراسة أن النفقات العامة في الجزائر لا تزال في ارتباط شديد مع أسعار النفط رغم كل الإصلاحات الاقتصادية مما يدل على أن اجراءات السياسة المالية لم تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في ضبط النفقات العامة وتقليل تباعثها واسعار النفط خلال فترة ارتفاعها وهذا ما يؤكد وقوع الجزائر في أزمة مرة أخرى عام 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط.

من جهة أخرى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للبلد فبلوغ الاستخدام الكامل للموارد مع الارتباط الوثيق للسياسة المالية لن يكون مجديا، طالما أنها غير قادرة على الاسهام الفاعل في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي سيبقى جانب العرض الكلي في وضع لا يتيح له دائما بلوغ الطلب الكلي، ويدعم هذا الرأي أن الدولة الريعية الجزائرية غير جادة في بحثها عن السبل البديلة لتعويض العجز الذي يعترض الميزانية العامة والذي لا يمكن مواجهته بالإيرادات النفطية فقط.

كذلك لن تنجح السياسة المالية في استخدام الفوائض المالية التي يكونها الربح النفطي بشكل أمثل، وعلى نحو يخدم الاقتصاد والمجتمع طالما بقيت تلك الفوائض غير موجهة عن طريق النفقات العامة نحو اقامة استثمارات إنتاجية. وبالتالي النجاح في تحقيق ذلك يعد خطوة ضرورية في إدارة العملية التنموية للبلد، من خلال التوجيه الصحيح للبرامج والمشاريع التي تخدم العملية برمتها.

كما أفرزت نتائج الدراسة القياسية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر، وذلك يعني أن الإنفاق العام له تأثير طويل الأجل على النمو الاقتصادي في الجزائر، أي أنه على المدى البعيد ترتبط سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر بشكل مباشر مع النمو الاقتصادي، ذلك أن الإنفاق

الفصل الثالث دراسة تحليلية وقياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

الحكومي الذي قامت به الدولة ممثل في البرامج التنموية ارتكز على التوسع في الإنفاق على المشاريع الكبرى والبنى التحتية والهياكل القاعدية تظهر نتائجه على المدى الطويل. الا أنه لم يأتي بالنتائج المتوقعة بسبب غياب الرشادة في الإنفاق والرقابة على المكلفين بإنجاز المشاريع.

وعليه وما يمكن استنتاجه ان التحسن الحاصل في النمو الاقتصادي تحكمه عوامل أخرى، إذ يتوجب تنويع إيرادات الدولة بتنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات، حيث يجب على الدولة وضع خطط تنموية بشكل يرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي بشقيه التسيير والاستثماري وصياغة استراتيجيات تخص الدراسات التقنية للمشاريع ، وإيجاد اجهزة مؤهلة للحد من هدر الاموال الذي بينته نتائج ضعف المشاريع الاستثمارية رغم ارتفاع حجم التكاليف المخصصة لذلك ما ادى الى عرقلة النمو الاقتصادي.

الخاتمة

خاتمة:

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي وهي سياسة الإنفاق العام، حيث أن هذه السياسة تعمل على تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى انتاجية من هذه الأموال، فالسياسة المالية السليمة تكون مفيدة عند تحقيقها نمو اقتصادي مستدام. ففي الوقت الحالي ومع تطور الفكر المالي وتغير الخلفيات الأيديولوجية للمنظرين وأصحاب القرار الاقتصادي، لم يعد الجدل قائما حول موضوع تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها ومدى تأثير هذا التدخل على النمو الاقتصادي والذي يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد، ويعتبر النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية لأنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي، وتبرز هذه الأهمية من خلال مكونات الطلب الكلي الفعال على أساس الطلب يخلق العرض، إذ يشير هذا القانون في حالة وجود اقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل وجهاز إنتاجي مرن فإن أي زيادة في الطلب الكلي نتيجة التوسع في الإنفاق العام سوف يؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي مما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي. ولقد أصبح النمو الاقتصادي من المواضيع التي تكتسي أهمية عظيمة لكل بلدان العالم وخاصة الدول النامية، كما تبرز أيضا أهمية الإنفاق العام في تحقيق النمو كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس أن الطلب يخلق العرض. إذ لا يمكن انكار فعالية هذه الأداة والدور الهام التي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم التشغيل والدخل الوطني ومستويات الأسعار ومستويات الاستثمار، وأخيرا تعتبر سياسة الإنفاق العام من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي ومن ثم تحقيق معدلات معتبرة من النمو الاقتصادي. ويتوقف جدوى تدخل الدولة من خلال هذه الأداة في النشاط الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذا التدخل.

كما وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي أداة رئيسية تستعملها الدول النامية المصدرة للنفط، والجزائر إحدى هذه الدول تتميز بأحادية الموارد المالية لتمويل نفقاتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، بغية تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول ومستدام خاصة في ظل الانفراج المالي وارتفاع أسعار المحروقات، لذلك اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بالجزائر.

فلقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية لسياسة الإنفاق العام وكذا تحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تناولنا هذه الدراسة من خلال ثلاث فصول، ففي الفصل الأول تناولنا مفاهيم مختلفة متعلقة بالنمو الاقتصادي، طرق قياسه، أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وتطورها، بالإضافة إلى دراسة أهم نماذج النمو الكلاسيكية والحديثة، وتحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي. فقد اهتم الاقتصاديون اهتماما كبيرا بإشكالية النمو الاقتصادي، حيث تعددت النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو، حيث اتجهت نظرية النمو الكلاسيكية إلى البحث عن أسباب النمو الاقتصادي، حيث أشار **Adam Smith** إلى أهمية تقسيم العمل والتخصص كأداة لرفع مستوى إنتاجية العمل، كما أكد أيضا على دور الادخار باعتباره يكل أساس تراكم رأس المال، يرى أن الزيادة في الثروة أو النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل كما ويعتبر تراكم رأس المال النقطة المركزية التي تدور حولها نظرية "**Adam Smith**" للنمو الاقتصادي، فزيادة تراكم رأس المال الوطني تعني زيادة القدرة الإنتاجية، والتي تؤدي بدورها إلى نمو الناتج، ومن جهة أخرى رأى **David Ricardo** أن عملية النمو الاقتصادي تتوقف عن ازدهار القطاع الزراعي، في حين أنه لم يعطي أي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر تناقص العوائد للأراضي الزراعية، كما ركز **Tomas Malthus** على نظرية السكان ونظرية الوفرة التي تؤكد على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو، واقترح ضرورة الاعتماد على مبدأ الميل الأمثل للادخار في عملية تراكم رأس المال، أما بالنسبة ل **Karl Marx**، يستند تراكم رأس المال على استغلال العمل، والذي من خلاله يقوم الرأسماليون بتوليد فائض القيمة، حيث أن استثمار هذا الفائض يحقق المزيد من الدخل والأرباح.

أما النظرية الكينزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل الوطني ترتبط بنظرية المضاعف. في حين أكدت النظرية النيوكلاسيكية للنمو على أن التقدم التكنولوجي يرفع من مستوى تكوين رأس المال، فقد قدم **Robert Solow** نموذجاً للنمو أدرج من خلاله إمكانيات إحلال عوامل الإنتاج، حيث بين أن نمو الاقتصاد هو عبارة عن مجموع النمو السكاني ومعدل التقدم التقني الخارجي.

كما وأرجع النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج، كرأس المال البشري عند "**Lucas**"، وحجم الأفكار والمعارف لدى "**Romer**"، والنفقات العامة عند "**Barro**" والتجديد التكنولوجي عند كل من "**Aghion**" و "**Howitt**"، أما "**Grossman**" و "**Helpman**" فركزا على تراكم المعارف مع إنتاج مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية لتحقيق النمو.

من جهة أخرى تطرقنا إلى أهم المفاهيم النظرية للإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية، مع التعرف على مختلف المقاربات النظرية لدور وحجم تدخل الدولة في الاقتصاد، حيث أكدت جل المذاهب الاقتصادية على الدور الهام الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، لتعرف بعدها على مختلف العناصر المكونة للإنفاق العام، مبرراته، نظرياته، تقسيماتها والقواعد التي تضبطه، غير أن هذه الضوابط لم تحد من ظاهرة تزايد الإنفاق العام التي أضحت قانوناً عاماً من قوانين التطور الاقتصادي.

أما فيما يخص الفصل الثاني فتناولنا تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام من خلال الإشارة إلى آليات انتقال تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مع استعراض لمختلف الأدبيات والدراسات التجريبية والتي تعكس طبيعة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والنفقات العامة. فمن بين الدراسات التي أجريت حول أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي نجد بعض الدراسات قد دعمت قانون فاجنر (القانون المرجعي الأساسي) وأخرى جاءت للتوافق مع النظرية الكينزية (الفرضية البديلة)، ولقد تم اختبار قانون **Wagner** على العديد من

الدول، واختلفت النتائج من بلد إلى آخر فبعضها كانت متوافقة والبعض الآخر متناقضة وسبب هذه النتائج المتناقضة ترجع عموما إلى اختلاف المنهجيات الاقتصادية المستخدمة . كما ويرجع إلى اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية والهيكل الاقتصادي للدول. ونظرا لطبيعة المناخ السياسي والنظام الاقتصادي للدولة التي تشملها الدراسة. وبما يتعلق بالفصل الثالث فقد تناولنا تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام أساليب احصائية وقياسية. ومن خلال تحليلنا لأثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نذكر منها: استحوذت نفقات التسيير على النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة مقارنة مع النفقات الاستثمارية، حيث تشمل نفقات التسيير نفقات الدفاع، والأمن الداخلي، ونفقات الإدارة العامة، حيث توجه النسبة الأكبر منه نحو الأجور والتعويضات والتحويلات وهي نفقات غير إنتاجية، كما أن هناك العديد من النفقات غير الضرورية التي تخص الأجهزة البيروقراطية.

نجد أيضا تزايد حجم النفقات العامة بشكل مستمر خلال الفترة (2001-2018) نتيجة تطبيق برامج استثمارية ذات أغلفة مالية كبيرة، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات حيث صاحب ذلك ارتفاعا متواضعا نسبيا في معدلات النمو السنوية. ما عدا في ظل انخفاض سعر البترول. فبالرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات العمومية إلا أن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (معدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة). وذلك لعدم قدرته على التخلص من الطبيعة الريعية المسيطرة عليه، إذ يبقى قطاع المحروقات أكبر مساهم في الناتج الداخلي الخام. كما أن تعدد المخططات التنموية في الجزائر دليل على حرص السلطات لتحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وسعيها نحو تغيير بنية الاقتصاد الجزائري الضعيفة بسبب اعتماده على البترول كمصدر تمويلي وحيد، حيث أن هذا الأخير جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية الخاضعة لقوى خارجية والتي يمتد تأثيرها إلى باقي القطاعات الأخرى.

إذ يعاني الاقتصاد الوطني من اختلالات في البنية الهيكلية، ففي كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد حاولت الدولة وضع سياسات واصلاحات للتكيف مع معطيات التحولات والتغيرات بهدف رفع نجاعة المؤسسات الاقتصادية والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية، إلا أن تلك الاصلاحات وحتى التي اعتبرت هيكلية لم تثبت فعاليتها وكفاءتها في اخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للنفط، رغم أن سياسة التخطيط المركزي والاصلاحات المالية للتسعينيات ساهمت في بناء النسيج الصناعي وتحقيق العديد من المطالب الاجتماعية إلا أنها أدت إلى ضعف النجاعة الاقتصادية، ولم تتمكن الاصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة بعدها، واللامركزية في التسيير المجسدة بمنح الاستقلالية لمؤسسات القطاع العام من الوقوف أمام أزمة المديونية وتردي الظروف المعيشية، وهو الأمر الذي أكد ضرورة التخلي عن نموذج الاقتصاد المخطط والانتقال نحو اقتصاد السوق مع مشارف عشرية التسعينيات وتجسد ذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي والشروع في خوصصة المؤسسات الكبرى.

تعد الجزائر من الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لتحفيز النمو الاقتصادي. حيث تبين أن الدولة تنتهج سياسة توسعية في فترة تزايد أسعار البترول وسياسة انكماشية في فترة انخفاض أسعار النفط، مما يدل على اعتماد الإنفاق العام بالجزائر على إيرادات الجباية البترولية. نظرا لأهمية النفط بالنسبة لاقتصاد الجزائري في توفير الموارد المالية، اذ يعد المورد الأساسي لتمويل الإنفاق الحكومي والمؤشر الرئيسي في انخفاض أو ارتفاع هذه الموارد المالية. فقد عرفت التنمية الاقتصادية في الجزائر بمختلف أطوارها وتوجهاتها السياسية سواء في مرحلة التخطيط الاقتصادي أو أثناء تبني اقتصاد السوق تركيزا تاما على قطاع المحروقات الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في عملية تمويل الاقتصاد الجزائري.

فمع بداية الألفية الثالثة (2000) عرفت أسعار النفط قفزة كبيرة معلنة بداية طفرة نفطية جديدة، لتشهد معها سياسة الإنفاق العام في الجزائر مسارا توسعيا تزامن مع وضع مخططات الانعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001. إلا أن هذه الفوائض لم يتم استغلالها في بناء اقتصاد متماسك وقوي من أجل الخروج من التبعية للقطاع

النفطي، ليبقى الاقتصاد الوطني يتميز بالهشاشة والدليل على ذلك الأوضاع المالية الصعبة التي تعيشها الجزائر حاليا نتيجة انهيار أسعار النفط، فقد تم استنفاد جل الفوائض المجمعة خلال فترة الطفرة، ناهيك عن تراجع احتياطات الصرف الأجنبي إلى مستوى يبعث على القلق بشأن الفترة المستقبلية.

فالمشكلة ليست بمشكلة ظرفية فقط بل تمحضت عن مشاكل هيكلية في الاقتصاد تخص الإنتاج التي أدت إلى انتكاس جهود تحقيق النمو وزيادة عبء دورية المالية إلى جانب ثقل المديونية بخاصة في فترات الانكماش.

وبالتالي فإن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام بهدف الرفع من حجم الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، وهذا ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد حجم الواردات.

بمعنى أن الجزائر تنفق بدون تحقيق الفعالية المطلوبة، إذ أن العبرة ليست بكمية الإنفاق وإنما بتحقيق معدلات نمو بأقل إنفاق، هذا ما يصعب تحقيقه في الجزائر لكونها لا تتوفر على جهاز إنتاجي مرن يتناسب مع الزيادة في الإنفاق العام. فالتأثير الإيجابي للسياسة المالية يتطلب وجود حجم مثالي للدولة والذي يحقق به أعلى مستوى للنمو الاقتصادي وبأقل تكلفة ممكنة.

إن هذه النتائج في مجموعها تشير إلى عدم فعالية الإنفاق العام كأداة لتحفيز النمو في الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد عدم فعالية التوجهات الكينزية المعتمدة في الاقتصاد الوطني.

وينطوي ارتفاع نسبة مشاركة المحروقات في الناتج المحلي الخام على خطر أحادية التصدير بسبب الاستحواذ شبه التام للصادرات من المحروقات على الصادرات الاجمالية. وتجدد الإشارة إلى أن ارتفاع صادرات النفط أدت إلى تراجع مشاركة القطاعات التبادلية في النمو تحت تأثير المرض الهولندي وهو ما ألحق ضررا بليغا بالاستثمار في القطاع الخاص ونموه، مما ساهم في كبت النشاط الاقتصادي في الجزائر. فالإفراط في الاعتماد على النفط إلى جانب تدني

القدرات الإنتاجية كان له تأثير سلبي على الهيكلية القطاعية للاقتصاد. هذا الوضع صاحبه توسع في القطاعات غير المشاركة في التجارة الدولية كقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات. وعليه فهذه المخرجات توحي بأن الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الاقتصادي الهولندي.

كما أن استدامة سيطرة قطاع النفط في الاقتصاد الوطني أعطت صورة جد واضحة بأن القرار الاقتصادي بشأن الاستثمار هو مقيد بتقلبات أسعار البترول التي يصعب التنبؤ بها.

من جهة أخرى انتشار ظاهرة الفساد بالقطاع العام، والذي يتزامن مع الطفرات النفطية والذي انعكس بشكل سلبي على واقع الاقتصاد الجزائري، فقد ترتب على انتشار الفساد في القطاع الحكومي انخفاض لإنتاجية النفقة العامة وذلك من خلال تخصيص النفقات العامة نحو الأنشطة المظهرية والتي يطلق عليها مشاريع الفيل البيضاء (**White Elephants**)، في المقابل إهمال الكثير من المشروعات والأنشطة الاقتصادية المهمة، كالإنفاق على مشاريع القطاع الصناعي والزراعي بالجزائر. مما أدى إلى عرقلة الإصلاحات الاقتصادية، وعملية التنمية بسبب عجز التنظيم والإدارة على مراقبة الفساد، ما أفسد آفاق النمو والتنوع الاقتصادي بقيادة الممارسات الريعية التي لا تحترم سيادة القانون ونفاذ حقوق الملكية.

ولقد أسفرت نتائج التحليل النظري عن سيطرة الجباية البترولية، على خلفية أن أسعار البترول هي المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الإنفاق العام في الجزائر. وعليه وبناء على النتائج الإحصائية والاستنتاجات المتوصل إليها يلاحظ بأن سعر النفط له بالغ الأثر على الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشر كلي للاقتصاد الجزائري، مما يجعل من هذا الأخير رهين لسلوكه في السوق النفطي العالمي وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري عرضت للانحياز مع أبسط الهزات التي تمس النفط. وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن فالنمو فيه لا يعد نموا حقيقيا، فقد كانت واضحة أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري وزادت حدتها عند انخفاض أسعار البترول وتقلص الريع البترولي مثل صدمات 1986، 2008، 2014، والأزمة الحالية، وهو ما ينفي صحة الفرضية القائلة بأن الإنفاق الحكومي

يساهم فعليا في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر. فما يدعم هذا النمو هو ناجم عن الارتباط الموهون بتقلبات أسعار النفط لا بكفاءة السياسة المالية (سياسة الإنفاق الحكومي).

وبناء على دراستنا القياسية باستخدام مقارنة اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة **ARDL** توصلنا من خلال النموذج الأول إلى عدم إمكانية تطبيق قانون فاجنر في الجزائر وهو ما ينفي صحة الفرضية القائلة أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (عدم تحقق قانون **Wagner**) في المدى القصير والطويل بالجزائر. والسبب في ذلك أن الإنفاق العام في الجزائر مرتبط أساسا بأسعار النفط، وهذا ما يؤكد على أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية ومسايرة لتقلبات أسعار النفط، فهي تتبع سياسة توسعية بأوقات الانتعاش (ارتفاع أسعار النفط) وسياسة انكماشية في أوقات الكساد (انخفاض أسعار النفط)، أي أن التقلبات السعريّة للنفط تشكل عامل مهم لتحديد المشاريع والإنجازات المرجوة، إذ تتغير أسعاره إما ارتفاعا وتشكل طفرات نفطية أو انخفاضاً وتشكل صدمات نتيجة لعدم تواؤم أسعاره مع هذا العالم السريع التغير مما يؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي، لهذا أصبح التنويع الاقتصادي حتمية على الاقتصاد الجزائري من أجل تفادي التقلبات الحادة في الأسعار بغية تحقيق نمو اقتصادي.

أما فيما يخص النموذج الثاني فتشير النتائج المتحصل عليها إلى أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي، حيث كانت المرونة في الأجل القصير سالبة أي أن الإنفاق الحكومي له تأثير عكسي، وهو ما ينفي صحة الفرضية القائلة أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه لعدم تحقق قانون **Wagner** وعدم تحقق الفرضية البديلة كينز في المدى القصير بالجزائر.

أما في الأجل الطويل فكانت مرونة الإنفاق الحكومي موجبة أي للإنفاق الحكومي تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية القائلة: تؤثر زيادة الإنفاق العام تأثيرا إيجابيا في

النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر، وهذا الأثر الإيجابي يرجع في معظمه إلى المشاريع الاستثمارية العامة لتطوير البنية التحتية للبلاد والتي تظهر نتائجها على المدى الطويل، يبقى أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف مقارنة بحجم الموارد المالية المفسرة لذلك، وما يمكن قوله أن السياسة الاقتصادية المتبعة تفتقر إلى عنصر هام وهو نقص الفعالية بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن مواجهة الزيادة في الطلب الناتج عن التوسع في الإنفاق العام، ما يؤدي إلى زيادة الواردات لتحقيق التوازن بين جانب العرض والطلب. ونجد أيضا من أسباب ضعف الأداء في برامج الإنفاق تضاعف وتضخيم للتكاليف المخصصة للاستثمارات العمومية، بالإضافة إلى غياب استراتيجيات توجيه النفقات العامة نحو القطاعات المنتجة من جهة، وغياب آليات التحول بالاقتصاد الوطني من ميزته الربعية إلى الميزة الإنتاجية من جهة أخرى. وعليه فالنمو الاقتصادي المحقق لا يزال هشاً لافتقاره لعوامل الديمومة والاستمرار.

وفي الأخير، نقترح بعض التوصيات إلى مسؤولي السياسات الاقتصادية في الجزائر بغية بلوغ نمو اقتصادي شامل ومستدام، والتي تتمثل فيما يلي:

يتوجب إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات العمومية المنتجة مع اخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، مع وضع خطط تنموية بشكل يرفع من كفاءة الإنفاق الحكومي، عن طريق اخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية وترشيد الإنفاق، والتجارة الخارجية، والسياسة النقدية الأكثر فعالية والميزانية العامة الأكثر شفافية من شأنها أن تحقق التوازن الاقتصادي بمعدلات أعلى لنمو الناتج المحلي الإجمالي. كما ويتطلب من الدولة الحد من التبعية لقطاع المحروقات وهذا هو التحدي المطروح حاليا أمام صانعي ومقرري السياسة العامة للبلد من خلال العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي. بما يخدم ويشجع نمو الإنتاجية وتشجيع الاستثمارات العمومية المنتجة واخضاع المشاريع الاقتصادية العمومية إلى معايير المردودية. إذ تعتبر تنمية القطاعات التبادلية محددًا هامًا لمدى المنافع التي يمكن للسياسات أن تأتي بها، فكلما ارتكز الاقتصاد على القطاعات التبادلية قل تعرض البلد لمخاطر الصدمات. كما أن تنوع مصادر الدخل تعتبر عامل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني

على المستوى العالمي. وعليه ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية، ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق جملة من العناصر والشروط الضرورية لتحقيق ذلك والمتمثلة في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز الاستدامة المالية، تحقيق دعائم المنافسة للمؤسسات وتحسين بيئة أعمالها، مع اشراك القطاع الخاص في العملية التنموية لما له من أهمية كبيرة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي.

كما يجب زيادة فعالية الإنفاق العام من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق حكومي، مما يستدعي من الجزائر تبني استراتيجيات ملائمة تعمل على تطوير قاعدة اقتصادية جديدة مستدامة، عن طريق خلق جهاز إنتاجي مرن يتكيف مع التطورات الحاصلة، وتحديد وتحديث النسيج الاقتصادي الإنتاجي الوطني واكسابه الميزة النسبية. واعطاء أهمية كبرى للقطاع الصناعي والسياحي والفلاحي، والصناعات الصغيرة والمتوسطة وكذا دعم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية والاستفادة من التكنولوجيات المتطورة. ومنه تنويع مصادر العملة الصعبة من خلال زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات. كذلك تحفيز جهاز العرض بهدف دعم إنشاء نسيج مؤسسي فعال قادر على إيجاد السلع والخدمات في المجتمع، والحد من الواردات بما يحفز النمو الاقتصادي. من جهة أخرى يستلزم على الدولة القيام بدراسات دقيقة لكل المشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، مع ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند إعداد هذه البرامج الإنفاقية. وانتهاج استراتيجيات فعالة مرتبطة بالتسيير الناجع مع التحكم الدقيق في آليات وطرق إنفاق المال العام. فقد لاحظنا تضخم كبير في نفقات هذه المشاريع نتيجة إعادة التقييم من فترة لأخرى، وكذا التأخر الحاصل في مدة الانجاز مما يزيد من تكاليف الانجاز، وهذا ما يستدعي ضرورة تبني الحكم الراشد والعمل على ارساء مبادئه من خلال تحديث الإدارة الجبائية وحوكمة الميزانية والرقابة المستمرة والفعالة مع مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية، ويتطلب الإصلاح الفعال التزاما سياسيا ينبغي ان يشمل دعم القطاع المجتمع المدني، ويواجه الفساد بجدية وحزم.

The page features a decorative border made of a repeating black and green geometric pattern. In the center, there is a large, faint, stylized green flower or starburst design. Overlaid on this design is the title text in black Arabic script.

قائمة المصادر

والمراجع

➤ قائمة المراجع والمصادر:

❖ المراجع باللغة العربية

• الكتب بالعربية:

1. بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
2. تومي عبد الرحمان، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
3. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الاسكندرية، 1999.
4. حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
5. عبد الحق لعموري، عشرية الفرصة الأخيرة، الاقتصاد الجزائري الازدهار أو الانهيار، منشورات الشهاب، الجزائر، 2015.
6. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
7. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2006.
8. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
9. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2008.
10. نوزاد عبد الرحمان، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، عمان، دار المناهج، 2006.

11. يلس شاوش بشير، المالية العامة- المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

• المجلات:

12. علي سيف علي المزروعى، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي "دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 617.

13. عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 07، ديسمبر 2002، جامعة باتنة، ص 129.

• التقارير:

14. بنك الجزائر، حوصلة احصائية، النشرة الاحصائية الثلاثية، 2008، 2009، 2011، 2012، 2013، 2014، 2016، 2018، 2019.

15. بوابة الوزير الأول: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2015-2019، مداخلة منشورة في 25 سبتمبر 2015، الجزائر.

16. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، المنعقد بـ 24 ماي 2010، الجزائر.

17. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2007.

18. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.

19. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2015.

20. تقرير حول حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، المديرية العامة للميزانية، 2001-2004.

21. تقرير خاص بالبرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، الوزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مديرية الاحصاء والتوازنات الجهوية، 2009.
22. الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013-2015، رقم 46، نشرة 2016.
23. الجزائر بالأرقام، الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018.
24. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010.
25. رئاسة الحكومة: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، أبريل 2005.
26. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.
27. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005.
28. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015.
29. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.
30. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، 2003.
31. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني، 1997، أبريل 1998.
32. ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، أبريل 2005.
33. ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، مصالح رئاسة الحكومة، أوت 2010.

34. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، مشروع المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

• الملتقيات:

35. بربري محمد أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل

الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006.

36. برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والانعاش الاقتصادي ومطرفة التعديل

الهيكلية، الملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس،

الجزائر، 04-05 ديسمبر 2006، ص 10.

• الجرائد الرسمية، القوانين والأوامر:

37. الأمر 70-10 المؤرخ في 20 جانفي 1970 المتضمن المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

38. الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 جويلية 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

39. الجريدة الرسمية، القانون 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980، المتضمن المخطط الخماسي 1980-

1984، السنة السابعة عشر، العدد 51، 1980.

40. الجريدة الرسمية، القانون 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984، المتضمن المخطط الخماسي 1985-

1989، السنة الثانية والعشرون، العدد الأول، 1985، 03.

41. القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن المخطط الخماسي الأول (1980-

1984).

42. القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن المخطط الخماسي الثاني (1985-

1989).

❖ La Bibliographie :

• Les ouvrages :

43. A.N Agrawal, Economics of Development and planning, Kundan Lal, Second Edition, 1993.
44. A.P. Thirwall, Growth & Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan press Lt.
45. Adolph Wagner : Traite de la croissance des finances, Girard et Brière, 1909, Paris, To 1.
46. Aghion P. and P. Howitt, Endogenous Growth Theory, The MIT Press, Cambridge, 1998, Mass.
47. AGHION Philippe, HOWITT Petre, Théorie de la croissance endogène, Dunod, Paris, France, 2000.
48. Agnés Bénassy, Pierre Jacquet et autres : « Politique Economique », Edition de Boeck University, Belgique, 1ère Edition, 2004.
49. Ahmed Benbitour, L'Algérie en troisième millénaire défis et potentialités, Edition Marinoor, Algérie, 1998.
50. Alain BEITONE et autres, Economie, 5ème Edition, Edition DALLOZ, PARIS, 2012.
51. Alain Beitone, Christine Dollo, Jean-Pierre Guidoni, Alain le Gardez, Economie Générale, 5ème Edition, Edition Dalloz, Paris, 1996.
52. Alain Beitone, Economie, Edition Dalloz, Paris, France, 2001.
53. Alfred Marshall, Principles of Economics, Macmillan and Co, Ltd, Eighth Edition, reprinted, 1952.
54. Améziane Ferguene, Croissance Economique et Développement Nouvelles approches, Editions Campus Ouvert, Paris, 2011.
55. André Grjebine, Théorie de la crise et politiques économiques, Editions du Seuil, 1986.
56. Antoine Bozio, Julien Grenet, Economie des politiques publiques, La découverte, Paris, 2010.
57. Antonio De Viti De MARCO, First principles of public Finance (1936), ED Thonathan Cape, London 1950.
58. B.Abel et autre, Macroéconomique, person Edition, Sixth Edition, USA, P 225.
59. Barrière Alain, Economie et institutions financières, Tome I, Dalloz, Paris, 1965.
60. Barro.R.J & Sala-i-Martin.X, Economic Growth, London: The MIT press, 2004.
61. Barro.R.J. (1991), Across-Country Study of Growth, Saving and Government University of Chicago press, ISBN: 0-226-04404-1.

62. Begg David, Fischer Stanley et al, Exercices et problèmes corrigés macro Economie, 2ème Edition, Dunod, Paris.
63. Benichi.R, Marc Nouschi M, La croissance au XIXème et XXème siècle, Edition marketing, Paris, France.
64. Bernard Bernier, Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 9ème Edition, Dunod, Paris, 2007.
65. Bosserelle.E, Croissance et Fluctuation, Edition Dalloz, Paris, France, 1994.
66. Bouvier (M), Marie Christine (E) et Jean Pierre (L) : Finances Publiques, Edition LGDJ, Paris, 8ème Edition, 2007.
67. BURDA.M ; WYPLOSZ.C, traduction de la 3ème Edition anglaise par HOUARD.J, Edition de Boeck, Université Bruxelles, Belgique, 2003.
68. C.Jones, Théorie de la croissance endogène, traduction de la première Edition américaine par Fabrice, Mazerolle, prémisses Belgique, 2000.
69. Chicago, Banking & financial Market, Money, Meirkoun, The Dryden Press, 1992.
70. Christian Bigaut, Finances Publiques droit Budgétaire « le budget de l'Etat », Ellipses, Paris, 1995.
71. Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, Economie Générale, Nathan, Paris, 1992, Tome 2.
72. Christophe Sinnassamy, Finances publiques, Edition Bréal, Paris, 2012.
73. Combemal.P & J.P.Piriou, Science Economiques et Sociales : Nouveau manuel, Edition la Découverte, 2003.
74. D. LABARONNE, Macroéconomie, Les Fonctions Economiques, Edition SEUIL, Paris, 1999.
75. D. Salvatore and E.A. Diulio, principles of Economics, Mc Graw-Hill, New York, 1996.
76. Dalton Hugh, Principles of public finance, London, 1930, Chp III.
77. DAMAREY (S), Finances Publiques, Edition Gualino Editeur, Paris, 2006.
78. Daniel Labaronne, Macroéconomie 3 : Croissance, cycles et fluctuation, Edition le Seuil, Paris, 1999.
79. Daniel Labaronne, Macroéconomie- les fonctions économiques, Edition Seuil, Paris, 1999.
80. Daron Acemoglu, Introduction to modern economic growth, department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007.

81. David Romer, Macroéconomie Approfondie, traduit par fabrice Mazerolle, Ediscience international, Paris, France, 1997.
82. Debraj Ray, Economie Development, New Jersey, Princeton University Press, 1998.
83. DELCHET K, Développement Durable, L'énergie pour réussir, Afhour, France, 2007.
84. Denise Flouzat, Claude Pondaven, Economie contemporaine, Les Fonctions économiques, Tome 1, THEMIS ECONOMIE, 19e Edition, Paris, 2004.
85. Denise Flouzat, Claude Pondaven, Economie contemporaine, Les Fonctions économiques, Tome 1, THEMIS ECONOMIE, 19e Edition, Paris, 2004.
86. Dominick Salvatore, Development Economics, Schaum's Outline Series, McGraw-Hill, USA, 1992.
87. Dominique G, Pierre ralle, Les nouvelles théories de la croissance, Edition la découverte, Paris, 1995.
88. Dominique Guellec, les nouvelles théories de la croissance, édition le découverte, France, 2001.
89. Dominique Guellec, Pierre Ralle : Les Nouvelles théories de la croissance, 5ème Edition, Edition la découverte, Paris, France, 2003.
90. Don Patnikin, Money, Interest and price, 2nd Ed, Harper 1965.
91. Duverger maurice, Finances publiques, P.U.F, Coll. Themis Paris, 1968.
92. Dwight H, Perkins, Steven Radelet et David L .Lindauer, Economie du développement, 3ème Edition, Edition de Boeck, Belgique, 2008.
93. Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L, Lindarauer « traduction de la 6ème Edition Américaine par Bruno Baron-Renault », Economie du Développement, 3ème Edition, Nouveaux Horizons Groupe de Boeck, Bruxelles, 2008.
94. Edouard Challe, Fluctuations et politiques macroéconomiques, Economica, Paris, 2016.
95. Edward Schapiro, « Macroeconomie Analysis, Harcourt Brance Jovanovich Inc, New York, 1982.
96. Edwin, Mansfield, Economics principales problems, Decisions, MC grew hill, 2000.
97. Eric Bosserelle, Croissance et Fluctuation, Paris, Edition Dalloz, 1994.
98. Eric Bosserelle, Les Nouvelles approches de la croissance et du cycle, Editions Dunod 1999.
99. Eric Devaux, finance publiques, Edition Bréal, 2002.
100. F.H.HAHN et R.C.O. MATTHEWS, Théorie de la croissance Economique, ECONOMICA, Paris, 1972.

- 101.** F.Haribson and C.A.Myers, Education, Manpower and Economic Growth, McGraw-Hill, New York, 1982.
- 102.** Frédérique Bec, Analyse Macroéconomie, Edition la découverte, France, 2000.
- 103.** Franck Waserman, Les Finances Publiques, Découverte de la vie publique, La documentation française, Paris, 8ème Edition, Avril 2016.
- 104.** François Escalle, Maitriser les finances publiques : Pourquoi, Comment ?, Edition Economica, 2005.
- 105.** Frédéric Teulon, L'Etat et la politique économique, Presses Universitaires de France, 1ère Edition, Paris, Février1998.
- 106.** Frédérique bec, analyse macroéconomique, Edition la découverte, France, 2000, P 402.Froncois Adam, Olivier Ferrand, Remy Roux, Finances Publiques, Dalloz, 2003.
- 107.** G.Haberler, Prosperity & Depression, Allen& Unwin, London, 1988.
- 108.** Gaudemet P.M, Précis de finances publiques, Tome 1, 1970.
- 109.** Gérard Duthil, William Marois, Politiques Economiques, Ellipses, Edition marketing S.A, 15ème Edition, Paris, 199.
- 110.** Gérard Marie Henry, Keynes, Armand Colin, Paris, 1997.
- 111.** Gervasio Semedo, Malik Bensafra, Laurent Gautier, Economie des Finances publiques, ellipses, Paris, 2ème Edition, 2010.
- 112.** Gilbert Abraham, Frois, Eléments de Dynamique Economique (Fluctuation et Croissance), Edition Dalloz, Paris, 1986.
- 113.** Gilbert Abraham.Frois, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993.
- 114.** Gilbert Abraham-Frois, « Dynamique Economique », 7ème Edition, Edition Dalloz, Paris, France, 1991.
- 115.** Gilbert Abraham-Frois, Eléments de Dynamique Economique, Fluctuation et Croissance, Dalloz, Paris, 3ème Edition, 1977.
- 116.** Giuseppe Fontena and Mark Setterfield, Macroeconomic Theory and Macroeconomic Pedgogy, Palgrave Macmillan, 2009.
- 117.** Gregory Mankiw, Macroéconomie, de Boeck Université,Paris, 2003, 3ème Edition.
- 118.** Gregory Mankiw, Principles of economics, third edition, Eboeck edition, USA, 2004.
- 119.** Gregory N, Mankiw, Macroéconomie, 3ème Edition, Boeck, Belgique, 2003.

120. Guillaume la ravoire : les clés de l'économie, 2ème Edition, Le génie des glaciers éditeur, France, 2007.
121. Guy Terny, Economie des services collectifs et le la dépense publique, Dunod, Paris, 1971.
122. Hayek (Von) .F (1946), La route de la servitude, Librairie de Médicis, Paris, (2ème Edition en Français, PUF, 1993).
123. Heertje.A et autres, Principes d'économie politique, Edition de Boeck université, 4ème Edition, Bruxelles, Belgique, 2003.
124. Hocine Benissad, Algérie restructuration et réformes économiques 1973-1993, OPU, Algérie 1994.
125. Hocine Benissad, L'ajustement structurel l'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999.
126. Hugh Dalton, « Principles of public finance », London, George Routledge and Sons, 7ème Edition, 1932.
127. Hyman, David N, Economics, 4th Ed, McGraw-hill Companies, 1997, USA.
128. Isabelle waquet, Marc Mountoussé, Macroéconomie, Edition Bréal, France, 2006.
129. J. Longatte, P.Vanhove, C.Viprey, Economie Générale, Edition DUNOD, 3ème édition, Paris, 2002.
130. J.Lecaillon, Analyse macro-économique, Edition Cujas, Paris, 1986.
131. J.M Keynes, « Théorie générale d l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie », Payol.
132. J.Phartin, Histoire et analyse économique de la révolution industrielle au système de l'économique monde, Paris, Edition Ellipse, 1992.
133. Jacque Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin Edition, 1993.
134. Jacques Fontanel, L'action économique de l'Etat, Edition l'harmattan, 2001.
135. James M. Cypher, The process of Economic Development, 4th Ed, Routledge, London and New York, 2014.
136. Janine Brémond, Keynes et les Keynésiens aujoued'hui, des solutions pour sortir de la crise ?, HATIER, 3ème Edition, Paris, 1987.
137. Jean Arrous, Les théories de la croissance La pensée économique contemporaine (3), Editions du Seuil, 1999.
138. Jean Baptiste Say (1767-1832), Traité d'économie politique (1803), Paris.
139. Jean Claude PRAGER, la politique économique aujourd'hui, Ellipses Edition, 2002.

140. Jean Longatte, Pascal Vanhove, Economie l'essentiel en Fiches, Editions Francis lefebvre, Dunod, Paris, 2015.
141. Jean Luc, Croissant et fluctuations économiques, 2ème Edition, domat montchretien, Paris, 1997.
142. Jean Olivier Hairault, Analyse Macro-économique 1, La découverte, Paris, 2000.
143. Jean Philippe Gaudemet, Robert Hertzog, Jacques Spindler, et autre, Dictionnaire Encyclopédique de Finances publiques, Ed Economica, Paris, 1991.
144. Jean Tirole, Economie du bien commun, Presses Universitaires de France, 1ère Edition, 2016, Paris.
145. Jean-François Goux, Macroéconomie monétaire & Financière- Théories, institutions, politiques, 7ème Ed, Economica, Paris, 2013.
146. Jean-François, Hoarau-Ibrahim Ahmada, Economie politique, Edition Publibook, 2004.
147. Jean-José, Quilés et autres, Macroéconomie, Cours, Méthodes, exercices corrigés, 2ème Edition, Edition Bréal, 2006.
148. Jean-Marie Monnier, Les Notices-Finances publiques, la documentation Française.
149. Jean-olivier hairault, Analyse macroéconomique, Editions la découverte, Paris, France, 2000.
150. Jean-olivier Hairault, La croissance Théories et Régularités empiriques, Economica, Paris, 2004.
151. Jhingan M.L, The Economics of Development and Planning, Vrinda Publications (P) Ltd, 32, Revised and Enlarged Edition, 1999.
152. Joan Robinson, An Essay on Marxian Economics, Macmillan & Co Ltd, London, 1957.
153. Johanson. H, Public Expenditure, Macmillan, London, 1971.
154. Johes. C.I, « Théorie de la croissance endogène », Edition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2000.
155. John Maynard Keynes, La réforme monétaire, Traduction française par Paul Frank, Edition du Sagittaire, Paris, 1924.
156. John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money, A Harvest/HBJ Book New York, 1964.
157. Joseph A. Schumpeter, History of Economic Analysis, Georg Allen & Unwin Ltd, London, Sixth printing, 1967.
158. Joseph E.Stiglitz, Jean-Dominique Lafay et Jay K.Rosengard, Economie du secteur public, De Boeck Supérieur, Paris, 2018.

159. KAMRAN Dadkhah, The Evolution of Macroeconomic Theory and Policy, Springer, 2009.
160. Kathelijne Schubert, macroéconomie, comportement et croissance, 2ème Edition, vuibert, France, 2000.
161. Katheline Schubert, La croissance, Jean-Olivier Hairault (ed), Analyse Macroéconomique 1, Editions la Découverte, Paris, 2000.
162. Katheline Schubert, Macroéconomie, Comportement et Croissance, 2ème Edition, vuibert France, 2000.
163. Keynes J.M, (1986), Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie, Payot, Paris, 1re Edition 1936.
164. Keynes.J.M, The End Of Laissez-Faire, 1926, First Published : Hogarth Press.
165. Keynes.J.M, The General Theory of Employment Interest and Money, 1936, Harcourt, Brace&World Inc, New York.
166. L.Johaneen, Public Economic, Amsterdam, 1971.
167. Levine Chars and Rubin Jrene, Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980.
168. Lionel stoloru, L'équilibre et la croissance économique, Ed Dunod, Paris, 1988, ch3.
169. Longatte et Vanhove, Economie Générale, Dunod, Paris, 2001.
170. Louis Langnace, La croissance Economique, 1er Edition, Presses Universitaire de France, France, 1980.
171. Luc Said, Finances Publiques, Dalloz K 3ème Edition, Paris, 2000, P 226.
172. Malthus.T, Essai sur le principe de la production, Edition Seghers, 1999.
173. Maré Nouchi, Croissance, histoire économique, Edition Dalloz, France, 1996.
174. Maré Nouchi, Croissance-Histoire Economique, Edition Hazan, Paris, 1990.
175. Marshall .A, (1988), Principles of Economics, (1890), Macmillan, Londres.
176. Mathus Thomas Robert, Essai sur le principe de la population, Ed : Gonthier, bibliothèque médiations, 1963, Paris.
177. Maya BACACHE-BEAUVALLET et Florent MAYNERIS, le rôle de l'Etat, fondements et réformes, Editions Bréale, 2006.
178. Michael Burada, Charles wyoloz, Macroéconomie, Une perspective européenne, 3ème Edition, de Boeck Edition, 2003.
179. Michael Burd, Charles Wyplosz, « Macroéconomie une perspective européenne », 3ème Edition, tradictiak de la 3ème par Jean Haroud deboeck.

- 180.** Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, Economic Development, 11th Edition, 2010.
- 181.** Michael Wickens, Analyse macroéconomique approfondie, 1ère Edition, Edition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2010.
- 182.** Michael Wickens, Macroeconomic Theory, A Dynamic General Equilibrium Approach , Princeton and Oxford, 2008.
- 183.** Michel Mougeot, Economie du Secteur public, Economica, Paris, 1989.
- 184.** Michinori Uwasu, The Solow growth model, ApEc 3006, Spring, 2006.
- 185.** Mises (Von) L, (1981), The theory of Money and credit, Liberty Fund Inc, Indianapolis (ouvrage paru initialement en Autriche en 1912).
- 186.** Mr Dimer, Cours d'économie générale, la croissance Economique, Partie 2, Chapitre 4, IUFM AUVERGNE.
- 187.** Mundell R, International Economics, 1968, New-York, Macmillan.
- 188.** Murat Yildizoglu, Note sur la croissance économique à partir de (Easterly 2002), October 2003.
- 189.** Musgrave .R and A.T.Peacock, Classics in the theory of public Finance, London, New York MacMillan, 1958.
- 190.** Musgrave.R.A, Musgrave.B, Public Finance in Theory and Practice, New York : McGraw-Hill Book Company, 1988.
- 191.** Muzellec Raymond, Finance publique, concours administratifs catégorie, Edition Dalloze, 2000, Paris.
- 192.** Nicinski (S), Droit public des affaires, «La main visible de l'état remplace la main invisible du marché. L'économie devient un bien collectif géré par les gouvernement », Domat Public, Lextenso Edition, Paris, 2009.
- 193.** Olivier Blanchard & Daniel Cohen, Macroéconomie, 4ème Edition, Pearson Education, France, 2006.
- 194.** Olivier Blanchard, Daniel Cohen, Macroéconomie, Pearson Education France, 3ème édition, 2004.
- 195.** P.A.Samuelson, Economics, 11th edition, McGraw-Hill Co Tokyo, 1979.
- 196.** Parkin M, Bade. R, Carmichael B, Introduction à la macroéconomie moderne, ERPI, 3ème Edition, Québec.
- 197.** Peterson Wallace, Income, Employment and Economic Growth, New York, 1962.

198. Philippe Aghion, Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène, Dunod, 2000, Paris, France.
199. Philippe Aghion, Peter Howitt, The Economics of growth, The MIT Press, Cambridge Massachusetts, London, England, 2009.
200. Philippe Dareau, Croissance et politique économique », Edition de Boeck Université, Belgique, 1ère Edition, 2003.
201. Phillipe deubel, marc montoussé, serge d'Agostino, dictionnaire de sciences économiques et sociales, Edition bréal, 2008.
202. Pierre Dallence, Luc Lecru, croissance et mutation de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de Seuil, 1999.
203. Pierre LALUMIERE, « les finances publiques », Armand colin collection, 7ème Edition, Paris, 1983.
204. Pierre Robert, Croissance et Crise Analyse Economique et Historique, PEARSON Edition, France, 2010.
205. Pigou A.C, The economics of Welfare, Mac Millon, Londres, 1920.
206. Pigou.A, (1951), Study in public finance, Macmillan, London, 3rd Ed.
207. Rathindra P.Sen, Development Theories and Growth Models, 1995, S Chard & Co.
208. Régis Bourbannais, Econométrie : cours et exercices corrigés, 9ème Edition, Dunod, Paris, 2015.
209. Ricardo .D (1817), On the principles of political economy and taxation, Cambridge University Press, Cambridge, 1962, 1ère Ed 1817.
210. Ricardo. D, « The principles of political economy and taxation, 3rd Edition, reprinted 1965, (London: Everyman's Library).
211. Richard Bonney, Systèmes économiques et finances publiques, press universitaire de France, France, 1996.
212. Robert Cros, Finances Publiques institutions et mécanismes économiques, Editions CUJAS, 1994.
213. Robert J. Baroo, Xaivier Sala-I-Martin, La croissance Economique, McGrawHill/ Ediscience International, Paris, 1996.
214. Robert J. Barro, les facteurs de la croissance économique, une analyse transversale par pays, Economica, Paris, 2002.

215. Robert Solow, « Growth Theory: An Exposition », Oxford University press, New York, 2nd Edition, 2000.
216. Robinson J (1977), L'accumulation du capital, Ed Dunod, Paris, 1ère Edition, en anglais.
217. Salles et Wolf, Croissance et développement, Tome 1, Dunod, Paris, 1970.
218. SAMPAT MUKHERJEE, Modern Economic Theory, 4th Edition, New age International Publishers, New Delhi, 2003.
219. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, Sixteenth Edition, Irwin Mc Graw-Hill, 1998.
220. Samuelson, P.A et Nordhaus, W.D, Economics International, 17th Edition, New York, McGraw Hill, 2001.
221. Schubert K, Macroéconomie « comportement et Croissance », Vuibert, 2ème Edition, France, 2000.
222. Shapiro E, Macroeconomic analysis, Galgoti, New Delhi, 1999.
223. Shapiro, Edward, Macroéconomie Analysis, Thomson Learning, 1995.
224. Smith A, (1937), An Inquiry into the Nature and causes of the Wealth of Nations, (1776), Random House, New York.
225. Snowdon.B & Vane.H.R, Modern macroeconomics, Its origins, development and current state, 1st ED, Cheltenham, Edward Elgar, 2006.
226. Solow.R.M, « Théorie de croissance économique », Edition Librairie Arnaud, France, 1972.
227. Stanley Fischer et autres, Macroéconomie, 2ème Edition, Duand, Paris, 2002.
228. Stéphanie Damarey, Finance Publiques Manuels, 2ème Edition, Gualino Lextenso Editions.
229. Subrata Ghatak, Introduction to development economics, 4th Edition, Routledge edition, 2003.
230. T.R. Jain, Anil Malhotra, Development Economics, V. K Publications, New Delhi, 2009.
231. Tamas szentesn economie politique de sous-développement, l'harmattan, 1986.
232. Thirwall A.P, Growth and Development, Sixth Edition, 1999, Macmillan, Press Ltd.
233. Thomas S.E, Elements of Economics, London, 1936.
234. Todaro.M.P & Smith.S.C, Economic development, Harlow, Pearson Education, 2006.
235. Ulrich Kohli : Analyse macroéconomique, Edition de Boeck, Belgique, 1999.
236. Vinod Thomas et Autres, Qualité de croissance, 1ère Edition de BOECH université, Bruxelles, 2002.

237. W.A Lewis, La théorie de la croissance économique, PAYOT, Paris, 1963.
238. W.W.Rostow, The Process of Economic Growth, Second Edition, Oxford, London, 1960.
239. Wagner.A, Three extracts on public finance, In Classics in the Theory of Public Finance (Eds), R.A.Musgrave and A.T Peacock (1958), MacMillan, London.
240. Xavier Greffe, Comprendre la politique économique, Ed Economica, Paris, 1993.
- **Périodiques, revus, études :**
241. A.T.Peacok and J. Wilson, Determinants of Government Expenditure in public expenditure analysis, Edited by M.Sshami, Rotterdam University press, 1972, P: 167-170.
242. Adetunji Babatunde : a bound testing analysis of Wagner's law in Nigeria : 1970-2006, The African econometric society, 2008, P 3.
243. Afonso. Antonio & David. Furceri, (2008), « Government size composition, volatility and economic growth », European Central Bank, working paper, N° 89, P 11.
244. Afxentiou.P.C and Serletis.A, Government Expenditures in the European Union : Do They Converge or Follow Wagner Law, International Economic Journal, 1996, 10(3), P : 33-47.
245. Akitoby.B, Clemens.B, Gupta.S, & Inchauste.G, Public spending, Variability, and Wagner's law in developing countries, European Journal of Political Economy, 2006, 22(4), P : 908-924.
246. Albalade Daniel, Bel Germa & Gragera.Albert, When politics and lobbying combine to promote white elephants by using PPPs, Document de Treball 2018/23 1/25 pag, Working paper 2018/23 1/25 pag, Institut de Recerca en Economica Aplicada Regional i Publica, Research Institute of Applied Economics, P 01.
247. Alexandru, Minea, The role of public spending in the growth theory evolution, Faculty of Law, Economics and management, Rue de Blois, France, 2008.
248. Alvin Hansen, Fiscal Policy and Business cycles, Norton 1941, and Income, Employment and public policy: essays in honor of Alvin Hansen, Norton, 1948.
249. Amos C Peters, an application of Wagner's Law of expanding state activity to totally diverse countries, Eastern Caribbean Central Bank, P : 11-12.
250. Anwer Shah, Public expenditure analysis-public sector governance and accountability series, the international bank for reconstruction and development, library of congress cataloging-in publication data, 2005, P 17.

251. Arnaud Diemer, Théorie de la croissance endogène et principe de convergence, MCF IUFM d'auvergne, P 08.
252. Arrow K.J, The Economic Implications of learning by Doing, Review of Economic Studies, 1962, Vol 29, N° 3, P: 155-173. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
253. ARTHUR J.MANN, Wagner's Law: An Econometric TEST for MEXICO: 1925-1976, National Tax Association, Vol 33, N° 2, June, 1980, P: 189.
254. Artus Patrick and Kaabi Moncef, Dépenses publiques, Progrès technique et croissance, vol 44, N° 1, 3 Janvier-Mai 1993, P 289.
255. Ayo.O.S, Ifeakachukwu.N.P and Ditimi.A, A Trivariate Causality Test among Economic Growth, Government Expenditure and Inflation Rate, Evidence from Nigeria, The Journal of World Economic Review, 2011, 6(2), P : 189-199.
256. Barro. R. 1990, Government spending in a simple model of endogeneous growth, the Journal of political Economy, Vol 98, N° 5, P : S103-S125.
257. Basic guid to the world economic growth, 1970 to 2007, A report by : The Global Social Change Research, May, 2007, P: 07
258. Beraldo S, Montolio D and Turati G, Healthy, educated and wealthy: A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth, The Journal of Socio-Economics 38(2009), P 946-956.
259. Bernard Bret, Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Collection Histeg, Paris, France, 2002, P : 07.
260. Bird.R.M, Wagner's Law of Expanding State Activity, Public Finance, 1971, Vol 26, N° 01, P: 1-26.
261. Catherine Guio-Anne, Marcus Jardin, Article croissance Endogène spécialisé et développement régional, OCDE, 2004, P : 86.
262. Chang.T, Lin.W, Caudil. S.B, A Re-examination of Wagner's Law for Ten countries based on Cointegration and Error Correction Modeling Techniques, Applied Financial Economics, 2004, 14, P : 577-598.
263. Charles.P. Kindleberger, Economic growth in France and Britain 1851-1950, Harvard University press Cambridge: Massachusetts, 1964. Available in: Library Genesis <http://gen.lib.rus.ec/>
264. Daniel Delaland, Croissance économique : concepts et mécanismes, Cahier Français, N° 279, 1997, P : 46.

265. Daniel Delalande, Croissance Economique : Concepts et mécanismes, Cahier Français, N° 279, Janvier-Février 1997, P 46.
266. Dimitrios Sideris (2006), Wagner's Law in 19th century Greece : a co-Integration and causality analysis *unv.compns*, 451-460 Ioannina Greece Bernardino Akitoby et al (2006), public spending voracity and Wagner's Law in *dev European journal of political economy* 22, P : 724-908
267. Domar E.D (1946), Capital Expansion, Rate of Growth and Employment, *Econometrica*, Vol 14, N° 4, P: 137-147.
268. Domar E.D (1947), *Essays in the theory of Economic Growth*, Oxford University Press, New York.
269. E.F.Denison, The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives Before Us, *the economic journal*, Vol 72, N° 288, 1962, P: 297.
270. Edmund Phelps, The Golden Rule of Accumulation: A Fable for Growth men, (1961), *American Economic Review*, Vol 51, P: 638-643.
271. Else.P.K, and Marshall.G.P, *The management of public Expenditures*, London, 1979.
272. F.Hahn, R.Mathews, the theory of economic growth, A survey, *Economic journal*, 1964, P: 779-802.
273. Flaming J, 1962, Domestic Financial Policy under fixed and under Floating Exchange Rates, *IMF Staff Papers*, Vol 09, November, P: 369-379. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
274. Friedman M (1977), Nobel Lecture: Inflation and Unemployment, *Journal of Political Economy*, N°85, P 451-472.
275. Friedman.M, the lag in the effect of monetary policy: *Journal of Political Economy*, Octobre, PP 66-447, repris dans *the optimum quantity of money and other essays*, Chicago: Adeline Publishing Company, 1969, P: 60-237.
276. Galor. Oded & Zeira. Joseph, « Income distribution and Macroeconomics », *Review of Economic Studies*, January 1993, 60(1), P: 35-52.
277. Gérard Azoulay, *Les théories du développement*, Didact Economie presses universitaires de Rennes, 2002, P : 132.
278. Ghali, H.K, « Government Size and Economic Growth: Evidence from a Multivariate Cointegration Analysis », *Applied Economics*, 1998, Vol 31, P: 975-987.
279. Goffman.I.J (1968), On the Empirical Testing of Wagner's Law: A Technical Note, *Public Finance*, 3(3), P: 359-364.

280. Goffman.J.J and D.J.Mahar, « The Growth of Public Expenditure in Selected Developing Nations: Six Caribbean Countries », Public Finance, 1971, Vol 26, N° 01, P: 57-74.
281. Grabowski.Richard & Shields.Micheal, A Dinamic Keynesian Model of Development, Journal of Economic Development, 2000, N° 25, P 13. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
282. Gregory.R.G, Some Implication of the Growth Mineral Sector, Australian Journal of the Agricultural Economics, Vol 20, August 1976, P: 73-76.
283. Grossman.G.M and Helpman.E, Quality ladder in the theory of growth, review of economic, studies, 58, 1991, P: 34-36.
284. Gupta.S.P, Public Expenditure and Economic Growth: A Time Series Analysis », Public Finance, 1967, Vol 22, N° 04, P: 61-423.
285. H.Uzawa, Neutral Inventions and the Stability of Growth Equilibrium, Review of Economic Studies, 1961, Vol 28, P: 40-43.
286. Hansen. W.L, What Knowledge is most worth knowing for economics majors ?, American Economic Review 76, May 1986, New York. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
287. Harrod R.F (1939), An Essay in Dynamic Theory, Economic Journal, Vol XLIX, N°3, P: 14-33.
288. Harrod R.F (1948), Towards a Dynamic Economics: Some Recent Developments of Economic Theory and their Applications to Policy, Macmillan, Londres.
289. Henrekson.M, Wagner's law- a spurious relationship ? Public Finance, 1993, 48(2), P: 406-415.
290. Herbert Gintis and Samuel Bowles Source : The American Economic Review, Vol 72, N°2, Papers and Proceedings of the Ninety-Fourth Annual Meeting of the American Economic Association (May 1982), P : 341-345 Published by American Economic Association Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/1802355>.
291. Hicks J, (1937), Mr.Keynes and the Classics : A Suggested Interpretation, Economica, Vol 5. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
292. Hicks J.R, Economic Backwardness and Economic Growth, The Economic Journal, Vol 69, N° 274, June 1959, P: 344-347.
293. Hosain Al-Zeuod, The Causal Relationship between Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from Jordan, Al-al Bayt University, Al-Manara Volume 19, N° 4, 2013.

294. Inge Kaule, Pedro Conceição, The New Public Finance, responding to Global Challenges, Published for the United Nations Development Programme, New York, Oxford, 2006, P : 113.
295. Isabelle Joumard, Per Mathis Kongsrud, Young-Sook Nam et Robert Price, Améliorer le rapport cout-efficacité des dépenses publiques- l'expérience des pays de l'OCDE, Revue économique de l'OCDE ? N° 37, 2, 2003, P: 149.
296. J.R.Hicks, Capital and Growth, London, oxford University press, 1965, P : 03-04.available in <http://gen.lib.rus.ec/>
297. Jean Philippe Gaudemet, Robert Hertzog, Jacques Spindler, et autre, Dictionnaire Encyclopédique de Finances publiques, Ed Economica, Paris, 1991, Op. Cit, P: 598.
298. Jean-Paul Tsasa V.Kimbambu, Derivation du modèle basique du Barro, Laboratoire d'analyse, Recherche en Economie quantitative, Vol 1, N° 5, Iaréq, Mars, 2012, P : 25.
299. Jetro. Wakaba, Mihama.Ku & Chiba.Shi (2010), « Determinates of government consumption », Expenditure in Developing Countries: A panel Data Analysis, Institute of Developing Economics », (IDE), P 13.
300. John E. King: Kaldor and the Kaldorians, Handbook of Alternative theories of Economic Growth, Edited by Mark Setterfield, Edward Elgar Publishing Limited, Northampton Massachusetts, USA, 2010, P: 157.
301. John E. King: Kaldor and the Kaldorians, Handbook of Alternative theories of Economic Growth, Idem, P: 158.
302. John Maynard Keynes, théories générale de l'emploi de l'intérêt et de la monnaie, livres IV à VI, traduit de l'anglais par Jean- de L'Argentine, paris, Edition payot, 1942, p 120. Pdf disponible au niveau du site suivant : http://classiques.uqac.ca/classiques/keynes_john_maynard
303. Joseph Cortright, New Growth theory, technology and learning : A practitioners guide, Reviews of Economic Development Litrerature and practice, N° 04, 2001, P : 03-04.
304. Juan-José Ganuza, Gerard Llobet, The Simple Economics of White Elephants, University Pompeu Fabra and Barcelona GSE, CEMFI and CEPR, PPPs in Cities Barcelona, 17 November 2016, P : 03 et P : 24.
305. Kalecki M (1960), Théorie de la dynamique économique : essai sur les variations cycliques et à long terme de l'économie capitaliste, Gauthiers-Villars, Paris.

306. K-E Young.Chu & Richared, Hemming (1991), A Guide to public Expenditure Policy Issues in Developing Countries, International Monetary Funds, Washington, D.C, P 107.
307. Kerkoub Ibrahim, L'économie de marché, une alternative pour le développement, la revue des sciences commerciales, institut nationale du commerce, Algérie, 2005, P 110.
308. Khan.A.H, Wagner's law and the Developing Economy: A Time Series Evidence from Pakistan, Indian Econ.J, 38(1), P: 115-123.
309. Killick, Tony (1978), Development Economics in Action: A Study of Economic Policies in Chana, London, Heinemann, 1978, P 231.
310. Lars Weber, Demographic Change and Economic Growth: Simulations on Growth Models, Springer-Verlag Berlin heidelberg, London and New York, 2010, P 92.
311. Lucas R. E (1990), Why Doesn't Capital flow from Rich to poor Countries? American Economic Review, 80, P: 92-96. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
312. Lucas.R.E (1988), On the mechanics of economic development, Journal of Monetary Economics, 22, P: 42.
313. M.Grossman and E.Helpman, trade innovation and growth, The American economic review, Vol 80, N° 02, 1990, P 90 Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
314. Magazzino. C, L.Giolli, and M.Mele, Wagner's Law and Peacock and Wiseman's Displacement Effect in European Union Countries: A Panel Data Study, International Journal of Economics and Financial Issues 5(3), 2015, P: 9-812.
315. Malinvaud E (1997), Un regard critique sur les nouvelles théories de la croissance, Problèmes Economiques, N° 2510-2511, Mars, P 21-24.
316. Mankiw.N.G et al A contribution to the Empirics of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol 107, P 446.
317. Mann.A.A, Wagner's Law: An Econometric Test for Mexico, 1925-1976, National Tax Journal, 1980, Vol 33, N°02, P: 189-201.
318. Mark.D.Partridge, Is Inequality Harmful for growth ? comment, The American Economic Review, Vol 87, N°5, Dec 1997, American Economic Association, P : 1019.
319. Mauro Paomo, Corruption, Causes and Consequences, Finance & Development/March 1998.
320. Mauro, Paolo (1997), the Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure: A Cross Country Analysis in Corruption and the Global Economy, Edited by Kimberly Ann Elliott, Washington: Institue for International Economics. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

321. Michas.N.A (1975), Wagner's Law of Public Expenditures: What is Appropriate Measurement for Valid Test ? Public Finance, 30(1), P: 77-84.
322. Michel Todaro, « Economic Development in the Third World », Overseas Development Council, New York, USA, 1985, P : 63-64.
323. Milton Friedman& Anna J.Schwartz, Monetary History of United State 1867-1960, Princeton, Princeton University Press, 1963. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
324. Milton Friedman, Money: Quantity Theory in International Encyclopedia of the Social Sciences, N.Y, Free Press, 1968, P: 438.
325. Murat Yildizoglu, « Source de la croissance économique, Université Bordeaux, France, Vol 3, 2011, P : 17.
326. Musgrave R.A (1959), The Theory of Public Finance: A Study in Public Economy, Mc Graw-Hill, New York, 1959, P: 03-27. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
327. Musgrave,R.A, Fiscal Systems, New Haven and London : Yale University Press, 1969,
328. Musrgave.R.A (1969), Fiscal System, New Haven: Yale University Press.
329. Mwafaq M. Dandan, Government expenditure and economic growth in Jordan, International Conference on Economics and Finance Research, IPEDR vol 4, ALJouf University, 2011.
330. N.Kaldor, A Model of economic growth, Economic Journal, Vol 67, P: 591-624.
331. Nicholas.V. Gianaris, Modern Capitalism: Privatization, Employee Ownership and Industrial Democracy, Greenwood Publishing Group, USA, 1996, P 24.
332. P.A.Samuelson, Foundation of Economic Analysis, Dynamic process Analysis, Harvard University press, Massachusetts, 1947.
333. Parkinson. Northcote, (1957), « Parkinson's law and other studies in administraton », Library of congress Catalog, Card Number, 57-9981, P 02-14. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
334. Paul M Romer, The origins of endogenous growth, journal of economic perspectives, Volume 8, Number 1, Published by American economis association, 1994, P : 04.
335. Paul M.Romer, « Endogenous Technoligical change, Journal of Political Economy, Vol 98, 1990, p: 71.
336. Paul Samuelson, The Pure Theory of Public Expenditures, Review of Economics and Statistics, Vol 36, N° 11, 1954, P: 387-389. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
337. Peacock.A.T and J.Wiseman (1967), The Growth of public Expenditure in the United Kingdom, London: George Allen& Unwin.

338. Persson. Torsten & Tabellini.Guido, « Is inequality harmful for Growth? », American Economic Review, June, 1994, 84(3), P: 21-600. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
339. Pesaran M.H.Y, chin and Rj Smith, Bounds testing approaches to the Analysis of level Relationships, journal of applied Econometrics, vol 16, N° 03, 2001, P: 289-326.
340. Peter Hess and Cark Ross, Economic Development « Theories, Evidence, and policies, The Dryden Press, 1997, P: 06-07.
341. Peter Neal Hess, Economie Growth and Sustainable Development, Routledge, London and New York, 2013, P 66.
342. Philippe Aghion, Peter Howitt, A Model of Growth through Creative Destruction, Econometrica: Vol 60, N ° 02, 1992, P 324.
343. Philippe Aghion, peter Howitt, The Observational Implications of Schumpeterian Growth Theory, Empirical Economics, 1996, 21, P 14.
344. R.M.Solow, Technical change and the aggregate production function: Review of Economics and statistics, 1957, Vol 39, P: 312-318
345. Ram Rati, Government Size and Economic Growth: A New Framwork and some Evidence from Cross-Section and Time-Series Data, The American Economic Review, Vol 76 N° 01, 1986, P: 191-203.
346. Ram.R, « Causality between income and Government Expenditue : a Broad International Perspective, Public Finance/Finances publiques, (1986), Vol 31, N 3, P : 393-413. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
347. Ram.R, « Wagner's Hypothesis in Time-series and Cross-section Perspectives: Evidence from Real Data from 115 Countries », Review of Economics and Statistics, (1987), Vol 69, N° 2, P: 194-204.
348. Rauf.A, Qayum.A and Zaman.K.U, Relationship between Public Expenditure and National Income: An Empirical Investigation of Wagner's Law in Case of Pakistan, Academic Research International, 2012, 2(2), P: 533-538.
349. Raymonde Torres et John P.Martin : « Mesure de la croissance potentielle dans les sept grand de l'OCDE », la revue économique de l'OCDE, N° 14, 1990, P : 143.
350. Richard Grabowski, Michal Shields, a Dynamic Keynesian model of development, Journal of economic development, Vol 25, N° 01, 2000, P : 01-02.

351. Robert .J.Barro (1990), Government Spending in a Simple model of Endogenous growth, The Journal of Political economy, Vol 98, N° 5, Part 2, The problem of Development : A conference of the institute for the study of free entreprise systems, (oct 1990), P S103-S125.
352. Robert J.Barro, Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2nd Edition, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts-London, England, 2004, P 25.
353. Robert.J, Barro (1998), Government Spending in a simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, p: 04-05.
354. Robinson James. A, Ragnar Torvik, White Elephants, Journal of Public Economics, 2005, 89, P 201.
355. Romer, Human capital and growth Theory and evidence from cross-section and Time-Seris Data 1960-1985, 1990.
356. Romer.P.M, « Increasing returns and long-run growth, Journal of political Economy, 1986, Vol 94, N° 5, P: 1004.
357. S. Kuznets, (Underdeveloped) Countries and the pre-Industrial phase in Advanced Countries) in; A,N. Agrawala and S.P. singh, Economics of Underdevelopment, OUP, London, 1964.
<http://gen.lib.rus.ec/>
358. S.LBrue, The Evolution of Economic Thought, Dryden press, Dryden, 2000, P: 03-09.
Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
359. Sandler, Todd, Global Challenges: An Approach to Environmental Political and Economic Problems, Cambridge University Press, USA, 1997, P: 10.
360. Sanford.C.T, Economics of Public Finance, Pergamon Press, Oxford, 1970, P: 28-29.
361. Scamby.James, In Search of White Elephants : The Political Economy of Resource Income Expenditure in East Timor, Critical Asian Studies, Taylor and Francis group, Vol 47, N°2, 2015, P : 302.
362. Schumpeter J.A (1934), The theory of Economic Development, Cambridge MA, Harvard University Press.
363. Serena Lamartina, Andrea Zaghini : Increasing public expenditures : Wagner's law in OECD countries, centre for financial studies working paper N° 13, 2008, P 17.
364. Serena Lamartina, Andrea Zaghini, Increasing Public Expenditure : Wagner's Law in OECD Countries, German Economic Review, Vol 12, 02, 2011, P : 150.

365. Shigeaki Ogibayashi, Kosei Takashima, Influence of Inefficiency in Government Expenditure on the Multiplier of Public Investment, Springer Science Business Media, New York, 2017, P: 01.
366. Simon Kuznets, Modern Economic Growth, Findings and Reflections, The American Economic Review, Vol 63, N° 3, June 1973, American Economic Association, P : 248-249. Available in: Library Genesis <http://gen.lib.rus.ec/>
367. Snowdon.Brain & Van.Howard.R, Modern Macroeconomics: It's Origins, Development and Current State Cheltenham, UK : Edward Elgar, 2005, P : 602-611.
368. Solow. Robert, A Contribution to the Theory of Economic Growth, Quarterly Journal of Economics, 1956, Vol 70 (1).
369. Solow.R.M, Technical change and aggregate production function; Rev, Eco, Statist, N° 39-1957, P: 312-320.
370. Takuo Dome ; The Political Economy of Public Finance in Britain (1767-1873), Rotiedge Taylor and Francis Group London, 2004, P : 41-118.
371. Tanz.V & Schuknecht.L, (2000), Public Spending in the 20th century, International monetary fund, European central bank, Cambridge university press, ISBN 0-521-66291-5, P 04, (Keynes 1926, P 12).
372. Tatyana.P.Soudbotina with Katherine A. Sheram, Beyond Economic Growth, Meeting the challenges of global development, 2000, P: 96.
373. Tony Aspromourgos, Adam Smith on Labour an Capital : in Christopher.J, Berry.Maria Pia Paganelli, Craig Smith (eds), The Oxford Hanbook of Adam Smith, Oxford University Press, United Kingdom, 2013, P 272.
374. Tuck cheong Tang (2009), Wagner's Law versus Keynesian hypothesis in Malaysia : An Impressionistic view, monash University.
375. Turan.YAY, Huseyin Tasten, (2009), Growth of Public Expenditure Turkey During the 1950-2004, An Econometric Analysis Romaine journal of Economic Forecasting-4/2009.
376. Volker Grossmann, Inequality, Economic growth and Technological change, Physica-Verlag heidelberg, 2001, P: 09.
377. W.Rosto, « The Stages of Economic Growth » : A Non-Communist Manifesto, 3rd Edition, 1960, Cambridge University Press, P: 4. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>

378. Wagner. Adolph, Finanzwissenschaft, Leipzig, In classics in the Theory of public Finance, Edited by Richard Musgrave and Alan Peacock, London, UK : Macmillan, 51-53. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
379. Wagner. Adolph, Finanzwissenschaft, Leipzig, Vol I, Third Edition, 1883.
380. Wagner. R and Weber. W, « Wagner's Law, Fiscal institutions and the Growth of Government », National Tax Journal, 1977, Vol 30, N° 01, P : 59-68. Available in <http://gen.lib.rus.ec/>
- **Les rapports :**
381. Bank of Algeria, Evolution économique et Monétaire en Algérie, Rapport 2011, Mai 2012.
382. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2005, Avril 2006.
383. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009, Juillet 2010.
384. Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2014, Juillet 2015.
385. Banque d'Algérie, résumé du programme « Stand-By ».
386. Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003.
387. CNES, rapport sur la conjoncture économique et sociale, 2001.
388. DGT: Situation Résumée des Opérations du Trésor « SROT » 2000-2018.
389. Evolution des Echanges extérieurs de Marchandises de 2005-2015, Collections Statistiques, Série E : Statistiques Economiques, N° 201, ONS, Octobre 2016.
390. Les comptes économiques de 2015 à 2018, N° 861, ONS, Juillet 2019.
391. Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2017 et prévisions 2018-2019.
392. ONS, les comptes nationaux trimestriels – 1ème Trimestre 2019, N° 859.
393. ONS, les comptes nationaux trimestriels – 3ème Trimestre 2016, N° 764.
394. Rapport annuel, (2010), Evaluation économique et monétaire, Edition Juillet 2011, Algérie: Algérie 2011.
395. Rétrospective des Comptes Economiques de 1963-2014, Collections Statistiques, N° 197/2016, Série E, Statistiques Economiques N° 85, ONS, Janvier 2016.
396. Rétrospective statistique 1962-2011, Office National des statistiques, Edition 2013.
397. Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme.

398. World Bank: a public expenditure review: Looking for quality public investment, Report N° 36270, Vol 01, 2007.

- **Les sites électroniques :**

- <http://www.eia.doe.gov/pub/international/iealf/table>
- <http://www.premier-ministre>
- <http://www.jstor.org/stable/1802355>.
- www.ons.dz
- [www.Banque d'algerie.dz](http://www.Banque.d'algerie.dz)
- <http://gen.lib.rus.ec/>

« Examen de la loi de Wagner sur la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique, s'appliquant à l'Algérie pendant la période (1970-2018) »

Résumé : Cette étude vise principalement à analyser l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique en Algérie en analysant l'évolution de la taille et de la structure des dépenses publiques en Algérie tout en signalant les aspects les plus importants expliquant les relations entre elles, et en mesurant l'impact des dépenses publiques sur la trajectoire de la croissance économique en Algérie au cours de la période 1970 à 2018, en essayant de trouver la relation d'équilibre entre les deux variables étudiées à long et court terme. Afin d'estimer cette relation, la méthodologie ARDL a été utilisée. Cette étude vise également à tester la validité de loi de Wagner, là où l'Algérie a poursuivi avec le début de l'année 2001 une politique expansionniste basée sur l'approche Keynésienne, à travers la mise en œuvre de programmes de dépenses publiques au cours de la période (2001-2019). Ceci nous conduit à tester l'hypothèse alternative de la loi de Wagner, représentée par l'hypothèse keynésienne. Les résultats pratiques enregistrés ont révélé d'une part l'incapacité d'appliquer la loi Wagner à l'économie algérienne et d'autre part qu'il existe une relation complémentaire conjointe à partir des dépenses publiques vers la croissance économique à long terme, ce qui est cohérent avec l'analyse keynésienne. L'étude a conclu que malgré les sommes énormes consacrées aux dépenses publiques, celles-ci n'ont pas apporté les rendements et l'efficacité espérés, et cela est dû principalement à la faiblesse de l'appareil productif et de sa rigidité, car l'économie algérienne est de nature rentière qui dépend du secteur des hydrocarbures, ce qui en fait l'otage des chocs extérieurs.

Mots clés: dépense publique, croissance économique, l'économie Algérienne, fiscalité pétrolière, multiplicateur des dépenses publiques, production intérieure brute, programmes de dépenses publiques, dépenses d'investissement public, l'Algérie, la loi de Wagner, Modèle ARDL.

«Law of Wagner's test of the relation between public expenditures and economic growth by applying it to Algeria during the period (1970-2018) ».

Abstract: This study mainly seeks to analyze the impact of public spending on economic growth in Algeria by analyzing the evolution of the size and structure of public expenditures in Algeria While pointing out the most important aspects explaining the relationship between them and by measuring the impact of government spending on the trajectory of economic growth in Algeria during the period (1970-2018), by trying to find the equilibrium relationship between the two variables studied in the long and short term, and to estimate this relationship, the ARDL methodology was used. This study also aims to test the validity of Wagner's law. Where Algeria pursued with the beginning of the year 2001 an expansionary policy, based on the Keynesian approach, through its implementation of public spending programs during the period (2001-2019), This leads us to test alternative the hypothesis of Wagner's law, represented by the Keynesian hypothesis, the practical results recorded have revealed, on the one hand the inability to apply the Wagner law to the Algeria economy, on the other hand, we found that there is a complementary joint relationship from government spending and to economic growth in the long term, which is consistent with Keynesian analysis, the study concluded that despite the enormous sums devoted to public spending, this did not bring the expected returns and the efficiency, and this is mainly due to the weakness of the productive apparatus and its rigidity, because the Algerian economy is of a rentier nature that depends on the hydrocarbon sector, which makes it a hostage to external shocks.

Key Word: government spending, economic growth, Algerian economy, petroleum levies, government spending multiplier, gross domestic production, public spending programs, public investment spending, Algeria, Wagner's law, ARDL model.

"اختبار قانون فاجنر للعلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1970-2018)"

الملخص: تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر مع الإشارة إلى أهم الجوانب المفسرة للعلاقة بينهما وقياس أثر الإنفاق الحكومي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018، وذلك من خلال محاولة إيجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين في الأجلين الطويل والقصير، ولتقدير هذه العلاقة تم استخدام منهجية **ARDL**، كما تهدف هذه الدراسة إلى اختبار صحة قانون **Wagner**، حيث انتهجت الجزائر مع بداية سنة 2001 سياسة توسعية، تركز على المنظور الكينزي من خلال تنفيذها لبرامج الإنفاق العام خلال الفترة (2001-2019)، مما يدفعنا إلى اختبار الفرضية البديلة لقانون **Wagner** والمتمثلة في الفرضية الكينزية، وقد كشفت النتائج التطبيقية إلى عدم إمكانية تطبيق قانون **Wagner** على الاقتصاد الجزائري، من جهة أخرى وجدنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي اتجاه النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي. وقد خلصت الدراسة إلى أنه وبالرغم من المبالغ الضخمة المسخرة للإنفاق العام إلا أنها لم تذر العوائد والفعالية المطلوبة منها، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم مرونته، كون اقتصاد الجزائر ذو طابع ريعي يعتمد على قطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، الجباية البترولية، مضاعف الإنفاق الحكومي، إجمالي الناتج المحلي، برامج

الإنفاق العام، الإنفاق العام الاستثماري، الجزائر، قانون **Wagner**، نموذج **ARDL**.